



مطبوعات أ ديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

العلاقات الدولية في العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين : أيّ أفق ؟

الدورة الربيعية لسنة 2002

الرباط

13-11 صفر سنة 1423

27-25 أبريل سنة 2002

إهداء ٢٠٠٧
جمعية أصدقاء المكتبة
المغرب

هدية من الجمعية
المغربية لأصدقاء
مكتبة الإسكندرية



مطبوعات أديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

العلاقات الدولية في العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين : أيّ أفق ؟

الدورة الربيعية لسنة 2002

الرباط

13-11 صفر سنة 1423

27-25 أبريل سنة 2002

أ ديمية المملكة المغربية

أمين السرّ الدائم : عبد اللطيف بريش
أمين السر المساعد : عبد اللطيف بنعبد الجليل
مدير الجلسات : عز الدين العراقي
مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

العنوان : شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062
الرمز البريدي 10100
الرباط - المملكة المغربية

تليفون (037) 75.51.13 / (037) 75.51.24
(037) 75.51.35 / (037) 75.51.89

فاكس (037) 75.51.01

الإيداع القانوني : 2002/2005

ردمك : 1-031-46-9981

الآراء المعبر عنها في هذا ب
تلتزم أصحابها وحدهم

التصنيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية
السحب : مطبعة المعارف الجديدة - الرباط
سنة 2002



أعضاء أديمية المملكة المغربية

هنري كيسنجر: و.م. الأمريكية.	عز الدين العراقي : المملكة المغربية.
موريس دريون : فرنسا.	دونالد فريديريكسون : و.م. الأمريكية.
نيل أرمسترونغ : و.م. الأمريكية.	عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.	إدريس خليل : المملكة المغربية.
عبد الكريم غلاب : المملكة المغربية.	عبّاس الجراري : المملكة المغربية.
أوطو دو هابسبورغ : النمسا.	بيدرو راميريز فاسكينز : المكسيك.
عبد الوهاب بنمنصور : المملكة المغربية.	محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة: تونس.	عبّاس القيسي : المملكة المغربية.
محمد بنشريفة : المملكة المغربية.	عبد الله العروبي : المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال : المملكة المغربية.	برناردان كانتان : الفاتيكان.
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.	عبد الله الفيصل : م.ع. السعودية.
عبد العزيز بنعبد الله : المملكة المغربية.	ناصر الدين الأسد : م. الأردنّية الهاشمية.
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.	أناتولي كروميكو : روسيا.
فؤاد سركين : تركيا.	جورج ماطي : فرنسا.
عبد اللطيف بربيش : المملكة المغربية.	إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا: البرتغال.
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية.	محمد سالم ولد عدود : موريتانيا.
المهدي المنجرة : المملكة المغربية.	بوشو شانغ : الصين.
أحمد الضبيّ : م.ع. السعودية.	إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية.
محمد علال سيناصر : المملكة المغربية.	ألفونسو دولاسيرنا : المملكة الإسبانية.
أحمد صدقي الدجاني : فلسطين.	الحسن بن طلال : م. الأردنّية الهاشمية.
محمد شفيق : المملكة المغربية.	محمد الكتاني : المملكة المغربية.
لورد شالفونت: المملكة المتحدة.	حبيب المالكي : المملكة المغربية.
أحمد مختار امبو : السينغال.	ماريو شواريس : البرتغال.
عبد اللطيف الفيلاي : المملكة المغربية.	عثمان العُمير: م.ع. السعودية.
أبو بكر القادري : المملكة المغربية.	كلاوس شواب : سويسرا.
جان بيرنار : فرنسا.	إدريس الضحّاك : المملكة المغربية.
روبير امبروكجي : فرنسا.	أحمد كمال أبو المجد : ج. م. العربية.

أندريه أزولاي : المملكة المغربية.	مانع سعيد العُتيبة : الإمارات.ع.م.
صاحب زاده يعقوب خان : الباكستان	شاكر الفحّام : سوريا.
محمد جابر الأنصاري : مملكة البحرين	عمر عزيّمان : المملكة المغربية.
الحسين وگاگ : المملكة المغربية	أحمد رمزي : المملكة المغربية.
	عابد حسين : الهند.

الأعضاء المراسلون

ريشار ب. ستون : و.م.الأمريكية شارل ستوكتون : و.م.الأمريكية
حاييم الزعفراني : المملكة المغربية

مطبوعات أديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

- 1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.
- 2- «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.
- 3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
- 4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
- 5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
- 6- «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
- 7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
- 8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
- 9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985 .
- 10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
- 11- «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
- 12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
- 13- «خصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
- 14- «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، نونبر 1988.
- 15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.
- 16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.
- 17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
- 18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.
- 19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.
- 20- «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.

- 21- «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرين»، نونبر 1992.
- 22- «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.
- 23- «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.
- 24- «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية»، أبريل 1994.
- 25- «الدول النامية بين المطلب الديمقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.
- 26- «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟»، مايو 1995.
- 27- «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.
- 28- «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟»، دجنبر 1996.
- 29- «العولمة والهوية»، ماي 1997.
- 30- «حقوق الإنسان والتصرف في الجينات»، نونبر 1997.
- 31- «لماذا احترقت النمر الأسبوية؟»، ماي 1998.
- 32- «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟»، نونبر 1998.
- 33- «هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟»، ماي 1999.
- 34- «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، أبريل 2000.
- 35- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).
- 36- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
- 37- «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، أبريل 2001.
- 38- «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، نونبر 2001.

II - سلسلة «التراث» :

- 39- «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
- 40- «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
- 41- «مَعْلَمَةُ المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
- 42- «ديوان ابن فركون» تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.

- 43- «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.
- 44- «مَعْلَمَةُ المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحُون» 1990.
- 45- «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1411/1990.
- 46- «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حققه وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1411/1991م.
- 47- «مَعْلَمَةُ المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحُون»، 1991.
- 48- «مَعْلَمَةُ المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحُون»، 1992.
- 49- «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.
- 50- «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
- 51- «معلمة الملحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.
- 52- «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.
- 53- «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.

III - سلسلة «المعاجم» :

- 54- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
- 55- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.
- 56- «الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.
- 57- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

IV - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 58- «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية، 1987.
- 59- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986) .
- 60- «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1407/1987) .

- 61- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408 / 1988.
- 62- «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
- 63- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
- 64- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990.
- 65- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1412/1991.
- 66- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1414/1993.
- 67- «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش 1413/1993.
- 68- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة 1995.
- 69- «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.
- 70- «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور 1419 / 1999.
- 71- «الموريسكيون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون 1421 / 2000.

V - سلسلة مجلة «إدليمية» :

- 72- «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين ٥ جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.
- 73- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.
- 74- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.
- 75- «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.
- 76- «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.
- 77- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر 1988.
- 78- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر 1989.
- 79- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.
- 80- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.
- 81- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.
- 82- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

- 83- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر 1994.
- 84- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.
- 85- «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.
- 86- «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.
- 87- «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.
- 88- «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.
- 89- «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.
- 90- «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.
-

العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين أَيُّ أَفُق؟

المحاور

مدخل تمهيدي

• المحور الأول : سمات العلاقات الدولية الراهنة

- القطبية الأحادية وفتور دور منظمة الأمم المتحدة .
- بؤر المواجهات المسلّحة في العالم .
- منعطف 11 شتنبر 2001 :
- * الإرهاب : ضرورة تحديد المفهوم .
- * الحملة المضادة للإرهاب وأبعادها الاستراتيجية .
- * مخاطر امتلاك أسلحة الدمار الشامل .
- استفحال الفوارق بين البلدان في مجالات الفقر والبيئة والصحة والتغذية والهجرة بأشكالها ... الخ .

• المحور الثاني : المغرب والعلاقات الدولية

- دور الدبلوماسية المغربية في العلاقات الدولية .
- المغرب ومحيطه الجيو- سياسي : الحاضر والمستقبل .

• المحور الثالث : أيّ أفق للعلاقات الدولية في العشرية المقبلة ؟

- خيار الحوار لا خيار الصراع على مستوى الدول وعلى مستوى المعتقدات .
- التعريف بالإسلام بوصفه دين تعايش وسلام ، وإنشاء إعلام إسلامي موجه لغير المسلمين .
- نحو أخلاقيات جديدة في العلاقات الدولية تقوم على العدل واحترام سيادة الدول وإقرار السلام بين الشعوب .

الفهرس

17 - خطاب افتتاح أعمال الدورة

عز الدين العراقي

عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

1 - البحوث

23..... ♦ ملامح العلاقات الدولية في بداية «قرن 11 سبتمبر»

عبد الهادي بوطالب

عضو الأكاديمية

♦ ثوابت الدبلوماسية المغربية إزاء التحولات العالمية :

35 مبدأ المساواة في الاتفاقيات الدولية نموذجاً

عبد الهادي التازي

عضو الأكاديمية

47 ♦ منعطف 2001-9-11 في العلاقات الدولية

أحمد صدقي الدجاني

عضو الأكاديمية

79 ♦ المغرب ومحيطه الجيوسياسي : الحاضر والمستقبل

الحسان بوقنطار

أستاذ بكلية الحقوق - الرباط

- 107 ◆ سماحة الإسلام وسُلميته وقضية الإرهاب
عباس الجراري
عضو الأكاديمية
- 129 ◆ الأحادية القطبية وفتور دور الأمم المتحدة
تاج الدين الحسيني
أستاذ بكلية الحقوق - الرباط
- 175 ◆ مستقبل الحوار بين الإسلام والغرب في أفق القرن الجديد
محمد فاروق النبهان
عضو الأكاديمية
- 185 ◆ العولمة والإرهاب
محمد الحبيب بن الخوجة
عضو الأكاديمية
- 205 ◆ التعريف بالإسلام من حيث هو دين تعايش وسلام وإنشاء إعلام إسلامي
موجه لغير المسلمين
ناصر الدين الأسد
عضو الأكاديمية
- 215 ◆ نحو أفق جديد في علاقة المسلمين بالعالم
أحمد كمال أبو المجد
عضو الأكاديمية
- 231 ◆ العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين :
أيّ أفق؟
الحسن بن طلال
عضو الأكاديمية

2 - ملخصات الأبحاث باحثات الأجنبية مترجمة إلى العربية

- ♦ العلاقات الدولية خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين 241

عابد حسين

عضو الأكاديمية

- ♦ تهديد واستخفاف 242

ميشيل جوبير

عضو الأكاديمية

- ♦ من أجل استراتيجية لتخفيف آثار الجفاف في البلدان القاحلة

- وفي المغرب خاصة 244

روبير أمبروكجي

عضو الأكاديمية

- ♦ لا حرب ثقافات بل تضامن بين قوى الديانات 245

أوطو دوهابسبورغ

عضو الأكاديمية

- ♦ تأملات في الاستراتيجية العالمية ضد الإرهاب في الإطار الأورومتوسطي 247

ماريو شواريس

عضو الأكاديمية

- ♦ الحوار بين الدول والديانات ترياق ضد الصراعات 248

الكارينال بيرناردان كانتان

عضو الأكاديمية

- ♦ خيار الحوار لا خيار الصراع على مستوى الدول والمعتقدات 250

صاحب زاده يعقوب خان

عضو الأكاديمية

♦ الثقافة باعتبارها أساس التفاهم المتبادل والسلم بين الشعوب..... 251

أما دو مختار أمبو

عضو الأكاديمية

♦ فوارق المجتمع العالمي وانقسامه : عولمة بدون تقارب..... 252

العربي الجعدي

عضو الأكاديمية

♦ مواطن الحكمة والعالمية والسلام 254

حاييم الزعفراني

عضو الأكاديمية

3 - المناقشات 257

♦ خطاب اختتام أعمال الدورة 289

عز الدين العراقي

عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

♦ الورقة التقنية..... 293

خطاب افتتاح أعمال الدورة

عز الدين العراقي

عضو الأكاديمية

ومدير الجلسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

حضرات الأعضاء الزملاء،

السادة الخبراء المدعوين،

حضرات السيدات والسادة،

في مستهل خطابي هذا أودّ أن أرحب غاية الترحيب بالزملاء الأعضاء، وأن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى جميع من لبّى الدعوة لحضور هذه الجلسة ومتابعة أشغال الدورة الربيعية لأكاديمية المملكة المغربية برسم سنة 2002، التي عهد إليها راعيها الهُمام جلالة الملك محمد السادس أيده الله بمداولة موضوع في غاية الراهنية والأهمية ألا وهو : « العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين : أيُّ أفق ؟ ».

وإذا كانت الصيغة الاستفهامية توحى بضرورة أن تكون المقاربة استشرافية، لتبينُ المعالم المستقبلية للعلاقات الدولية على المدى القريب، فإن هذه المقاربة تحتاج إلى التصدي لتوصيفِ راهنِ هذه العلاقات وإبراز معالم تطورها، خاصة بعدما حصل يوم 11 شتنبر من السنة الأولى للقرن الحادي والعشرين، وما تعانيه اليوم الساحة الفلسطينية من مأسٍ على مرأى ومسمع المجتمع الدولي شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً وبكل مُركباته من الدول والتكتلات والمنظمات.

إن العالم الذي نعاصره في مستهل الألفية الميلادية الثالثة يتسم بعدد من السمات الأساسية التي تؤثر على أن الإنسانية دخلت عهداً جديداً في المعاملات الدولية. وأعتقد شخصياً أن من أهم هذه السمات : هيمنة النظام العولمي من النواحي الاقتصادية والتجارية والثقافية، وانفراد القطب الأمريكي بالسيطرة العسكرية والسياسية، والتقدم الحاصل في مجال الهندسة الوراثية والتقانات الحيوية، والفتوحات الكبرى في مجال الطب.

ومن المؤكد أنه سيترتب عن كل ما ذكر نموٌ ديمغرافي يتجاوز حدود ما يمكن أن تتحمله كرتنا الأرضية، وتعميق الهوة بين الدول الفقيرة والدول النامية التي ستزداد حاجتها إلى اليد العاملة والعقول المبدعة.

ومما سيزيد أحوال العالم المعاصر تأزماً اتساع رقعة التوترات الثنائية والجهوية كما هو الشأن في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، والابتعاد عن مبادئ العدل والقانون والمساواة بين الدول والشعوب وطبيعي أن غياب هذه المبادئ في العلاقات الدولية سيثير ردود فعل في اتجاه مقاومة هذا الوضع إما بالعنف الصريح وإما بالعنف المستتر أو الإرهاب حسب المصطلحات السياسية الرائجة في هذه الأيام.

إنها لصورة قاتمة توحى بكثير من التشاؤم، وليس من القانون الطبيعي للحياة أن تدوم هذه الحالة على ما هي عليه دون أن تنبجس أنواراً آمال واعدة

بتحسين الأوضاع الدولية، الأمر الذي يدعونا إلى القول إنه لا بدّ من أن تتغلّب الحكمة والتبصّر وأن يستتبّ واقع جديد متوازن، تسوده قيم العدالة والحرية والديمقراطية بين الدول، مما سيمهد الطريق لتجسير الهوة بين الدول النامية والفقيرة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والعسكرية بين الدول، وتفهم مواقف الدول الصغيرة بفضل الوعي الذي ستسهم في صياغته النخب المثقفة في البلدان النامية. وبفضل تحسين منهجية الأمم المتحدة، والبحث عن توازن أكثر فعالية بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

الأمل كل الأمل في أن تسفر أعمال هذه الدورة في تعميق هذه القضايا، وأن تتوصل بفضل عروضها القيّمة التي سيتقدّم بها السادة الأعضاء والخبراء المدعوون وبفضل النقاش المعمّق والحوار البناء ليس فقط إلى استشراف المستقبل المنظور ولكن إلى الإعداد الصائب له حتى نكون في مستوى التحديات الكبرى في العالم المعاصر، وبذلك تواصل أكاديميتنا أداء المهام المنوطة بها من قبل مؤسسها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحه طبقاً لما ينص عليه الظهير الشريف المؤسس لها من أهداف ومقاصد.

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

حضرات الأعضاء الزملاء،

السادة الخبراء المدعوين،

حضرات السيدات والسادة،

تنعقد هذه الدورة الربيعية وقد فقدت الأكاديمية أربعة من أعضائها المشاركين كان لهم الأثر المحمود في مسيرتها وهم الرئيس الشاعر (ليوبولد سیدار سنغور) والعميد (جورج قوديل) و(الجنرال فيرنون والترز) والدبلوماسي الأديب (كامل حسن المقهور).

فليوبولد سیدار سنغور جمع بين الرئاسة الحكيمة وريادة الزنجية في الأدب والشعر، خلّف كتابات أصيلة عن مجموع القيم الحضارية في افريقيا السوداء ومدى مساهمتها في الحضارة الإنسانية العامة، وسيبقى مؤلفه عن الحرية (في جزئين) مرجعاً أساسياً جذر فيه المفهوم الإفريقي للاشتراكية والسبل الموصلة إليها.

أما العميد جورج قوديل فبالإضافة إلى صداقته الشخصية لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله كان يكنّ للمغرب كلّ المحبة والتقدير ولم يبخل عليه بالمشورة والنصح في المجال الدستوري وساهم بشكل متواصل ودؤوب في إغناء أكاديميتنا ودوراتها.

وكان الجنرال فيرنون والترز من أعز أصدقاء المغرب ومن العارفين المطلّعين على أحواله منذ عقود عدة ، اعتمدت بلادنا على خبراته الدبلوماسية والعسكرية إلى جانب المشاركة الفاعلة في دورات الأكاديمية كباحث ومحاور موضوعي وصريح.

وأخيراً نسجل للمرحوم كامل حسن المقهور إسهامه الفعال كدبلوماسي ورجل قانون ومفكر في تمتين أوامر الأخوة بين القطرين الشقيقين المغرب وليبيا في إطار الاتحاد العربي الإفريقي واتحاد المغرب العربي مما أثار إعجاب وتقدير المغفور له جلالة الحسن الثاني المشمول بعفو الله.

حضرات السادة والسيدات،

أعلن افتتاح أشغال هذه الدورة وأُعطي الكلمة مباشرة إلى العضو الزميل السيد عبد الهادي بوطالب لإلقاء عرضه التمهيدي لهذه الدورة والذي اختار له عنوان « ملامح العلاقات الدولية في بداية قرن 11 شتبر ».

البحوث

ملاحم العلاقات الدولية في بداية قرن 11 سبتمبر

عبد الهادي بوطالب

هذا مدخل اقترحته علي لجنة أعمال الأكاديمية أن أقدمه بين أيديكم في بداية أعمال الدورة تمهيدا لمناقشة محورها الذي تفضل راعي هذه الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بطرحه علينا في الصيغة التالية : "أي أفق للعلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين؟".

وسنبداً من البداية، أي توضيح المصطلحات التي جاءت في هذا العنوان فنتساءل عن مفهوم القرن، ومفهوم العلاقات الدولية، لننتقل إلى صيرورة هذه العلاقات في المدى القريب الذي أشير إليه في العنوان بتعبير العشرية الأولى.

وما من شك في أن المحور المطروح على أنظارنا ذو أهمية بالغة، لأن البشرية الموزعة بين عالمي الشمال والجنوب تسائل عن مصير العالم، وينتابها الخوف على المستقبل، ويغشاها التخوف مما قد تؤول إليه من توترات علاقات الدول في السنوات المقبلة، وذلك بعد أن دخلت هذه العلاقات - منذ هجمة 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن وما أعقبها من تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب - في مسيرة تيه لم تتضح فيها طبيعة التحولات التي تعرفها علاقات

الدول والشعوب في الأمد المنظور، بل إن التساؤل يمضي إلى حد توقع ظهور حرب باردة جديدة وحتى احتمال اندلاع حرب تشكل الحرب العالمية الثالثة.

ماذا يعني القرن الحادي والعشرون الذي جاء في عنوان المحور؟ نطرح هذا السؤال في البداية لأن كلمة القرن لا تعني فقط حقبة زمنية تنتظم من مائة سنة عند البعض، أو ثمانين عند آخرين، أو حتى ثلاثين سنة عند الفيلسوف الروماني كاييس بلينيس (Caius Plinius) الذي اشتهر باسم "بلين" وكان يعيش في القرن الأول الميلادي خلال سنوات 23 إلى سنة 79. وقد جاء في معجم "لسان العرب" عن القرن رواية عن أبي إسحاق : "إن القرن ثمانون سنة، وقيل سبعون سنة، وقيل إنه زمن مطلق غير محدد". ويقصرُ بالقرن العُمُرُ عند كتاب آخرين إلى حصره في سن العشرين. هذا دون أن ننسى الخلاف الذي يجري بين المؤرخين حول ما إذا كان القرن يبتدئ ببداية سنة الصفرين أو ينتهي بنهاية سنة الرقم الواحد كل مائة سنة. وقد ثار هذا الخلاف في بداية القرن الحادي والعشرين بين من قالوا إنه ابتداءً في نهاية سنة 1999 وبداية سنة 2000، وبين من قالوا إنه ابتداءً بنهاية سنة 2000 وبداية سنة 2001.

ولا تختلف المعاجم اللغوية الأوروبية عن نظيرتها العربية في صعوبة تحديد الفترة الزمنية التي يتشكل منها القرن. فما نجده في كتاب "لسان العرب" نجده كلا أو جزءاً في "لاروس"، و "روبير"، والموسوعات الأوروبية والإنجليزية. أما القرن في العربية ففعله هو قرن يقرن قرناً، أي أن القرن هو مجموعة أحداث يقترن بعضها ببعض فتصبح مترابطة متشابكة حملتها فترة زمنية. إلا أن الملاحظ أن القرن أو ما يعني أحياناً عمر مجتمع أو أمة ما، يبتدئ بحدث تاريخي عظيم وينتهي بنهايته، بصرف النظر عن المدة الزمنية التي يشغلها هذا الحدث في التاريخ. وبعض القرون تُنسب إلى شخصية بارزة، أو إلى مجموعة من المدارس الفكرية، أو إلى تحولات بارزة في حياة المجتمع. لقد كانت فترة

حكم لويس الرابع عشر في فرنسا تسمى بقرن لويس الرابع عشر. كما كان يسمى عهد الأسكندر بقرن الأسكندر الكبير، أو المقدوني. وتؤرخ بداية القرن الميلادي إلى لحظة ميلاد المسيح عليه السلام، كما يؤرخ القرن الهجري إلى فترة هجرة محمد عليه السلام من مكة إلى المدينة. وجاءت الإشارة في الحديث النبوي المشهور إلى أن القرون تعني الأمم والأجيال التي تنشأ في فترات بوصفها فصيلة بشرية متميزة عاشت في لحظات تاريخية وأثرت في مجتمعاتها، حيث قال عليه السلام: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم". (والواو وهم للعلاء).

وكما أن السنوات تؤرخ لحدث كبير كقرن الأنوار الذي أُطلق على القرن السابع عشر، وقرن الفلاسفة الذي أُطلق على القرن الثامن عشر، وقرن التصنيع الذي أُطلق على القرن التاسع عشر، فلا مانع أن تؤرخ القرون لأحداث عظمى تطبع القرن بطابعها فيصبح القرن قرنًا بصرف النظر عن عمرها.

إن القرن بهذا المقتضى لا يتشكل من وحدة زمنية مضبوطة بسنوات هي حمولة القرن، ولكن من مجموعة أحداث ووقائع يكون لها تأثير بالغ على تطور المجتمعات وتغييرها وتحويل مسارها، وتؤلف حصيلتها ما يسمى بالقرن الجديد.

وعلى ذلك فالعشرية المشار إليها في عنوان محور الندوة لا تعني بالضرورة حقبة سنوية تتألف من عشر سنوات مضبوطة شهورها وأيامها، وإنما تعني - بمقتضى ما ذكرناه - المدى القريب أو المنظور الذي قد ينقص أو يزيد على عشر سنوات.

وقد لا يختلف معنا أحد إذا ما قلنا إن ما يسمى بالقرن الحادي والعشرين إنما ابتداءً يوم 11 سبتمبر 2001، وأن هذا القرن جدير بأن يسمى بالتالي بقرن 11 سبتمبر وهذا ما اعتمدناه في عنوان هذا المدخل.

تستحق هجمة 11 سبتمبر بجميع المقاييس أن يُنسب إليها القرن الحاضر لأنها كانت في قمة عمالقة الأحداث. كانت مفاجأة لم يتوقعها أحد ولم يتحدث بنبئها قبل وقوعه متوقع، ولم يتسرب عنها شيء إلى علم المخابرات العالمية - وخاصة الأمريكية - التي يوصف علمها بالمحيط. ولكن في رمشة عين انهار التوأمين الأمريكيان على مسمع العالم وبصره، وابتلعت أنقاضهما ما يقرب من أربعة آلاف قتيل لم يُعثر إلا على القليل النادر منهم. وكانت جراءة نادرة أن يهاجم القطب الأعظم الوحيد الذي لا يغالب في عقر داره، وأن يصاب في عظمته وكبريائه بسلاح أمريكي لم يكن إلا طائرة خطوط مدنية سُحنت بكميات "كيروزين" وتحولت إلى صاروخ مدمر، أو قنبلة نارية جهنمية، وهو سلاح لم يفكر قبل المهاجمين أحد في استعماله.

وكانت للهجمة التاريخية أهدافها : هدف عسكري بإصابة مظهر القوة العسكرية الأمريكية متمثلاً في البانتغون بواشنطن، وهدف اقتصادي يرمز إلى ضرب القوة الاقتصادية متمثلة في المركز العالمي للتجارة بنيويورك، وكان الهدف الثالث هو تفجير صدمة نفسية عند الشعب الأمريكي تبين أنها كانت قاسية لا يندمل جرحها بسهولة. ولو لم تتحطم الطائرة الرابعة - لحسن الحظ - في "بانسيلفانيا" لأصيب أيضاً المركز السياسي العالمي الأمريكي متمثلاً في البيت الأبيض الذي كان هو هدف المهاجمين. وربما كان الحادث سيتحول إلى كارثة عالمية لو أن من كانوا وراءه قد أرادوا أن يستهدفوا المراكز النووية الأمريكية، أو ضرب السدود وخزانات المياه. وفي هذه الحالة كان القرن الراهن جديراً بأن يطلق عليه "قرن أم الكوارث".

أما مفهوم العلاقة بين الدول فلم يعد اليوم قاصراً على العلاقات الثنائية التي تمارسها الدول بتبادل السفراء، وإرسال المبعوثين الخاصين، والزيارات الرسمية على مختلف المستويات، وإمضاء الاتفاقيات المشتركة، وبتعزيز التبادل

الاقتصادي، وتوسيع دائرة التعاون الثقافي، وإنما تجاوزت هذا الحد الأدنى إلى علاقات متعددة الأبعاد ليست العلاقة الدبلوماسية بين دولة وأخرى إلا بعدا واحدا منها. إن العلاقات اليوم تشمل أيضا العلاقات المتبادلة بين البرلمانات (وقد قطع برلمان بلجيكا علاقته أخيرا بإسرائيل)، وبين سلط القضاء، وبين المجالس البلدية والجهوية التي تُتوَم بين المدن والحوضر، وبين علاقات فصائل المجتمع المدني عبر العالم، ومصادر الإعلام العالمية، وعلاقات الشوارع العالمية التي تجري عليها المظاهرات الاحتجاجية، وحتى بين علاقات سلطة المواطنة العالمية الصاعدة التي أخذت تتمركز عبر العالم في شبكة متواصلة، أو في شكل دولة المواطنة العالمية التي تبدو أنها ستكون دولة الغد.

ولم تكن الهجمة في مستوى هجمة قاعدة ميناء "بيرل هاربور" على المحيط الهادئ سنة 1941، بل كانت أبعادها أكبر وأخطر. فعدد ضحايا هذه الهجمة الأخيرة لم يتجاوز في أكثر التقديرات 2390، بينما قتل إن ضحايا هجمة 11 سبتمبر لا يَقلُّون عن أربعة آلاف. ويظهر أنهم كانوا أكثر من ذلك. وهجمة ميناء "بيرل هاربور" انتهت إثر شنّها بدون تداعيات ولا عواقب، بينما هجمة 11 سبتمبر - وما أعقبها من رسم سياسة مكافحة الإرهاب - أحدثت في الحين تحولات في العلاقات الدولية، لأن الولايات المتحدة خططت على استعجال وتسرع لشن حرب عالمية على الإرهاب العالمي. وإذا كان كل شيء يعطيها الحق في أن تتأثر لإنقاذ شرفها وتثبيت مركزها كقطب أعظم وحيد، وأنها بكل تأكيد لم يكن لها أن تنتظر، فإنها في وتيرة السرعة التي سارت بها لمكافحة الإرهاب ارتكبت بعض الأخطاء وأصبحت سجيئة أخطائها.

نفهم أن الإدارة الأمريكية قد تصرفت تحت تأثير الانفعال لما حدث في 11 سبتمبر. لكننا لا نفهم ألاّ تحسب العواقب التي ترتبت على أخطائها في مجال التعامل مع دول العالم.

لقد كان خطأ أن تُخضع علاقاتها الدولية لمبدأ : "صديقنا وحليفنا من انخرط معنا في حرب مكافحة الإرهاب، وخصمنا وعدونا من امتنع عن اللحاق بنا أو كان له تحفظ على ذلك". فهذا معيار غير دقيق، لأن العالم لم يتفق سلفاً على تحديد مفهوم الإرهاب، ولأن حرب الإرهاب حرب أشباح لا هوية دقيقة لها، ولأن هذه الحرب لا يجب أن تكون المدار الوحيد للعلاقات الدولية على حساب ما عداها من القضايا الساخنة الأخرى التي تتطلب حلاً عادلاً تلتقي عليه إرادة المجتمع الدولي، والتي يسهم حلها في تعزيز مكافحة الإرهاب بتجريده من ذرائعه.

ثم كان خطأ ثانياً أن ينتدب القطب العالمي الأعظم نفسه بنفسه لتصنيف دول العالم إلى محوري الشر والخير، والتعامل مع محور الشر الذي انتقي بدون دراسة ولا تمحيص بتهديده بحرب عالمية، بدون استشارة أطراف دولية أخرى بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وإخضاع العلاقات الدولية لهذه الثنائية الاعتبارية خطأ ثالث كان من الممكن تلافيه بالدخول مع العالم في حوار للاتفاق على تصنيف عقلاني مرشد لا يتحكم فيه الارتجال والأحكام الإطلاقية من باب الحكم على الكأس المملوء نصفها بأنها فارغة مائة في المائة، أو مملوءة بالتمام والكمال.

وقبل 11 شتنبر وإعلان الحرب على الإرهاب كان العالم يدرك تطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسنُّم عرش القطبية الأحادية، لكن لم يكن أي نظام سياسي عالمي يجاهر بمعارضته لتحقيق هذا الطموح من منطلق أن الجميع كان يعي أن الولايات المتحدة لن تحقق مطمحها في قيادة العالم إلا إذا برهنت على أهليتها واستحقاقها للقيادة الأحادية، وإلا إذا انخرط العالم في هذا المشروع تلقائياً وبكامل قبوله ورضاه.

لكن بعد شهر سبتمبر - وهذا هو الخطأ الرابع - أصبحت الإدارة الأمريكية تجهر بمواقفها الانفرادية من عدة قضايا دولية، وتُصرُّ على الاستفراد بتدبير الشأن العالمي، وتُصنّف عددا من الدول التي تعارضها في خانة التمرد، أو في محور الشر، أو الدول عديمة الأخلاق والسلوك.

وترتب على هذه الأخطاء أن رأينا تحولا في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها التقليديين، إذ انحازت في قضية النزاع الإسرائيلي العربي إلى إسرائيل، وتخلت عن دورها الموضوعي غير المنحاز كراعي سلام وحيد، وسمحت لإسرائيل باستغلال الخط الواقع في مفهوم الإرهاب لتتهم به العرب عامة وشعب فلسطين خاصة، وتُشرعن قمعها وإرهابها المسلطين على فلسطين. كما عايشنا تسارع الولايات المتحدة إلى الإعلان عن اعتبارها تصرفات إسرائيل الإرهابية مجرد دفاع عن النفس، وتحميلها المسؤولية عن إرهاب إسرائيل - وهو إرهاب دولة - للسلطة الفلسطينية ورئيسها. وهل كان يُتصور قبل أن يكتنف الغموض والخط مفهوم الإرهاب أن يتهم الإعلام الأمريكي غير المسؤول على المملكة العربية السعودية ونظامها وخياراتها الدينية ووضع عقيدتها موضع التساؤل والاستنكار ومطالبتها بمراجعة بعض شعائرها، بينما السعودية من أقوى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى وجوب التقيد بمبدأ احترام سيادة الغير، بل أخذنا نتربص انزلاق العلاقات الأمريكية مع مصر ولبنان وإيران ودول الخليج في منزلق التيه الخطير.

والتسرع المتهور إثر هجمة 11 سبتمبر إلى نسبة الإرهاب إلى الإسلام بدون تروء، وخلق توتر لا شيء يبرره بين العالم العربي الإسلامي وبين الولايات المتحدة، أعاد الحديث عن حتمية صراع الحضارات وحتى تقاتل الديانات.

أما المشهد السياسي على صعيد الاتحاد الأوروبي فإنه يتمظهر في دخول علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد في فترة مخاض قد يكون ميلاده حافلا

بالمفاجآت، لأن الجانبين يخوضان حرب الكلام، بل حرب انتفاضة على القطبية الأحادية - ولو بخجل - من لدن أقطار من الاتحاد الأوروبي كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

هكذا وبذلك أخذت تتشكل خريطة سياسية عالمية جديدة في خضم هذا التوتر الدولي، وتُظهر أن خريطة التحالفات الدولية التي كانت قبل 11 سبتمبر سيطولها التغيير، بل يظهر أن العالم يدخل بخطى بطيئة ولكن ثابتة حرباً باردة جديدة لم تتحدد أطرافها بوضوح، ولكن ملامحها أخذت تبدو في الأفق الدولي. ويتمظهر ذلك في تقارب المواقف إزاء الولايات المتحدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وهما معا أعلنوا أنهما ضد حرب العراق، وأنهما لا يعتبران النظام العراقي إرهابياً، ويفضلان حل المشكل القائم بين العراق ومنظمة الأمم المتحدة بالحوار والتفاهم، بدلا من ضرب النظام العراقي والمدنيين في حرب عشواء تحرق الأخضر واليابس.

كما يقدم لنا المشهد الدولي صورة تسابق الدول العظمى إلى تكتيل التحالفات الدولية باستقطاب جبهة ضد أخرى، فالصين تطمع في استقطاب الهند، والهند تبحث عن حليف لها لمساعدتها على شل تمرد الباكستان.

لم يكن العالم قبل 11 سبتمبر وحرب الإرهاب يعيش جو البلبلة التي يعيشها اليوم، والتي يحسن إرجاعها أيضا إلى تغييب دور منظمة الأمم المتحدة في حل المشاكل السياسية والنزاعات الدولية. وإنما أنشئت المنظمة الأممية لتقوم بهذا الدور، ولتلافي تحول المشاكل السياسية إلى نزاعات يستعصي حلها ويدفع بها التوتر المزمّن إلى مواجهة احتمال قيام حروب ساخنة.

إننا ما نزال نذكر كيف ألقى "كروتشوف" بحذائه على طاولة منبر الأمم المتحدة في حركة مسرحية، لكن كانت حركته هذه نوعا من الحوار البليغ في

أبهاء الأمم المتحدة ومن أعلى منبر للحوار العالمي. أما تغيب دور الأمم المتحدة في خضم التوتر الدولي الراهن فهو ذو خطورة كبرى.

إن افتقاد التحديد المُسبق من لدن المجتمع الدولي للإرهاب كان وراء فشل الاتحاد العالمي ضد الإرهاب في استقطاب التأييد العالمي له وتمثله في شكل تحالف أمريكي بريطاني يفتقد البعد العالمي، خلافا للاتحاد الدولي الذي تجمع فيه سنة 1991 ما يناهز أربعين دولة لتأديب العراق.

والارتجال الذي اكتنف تأليف هذا الاتحاد كان أيضا وراء قصور الاتحاد عن تحقيق جميع أهدافه من غزو نظام طالبان. إن بلادن الذي نفذ إجرامه يوم 11 سبتمبر لم يوتَ به للرئيس الأمريكي لا حيا ولا ميتا، ونظام طالبان ما تزال له قيادة سياسية وعسكرية مختفية، ولا يُعلم متى ينتهي خطرهما. ومن حين لآخر تعكر فلول طالبان أمان كابول، وتشكل هاجس خوف دائما للسلطة الانتقالية الأفغانية الجديدة التي لا تمارس السيادة الكاملة على التراب الأفغاني.

كما أن الخلط الذي احتُفِظ به بين الإرهاب والمقاومة اهتبله رئيس الحكومة الإسرائيلية لشن حرب شاملة على فلسطين شعبا وأرضا وبنيات تحتية ونظاما، وارتكز على هذا الخلط المشين الذي تتبناه الولايات المتحدة لمواجهة المجتمع الدولي والعالم أجمع بالمزيد من التمرد والتحدي لمقررات الشرعية الدولية التي اشتهرت إسرائيل بتحديها منذ نشأتها وطيلة أزيد من نصف قرن بما فيها جميع مبادئ القانون الدولي وفي طليعتها ارتكاب جرائم الحرب وخرق جميع حقوق الإنسان.

ولقد أحدثت الحرب العدوانية على فلسطين شرخا في صف وحدة المجتمع الدولي، إذ يقف الاتحاد الأوروبي والصين الشعبية وروسيا الاتحادية منها موقفا مغايرا لموقف الولايات المتحدة التي ما تزال تقدم رجلا وتؤخر

أخرى بشأن حلها، ولا تجد طريقها سالكا لتحقيق تطلعتها للتوفيق المستحيل بين مقتضيات أخلاقياتها الخيرة، وبين مقتضيات حلفها الاستراتيجي الذي يربطها بإسرائيل.

وانعكس خلط مفهوم الإرهاب على الانتكاسة التي أصيبت بها مبادئ الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، فقد كانت قبل هجمة 11 سبتمبر هي معيار التحالفات الموضوعية بين الدول والتكتلات العالمية، إذ كان صديقنا وحليفنا هو من يدين بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدونا وخصمنا من يتنكر أو لا يطبق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن معيار مكافحة الإرهاب نسخ المعيار السابق وألغاه. ففي حلف مكافحة الإرهاب نظم ديكتاتورية مرحب بها وتم السكوت عن توجهاتها المنافية لحقوق الإنسان ومتطلبات الديمقراطية.

وهكذا يبدو من الضروري والملح العاجل أن تقوم السياسة الأمريكية بمراجعة تصحيحية لمواقفها التي فرضتها عليها صدمة 11 سبتمبر حتى لا تظل هاجسها الوحيد، وأن تعمل مع حلفائها التقليديين على تصحيح ما يجب تصحيحه، وتلافي ما ينبغي تلافيه ليعود الصفاء إلى أجواء التعامل الدولي. ولا يتحقق ذلك إلا باستبعاد سياسة التشنج، واعتماد سياسة التعقل.

ولا سبيل لتلافي أخطار التوتر الذي يهدد العلاقات الدولية إلا بالعودة إلى الحوار العالمي على جميع المستويات، واعتماده وسيلة وحيدة لفك النزاعات، واستبعاد حل المشاكل بقوة الحديد والنار، والتقاء الدبلوماسية العالمية على كلمة سواء تتلخص في العودة إلى فرض احترام المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة وأغنتها بمواثيقها، وإعادة الاعتبار للمنظمة الأممية، وإعطائها دورها القيادي لقضايا العالم، وحمل الدول المتمردة على مبادئها على الخضوع إليها والتقيد بأخلاقياتها وخاصة إسرائيل التي تشكل حالة خاصة فريدة من نوعها :

حالة دولة عضو في المنظمة الأممية، ولكنها لا تعترف بوجود المنظمة وتدوس بأقدامها جميع مقرراتها.

وفي كلمة جامعة، المطلوب تعبئة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإصلاح ما أفسده الخط الذي أريد أن يكتنف مفهوم الإرهاب، والذي يشكل السبب الرئيسي لما يبدو من ملامح التوتر المنذر بالخطر في العلاقات الدولية. وهذا يقتضي من الدبلوماسية العالمية حركية غير عادية بأساليب جديدة، يأتي في طليعتها اعتماد الدبلوماسية الوقائية لتلافي الخطر الداهم.

ثوابت الدبلوماسية المغربية إزاء التحولات العالمية مبدأ المساواة في الاتفاقيات الدولية نموذجاً

عبد الهادي التازي

عرف المغرب منذ تاريخه القديم علاقات، على مختلف الصُّعَد، مع سائر الأمم التي تجاوره من قريبٍ وحتى من بعيد، وهكذا فإنه لم ينفكَّ على صلة بالعوالم الأخرى عبر صادراته، وكذلك عبر الواردات التي كان يحتاج إليها من الجهات الأخرى.

ومن ثمة سجلنا عدداً كبيراً من الاتفاقيات التي كان المغرب يُبرمها مع الجمهوريات المتوسطية في القارة الأوربية بل ومع القارات النائية كآسيا وأمريكا علاوة على القارة الإفريقية التي ينتسب إليها.

ولهذا نجد للمغرب حضوراً دائماً في مختلف أرشيفات الدول الأخرى في مختلف العصور، وعلى تعدد الموقع الجغرافي لتلك الدول وأنظمتها السياسية.

ويبدو أنَّ أقدم شهادةٍ تتحدث عن اتصال المغاربة بغيرهم هي التي سجلها المؤرخ الشهير هيرودوت من أهل القرن الخامس قبل الميلاد عندما كان يحكي عن ورود التجار القرطاجيين على بلاد المغرب.

كان القرطاجيون يُنزلون بضائعهم على طول الساحل، ثم يصعدون إلى سفنهم ليوقدوا ناراً تساعد على إرسال الدخان في عنان السماء إشعاراً للسكان

وهنا يحضر المغاربة إلى السواحل فيضعون مبالغ من المال أمام كل بضاعة وينسحبون، ثم ينزل القرطاجيون إلى الساحل، فإذا ما ظهر لهم أن تلك المبالغ مناسبة للبضائع أخذوا المال وانصرفوا وإلا صعدوا إلى مراكبهم وانتظروا، ويعود الأهالي ويضيفون قسطاً من المال إلى أن يتم الاتفاق، وهكذا فإن القرطاجيين لا يستحوذون على المال طالما ظهر لهم أنه لا يكفي ثمناً لبضاعتهم، وبالمقابل فإن الأهالي لا يصلون إلى تلك السلع ما دام القرطاجيون لم يأخذوا المال.

وهذه الطريقة التي كانت متبعة في بلاد المغرب هي المعروفة تحت اسم "التجارة الصامتة" Le Trafic à la muette والتي كانت تتم - كما رأينا - على نحو من التراضي المتفاوض عليه والذي لا غبن فيه على أحد من الأطراف المتعاقدة.

وقد عرف المغاربة إلى جانب ذلك النمط من التعاقد عرفوا عددا من الاتفاقيات الشفوية كما عرفوا طائفة مهمة من الاتفاقيات المكتوبة، كان منها اتفاقيات السلام التي أبرموها مع القرطاجيين عام واحدٍ ومائتين قبل الميلاد ولو أن بنودها الثمانية كانت سياسية لكنها أي الاتفاقية انتهت إلى تنظيم أرشد للتبادل التجاري بين المغرب وقرطاج (1).

وإذا ما انتقلنا إلى ما بعد هذه المرحلة من التاريخ فسنجد أن معظم المحطات الكبرى التي شهدتها بلادنا كانت ترتكز على قواعد قوية تضمن للأطراف المتعاقدة السيادة المتكافئة المبنية على احترام الند للند وعدم تجاوز الحد في الاستغلال.

ولقد عُنيت بجرّدٍ شاملٍ للثوابت التي عملت الدول المتعاقبة بالمغرب على رعايتها وحمايتها طوال حياتها إلى هذا اليوم، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي ... فكنا نلاحظ أنها المبادئ المثلى التي تقوم عليها حياة الأمم المتحضرة.

كنا نجد احتراماً للمواثيق والعهود، هذا الاحترام الذي كان في صدر الثوابت بل إنه أم الثوابت حتى كان احترام الميثاق يقدم على ما قد تقتضيه العقيدة ذاتها، بمعنى أن احترام الميثاق يعطى الأولوية المطلقة حتى على الوشيجة في الدين (2) !

وقد كانت من تلك الثوابت المعاملة بالمثل وهو مبدأ كذلك من المبادئ التي عرفت في القانون الدولي على أنها مبادئ أساسية لا يجوز التسامح فيها بحال من الأحوال.

وقد كان من تلك الثوابت ضمان حرية التدين بالنسبة للآخر، وهو الأمر الذي أجمعت عليه سائر البنود التي تضمنتها الاتفاقيات المبرمة بين المغرب وغيره من الدول الأمر الذي يدل عليه وجود العشرات من الكنائس والبيع في مختلف المدن المغربية على مدى العصور الخالية.

هناك جملة من الثوابت التي حفلت بها كتبنا التي عالجت التاريخ الدولي ويعرفها كل الذين كانوا يهتمون بالحديث عن القانون العام.

ولعل مما ينبغي أن ننبه إليه في هذا الصدد أن ديباجة محكمة العدل الدولية الموجود مقرها في لاهاي تنص نصاً على أن مبادئ الأمم المتحدة المعمول بها ليست قواعد وليدة اليوم، ولكنها قواعد تعتمد بالأساس، على مراجع الأمس البعيد، أي إن الذين دونوا المبادئ التي نقرأها اليوم في دستور الأمم المتحدة كانوا يرجعون إلى الاتفاقيات القديمة التي تربط أمة بأمة، كانوا يرجعون إلى القواعد التي اقتنع بها أسلافنا كأدوات للتعامل، وعليها كانوا يسيرون، وبهذا كانوا يقتدون في تدوين القانون العام قبل إحداث الكرسي الأول للعلاقات الدولية بجامعة ويلس البريطانية عام 1923.

ونحن إذا ما رجعنا لما سجله تاريخ المملكة المغربية من اتفاقيات تضرب في جذور التاريخ، سواء مع جمهوريات حوض البحر المتوسط أو الحكومات

المتناثرة في مختلف القارات، إذا ما رجعنا لذلك فإننا نزداد اقتناعاً بأن ديباجة قانون محكمة العدل كانت تقصد في صدر ما تقصد إليه، ما صدر عن هذه المملكة المغربية من خطابات وتصريحات ومعاهدات تحتفظ بها إلى الآن الأرشيفات الأجنبية.

وحديثنا اليوم يتجه بالأساس إلى ثابتٍ بارزٍ من تلك الثوابت، اخترناه عمداً لمناسبة الأحداث التي يعيشها عالمنا اليوم في مطلع الألفية الثالثة، ونقصد بهذا الثابت : "مبدأ المساواة في الاتفاقيات الدولية ...".

لقد قمتُ باستعراضٍ واسعٍ وشاملٍ لكل الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع غيره من الدول والأمم التي كان يتعامل معها ... وكلها، وبدون استثناء، كلها كانت تتعمد النص في بند من بنودها على أن المغرب يلتزم بنفس الالتزامات التي يلتزم بها الطرف الآخر الذي يكون عليه حتماً أن يلتزم بما التزم به المغرب.

وبعبارة أكثر وضوحاً نجد أن المغرب كان لا يرى مصداقية إطلاقاً للاتفاقيات التي لا تحترم مبدأ العدل في التعامل والممارسة، ومن ثمة فإنه كان يرفض كل عقد أو اتفاقية تحاول أن تجعل من المتعاقدين طرفاً أعلى وطرفاً أسفل، طرفاً قوياً وطرفاً دون ذلك.

لماذا ذلك الموقف ؟ لأن المغرب كان ينطلق من قناعته بأن كل معاهدة لا تحترم مبدأ الإنصاف في التعامل، فهي معاهدة مبنية سلفاً على الغش، على العنصرية ولذلك فإنها غير مضمونة البقاء مهما كانت الظروف.

ونحن نعيش اليوم بعض الحملات المغرضة التي تحاول عبثاً أن تشكك في البناء الحضاري لدار الإسلام، أريد أن أربط هذا الثابت الذي يتمسك به المغرب كدولة إسلامية، أربطه بالمبادئ المثلى التي عرفها الإسلام منذ فجر تاريخه ... لماذا ؟ لأن المغرب كان يستمد قانونه من القوانين التي أقرها الإسلام في مصادره الأولى.

لقد حرص العرب، منذ أن عرفوا الإسلام، على أن يعيشوا مع جيرانهم الأقربين والأبعدين على أساس الشعار القائل : " لا حياة للقانون الذي يسنه الإنسان إذا كان هذا الإنسان لا يحترم أخاه الإنسان".

ومن ثمة شاهدنا انهيار عدد من الاتفاقيات المدسوسة، كان العرب يقبلونها، أحيانا تحت الضغط ولكنهم كانوا يعرفون سلفا أن مصيرها إلى خراب، وفي صدر هذه الاتفاقيات معاهدة الحُدَيْبِيَّة المعروفة في صدر الإسلام (3) !

ولنا أن نقوم بعد هذا بجولة في الاتفاقيات التي أبرمت بين الأمم، فسنجد أن منها ما صمد طوال التاريخ لأنه كان يرتكز على العدل وعلى احترام المصالح المتبادلة التي لا تظلم هذا الطرف على حساب الطرف الآخر ... وعلى العكس فإننا سنجد في الاتفاقيات ما كان يعتمد غمط طرف لحق الطرف الآخر ... وهذا النوع من المعاهدات لم يُعمرَ لا قصيراً ولا طويلاً ...

هذا النوع من الاتفاقيات المفروضة في كثير من الأحيان على الطرف المظلوم والمخذول هو الذي نال حظه وافراً في القرآن الكريم : الكتاب الأول للمسلمين، بعضنا يستغرب حديث القرآن عن هذا الجانب من القانون الدولي العام.

وهكذا ففي معرض حديث القرآن عن أهمية احترام المواثيق بالنسبة لحياة الإنسان ذُكر في آية صريحة واضحة أن على المتعاهدين فيما بينهم أن يعملوا جميعاً على أن يكون تعاهدهم على أساس العدل، وأن لا يكون هدف أحدهم أن يكسب على حساب الآخر .. !

بمعنى أن القرآن ينبه إلى أن هذا النوع من المعاهدات مآله إلى الفشل، وبالتالي فإنه لا يحقق هدفاً للمتعهدين ... أكثر من هذا يشبه القرآن مثل هذا السلوك الأعوج الأهوج بما كانت تقوم به - في الأيام الخوالي - امرأة اشتهر

عنها أنها كانت تصرف وقتها من الغداة إلى الظهر تغزل أصوافها ... ثم إذا ما أشرفت على إنماء عملها، عادت فنقضت ذلك الغزل ! وكأنها لم تقم بعمل من الأعمال ... !

إن مثل تلك الاتفاقيات المغشوشة محكومٌ عليه بالنقض التلقائي، وإن الذين يقدمون على قبول تلك الصياغات في تلك الاتفاقيات، يشبهون تلك المرأة التي كانت تحمل في العصر الجاهلي اسم (ريطة بنت سعد التيمية) التي يذهب جهدها عبثاً في عبث، وضياًعاً في ضياًع.

إن حديث ريطة كان مشهوراً في دنيا العرب، ومن ثمة وجدنا لها ذكراً في شعر الأمير عبد الله بن المعتز :

كَنَاقِضَةٍ أَمْرَآهَا حِينَ أَحْكَمْتُ قُوَى الْحَبْلِ خِرْقَاءُ الْيَدَيْنِ صِنَاعُ

لعل ريطة هذه تذكرنا في الأسطورة الإغريقية التي تتحدث عن بينيلوب (Pénélope) التي كانت تنقض في الليل ما غزلته في النهار في انتظار زوجها (Ulysse) على ما هو معروف في الأدب اليوناني.

لنقرأ الآية رقم (92) من سورة النحل :

﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ... ﴾

“Ne soyez pas comme la femme qui défaisait en brins ce qu'elle avait solidement filé. Ne vous servez pas des engagements pour intriguer entre vous selon que telle nation devienne plus forte qu'une autre ...”. (4)

وأذكر بهذه المناسبة أن الملك الحسن الثاني ذكر بمثل هذه المعاهدات المغشوشة في تدخله أمام هيئة الأمم المتحدة عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة وألف (1983) عندما كان يتحدث أمام المنتظم الدولي حول (الشرق الأوسط) وكان

يرى أن القوات المتنفذة في المنطقة كانت تتصرف في تعاملها على أساس غير عادل، فهي تكيل بمكيالين كما يقولون، وهذا كان مصدر الشرور التي تعاني منها المنطقة !! هناك رأيناه رحمه الله يضرب الأمثلة بعددٍ من الاتفاقيات التي لم تحلّ مشكلاً وبقيت بالتالي حبراً على ورق !!

وهكذا رأيناه، بالأمم المتحدة، وفي سبيل القضية الفلسطينية بالذات التي نعيش اليوم مع جراحاتها الدامية الغائرة، رأيناه، عملاً بالتزاماته كرئيسٍ للجنة القدس وكرئيسٍ لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رأيناه يلقي خطابه الهام يوم الثلاثاء 27 شتنبر 1983 أمام الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة (5).

كان الخطاب وثيقةً تاريخيةً رائعةً تعرض، في جملة ما تعرض له، للاتفاقية الإسرائيلية اللبنانية التي طالب العاهل رحمه الله بإعادة النظر فيها لسببٍ واحد هو أن تلك الاتفاقيات تندرج ضمن ما يعرف في المصطلح الدولي : الاتفاقيات السَّبُعِيَّة Les contrats léonins يعني الاتفاقيات التي تفرض رغبة الأسد على الخروف ! بمعنى الاتفاقية التي لا تقوم على أساس التساوي بين الأمم ولكنها تقوم على أساس سيدٍ ومسود!! (6).

وبالنظر لأهمية الخطاب الملكي أمام الجمعية العمومية، وباعتباره يعيد إلى ذاكرتنا التزام المغرب اللامشروط بالمبدأ الذي جعلناه موضوع حديثنا اليوم ... بالنظر لذلك أقتطف هنا بعض ما يتعلق بملف الشرق الأوسط من هذا الخطاب :

«... كما تعلمون، حضرات السادة والسيدات - يقول الملك الحسن الثاني- انعقد في السنة الماضية 1982 بمدينة فاس مؤتمر قمةٍ سميناه مؤتمر قمة فاس، وبعد أعمال طويلةٍ وجادةٍ وهادفةٍ توصل مؤتمرنا إلى وضع مخطط متوازنٍ ومتوازن، مخطط قليل فيه وكتب عنه الكثير ... وأهم ما قيل فيه وكتب عنه أنه مؤتمر جاء بتوصياتٍ واضحةٍ ناجعةٍ قابلةٍ للتنفيذ، توصيات لا تشوبها مُزايدة ولا ديماغوجية.

وقد توصلنا نحن ملوكاً ورؤساء، إلى النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر قمة فاس ... وكأنَّ الصدف التاريخية أرادت أن يعلن فخامة الرئيس رونالد ريكن R. Reagan رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، قبل يومين، عن مخطط للسلام، وهو المخطط المسمى بمخطط ريكن...

وقد رأينا في هذا التصادف ما يُبشر بالتقاول ... ومن ثمَّ قرَّرَ مؤتمر فاس أن تنبثق عن جمعه العام لجنة سُبَّاعية يرأسها رئيس المؤتمر، مخاطبكم ... ويكون ممثلاً في هذه اللجنة منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب الجزائر، وتونس، والمملكة السعودية والمملكة الأردنية والجمهورية السورية. ولقد أوكل المؤتمر إلى هذه اللجنة السباعية أن تأتي، بكيفية خاصة، إلى واشنطن للاستيضاح فيما يخص مخطط الرئيس ريكن وفي نفس الوقت لإيضاح مخطط فاس (7) ...

إلى أن يقول الخطاب الملكي وهو يستعرض قضية لبنان التي شبهها الخطاب بالسدرة الصغيرة التي وضعها الخصم المشترك أمامنا ليحجب عنا الغابة !

«... وهكذا - يتابع الخطاب - جلسنا وراء السدرة واختفت عنا الغابة . !! وهنا يمكن أن أقول إن علينا أن نطلب من الولايات المتحدة الأمريكية لأنها كانت هي الساهرة على الاتفاقية الإسرائيلية اللبنانية، نطلب إليها إعادة النظر من جديد في هذه الاتفاقية .. ! وذلك لسبب واحد هو أن هذه الاتفاقية يمكن أن نسميها اتفاقية سَبْعِيَّة كما يقول الفرنسيون، وهذا شيء لا يعقل إذ لا يمكن من خلال اتفاقية مثل هذه أن يطمئن كل ذي ضمير وأن يرتاح كل ذي روح سياسية وكل ذي ذكاء وتفهم سياسي.

وأنتم تعلمون - يقول الملك - أنه في سنة 1975 وقعت في الجزائر اتفاقية بين إيران والعراق، وكانت تلك الاتفاقية بدورها من الاتفاقيات السبعية، لما كان لإيران آنذاك من تفوقٍ تكنولوجي وعسكري على الجمهورية العراقية ... ولم تلبث

أن مرت بضع سنين حتى مَزَّق العراق اتفاقية 1975 نظراً لعدم توازنها، ونظراً لأنها كانت اتفاقية سبعية !!

لذا فيما يخص قضية العرب بكيفية خاصة أناشد كل ذي نية صالحة وحسنة، وأناشد كذلك خصمنا نفسه لأقول له : إن كنت ذلك الخصم الذي نعرف عنه أنه عاقل وله ماضٍ، وله دين وله عبقرية، عليك أنت أن تراجع الاتفاقية التي عقدتها مع لبنان لأنك ستبني بها مستقبلك على الرمال، ولا يمكن لشعبين أو لدولتين تعيشان متجاورتين أن تبنيا هذا المستقبل على الرمال وتبنياه على الاتفاقيات السبعية التي تقضي بأن يعيش السبع مع الخروف في أمن وأمان...!

وهكذا نرى أن المغرب يعتبر المساواة بين المتعاقدين شرطاً أساسياً للتعامل الناجح والمستمر، وكلُّ طريقٍ غير المساواة طريق شائك لا يُفضي إلا للمتاعب والمحن، باعتبار أن هذا الطريق إشارة واضحة إلى التمييز العنصري البغيض الذي كان على الدوام مصدرَ الأحزان والأتراح بالنسبة للأمم والشعوب، العنصرية التي تعني أن الشعوب فيها المختار وفيها غير المختار .. !

ولابد ونحن بهذا الصدد أن نذكر بما أسميته "تصريح مكناس" الذي أصدره العاهل المغربي الملك محمد الثالث عام 1191 = 1777 وعرضه على مختلف الدول طالباً منهم الانضمام إليه والعمل به.

ويتعلق الأمر ببناء صارخ يدعو إلى المساواة بين أبناء البشر، لا فرق في ذلك بين منتحلٍ لهذا الدين أو ذاك، وبين منتمٍ للشمال أو الجنوب أو الشرق والغرب⁽⁸⁾. وهكذا نرى مرة أخرى أن المغرب يعلن عن موقفه الراسخ إزاء ثابتٍ من ثوابت دبلوماسيته بالأمس البعيد والقريب.

لقد كان الهدف الذي أردت أن أستخلصه من هذا العرض أننا، والعالم يعيش معنا في مطلع الألفية الثالثة بما تحمله ظروف وصروف، أننا لا نؤمن بطريقٍ غير طريق العدل وسيلةً وحيدةً لبناء عالم لا مجال فيه ولا مكان للقوة

والهيمنة والغطرسة ... وإنما المجال فيه كلّ المجال للمنطق وقبول الآخر في دنيا يسودها السلام والوئام، وهكذا نتجنب الانهيار الكامل الشامل للمبادئ التي عرفناها وقبلناها كأساس للتعايش والتعامل على أساس القانون الدولي الذي التزمنا وتلتزم به المجموعة الدولية حفظاً للأمن وضماناً للسلام ...

الهوامش

- (1) عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب، 3، 120-121 رقم الإيداع القانوني 1986-25، مطابع فضالة - المحمدية.
- (2) عبد الهادي التازي : عظمة الميثاق : محاضرة أقيمت في مجلس الملك الحسن الثاني بمحضر أعيان الدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي والمدعوين من سائر جهات العالم الإسلامي يوم الجمعة 14 رمضان 1406 = 23 مايه 1986 برحاب القصر الملكي بالرباط.
- (3) الحلبي الشافعي : السيرة الحلبية ج 2 ص 132 مطبعة الحلبي، رجب 1349 - دائرة المعرفة الإسلامية، الطبعة العربية المجلد 7 ص 327 Encyclopédie de l'Islam, Nouvelle Edition. عبد الهادي التازي : عظمة الميثاق، مصدر سابق.
- (4) Le Coran, traduit par Jean Grosjean, Paris, 1979, S.XVI, 92.
- (5) عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب، مصدر سابق مجلد 10 صفحة 304.
- (6) عبد الهادي التازي : عظمة الميثاق : محاضرة أقيمت في مجلس الملك الحسن الثاني بمحضر أعيان الدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي ونخبة من المدعوين من سائر جهات العالم الإسلامي يوم الجمعة 14 رمضان 1406 = 23 مايه 1986.
- (7) عن مخطط فاس للسلام والفرق بينه وبين مخطط ريغن، ينظر التاريخ الدبلوماسي للمغرب، المجلد العاشر ص 303. ويرجع إلى وثائق الأمم المتحدة ...
- (8) التاريخ الدبلوماسي للمغرب ج 9 ص 95 مصدر سابق.

منعطف 11-9-2001 في العلاقات الدولية

أ صدقي الدجاني

فاتحة

موضوع هذا البحث هو "منعطف الحادي عشر من الشهر التاسع لعام واحد وألفين ميلادي في العلاقات الدولية الراهنة". وذلك في نطاق التعرف على سمات هذه العلاقات في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وأي أفق لها؟ وهو يأتي ضمن بحوث دورة ربيع عام 2002 لأكاديمية المملكة المغربية التي تعالج هذا الموضوع. ومتوقع من هذا البحث وفقاً لمحاور أعمال الدورة أن يتناول منعطف 11 سبتمبر 2001 والحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "الحرب ضد الإرهاب" والنظر في أبعادها الاستراتيجية، وضرورة تحديد مفهوم للإرهاب ومخاطر امتلاك أسلحة الدمار الجماعي.

يأتي انعقاد هذه الدورة والعالم يعيش أحداث المرحلة الثانية من "حرب العولمة" التي أعلن الرئيس الأمريكي بوش بدءاً في خطابه يوم 11 / 3 / 2002 بمناسبة مضي ستة شهور على الزلزة، وقد تركزت الحرب في هذه المرحلة على الشعب العربي الفلسطيني الذي جرى استهدافه باجتياح إسرائيلي لمدنه وقراه ونجوعه منذ يوم 2002/3/29، بدعم أمريكي مادي ومعنوي بهدف أن يقضي المستعمرون المستوطنون الصهاينة والكيان الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى التي أكملت شهرها الثامن عشر ضد الاحتلال الإسرائيلي ولا يزال إعلام ثورة

الاتصال يعمم صور ما اقترفه من جرائم ضد الإنسانية، وينقل أخبار مذبحة مخيم جنين وحصار كنيسة المهد في بيت لحم وفظائع ما قام به في المدن الفلسطينية الأخرى. الأمر الذي يثقل ضمير كل إنسان يستشعر معنى "إنسانية الإنسان" ويُكوّن مناخاً ثقیلاً رازحاً على الصدور.

إن اختيار راعي الأكاديمية الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه لهذا الموضوع الحيوي لدورتنا يؤكد دور الأكاديمية المتميز في معالجة شؤون العصر، ويمثل متابعة لما قامت به منذ أن أسسها الملك الحسن الثاني في استشراف المستقبل وتشوفه بغية معالجة مشكلات قائمة وإحسان التعامل معها. وذلك أن الذي يتشوف المستقبل يكون أقدر على التعامل مع حاضره. ونذكر عدداً من الموضوعات التي ناقشتها أكاديميتنا على هذا الصعيد، ومنها موضوع "ماذا لو فشل تحقيق سلام الشرق الأوسط" الوثيق الصلة بما نحن فيه.

في تناولي لموضوع منعطف 11 سبتمبر 2001 أقف بداية أمام الحدث الذي أدى إليه، ومتسائلاً عما قام به، ومحاولاً الإجابة عن سؤال لماذا حدث من خلال التعرف على سياق حدوثه، وصولاً إلى النظر في أهم تداعياته وهي ما أسمته الإدارة الأمريكية الحملة المضادة للإرهاب وأبعادها الاستراتيجية.

الحدث ووقعه

الحدث هو ذلك الهجوم الذي استهدف مبنى برجي التجارة العالمية في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية "بنتاجون"، وما أكثر ما صدر عنه من كتابات منذ حدث عبّرت عن وقع حدوثه.

من ذلك ما قالته مجلة شؤون الشرق الأوسط في عددها الخاص عنه "هو حدث يضاف إلى سلسلة الحوادث الكبرى في التاريخ البشري. فالعالم، باختصار، قبل الحدث هو غيره بعده. وقد كان حرباً عالمية أخرى هي الأصغر

والأقصر حيث استمرت ساعة من الوقت لكنها الأكثر كلفة لجهة خسائرها المباشرة المستقبلية، والأكثر تأثيراً لجهة تداعياتها. وقد غيرت مفاهيم كانت سائدة على صعيدي نظام القيم في المجتمع الأمريكي، وصعيد العلاقة بين النظام الأمريكي ومجتمعه، وصعيد مفاهيم العلاقات الدولية وعناوين النزاعات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وآلية الهيمنة الغربية الأمريكية تحديداً على المناطق والشعوب الأخرى، والأهم من ذلك كله تداعيات هذا الحدث على صعيد العلاقة بين الغرب والإسلام" (جريدة فايننشال تايمز 2 / 2 / 2002).

من ذلك أيضاً ما جاء في تقرير أعدته منظمة العمل العربية في مطلع عام 2002 وأوجز فيه ما تردد عن الحدث "أصبح يوم 11 سبتمبر/أيلول عام 2001 يوماً حاسماً في تاريخ البشرية.. ففي هذا اليوم تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كارثة حقيقية زلزلت أركانها وحطمت رموزها الاقتصادية والعسكرية وكسرت أنفها وهيبته كقائدة للعالم بدون منازع بما تملكه من قوة اقتصادية يجسدها مركز التجارة العالمي ببرجيه اللذين يلامسان السحاب في مناهن على شاطئ نيويورك إضافة إلى القوة العسكرية القاهرة التي يجسدها مبنى بنتاجون بعد أن ترسخت في أذهان الأمريكي أن بلادهم بمنأى عن أي عمل تخريبي نظراً لموقعها الجغرافي كقارة نائية وأمنة بما تملكه من أجهزة أمنية وتكنولوجية متطورة لا يمكن الوصول إليها إلا بالصواريخ عابرة القارات، وعليه فإنها أصبحت من أكثر دول العالم أمناً واستقراراً وجذباً للاستثمارات الدولية وعاصمة للمال والاقتصاد العالمي ومحوراً للسياسة الدولية ومركزاً للقوة العسكرية وحامية لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصفات. وأمام هذا الواقع الدولي جاءت أحداث 11 سبتمبر/أيلول بمثابة زلزال عنيف زلزل نظرية الأمن الأمريكي وحطم شعور القوة والغطرسة العسكرية وأصاب الاقتصاد الأمريكي بخسائر فادحة فاقت كل تصور وأصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بالشلل التام وامتدت آثارها لتطول مختلف بلاد العالم ومن بينها بلداننا العربية".

كان وقع الحدث في الولايات المتحدة الأمريكية بالغ الشدة. وقد أبرزت التعليقات عليه التي اختارها الإعلام الرسمي الأمريكي ذلك، وطرحت مقولة هي "أن الذين ارتكبوا هول الثلاثاء هم من أقوام متخلفين حاقدين على أمريكا لأنها بلد الحضارة والديمقراطية والحرية". وتجاهلت تلك التعليقات أية إشارة نقدية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

بعض التعليقات الأخرى تضمنت طرح تساؤلات حول ما بدا من قصور الأجهزة الأمريكية في توقع الحادث وفي التحرك السريع لمنع وقوعه، وفق ما جاء في تقرير نشرته صحيفة جارديان البريطانية وتوقعت فيه أن تنشب حملة وشيكة لتبادل الاتهامات بين هذه الأجهزة.

كان هنري كيسنجر قد قال لصحيفة ريوبليكا الإيطالية إثر وقوع الحدث "أن الاعتداءات جاءت في عملية منسقة رتبتهام مجموعة قدرتها خارقة" ووصفها بأنها تشبه قصف بيرل هاربر وقال "يجب أن يكون الرد مماثلاً".

تفاعلات الحدث

– أذكر أنني سجلت خواطري بشأن الحدث إثر وقوعه فوصفته بأنه "زلزلة" و"جلل" "جعل يوم الثلاثاء 11 / 9 / 2001 يوماً خاصاً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وفي تاريخ الحرب بعامه، وفي تاريخ النظام العالمي، وفي تاريخ الصراع العربي الصهيوني". وقلت أيضاً :

«ما جرى فيه إنذار بوقوع أول حرب بدأت، تطلق عليها وسائل الإعلام الأمريكية اسم "الحرب الجديدة الأمريكية" بعد أن تحدثت عند وقوع المعركة عن "أمريكا تحت الهجوم". وسابق لأوانه توقع مدى استمرار هذه الحرب ومسارها. ولكن خبراء الحروب يُذكرون بأن إطفاء الحرب مختلف عن إشعالها».

خصوصية هذا اليوم في تاريخ الحرب أن من أشعل شرارتها لم يعلن عن نفسه بعد، ولم تتوصل أمريكا التي استهدفت بالهجوم إلى معرفته. ولكن من المؤكد أنه ليس دولة بعينها.

لم يلبث الرئيس الأمريكي بوش أن أعلن يوم السبت 9/15 بعد اجتماع مع كبار مستشاريه "أن الولايات المتحدة أصبحت في حالة حرب". وقال إن أسامة بن لادن هو المسؤول الرئيسي عن الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن. وما أسرع ما تتالت استعدادات الحرب في أمريكا.

- أتابع حديث هذه الزلزلة يوم 9/30، بعد مضي تسعة عشر يوماً على وقوعها. وقد حفلت الأيام الماضية بتحركات سياسية أمريكية اتسمت بالانفعال وفقدان الأعصاب. فالرئيس بوش شكل حكومة حرب، وقام بسلسلة لقاءات محمومة في واشنطن مع عدد من رؤساء الدول الحليفة، ووقع قرار الحرب الذي أصدره الكونغرس بمجلسيه. وقام مع إدارته بحملة دبلوماسية لتكوين "تحالف عالمي ضد الإرهاب" على حد قوله. واستخدم مصطلح "حرب صليبية" *crusade* بدلالته الغربية. كما رفع شعار "العدالة المطلقة" واضطر للتراجع عنه لمخالفته المعتقد الديني المؤمن بالله. واستمرت التفاعلات داخل الولايات المتحدة بفعل الحدث الجلل.

شأن كثيرين شُغلت خلال الأيام الماضية بمتابعة الأحداث عبر وسائل الإعلام، وبالمشاركة في الحوار حولها في محافل علمية. وقد تناول الحوار عدداً من النقاط في صورة أسئلة من خلال استحضار ما حدث يوم 9/11.

ماذا حدث ؟ ولماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وماذا بعد ؟

برزت في الحوار موضوعات من بينها مفهوم الإرهاب الدولي الذي يجري الحديث عنه، والأسباب الكامنة وراءه، وأثر "إرهاب الدولة" الإسرائيلي الصهيوني

في تهيئة المناخ لوقوع زلزلة ثلاثاء أيلول، وكيف نوظف ما حدث في مواجهة هذا الإرهاب والانتصار بينما الانتفاضة تدخل عامها الثاني.

كان هذا الموضوع بخاصة محل اهتمام الفكر العربي. وقد طرح عدد من المفكرين العرب أفكارهم حوله ونصب أعينهم الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراك أن استراتيجيتها تجاه الصراع العربي الصهيوني "كارثية" بالنسبة إليها أيضاً، وأن اعتمادها الكيان الإسرائيلي ركيزة استراتيجية لها خطيئة كبرى، لأن هذا الكيان في حقيقته عبء استراتيجي عليها وعلى بريطانيا التي أوجدته، وأبسط دليل حرص إدارة بوش الابن على إبعاد "إسرائيل" عن التحالف العالمي ضد الإرهاب الذي اقترحته، تماماً كما فعلت إدارة بوش الأب قبل عقد من السنين حين رتبت التحالف في حرب الخليج الثانية.

– أتابع الحديث يوم 10/7 فأقول "على الرغم من أن الرئيس بوش الابن قصد ألا يشير إلى الصراع العربي الصهيوني بكلمة في خطابه أمام مجلسي النواب والشيوخ في محاولة لإبقاء هذا الملف جانباً، إلا أن وزير خارجية بريطانيا سنو اضطر للإشارة إليه قبيل زيارته لطهران، ولم تجد تهجمات رئيس الوزراء الإسرائيلي على الدول الغربية في صرف النظر عن هذه الحقيقة، حيث بدأ البعض في الغرب يدعون إلى فتح الملف وكان للجهد الذي تم بذله عربياً مع واشنطن والعواصم الأوروبية أثرٌ في ذلك."

كان أرييل شارون قد خطب مُعرضاً بالغرب ومهدداً يوم 10/5 حيث قال "أدعو الديمقراطيات الغربية وفي المقام الأول زعيم العالم الحر الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن لا تكرر الخطأ الرهيب الذي ارتكبته عام 1938 عندما ضحت الديمقراطيات الأوروبية بتشيكوسلوفاكيا من أجل حل مؤقت. لن نقبل بذلك. وإسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا". وذلك رداً على تصريحات الرئيس بوش التي

تحدث فيها عن قبول قيام دولة فلسطينية، في نطاق سعيه لضم دول عربية إلى ما أسماه "التحالف ضد الإرهاب". وسبب هذا الخطاب ردود أفعال في أمريكا والدول الغربية أشارت إلى مسألة العلاقة بين "المستعمرين المستوطنين" وقوى الهيمنة التي أوجدتهم وتقوم بدعمهم، بما في ذلك دورهم في تنفيذ مخططاتها.

لفتني أن جلّ ما صدر من تحليلات بشأن أسباب وقوع هذا الحدث، سواء في دائرتنا الحضارية أو دائرة الغرب الحضارية أشار إلى دور الاستراتيجية الأمريكية والبريطانية تجاه إنشاء الكيان الإسرائيلي الصهيوني العنصري ودعمه، وإلى ما يمارسه هذا الكيان من إرهاب ضد شعب فلسطين العربي والأمة العربية والشعوب الإسلامية، باعتباره سبباً رئيساً في وقوعه وقد بدأت عملية محاسبة النفس على هذا الصعيد.

في خضم هذه التفاعلات لحدث 2001/9/11 "ألزم الرئيس بوش أمته بما أسماه كفاح الخير ضد الشر" (مجلة تايم 9/24) وقال "الآن وقد أُعلنت هذه الحرب علينا، فإننا سننقود العالم إلى النصر". وقد كتب روبرت فيسك في "الإنديبندنت" البريطانية يوم 9/16 مقالاً بعنوان "بوش يسير نحو مصيدة" استهله بقوله "الثأر مصيدة في عالم يفترض أنه تعلّم أن حكم القانون يعلو على الانتقام" وختمه بقوله "أكرر: أن ما حدث في نيويورك كان جريمة ضد الإنسانية. هذا يعني شرطة واعتقالات وعدالة ومحكمة جديدة في لاهاي إن لزم الأمر، وليس صواريخ وقنابل وقتية وقتل مسلمين في انتقام لمقتل غربيين. ولكن ها هي المصيدة اشتغلت. ها هو السيد بوش دخلها وربما نحن أيضاً نسير للوقوع فيها".

نتيجة

يمكننا أن نوجز ما بدا من واقع الحدث وتفاعلاته، أن هناك إجماعاً على اعتباره منعطفاً، وعى إدانة استهداف المدنيين فيه والحزن على من راحوا ضحيته، وعلى أنه ستكون له تداعيات سريعة. وبدا أيضاً أن بعض المراقبين

المخضرمين لم يفاجأوا بوقوع هجوم على أهداف أمريكية لأنهم رأوا أن ذلك متوقع مع مواقف واشنطن تجاه عدد من القضايا وبخاصة قضية فلسطين، ولكنهم فوجئوا بأن الهجوم استهدف نيويورك وواشنطن. ومن هؤلاء إريك رولو الذي قال في حوار مع مجلة "الملف" (العدد 111 نوفمبر 2001) "كنت أنتظر كعدد غير قليل من المراقبين أن تتعرض المصالح الأمريكية لاعتداء ما لكن ليس في الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً وليس بالطريقة الفريدة من نوعها كما رأينا، وككل عامة وخاصة الناس فوجئت بالدقة المتناهية التي تمت بها العملية.

الأمر الذي يستوقف دارس التاريخ هو أن تساؤلاً ملحاً برز في أوساط هؤلاء المراقبين المخضرمين عن فاعل الحدث، إذ أن عدداً منهم لم يسلّموا بالرواية الأمريكية الرسمية التي استقرت يوم 9/15 على أن أسامة بن لادن هو المسؤول الرسمي عن هذا الهجوم وطرح شكوكه فيها وبقي معنياً بالبحث في ضوء ما تمت معرفته من معلومات عن الحدث وما تكشف من سياق وقوعه من قبل وسياق تفاعلاته من بعد.

من الفاعل

آخر ما قرأناه على هذا الصعيد قبيل كتابة هذه السطور ما نشرته صحيفة أخبار اليوم في 2002/4/13 نقلاً عن واشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز، من مطالبة سينثيا ماكيني العضو الديمقراطي في مجلس النواب الأمريكي بإجراء تحقيق حول ما إذا كان الرئيس جورج بوش وعدد من المسؤولين في حكومته قد علموا بشكل مسبق بالهجمات الإرهابية التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك ولكنهم رغم ذلك لم يفعلوا أي شيء لمنعها أو حتى لتحذير الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في هذه الهجمات. وقالت عضو الكونجرس ماكيني في تصريحاتها لمحطة إذاعية بولاية كاليفورنيا: إننا جميعاً نعلم بأنه كانت هناك تحذيرات عديدة

بشأن أحداث 11 سبتمبر.. وهناك أسئلة هامة مثل.. ما الذي كانت تعرفه هذه الحكومة بالضبط؟ ومتى عرفتته؟ ومن هم الذين كانوا يعرفون؟ ولماذا لم يحذروا الضحايا الأبرياء؟ وما الذي كانوا يحاولون إخفاءه؟ وأكدت عضو الكونجرس ماكيني أن أشخاصاً وثيقي الصلة بحكومة بوش يحققون أرباحاً وفوائد هائلة من هذه الحرب التي تخوضها أمريكا الآن. وأضافت ماكيني في بيان أصدرته أمس أنه لا بد من إجراء تحقيق لإثبات ما إذا كان الرئيس بوش أو أعضاء في حكومته قد حققوا مكاسب شخصية من وراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد هاجمت عضو الكونجرس ماكيني بشراصة من أسمتهم بقوات بوش الذين اتهمتهم بسلب الأمريكيين أعلى حقوقهم وهو حق الانتخابات الحرة والنزيهة. وأضافت أنه بعد هجمات سبتمبر، حصلت هذه الحكومة المشكوك في شرعيتها على سلطات وصلاحيات لم يسبق لها مثيل. وأضافت النائبة الديمقراطية قائلة : إن حكومة بوش تخدم مصالح شركة استثمارية هي "مجموعة كارلايل" التي يعمل فيها عدد من كبار المسؤولين السابقين الذين ينتمون للحزبين الجمهوري والديمقراطي. وقالت إن الرئيس الأسبق جورج بوش وهو والد الرئيس الحالي، يعمل مستشاراً لهذه الشركة التي حققت أرباحاً هائلة بسبب ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب من خلال العقود العسكرية التي وقعت لها شركة تابعة لمجموعة كارلايل.

جاءت التساؤلات التي أثارها ماكيني "47 سنة" حول أحداث 11 سبتمبر لتنضم إلى العديد من نظريات المؤامرة التي ترددت طوال الشهور الستة الماضية والتي يتهم أصحابها حكومة الرئيس بوش بالتورط جزئياً أو كلياً في الهجمات على واشنطن ونيويورك والتي أسفرت عن مصرع ثلاثة آلاف شخص. وأكدت النائبة ماكيني أن الحقيقة الثابتة والتي لا يستطيع أحد إنكارها أن الشركة وثيقة الصلة بحكومة بوش استفادت كثيراً من زيادة نفقات الدفاع الأمريكية بعد 11 سبتمبر الماضي.

كان إريك رولو في المقابلة أنفة الذكر قد سُئل "هل تعتقدون أن بن لادن وراء الاعتداءات كما تقول الصحافة العالمية أم أنكم ترشحون جهة أخرى ليست بالضرورة إسلامية؟" فأجاب "إلى حد لحظة إجرائكم هذا الحديث معي (في أكتوبر) لم تقدم الولايات المتحدة أدلة دامغة تثبت تورط بن لادن في العملية ولا أعرف مدى إمكانية القيام بذلك في الأيام القادمة علماً بأنها مضطرة لتأكيد تورط بن لادن لتبرير ضربه شخصياً وضرب أفغانستان وتنظيم القاعدة. مهما يكن من أمر لا أظن أن محاولة معرفة من يقف وراء العملية يعد جانباً مهماً. وفي تقديري لا يستطيع بن لادن وحده القيام بالعملية التي تم الإعداد لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وعملية كهذه لا يمكن أن يقوم بها خلا أشخاص يعيشون فيها منذ مدة طويلة واستطاعوا تحقيق هدفهم بعد أن حضروا للعملية في سرية تامة. بن لادن يعد ماركة أو علامة تجارية بحكم سيطرته على هولدينغ (شركة شركات) معروفة بنشاطاتها التي تتم في سرية أيضاً وتتمتع هذه الشركات باستقلالية إدارية وانطلاقاً من هذا الأمر ليس من العجب أن تتوجه نحوه الأنظار، وأنا شخصياً لا أعتقد أن الذين قاموا بالعملية كانوا في علاقة مباشرة مع بن لادن ولم يتبنوها لأنهم يعتقدون أنهم ليسوا في حاجة إلى رسالة تقدم للمستهدفين أو إلى شرح ما".

لقد أَلقت الأستاذة موريل ميراك ويسباخ محاضرة في مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة يوم 2002/1/5 حول "المضامين الاستراتيجية لأحداث 2001/9/11" أشارت فيها إلى مقابلة أجراها اندرياس فون بويليو الوزير الألماني السابق في 2002/1/13 وأوردت نصها كاملاً، عبّر فيها عن غضبه وانزعاجه "لأنني أرى بعد الهجمات المخيفة في 9/11، إكراه الرأي العام السياسي إلى السير في اتجاه اعتبره خاطئاً". وأبدى استغرابه كيف أن أسئلة كثيرة لا يجري طرحها، ومنها "على الرغم من وجود ست وعشرين خدمة سرية في الولايات

المتحدة بميزانية ثلاثين بليون دولار سنوياً، فإنها لم تكن قادرة على منع الهجوم، بل ولا حتى على الإشارة إلى إمكانية حدوثه. وخلال ستين دقيقة حاسمة رأينا الوكالات العسكرية والاستخبارية تدع الطائرات المحاربة رابضة فوق الأرض وبعد ثماني وأربعين ساعة قامت F.B.I. بتقديم فاتحة بأسماء مهاجمين انتحاريين. وفي غضون عشرة أيام أن سبعة منهم كانوا لا يزالون أحياءً. وحين قيل له "إن حكومة الولايات المتحدة تحدثت عن حالة طوارئ بعد الهجوم، وأنها في حالة حرب" أجاب قائلاً «إن الدولة التي تذهب إلى حرب ينبغي أن تحدد من هم المهاجمون، ومن يكون العدو، ومن واجبها أن تقدم الدليل. وهي لم تكن قادرة على أن تقدم أي دليل يعتد به في المحاكم». وأشار فون بويلو إلى أن هنتنجتون في منتصف التسعينيات عبر عن اعتقاده بأن الناس في أوروبا والولايات المتحدة يحتاجون أحداً يستطيعون أن يكرهوه، لأن ذلك يقوي انتماءهم لمجتمعهم. وقد تحدث بريجنسكي كمستشار للرئيس جيمي كارتر عن حق الولايات المتحدة المطلق في الإمساك بجميع المواد الخام في العالم وبخاصة النفط والغاز. وتابع قائلاً إن احتياطات المواد الخام الهائلة في الاتحاد السوفييتي هي الآن تحت تصرفهم وكذلك الأنابيب". وحين قيل له "أنت من أنصار نظرية المؤامرة" أجاب "نعم، نعم". وضرب مثلاً بما يجري في الهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993 الذي قام به أناس أدخلتهم وكالة المخابرات المركزية إلى أمريكا.

أمور عدة تستوقفنا في حديث فون بويلو الوزير الألماني السابق، نشير بينها إلى تسليمه بنظرية المؤامرة وإلى ما جرى من توجيه الرأي العام السياسي في اتجاه بعينه وإلى الرأي الشائع في أوساط الحكم في واشنطن الذي عبر عنه بريجنسكي القائل بحق الولايات المتحدة المطلق في الإمساك بجميع المواد الخام في العالم وبخاصة النفط والغاز.

كثيرون ردّدوا سؤال "من الفاعل" وحاولوا الإجابة. ونختار هنا ما كتبه أ.د. سعيد النجار العالم الاقتصادي المخضرم بعنوان "أحداث 11 سبتمبر من

الجاني ومن الضحية". وقد استهله بالحديث عن فظاعة الجريمة ووقعها الشديد على شعب الولايات المتحدة "وانطلاق الحكومة الأمريكية مثل الثور الهائج تضرب في كل اتجاه"، ثم عن "حملة منظمة شاركت فيها كل وسائل الإعلام وساهمت بعض الشخصيات الأمريكية المعروفة مثل كيسنجر وهيج ورامسيفلد في إذكاء روح الكراهية لكل عربي أو مسلم. وأعلنت الحرب لأول مرة في تاريخ البشرية ليس على دولة ذات حدود وإنما على فرد هو أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وطالبان في أفغانستان، وأنها سوف تستمر لاستئصال شائفة ما يسمى بالإرهاب. وسوف تطول الحرب البلاد التي تتهمها أمريكا بإيواء وحماية الإرهابيين أو تنظيمااتهم أو التي تتهمها بحيازة أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وهي جميعاً بلاد عربية وعلى رأسها العراق. ولكن أيضاً قد تمتد إلى الصومال والسودان وسوريا ولبنان". ثم أوضح خطورة إلصاق التهمة بالعرب والمسلمين واستغرب أن تنساق بعض دولهم إلى الانضمام للتحالف الذي أنشأته أمريكا دون معارضة حقيقية مما يعني قبول هذه التهمة الخطيرة وقال "والمؤسف بل المحزن في ذلك أن إمعان النظر في أحداث 9/11 يكشف بوضوح عن بطلان الاتهام الذي وجهته أمريكا للعرب والمسلمين. وأنه أياً كان المجرم الحقيقي في هذه الأحداث فإن القرائن التي توافرت منذ وقوعها تشير بقوة إلى أن هؤلاء الشبان التسعة عشر الذين كانوا على متن الطائرات الأربع المستخدمة في الهجوم على أبراج التجارة والبنّاجون لم يرتكبوا ولا يمكن أن يكون قد ارتكبوا هذه الجريمة". لقد توصل سعيد النجار إلى هذا الرأي القاطع في نفي التهمة عن أولئك الشبان من خلال طرح ستة وعشرين سؤالاً حول عملية الهجوم تناولت المتهم الرئيسي، والإعداد، وخبرة الشبان المتهمين، والمؤازرة الأرضية في نيويورك، وسرعة توجيه الاتهام للعرب، والتصريحات الرسمية الأمريكية، وتصريحات توني بليز رئيس وزراء بريطانيا، وما تردد عن تحرك للموساد

الإسرائيلي، وتوجيه الإعلام، ورفض أمريكا عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، ووجود احتمالات لمن يمكن أن يكون الفاعل، وكيف نفسر موقف كل من الصين وروسيا.

في عملية البحث عن هو الفاعل، اتجه البعض إلى النظر في علاقة إدارة الرئيس بوش بشركات النفط الأمريكية الطامعة بالسيطرة على النفط والغاز في وسط آسيا. وقد قام جان بريزارد وجيرلوم داكو بتأليف كتاب "بن لادن الحقيقة المحرمة" الذي صدر في باريس في منتصف نوفمبر 2001، على هذا الأمر. ويتضح من عرض جولين جودوي للكتاب الذي قدمته مطبوعة كومنتري الصادرة عن الحركة العالمية لعالم عادل في عدد نوفمبر 2001، أن إدارة بوش بدأت التفاوض مع طالبان فور توليها السلطة في فبراير 2001، وأنها استمرت فيه حتى أغسطس 2001، وكانت ترى في نظام طالبان مصدر استقرار في وسط آسيا سوف يُمكن من بناء خطوط أنابيب تنقل النفط من حقول تركمانستان وأوزبكستان وكازخستان عبر أفغانستان وباكستان إلى المحيط الهندي. ويذكر الكتاب أن رفض طالبان لشروط واشنطن وترّ أجواء المفاوضات ودعا ممثلي الولايات المتحدة إلى أن يقول لطالبان "إما أن تقبلي عروضنا على سجادة ذهبية، أو أننا سوف ندفنك تحت سجادة من القنابل". وكان آخر اجتماع في أغسطس قبل خمسة أسابيع من 9/11.

لقد رسم المؤلفان في كتابهما صورة لعلاقات مساعد الرئيس بوش بعالم النفط. "فنانب الرئيس ديك تشيني كان حتى نهاية عام 2000 مديراً لشركة شيفرون وكوندوليزا رايس عملت مديراً في الشركة نفسها بين عامي 1991 و2000، ووزيرا التجارة والطاقة دونالد إيفانز وستانلي أبراهام كان يعملان لتوم براون أحد عمالقة النفط. ويؤكد الكتاب التقارير التي تحدثت عن أن الحكومة الأمريكية عملت عن قرب مع الأمم المتحدة أثناء التفاوض مع طالبان وانهقدت

عدة اجتماعات كان ممثل الأمين العام الشخصي فرانشيس فيندرل هو المحكم وشارك فيها ممثلو أمريكا وروسيا والدول الستة التي لها حدود مع أفغانستان. وقد ذكر نايف نايق وزير الخارجية الباكستاني في السابق في برنامج تلفزي فرنسي في مطلع نوفمبر 2001 أنه حدث في اجتماع عقدته الدول الثمانية في برلين في شهر تموز، أن جرت مناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية في أفغانستان تفتح الباب أمام مد الأنبوب النفطي، وهدد المندوب الأمريكي توم سيمونز طالبان وباكستان قائلاً "إما أن تسلك طالبان كما ينبغي، أو تقوم باكستان بإقناعها بذلك، أو نستخدم نحن خياراً آخر هو "عملية عسكرية".

لا تزال عملية البحث عمن هو الفاعل مستمرة. وقد صدر في باريس بمناسبة مضي ستة شهور على الحدث كتاب آخر بعنوان "11 سبتمبر الخدعة المخيفة" وعلى غلافه عنوان فرعي مثير هو "لم تسقط أي طائرة على البنتاجون"، قام بتأليفه الصحفي الفرنسي تييري ميسان الذي رفض الرواية الرسمية الأمريكية. والمؤلف خبير في مجال حقوق الإنسان. وقد وضع كتابه في ثلاثة أجزاء، الأول منها عنوان "الإخراج الدموي" وفيه محاولة للإجابة عن السؤال الذي لا يزال مطروحاً. (Thierry Meyssan 11 Septembre 2001, L'EFFROYABLE IMPOSTURE. Aucun avion ne s'est écrasé sur le Pentagone!)

إن أهمية معرفة من الفاعل في "حدث" 2001/9/11 تكمن في أنها تبديد ما أحاط بها من ضباب بسبب التصريحات الرسمية الأمريكية التي صدرت بشأنه كما أن هذه المعرفة لازمة للمؤرخ من حيث المبدأ، ولأنه في ضوءها يُناقش شرعية الضربة الأمريكية ضد أفغانستان وما تسميه الإدارة الأمريكية "الحرب ضد الإرهاب" التي نعيشها.

لقد عني تييري ميسان في الجزء الأول من كتابه "11 سبتمبر الخدعة المخيفة" بأن يوضح التناقضات في التصريحات التي تناقلتها وكالات الأنباء حول

الحدث. وقد تساءل "كيف يمكن لطائرتين كبيرتين من طراز بوينج الاصطدام بالبرج العاليتين في المنتصف تماماً؟ وكيف يمكن لطائرة ثالثة أن تصطدم بمبنى قصير مثل البنتاجون دون أن تظهر صورتها في أول صورة نشرت؟ وما تفسير اختفاء نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني والرئيس نفسه تحت مبرر حمايتهما من هجوم وشيك؟" ورجع المؤلف إلى التصريحات الرسمية التي صدرت منذ الساعة العاشرة صباح ذلك اليوم، وأبرزت ما فيها من غموض وتناقض في تفصيل دقيق، وانتهى إلى ترجيح أن انفجار البنتاجون قد وقع من الداخل وليس من الخارج. كما رجح أن يكون هدف تحطيم البرجين عسكرياً "حيث تملك وكالات المخابرات المركزية قاعدتين في الدورين التاسع والعاشر من المبنى رقم 7 الذي انهار بعد انهيارهما. وقد أقيمتا لتكون أهم مركز للتجسس الاقتصادي في العالم". ونقل عن عدة صحف منها هارتس الإسرائيلية في 9/26 ما يفيد أن مكتب التحقيقات أشار إلى رسائل تحذير فورية إلى إسرائيل تحذر من هجوم على مركز التجارة العالمي. ووضح أن مثل هذا التحذير صدر قبل وقوع حدث أوكلاهوما في 19/4/1995 فحصل عدد كبير من العاملين على نصف يوم عطلة ونجوا. وبعد أن يناقش المؤلف سر اختفاء الرئيس ونائبه وعملية نقل المنتخبين إلى مخبأ، ينتهي إلى احتمال "انقلاب القصر" الذي استهدف استيلاء مجموعة من داخل المؤسسات على السلطة. ويختم هذا الجزء بالنظر في توجيه الاتهامات إلى إسلاميين من تنظيم القاعدة، فيتساءل "كيف يمكن تخطيط عملية بكل تلك التعقيدات من كهف في أفغانستان؟ وكيف يمكن لأسامة بن لادن تمويلها بينما كل حساباته مجمدة منذ عام 1998؟" وينتهي إلى أن تلك التساؤلات توصلنا إلى أن التحقيقات التي تمت استهدفت التعقيم على وجود مسؤولية أمريكية/ أمريكية. كما استهدفت توجيه الاتهام لتنظيم القاعدة من أجل تبرير العملية العسكرية التي كان الجهاز العسكري الأمريكي ينوي القيام بها في الخارج".

تساؤلات البعض حول "من الفاعل؟" انطلقت من معرفتهم "بتبني السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية" منهج ابتكار الأعداء" الذي لم تشذ أي زعامة أمريكية عن اتباعه وقتما تقتضي حاجة الدولة للاحتفاظ بموقع القوة وتوازناتها أو لمبررات ذاتية من طموحات ومصالح حزبية"، وفق ما ورد في موقع "فري ريببلك". ومن الأمثلة على ذلك ما فعله لندون جونسون على صعيد حرب فيتنام عام 1964 حين سعى لإقناع الشعب الأمريكي "بأنها الخيار الوحيد أمامه" وكذلك ما فعله الرئيس رونالد ريجان عام 1986 حين أعلن للشعب الأمريكي أنه أصدر أوامره لسلاح الجو الأمريكي لضرب ليبيا. وقد لجأ بيل كلينتون للأمر نفسه حين صادفته أزمة حنثه باليمين في ورطة مونیکا لوينسكي، فأصدر أمره بشن هجوم صاروخي أمريكي على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم وعلى تنظيم القاعدة في أفغانستان.

تنفيذاً لهذه السياسة الأمريكية الخاصة بابتكار الأعداء "تورط صناعاتها منذ عام 1946 في إدارة مواقع تدريب على الإرهاب والعنف"، كما كشف جورج مون بايوت في صحيفة الجارديان اللندنية في 2001/10/28. وقد تخرج من هذه المواقع ما لا يقل عن ستين ألف عسكري وشرطي من دول أميركا اللاتينية تلقوا تدريباتهم في "مدرسة أميركا" التي ظلت محتفظة باسمها حتى مطلع عام 2002 حين أغلقها الكونغرس لتظهر باسم جديد هو (ويسك) معهد النصف الغربي للتعاون الأمني "whisc". ومن خريجي مدرسة أميركا اللاتينية الكولونيل بايرون استرادا وجهاز مخابراته الجواتيمالي، وضباط الجيش السلفادوري ومن تولوا إدارة الشرطة السرية في حكومة بينوشيه وأشرفوا على عمليات اغتيال معارضين في شيلي.

نتيجة

النتيجة التي نصل إليها من خلال السؤال "من الفاعل؟" هي أن ملف زلزلة 2001/9/11 لا يزال مفتوحاً لمزيد من البحث والتقصي، وأن الرواية الرسمية الأمريكية بشأنه لم تقنع كثيرين داخل الولايات المتحدة وخارجها، وأن هناك "نهجاً لابتكار الأعداء" في السياسة الرسمية الأمريكية "يمكنّ الزعامة في واشنطن من إغواء الرأي العام الأمريكي من أجل مزيد من السلطة والقوة لها".

إن القائلين باعتماد الإدارة الأمريكية "نهج ابتكار الأعداء" يرون أن جُلّ ما روّجته واشنطن بشأن الحملة ضد الإرهاب متصل بجدول أعمال خفي لها تسعى لتنفيذه، وتعمل من أجل ذلك على سلب الشارع الأمريكي سلطانه. وقد فصلّ الحديث عن وجهة النظر هذه د. عبد الله الطويرقي في مقاله "الحقيقة المحرمة: ابتكار الأعداء واستدراجهم للنهائيات الأمريكية" الذي نشره في جريدة الرياض يوم 2002/1/24 وحاول أن يدلّل فيه على "أن للحكومة الأمريكية يد بشكل أو بآخر في سيناريو الحادي عشر من سبتمبر. أما كيف وماذا حدث بدقة فهذه مسألة قد لا تكون متاحة في الوقت الراهن".

تداعيات الحدث

كما هو متوقع كان لحدث الزلزلة في نيويورك وواشنطن تداعيات يوقف أمامها، ومنها ما وقع على الصعيد الأمريكي الداخلي وما وقع على الصعيد العالمي الدولي.

بينما كان الأمريكيون "مذهولين" إثر الحدث وقد سيطر الإعلام عنه على مشاعرهم وعقولهم، فوَّض الكونجرس الأمريكي يوم 9/14 الرئيس الأمريكي السلطة المطلقة "كي يستخدم كل القوة الضرورية والمناسبة ضد أي دولة أو منظمة أو شخص قام حسب تقديره بإعداد أو تنفيذ أو تسهيل الهجمات الإرهابية

التي وقعت يوم 11 سبتمبر عام 2001، أو قام بإيواء مثل تلك المنظمات أو هؤلاء الأشخاص. وذلك من أجل منع أي عمل إرهابي دولي في المستقبل ضد الولايات المتحدة تقوم به تلك الدول أو المنظمات أو الأشخاص". وتم التصديق على هذا القرار بالإجماع في مجلس الكونجرس بناقص صوت واحد، كما أورد ميسان في كتابه.

قام مجلس الكونجرس بالتصويت على منح الرئيس صلاحية صرف 40 مليار دولار في الحرب التي سيخوضها. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس بوش تشكيل مكتب الأمن الداخلي برئاسة توم ويدج في 20/9/2001، بسلطات توازي سلطات كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي. وهكذا غدت الولايات المتحدة تفرق بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي. وبالنظر لما اختص به مكتب الأمن الداخلي من سلطات كبيرة، كان التعليق بأن العسكريين الأمريكيين باتوا مسيطرين على الحياة المدنية الأمريكية.

صدرت سلسلة قرارات أقرت حجب المعلومات عن الكونجرس والصحافة التي قد "تضر بالأمن القومي للبلاد". وقد قال وزير الدفاع رامسفيلد يوم 9/12 في لقاءه مع الصحفيين في بنتاجون ما يفيد "أن الإدارة الأمريكية لن تعلن معلومات يمكن أن تضر بأمننا القومي" واستشهد بمقولة ونستون تشرشل "الحقيقة في بعض الأحيان تكون قيمة إلى حد أنها بحاجة إلى حرس من الأكاذيب".

في 10/2 وجه بيت الدريدج وكيل وزارة الدفاع رسالة إلى كل المصانع التي تقدم منتجاتها إلى الجيش حذر فيها من أن الأسرار الدفاعية تسري أيضاً على أنشطتها التجارية. وفي 10/5 أصدر الرئيس بوش قراراً إلى عدد من أعضاء الحكومة بمنع نقل المعلومات إلى أعضاء الكونجرس، مما اعتبر انتهاكاً

واضحاً للدستور الأمريكي. وفي نفس الوقت اتخذت السلطات الفيدرالية الإجراءات اللازمة لتأمين السرية بالنسبة للتحقيقات حول الهجوم. وفي 9/11 منع مكتب التحقيقات الفيدرالية شركات الطيران المدني من التحدث إلى الصحفيين. وأصدر اتحاد المحامين الأمريكيين قراراً بشطب أي محام من سجل المحامين إذا سعى لرفع دعوى باسم عائلات الضحايا على أن يسري هذا القرار لمدة ستة أشهر، وهي المدة التي لا يستطيع أحد بعدها اتخاذ أي إجراء قانوني حسب القانون الجنائي. وفي 10/10 دعت كوندليزا رايس الإعلاميين في البيت الأبيض إلى الالتزام بالمسؤولية قائلا "إذا كانت حرية الصحافة تظل هي القاعدة، فإن الصحفيين مطلوب منهم أن يقوموا "بالحكم الصحفي" على الأخبار والامتناع عن نشر كل ما يمكن أن يضر بأمن الشعب الأمريكي".

- بعد مداوولات دامت ثلاث أسابيع، أصدر الكونجرس قانوناً جديداً باسم "توحيد أميركا وتقويتها عن طريق منح الآليات المناسبة من أجل الكشف عن العمل الإرهابي ومنعه". وسُمي "قانون الوطنية الأمريكية"، ومن شأنه تعليق مختلف الحريات الأساسية لمدة أربعة أعوام، حتى يمكن إعطاء الإدارة الوسائل لمحاربة الإرهاب بطريقة إيجابية. وهذه المدة هي مدة ولاية الرئيس بوش وتنظيم حملته الانتخابية. وبمقتضى هذا القانون تم حجز 1200 مهاجر لفترة غير محدودة. كما أجاز هذا القانون التنصت على المكالمات الهاتفية للمحجوزين دون إذن قضائي.

- في 2001/11/13 أصدر الرئيس بوش قراراً بمحاكمة الأجانب المشتبه باشتراكهم في أعمال إرهابية، على أن لا تتم في محاكم فيدرالية ولا محاكم عسكرية بل أمام لجان عسكرية تضم وزير الدفاع وتضع إجراءاتها الخاصة التي تقتضي بأن تتم المحاكمة سراً وبأن لا يقوم النائب العسكري بنقل الأدلة التي في حوزته إلى المحتجزين أو إلى محاميهم، وبأن يتم اتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي

الأعضاء وليس بالإجماع كما يقضي القانون الدولي في المسائل الجنائية. وفي اليوم نفسه أصدرت وزارة العدل قراراً باحتجاز نحو خمسة آلاف مشتبه بهم من أصول شرقية أوسطية من أجل التحقيق معهم للاشتباه بهم مع أن غالبيتهم يتمتعون بوضع قانوني سليم في البلاد.

لقد تساءل تييري ميسان في كتابه الذي اعتمدنا عليه في إثبات هذا الواقع "لماذا يمنع مكتب التحقيقات الفيدرالي الكونجرس والصحافة من أجل تحقيقاتها؟" وتساءل "أليس معنى هذه القرارات أن النظام السياسي قد تغير بفعل القضاء ولجان التحقيق في الكونجرس والصحافة، وهي القوى الثلاث التي تحقق التوازن السياسي في ظل النظم الديمقراطية؟" وختم بما علق به الصحفيان الأمريكيان جون ستانتون وارين ماديسون في كتابهما "مجيء الدولة الفاشية الشيوعية الأمريكية" عن انتهاء الديمقراطية وولادة الدولة الفاشية. (قدمت ليلى حافظ عرضاً لكتاب الخدعة المخيفة في أهرام 2002/4/6)

شملت تداعيات الحدث على الصعيد الداخلي الأمريكي تفاعلات داخلية بدأت بالظهور بعد أن أفاق البعض من الذهول. فقد انطلقت أصوات معارضة لهذه الإجراءات مثل نعوم تشومسكي وهارولد زين وإدوارد هيرمان. وتحول سياسيون أمريكيون معارضون منبهين لخطورة الإجراءات التي تم اتخاذها. ومن هؤلاء النائب الأمريكي الديمقراطي عن ولاية أوهايو دينيس كوشينيتش الذي ألقى خطاباً أمام "جمعية أمريكيي جنوب كاليفورنيا من أجل العمل الديمقراطي" في 2002/2/17 تضمن "دعاءً من أجل أمريكا". وقد ذكّر فيه بأن تحقيق الوعد بالديمقراطية يتلزم مع النضال في سبيل الحقوق المدنية. ثم شرع في طرح تساؤلاته "كيف يمكن لنا أن نسوِّغ ما يُعدّ إلغاء الحق فعلياً للتعديل الدستوري الأول وإلغاء الحق في حرية التعبير وإلغاء الحق في التجمع السلمي؟ وأربع تساؤلات أخرى. ثم أوضح أنه إذا كان مجلس النواب فوّض بالرد على كارثة

9/11 إلا أن "واجبنا كمواطنين وممثلين منتخبين أن نحتفظ بحقنا في مراقبة ذلك النوع من الرد". ثم ذكر "بأنهم لم يفوضوا الإدارة اتخاذ قرارات يجري تنفيذها". والخطاب حافل بكثير مما يسلط أضواء على التفاعلات الداخلية الأمريكية.

كان أهم التداعيات على الصعيد الدولي هو إصدار مجلس الأمن في 2001/9/12 قراره رقم 1368 الذي أقر فيه بحق الولايات المتحدة في الدفاع الشرعي عن نفسها سواء فردياً أو جماعياً، حسب وثيقة سان فرانسيسكو. وأعطى مجلس الأمن الولايات المتحدة الحق في انتهاك سيادة الدول التي تحمي المتهمين من أجل القبض على الإرهابيين وتقديمهم إلى محاكمة دولية. وما أسرع ما قاد وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت حملة نداءات من "أجل القيام بعمل سريع حاسم" زاعماً "أن من واجب مكتب التحقيقات الفيدرالية أن يوقف المشاركين في تلك العمليات بأسرع ما يمكن دون انتظار للأدلة". وقد أعقبه بوردفو فيتس مساعد وزير الدفاع الذي يمثل الجناح المتشدد داخل اللوبي العسكري الصناعي معلناً يوم 2002/9/13 أن الرد الأمريكي سيكون "حملة وليس عملاً منفصلاً، ومؤكداً أن أميركا سوف تطارد الإرهابيين وهؤلاء الذين يحمونهم إلى أن تتوقف الأعمال الإرهابية".

في حومة هذا الجو الملبد بغيوم الانفعال الأمريكي وما رفعه من شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" رأينا دول الاتحاد الأوروبي تؤيد بدرجات متفاوتة ما أسماه الرئيس بوش "الحملة ضد الإرهاب" وتعلن عن مشاركتها فيها، بعد أن كانت بريطانيا قد أعلنت تأييدها الكامل لأميركا في كل ما تفعله. ثم رأينا دولاً أخرى تنساق إلى التأييد والمشاركة ولو في حدود المعلومات الاستخبارية رهبة من الغضب الأمريكي عليها.

بتداعيات حدث 2001/9/11 هذه على الصعيدين الداخلي الأمريكي والدولي العالمي تهيأ للإدارة الأمريكية الجولشن "حرب العولمة" تحت اسم "الحرب ضد

الإرهاب" على كل المقاومين لطغيان "العولمة المتوحشة". وأعلن الرئيس بوش عزم بلاده على القيام "بحملة صليبية" CRUSADE مستخدماً هذا المصطلح المتضمن بعداً دينياً، تعبيراً عن تحوله إلى "زعيم الدينيين المحافظين"، واستنفاراً للشعب الأمريكي كي ينتقم. وتم حشد "آلة العولمة الإعلامية" لوصف زعامته "بأنها عمل إلهي"، كما يقول تييري ميسان.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ما أسماه "الحرب ضد الإرهاب" يوم 2002/10/7، بعد أن عبأ لها على مدى أربعة أسابيع تلت الحدث الزلزلة. وهكذا بدأت حرب العولمة التي نعيش أحداثها. ووضح من خلال هذه الأحداث ومن حجم العمليات العسكرية الأمريكية أن الولايات المتحدة مستعدة لخوضها. ومن هنا يبرز السؤال حول:

التوجه الأمريكي للحرب و التحضير لها؟

فأما "منهج ابتكار الأعداء" فقد تبنته السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، كما ذكرنا، وانطلاقاً من ذلك كان التحضير لبناء أقوى قوة عسكرية في عالمنا عدداً وعدة. وحين سقطت الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وتم انهياره في مطلع تسعينيات القرن العشرين، ولم يعد هو "العدو"، وانتهت الحرب الباردة معه بانتصار أمريكي، رأينا الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتحدث عن "الإرهاب" واحداً من أعداء أربعة يهددون الولايات المتحدة. والباقون هم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة دولياً. وقد أعلن ذلك الرئيس كلينتون في خطابه في الأمم المتحدة يوم 2000/10/22 في احتفال العيد الخمسيني لتأسيسها. ويذكر أن آخر القادة السوفييت جورباتشوف خاطب الأمريكيين حين أعلن انتهاء الحرب الباردة "سأحرمكم من شيء ستندمون عليه، ألا وهو العدو" (جريدة النهار 2001/10/1). ووصف جيمس شتانبيرج مدير

التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية "الأعداء الأربعة" بأنها أهم التهديدات التي تواجه أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وأنها بمجموعها تمثل الجناح الأسود للعولمة، وهو الجناح الذي يجمع بين عموم التهديدات عبر القومية". ويعلق أنور عبد الملك بأن أحداث 9/11 المفجعة "جاءت لتُبَيِّن أن الإرهاب هو العامل الأهم في تحريك المشاعر العامة وتبرير عمليات مضادة تنفذ" فهو "المدخل إلى إلغاء التغيير" ضمن التمسك بالهدف التاريخي لقوى الهيمنة "وهو القضاء على استقلالية الأمم والقوميات واستقلال القرار الوطني، ومنع ظهور تجمعات إقليمية تمثل مراكز في النظام العالمي الجديد". (الأهرام 2002/2/5 مقال الحرب ضد المستقبل).

يرى المفكر الاستراتيجي أنور عبد الملك أن التحرك الأمريكي في حرب العولمة لم يأت منعزلاً عن تحركات أمريكية سابقة استهدفت السيطرة الكاملة على النفط في عالمنا. وكانت المرحلة الأولى للكماشة الأمريكية قد انطلقت من يوجوسلافيا والبوسنة ثم كوسوفا ومقدونيا إلى دائرة البحر المتوسط في تشابك واضح مع الخليج، أي أنها كانت دائرة حصار موارد الطاقة البترولية. ثم جاءت الحملة على أفغانستان فظهرت بجلاء أمام المعنيين على أنها الجزء المكمل لسياج الحصار الأول. وهو الجزء المتجه من المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى. وهو يرى "أن أمريكا أرادت بناء قاعدة استراتيجية ضاربة قادرة على العمل بشكل مستمر، على طريق الحرير الجديد حيث تلتقي الصين وروسيا عبر دول آسيا الوسطى الإسلامية. وذلك في عصر تأكد للخبراء فيه أن دائرة النفط الجديدة في القرن الحادي والعشرين سوف تجمع بين بحر قزوين وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وخاصة تركستان وكازخستان بعد أذربيجان". ويعلل عدنان السيد حسين هذا الاهتمام بآسيا الوسطى "لأنها منطقة مهمة استراتيجياً بحكم وجود الأسلحة النووية في الهند وباكستان منذ عام

1998، وهي مهمة في تجارة النفط والثروات الطبيعية لكونها بالقرب من بحر قزوين وتتأخم الصين وروسيا من جهة والخليج والشرق الأوسط من جهة أخرى" (النهار 2001/10/1). ولقد فصلت ندوة جريدة النهار التي شارك فيها أيضاً د. وليد عريبي ود. شفيق المصري شرح الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى لإحكام السيطرة على نفط بحر قزوين. وأوضحت "أن باكستان مهددة وإيران محاصرة وروسيا والصين وأوروبا حائرة"، وأنه "تحت مبرر ضرب الإرهاب وعولمة ضربه تحاول الولايات المتحدة التمرکز في وسط آسيا" على حد قول د. عريبي.

قبل أيام من إعلان الرئيس بوش الحرب، وتحديداً يوم 2001/10/1 صدر في واشنطن تقرير "مراجعة الدفاع للسنوات الأربع"، وقد عرضه عرضاً مفصلاً أنور عبد الملك في الأهرام (يوم 2002/3/19). وهو يتضمن:

- التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تواجه منافساً في القريب العاجل، ولمدة خمس عشرة سنة. ولذا يصبح الدفاع عن أرض الوطن هو الأولوية المطلقة لها، بعد أن تخطت الصواريخ والعولمة الاقتصادية وموجات السياحة والتجارة حواجز المحيطين الأطلسي والهادي.

- المفهوم الجوهري الجديد في عملية صياغة الاستراتيجية هو الانتقال من نمط قاعدة التهديد إلى نمط قاعدة القدرات، أي تخطي مفهوم الدول الحليفة المعادية إلى دراسة قدرات أعداء متوقعين، وكيف يمكن لهؤلاء الأعداء أن يحاربوا ومدى استطاعتهم الإفادة من العولمة في الحصول على أسلحة دمار شامل.

- أن هناك نوعاً جديداً من التهديدات يتمثل في "منع الوصول" وكذا المناطق "الممنوعة" التي لا بد من استعمالها لاختراق مصدر الخطر.

الخطر الأكبر يتمثل في الدول الضعيفة والفاشلة التي ليس فيها حكومات مسؤولة ولا تستطيع حماية ترساناتها العسكرية، لأن "العناصر الهدامة" يمكن أن تتحرك على أراضيتها.

– ساحة الحرب في هذا المنظور الحربي الأمريكي تغزو العالم بأسره، بما في ذلك قطاع واسع في الغرب يمثل مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي.

يرى التقرير أنه في ضوء اتساع "ساحة التهديد"، لا بد من الانتقال من نظرية الحرب في إقليمين معاً التي جرى تبنيها رسمياً منذ عام 1993 إلى استراتيجية قادرة على القيام بثلاث حروب: حرب إقليمية رئيسية تحقق النصر التام باقتحام عاصمة البلد المستهدف واحتلال أرضه وقلب نظامه، وحرب إقليمية تواجه عدواناً في إقليم فتصده وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه دون احتلال، وعمليات محددة لمواجهة نزاعات إقليمية بهدف فك الاشتباك والتدخل باسم المجتمع الدولي عنوان الحفاظ على السلام. ويحدد التقرير أولويات هذه الاستراتيجية وهي الدفاع عن الأرض الأمريكية من خلال نظام الدفاع ضد الصواريخ، والردع إلى أمام في المناطق الحساسة بالهجوم وليس بالدفاع، ومضاعفة عمليات التدريب، وتنظيم قدرات الحرب النظامية من خلال ثورة في الشؤون العسكرية وتنظيم قدرات حرب الفضاء. ويحدد التقرير مناطق التهديد والعدو، فيذكر دولاً أسيوية قوية قد تتجراً على تحدي مركز الولايات المتحدة المهيمن، وقوس عدم الاستقرار من "الشرق الأوسط" إلى جنوب شرق آسيا، وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها دول هناك. ومن هنا تبرز حيوية مخطط تطوير القواعد الحربية الأمريكية لمحاصرة هذه الدائرة.

ويعلق أنور عبد الملك بأن طابع الحرب في ضوء ما سبق "كوني كوكبي شامل"، وأن هدفها "هو الحفاظ على المكانة المتفردة التي تمتعت بها الولايات المتحدة قبل 9/11"، وأنها من ثم "حرب ضد المستقبل والممكن".

إن خطوط هذه الاستراتيجية الأمريكية مرسومة منذ عهد الرئيس رونالد ريجان، كما يذكر الخبراء. وقد عمدت وزارة الدفاع إلى إصدار وثيقة "النظرة المشتركة" في 2000/5/30 متضمنة النظر في هذه الاستراتيجية حتى عام 2020، كما كشفت جريدة نيويورك تايمز في 2002/3/10 عن وثيقة أخرى تتضمن "مراجعة الموقف النووي" وتقع في 56 صفحة، وفيها إمكان استعمال الضرب النووي بما يناسب التوغل في عمق الأرض أو الجبل لتدمير قواعد محصنة تحتوي على أسلحة كيماوية وبيولوجية في دول هي العراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا وفي ديباجة أخرى كلاً من الصين وروسيا. ويزعم هذا التقرير أن إمكانات التهديد الجديد تشتمل على "هجوم عراقي على إسرائيل أو جيرانها، أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو مواجهة عسكرية بسبب وضع تايوان. أما إيران وسوريا وليبيا فهي أسوة بالعراق وكوريا الشمالية تعادي الولايات المتحدة وشركاءها في الأمن منذ زمن بعيد، ولديها برامج لصناعة أسلحة دمار شامل وصواريخ". ويلاحظ أنور عبد الملك الذي عرض هذا التقرير في مقاله "البيان الاستراتيجي" (الأهرام 2002/3/19) أن "إسرائيل" تفرّدت بالذكر الصريح هدفاً لعدوان ممكن. ويمكن أن نضيف "في الوقت الذي تنفرد فيه بين الدول المحيطة بفلسطين بامتلاك السلاح النووي"، فيالها من مفارقة.

نزداد فهما للتوجه الأمريكي للحرب حين نقراً ما كتبه المفكر الاستراتيجي الأمريكي بول كيندي في مقاله "النسر حطّ على البر". "The Eagle Has Landed" فقد استهل بالحديث عن حاملة الطائرات الأمريكية "إنتربرايز" التي كانت يوم 9/11 في مهمة "روتينية" في المحيط الهندي. وقدّم حقائق عنها بعد قوله "وهي مركب يتحدى خيال من لا يركب السفن"، فطولها 1100 قدم وعرضها 250 قدماً. وهي ترتفع عشرين طابقاً. إنها قرية، بل بلدة صغيرة تتحرك عبر المحيطات، على

متنها 3200 بحار، و2400 طيار. وهي لا تسافر وحدها بل يرافقها سفينة حربية مختصة بإطلاق النار على القذائف المتجهة إليها، وكذلك مجموعة طرادات ومدمرات لحمايتها من غواصات معادية". ويتابع قائلاً "من الصعب تقدير تكاليفها بدقة، ولكنها تقاس بالبيونات من الدولارات. بما يعادل ربع ميزانية الدفاع لدولة متوسطة القوة. وهناك في العالم بضع حاملات طائرات بريطانية وفرنسية وهندية تبدو أصغر من أن تقارن بها. أما الحاملات الروسية فقد صدأت". ويصف حملتها فهي "تحمل جل الأسلحة ومعها الدمار والموت". ثم يقول "وتملك الولايات المتحدة 12 حاملة طائرات تحمل واحدة منها اسم رونالد ريجان". وتتولى هذه الحاملات حماية مصالح أمريكا في العالم. وهي منتشرة فيه. ويوم 9/11 كان ثلاثة منها في شمال الأطلسي والكاريبي، وواحدة في الخليج الفارسي، واثنان في الهادي، وخمسة في الوطن". ويتساءل بعد ذلك "كيف يتأتى في ضوء ما سبق أن تهاجم بلاد لديها هذا السلاح؟ المفروض لا يفعل ذلك إلا مجنون" وقد كتب الاستراتيجيون في الأسابيع التالية قائلين أن هجوم 9/11 لم يستهدف القوات الأمريكية التقليدية، بل قصد أن يؤذي". وأوضح بول كيندي "أن أمريكا تنفق على ميزانيتها العسكرية أكثر من ميزانيات الدول التسع التالية لها بالقوة" ومع ذلك فقد طلب وزير دفاعها دونالد رامسفيلد من الكونجرس زيادة 48 بليون دولار في العام القادم.

لقد أخذت ميزانية "البنتاجون" عام 1985 ما نسبته 6.5 ٪ من إجمالي الإنتاج المحلي. وفي عام 1998 حصلت أمريكا على 75 ٪ من جوائز نوبل في العلوم والاقتصاد. ويختم بول كيندي مقاله متسائلاً "ما هي مضاعفات ذلك كله على الديمقراطية الأمريكية نفسها؟" ويقول "إن الأمريكيين الذين يحبون أن يكونوا محبوبين، يجدون صعباً عليهم أن يواجهوا كراهية لهم في مختلف أنحاء العالم". وهو يُذكر بأن ايزنهاور حذر من تفرد "المركب الصناعي العسكري في أمريكا"،

مع أن هذا المركب هو الذي جاء به إلى الرئاسة. تماماً كما حذر فولبرايت من "غطرسة القوة". ويستذكر مصير قوى عسكرية بادت، ويتساءل "إذا كانت سُبَّارطة وروما قد فنيتا ، مَنْ من الدول يمكن أن يبقى؟". ويقرر "إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العالم هو انهيار طاقات أمريكا ومسؤولياتها، وما ينجم عن ذلك. ويبدو أن شريط المشاهد ذاك أمامه طريق طويل".

يتداعى إلى خاطر من وحي حديث بول كيندي عن مصير قوى عسكرية بادت ما حفل به تراثنا الأدبي العربي من وقوف أمام هذه الحقيقة وتأمل فيها. وتتبادر إلى الذهن قصيدة الإمام العلامة خاتمة أدباء الأندلس أبي الطيب صالح بن شريف الرندي التي قالها عند سقوط عواصم الأندلس وحواضرها في أيدي الأسبان التي مطلعها :

لكل شيء إذا ما تم نقصان فلا يُغرُّ بطيب العيش إنسان

وفيها،

أين الملوك ذوو التيجان من يَمَن وأين منهم أكاليل وتيجان
وأين ما حازه قارون من ذهب وأين عاد وشداد وقحطان
أتى على الكل أمر لا مردَّ له حتى قضوا فكأن القوم ما كانوا

كما نذكر قصيدة ابن عبدون في رثاء بني الأفطس من ملوك الطوائف حين قضى عليهم المرابطون :

الدهر يفجع بعد العين بالآثر فما البكاء على الأشباح والصور

وكذلك قصيدة المقرئ التي استهل بها كتابه «نفح الطيب» وأبدع في مطلعها معنى التشوف المستقبلي وعظم حظه عند زرقاء اليمامة.

سبحان من قسم الحظوظ فلا عتاب ولا ملامة

أعمى أعشى ثم ذو بصر وزرقاء اليمامة

ونعود بعد هذا الاستطراد إلى موضوعنا فنقول :

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها اليوم مسوقة إلى اعتماد منطق الحرب في فرض قيادتها على العالم. وذلك بعد أن تبنت استراتيجية تعتمد الهيمنة والسيطرة، وحضرت نفسها جيداً لخوض حروب ضد من يخالفها أو يتجاوز مجرد التجاوز الخطوط التي رسمتها في تحريم امتلاك الغير "أسلحة الدمار الشامل". وغدت "ترسانتها" من السلاح متخمة، وتحكم في إدارتها "التحالف الصناعي العسكري" الذي تتحكم فيه "غطرسة القوة". وقد جاء حدث 9/11 "الزلزلة" لكي يوفر للإدارة الأمريكية "الجمهورية" المبرر، داخلياً وخارجياً، لخوض هذه الحروب. ويستهل د. أمين شلبي مقاله "في التحولات بعد 9/11" (الأهرام 2002/2/8) بما قاله عالم السياسة الأمريكي أرنست ماي (جامعة هارفارد) "أنه لم يكن يخطر على بال أحد أن حدثاً إرهابياً تتعرض له الولايات المتحدة يمكن أن يطلق علاقات مختلفة تماماً بين القوى العظمى، وأن يعيد بوجه خاص أمريكا وروسيا والصين إلى ما كانت عليه تقريباً بعد الحرب الثانية مباشرة". وقد سجل كاتب المقال من التحولات الداخلية في الولايات المتحدة اهتزاز صورة الأمن "إما معنا وإما ضدنا"، وصياغة فكر عسكري، واهتمام بمناطق التوتر، وتحولات الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا إلى آسيا، وإطلاق عدد من القوانين المقيدة للحريات ودعم المؤسسات الأمنية". ومن التحولات الخارجية مساومات وحلول وسط مع الصين وروسيا، وتحول على صعيد ثقافي حضاري يتمثل في صراع الحضارات واعتبار "الإسلام" هو العدو.

في تتبع هذه التحولات الدولية الخارجية في السياسة الأمريكية يتحدث عدد من المفكرين الاستراتيجيين عن توجهات واشنطن نحو الدول التي يمكن أن

تعارض محاولة فرض السيطرة الأمريكية على ثروات وسط آسيا. وقد كشفت هذه التوجهات أثناء المرحلة الأولى من حرب العولمة التي استهدفت أفغانستان. ومن الدلائل عليها ما نشرته جريدة "واشنطن بوست" يوم 2002/2/6 عن قيام القوات الأمريكية "بإنشاء قاعدة عسكرية في منطقة نائية من "جمهورية قرغيزستان"، وعلى وجه التحديد في مطار مناسي الدولي على أطراف العاصمة "بيشكيك". وهي تضم ثلاثة آلاف جندي وعشرين طائرة حربية دفعة أولى". ويلاحظ أنور عبد الملك الذي ذكر ذلك في مقاله "الحرب هي السلام" (الأهرام 2002/3/5) أن هذه الدولة التي لم يكن لها وجود قبل عشر سنوات تقع على حدود كازخستان، وعلى مقربة من الحدود مع الصين، أي أنها القاعدة المثلى لمحاصرة منطقة القواعد الاستراتيجية النووية الكبرى، وكذا مخازن التسليح النووي للاتحاد السوفييتي سابقاً. ويذكر أيضاً أن العمل يقوم على قدم وساق لإقامة 14 قاعدة حربية جديدة في آسيا الوسطى.

تتضمن هذه التوجهات الأمريكية محاصرة الصين إذاً، وكذلك التربص بروسيا، بعد النجاح في إضعافها، للحيلولة دون قيام شراكة فعالة بينها وبين الصين. كما تتضمن تأجيج الصراع بين الجارتين الشقيقتين الهند وباكستان. وكذلك بين تايلاند وإندونيسيا، "وفتح باب العمليات العسكرية في الفلبين بحجة أن منظمة أبو سياف في جزيرة منداناو المسلمة على صلة بمنظمة القاعدة، وذلك بغية العودة إلى استخدام قاعدة "سويك باي" كبرى القواعد الاستراتيجية الأمريكية في غرب المحيط الهادي في عام 1999". ويبرز في التحرك الأمريكي في جنوب آسيا دور خاص لاستراليا التي تم استعمارها استيطانياً غربياً. وهو يستهدف إقامة قاعدة استراتيجية أمريكية تتحكم في محور مضيق "ملقا" الذي تعبره ناقلات النفط بين الخليج واليابان. وتتولى حاملات الطائرات الأمريكية الست التي أشار إليها بول كيندي في مقاله أنف الذكر، تعزيز هذه القاعدة.

تمشياً مع هذه التوجهات الأمريكية قام الاستراتيجيون بتحديد "محور الشر" الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية. ورفعوا شعار "الدفاع الوقائي" معبراً عن "استراتيجية أمريكية جديدة للأمن". وهذا هو عنوان الكتاب الذي أصدره مؤخراً اثنان منهم هما ويليام بيرى وزير دفاع سابق واشتون كارتر مساعد وزير دفاع أمريكي سابق. وقد عرضه في الأهرام 2001/10/9 سامح كريم. وفي القسم الأول من الكتاب يعبر المؤلفان من المخاوف الأمريكية من تعرض الولايات المتحدة لما يسميان "الإرهاب المدمر" التي برزت منذ عام 1995. ووصف "الإرهاب المدمر" يطلقانه على أحداث "إرهاب محتملة" تستخدم فيها أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية أو يستخدم فيها هجومات على منظومات الحاسب الآلي. وهذه عمليات هجوم تقع خارج الحروب التقليدية. ومن الأمثلة عليها تفجيرات أوكلاهوما سيتي ومركز التجارة العالمي، ونشر غاز الأعصاب في مترو طوكيو، والهجوم على أبراج الخبر بالسعودية. ويرى المؤلفان أن أثر هذه الهجومات يتجلى في إضعاف الاطمئنان إلى النظام الدستوري، وأن احتمالات حدوث "الإرهاب المدمر" تتزايد. ورفع الاستراتيجيون الأمريكيون مع شعار "الدفاع الوقائي ضد الإرهاب" شعار "تدمير أسلحة الدمار الشامل" الذي ينطلق من المفهوم الجديد لاستراتيجية الدفاع المعني بمواجهة "قاعدة القدرات" وليس "قاعدة التهديد".

بعد أيام من وقوع حدث 9/11 كشف الرئيس بوش عن عزمه خوض حرب العولمة. فقد نقلت مجلة تايم الأمريكية بتاريخ 2001/9/24 قوله "هذا الصراع بُدئ به وفقاً لتوقيت الآخرين وشروطهم. ولكنه سوف يُنهي وفق طريقة وفي ساعة من اختيارنا نحن"، وقوله "الآن وقد تم إعلان حرب علينا، فإننا سوف نقود العالم إلى الانتصار. الانتصار" (مقال ناتسي جيبس عزاء في أمريكا). واختارت الإدارة الأمريكية اسم "الحرب ضد الإرهاب" اسماً لهذه الحرب. وباشرتها يوم

2001/10/7 في جبهة أفغانستان، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية تقوم بدورها فيها على أرض فلسطين في جبهة أخرى. وأعلن الرئيس بوش يوم 2002/3/11 بدء المرحلة الثانية من هذه الحرب، كما سبق أن ذكرنا. وهي لا تزال مستمرة في الجبهتين عند انعقاد دورة الربيع لأكاديمية المملكة المغربية يوم 2002/4/25. وعلى مدى الشهور الستة الماضية رسمت الحرب مساراً يستحق أن يوقف أمامه في حديث آخر.

هكذا يتجلى يوم 2001/9/11 بالحدث الزلزال الذي وقع فيه منعطفاً في العلاقات الدولية الراهنة.

المغرب و محيطه الجيو سياسي : الحاضر و المستقبل

الحسان بوقنطار

تعيد الأحداث التي شهدتها النظام الدولي في 11 شتنبر رد الاعتبار للعوامل الجيو سياسية في تفسير بعض السلوكات بعدما سيطرت التحليلات المتعلقة بالسوق والعولمة إلى حد بدأ ينتشر خطاب نهاية الدولة ، ونهاية الأقاليم.

ولا يعني التحليل الجيو سياسي السقوط في نوع من الحتمية الجغرافية التي تعطي لعامل أوجد أفضلية كاملة في تفسير السلوكات و التفاعلات المختلفة.

إن أي تحليل جيو سياسي ينبغي أن يتسم بالشمولية، أي محاولة إدماج كافة العوامل المفسرة لسلوك الفاعل، وفي نفس الوقت التسلح بالصفاء والجلاء الذهني لإدراك المخاطر والحدود والإكراهات التي تسم وضعية جيو سياسية معينة⁽¹⁾ فالتحليل الجيو سياسي ينبغي أن يحلل التمفصلات القائمة بين المكونات الداخلية، والمكونات الخارجية لوضعية ملموسة ومحددة⁽²⁾.

في هذا السياق يعتبر المغرب من الدول التي تفاعلت بشكل كبير مع العوامل الجيو سياسية. و تذكرنا حالة المغرب باستمرار أن الجيو سياسيا مازالت تمارس تأثيرا كبيرا. يوجد المغرب في وضعية جيو استراتيجية استثنائية، فهو يقع في ملتقى قارتين ويشاطئ بحرين. وهي حالة متفردة في

افريقيا. وبفعل ذلك لم يتردد البعض في الحديث عن نزعة جيوسياسية vocation géopolitique ثلاثية الأبعاد. فهي عربية بوصفه يمثل أقصى العالم العربي، وأورومتوسطية بحكم شواطئه التي تمتد عبر أكثر من 3500 كلم، وقربه الكبير من بوابة اوربا اسبانيا. و أخيرا متنوعة بوصفه جزءا متفاعلا مع هذا العالم.(3)

لكن علاوة على هذا الموقع المتميز الذي تحدده خريطته والذي يوفر للسياسة الخارجية المغربية إمكانيات التفاعل الإيجابي مع هذه الفضاءات، فإنه في نفس الوقت يظل محكوما بعوامل أخرى مرتبطة بتراثه، و بنظامه وبتأثيرات وتحولات النظام الدولي الذي لا يخلو من إكراهات وتحديات مستمرة، مرتبطة سواء باستراتيجيات المحيط المباشر أو بتصور المغرب للدور الذي يتطلع إلى القيام به لذلك إذا كانت إشكالية الوحدة الترابية قد وسمت وما زالت تسم الممارسة الخارجية المغربية، فإن ضمان موقع فاعل ومؤثرا يقتصر فقط على الخيارات الخارجية، بل إنه مرتبط بالإصلاحات الداخلية الضرورية لرفع قدرات المغرب على الصمود في وجه التحولات التي يفرزها النظام الدولي.

وبالنسبة لنا فمن الممكن مقارنة الواقع الجيو سياسي للمغرب من خلال ثلاث مستويات : يتحدد الأول انطلاقا من إفرازات الجوار المباشر الذي يفرضه موقع المغرب والذي يظل محكوما بإشكالية استكمال الوحدة الترابية، ويكمن الثاني في المحيط المرتبط بهذا الجوار، والذي يفرز تكتلات يتفاعل معها المغرب بكثافة وقوة. أما المستوى الأخير فهو الذي يضع المغرب في تفاعل مع باقي مكونات النظام العالمي، والتي تجسدها ما يسمى حاليا بالعولمة و التحديات التي تطرحها.

ومن الواضح أن هذه المساهمة لا تدعي الوقوف عند كافة التفاعلات والعلاقات المغربية مع محيطه. فقد قمنا بذلك في مساهمات أخرى،(4) ولكنها

تبتغي الوقوف عند بعض القضايا ذات الطابع الجيو سياسي، والتي تتطلب مزيدا من التفكير والتمحيص في إدراكها وتحليل أبعادها المختلفة.

I. الجوار المباشر وتدبير الوحدة الترابية

يفرض الموقع الجغرافي على المغرب شكلين من التفاعل. يرتبط الأول بمحيطه المغاربي، والذي تشكل ضمنه العلاقات مع الجزائر قطب الرحي. وتميز منذ استقلال المغرب بجدلية واضحة ترتبط بتدبير إشكالية الوحدة الترابية، وفي نفس الوقت السعي إلى بناء المغرب العربي. وأما الثاني فيجعل المغرب أكثر ارتباطا بأوروبا عبر إسبانيا التي تجسد نوعا من الجوار الصعب. وهو من هذا القبيل يطرح إشكالات متنوعة منها ما هو ترابي و منها ما هو سوسيوي اقتصادي:

I.1. المغرب ومحيطه المغاربي : جدلية الصراع والاندماج

ربما يكون المغرب من الدول القليلة، التي واجهت منذ استقلالها مسألة استكمال وحدتها الترابية. فبفعل رصيده و دوره التاريخي، والترتيبات الاستعمارية، اصطدم بمشكلات متعددة فيما يتعلق بترتيب علاقاته مع جواره. وبالنسبة للمغرب، فإن النقاش الأساسي انصب حول معرفة مدى اتساع المغرب، وخاصة بالنسبة لتلك الأطروحة التي كان يرددها بعض قادة حزب الاستقلال، والتي كانت تطالب بوحدة المغرب الكبير الذي تصل حدوده إلى السنغال .

مباشرة بعد استقلاله، كان على المغرب أن يواجه قيام فرنسا بإنشاء موريتانيا. ولم تحل المحاولات التي قام بها دون فرض هذه الدولة في الأمم المتحدة بتاريخ 28 تشرين الأول 1961 بموافقة 68 دولة ضد 13 وامتناع 20 عن التصويت.

وفي الواقع، فإن الموقف المغربي قد ضعف بفعل ثلاثة عوامل منها ما هو خارجي يعود إلى الدور الذي قامت به فرنسا كقوة كبرى في إنشاء هذا الكيان ورعايته في ظل مخططاتها في المنطقة، وثانيها وجود تيار عارم من الدول التي قامت في سياق تصفية الإستعمار، والتي كانت تساند كل الكيانات الجديدة. وقد استفادت من الفكر العالمي الذي جسده القرار الصادر عن الجمعية العامة المعروف بالقرار 1514 ومنها ما هو داخلي، حيث يمكن أن نذكر غياب الإجماع الوطني. فقد كان هناك اتجاه يعتبر أن موريتانيا جزء لا يتجزأ من المغرب. وقد جسده بوضوح خطاب العاهل المغربي آنذاك محمد الخامس في محاميد الغزلان (25 فبراير 1958) والذي جاء فيه ما يلي : «.. وإن ما يسعدنا أن يستقبلنا في قرية المحاميد التي هي باب الصحراء أبناءنا الذين استقبلوا جدنا في قرية أخرى من الركيبات وتكنة وأولاد دليم وسواها من القبائل الشنقيطية، وأن نستمع إليهم، ومعهم فقهاؤهم وأدباؤهم، وهم يؤكدون لنا كما أكد آباؤهم لجدنا تعلقهم بالعرش العلوي ، واستمساكهم بعروة المغرب الوثقى التي لا انفصام لها. وإننا نحبي نفوسهم الأبية، وعزيماتهم القوية، ونرحب بينهم في وطنهم وبين أهليهم، ونؤكد لهم بدورنا، وليبلغ منهم الشاهد الغائب، أننا سنواصل العمل بكل ما وسعنا لاسترجاع صحرائنا، وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ ورغبات السكان». (5)

أما الاتجاه الثاني، فقد كان أقل حماسة، حيث لم يكن يرى ضررا في إمكانية الحسم في هذه المسألة من خلال تقرير المصير. وقد عبر بوضوح عن هذا الاتجاه ولي العهد آنذاك المرحوم الحسن الثاني عندما صرح أنه يساند تقرير مصير الموريتانيين. وهو نفس المنحى الذي سار فيه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. (6)

لم تنته متاعب المغرب بانفصال موريتانيا. فاستقلال الجزائر الذي ساهم فيه المغاربة بأشكال متنوعة من التضامن سرعان ما سيفجر خلافا ترايبا بين

القطرين. وسيفضي إلى ما عرف بحرب الرمال. و كجميع النزاعات ، فقد أفضت الوساطات التي قام بها الإمبراطور هيلاسيلاسي كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت إلى تهدئة الصراع عبر عدة محاولات (7).

وتدبير هذا الخلاف لن يخضع لعوامل مرتبطة فقط بالمطالب الترابية المحضة. فمن المؤكد أن الخلاف المغربي الجزائري قد تأثر بالزمن العالمي السائد، وهو الذي كان يتسم بصراع حاد، على الأقل على مستوى الخطاب بين منظومتين تدعي الأولى الانتماء إلى المعسكر الاشتراكي التقدمي، والذي كانت تجسدها الجزائر، وبين منظومة ليبرالية متهمة بالانتماء للمعسكر الغربي، والتي كان يتماهى معها المغرب. و فضلا عن ذلك، فإن الصراع الداخلي حول السلطة في المغرب، وما اتسم به من قمع للحركات التقدمية ربما سيساهم في إيجاد تسوية لهذا الخلاف من خلال اتفاق إفران، والذي لا يتردد البعض في اعتبار أنه قدم تنازلات ترابية ؛ (8) فقد نص على ترسيم الحدود و ذلك بالتخلي عن أي مطلب على تندوف، مع استغلال مشترك لمناجم غارة جبيلات. فهل يمكن إرجاع هذا الاتفاق إلى مجرد اعتبارات مرتبطة بتقييم الملك الراحل الحسن الثاني الذي اعتبر ذلك من السياسة العائلية، أم أن الأمر كان ينطوي على محاولة إرضاء الجزائر حتى لا تعرقل مطالب المغرب في الصحراء ؟ هذا سؤال يتطلب معطيات للإجابة عليه.

ستبين الأحداث اللاحقة، وأساسا ما يتعلق بتحريك المغرب لمطلبه حول الصحراء أن الجزائر لم تغير من استراتيجيتها الهادفة إلى التشويش على المغرب. فقد استمرت في التشبث بمقولة تقرير مصير الشعب الصحراوي. وقد سخرت دبلوماسيتها طيلة السنوات الماضية لنصرة هذا الموقف. وبعد أن تمكنت من إقحام الجمهورية العربية الصحراوية في حظيرة منظمة الوحدة الإفريقية، مما أفضى إلى انسحاب المغرب من تلك المنظمة، واصلت معارضتها لمخطط التسوية، كما يدل على ذلك محاولة إحباط ما سمي بالحل الثالث.

في مواجهة هذه الاستراتيجية المناهضة لحقوقه، تبني المغرب سلوكا اتسم بترسيخ حضوره فوق أراضي الصحراوية من خلال تأمين تلك المناطق عسكريا ضد هجمات الخصوم، وخاصة من خلال استراتيجية الجدران الأمنية التي باشرها منذ بداية الثمانينيات، وكذلك نهج برنامج تنموي يستهدف إدماج تلك الأقاليم في محيطها المغربي. وفي نفس الاتجاه، العمل دوليا على التكيف مع مطالب وضغوط النظام الدولي من خلال مرونة تتوخى البحث عن تسوية مرتكزها الأساسي توطيد السيادة المغربية على هذه المناطق. ويشكل الحل الثالث الذي يركز على منح استقلال ذاتي واسع لهذه المناطق مؤشرا واضحا على رغبة المغرب في حل هذه القضية ارتكازا على ثقافة الجهوية واللامركزية التي باتت خيارا دستوريا يكتسب منبعه من الكثير من التجارب العالمية في هذا السياق.⁽⁹⁾

I. 2. التجاوز عبر بناء المغرب العربي

تدبير الخلافات الترابية لم يمنع من تبلور نزعة نحو تحقيق حلم المغرب العربي. ولا يشكل هذا الأمر مطلبا تكتيكيا. فهناك إجماع لدى النخب السياسية المغربية على استراتيجية هذا الخيار وحتميته لمواجهة التحديات المختلفة.⁽¹⁰⁾

لكن هذا المشروع تعثر كثيرا، واصطدم عبر محطاته المختلفة بتباين سياسات الدول المغاربية، وبتعارض مشاريعها، وبضغط الصراعات المحلية، والإدراكات الخارجية. ومع فشل سياسة الاستقطابات والمحاور التي مارستها الدول المغاربية خلال الثمانينيات (الجزائر تونس موريتانيا من جهة، المغرب وليبيا عبر الاتحاد العربي الإفريقي)، فقد تضافرت عوامل متعددة ساهمت في اقتناع هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة ملائمة لبناء هذا الاتحاد. وهي تتمثل في :

أولا : توفر المنطقة على كافة المقومات التي تساعد على الاندماج. فهناك التواصل الجغرافي بين أطرافها، وهناك الموروث الديني والثقافي والسياسي المشترك، علاوة على التفاعل والتواصل المستمر بين مختلف المكونات.

ثانيا : بروز تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة في نهاية الثمانينيات بسبب عجز السياسات الاقتصادية عن تحقيق التنمية المرجوة وإشباع رغبات المواطنين. بل أكثر من ذلك، فإن برامج التقويم الهيكلي التي قلصت من الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة قد أفضت إلى انفجارات كما هو الأمر في تونس والمغرب، ثم في الجزائر في سنة 1988. وبتواز مع ذلك، بدأت تبرز قوى جديدة مستندة على الدين، باتت تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن القومي والاستقرار في هذه الأقطار.⁽¹¹⁾

ثالثا : عالميا تنامي تيار عارم يقوم على مسلسل الاندماج الإقليمي والتكتل على اعتبار أن ذلك يحمي على نحو أحسن المصالح القومية لكل دولة. وقد شكل البناء الأوربي نموذجا يحتذى به في هذا الشأن. وفي نفس الوقت طرح تحديات جديدة.

هل كانت اتفاقية مراكش التي أسست اتحاد المغرب العربي، والتي تضمنت أبعادا متعددة⁽¹²⁾ كافية لتأسيس نقلة نوعية في العلاقات المغاربية من حيث وضع المشروع الوحدوي على سبيله ؟

من الواضح أن الجواب سلبي. فبعد قرابة 15 سنة يبدو واضحا أن عناد الواقع ما زال يحول دون التقدم الواضح على هذا المسار. ولا شك في أن استمرار الخلاف بين المغرب والجزائر حول تدبير هذا الملف يشكل عائقا أساسيا، لكنه ليس الوحيد. فعوائق الانتقال الديمقراطي، وما طرحته من إشكالات أمنية تعقد أكثر عملية التبادل بين هذه الأطراف، ولا سيما بين المغرب والجزائر.

فمنذ سنة 1994، وعلى إثر أحداث أطلس أسني، أُغلقت الحدود. وما زالت لحد الساعة مكرسة بذلك استمرار القطيعة الفعلية بين دول المغرب العربي، رغم محاولات الانتعاش الممارسة من أونة لأخرى. فما زال الخلاف واضحا بين المغرب والجزائر حول المقاربة الأكثر ملائمة لإعادة تحريك هذا البناء ووضعها على سكتة السليمة.

I.3. المغرب / إسبانيا : الجوار الصعب

بحكم الجوار الجغرافي، والتفاعل التاريخي، تحتل إسبانيا موقعا خاصا في السياسة الخارجية المغربية. لكن هذه العلاقات أسوء بالجوار الجغرافي تتجاذبها حالة من المد والجزر.

إن العلاقات بين الطرفين يحكمها الجوار الجغرافي الذي يشكل قدرا ينبغي التعامل معه وتديره بما يخدم مصالح البلاد. فكما كان يقول بيسمارك ونابليون، فإن الجغرافيا هي العنصر الثابت في السياسة. وهو بذلك قد يكون عنصر تواصل ووثام، كما يمكن أن يكون مصدر توتر وخلاف.

وعلى خلاف الجوار الجغرافي مع الجزائر الذي تؤشر فيه الحدود للانتماء لنفس المنظومة الثقافية والحضارية، فإن الحدود مع إسبانيا تمثل فواصل بين دولتين تنتميان لفضاءين مختلفين. فإسبانيا دولة أوربية تمكنت في وقت مناسب من تحقيق إصلاحات مهمة و اللحاق بقطار الدول المتقدمة. و يمثل ذلك مصدر إعجاب في المغرب، ونقطة الانطلاق نحو عالم أرحب بالنسبة لكثير من المغاربة الباحثين عن مصدر للرزق.

وما فتئت العلاقات الاقتصادية تتنامى في السنوات الماضية، كما يدل على ذلك نسبة الاستثمارات الإسبانية في المغرب، والتي تتواجد في قطاعات مهمة، كما هو الأمر بالنسبة للاتصالات. وقد كانت توحى أن إسبانيا تسعى بشكل جدي إلى منافسة الاستثمارات الفرنسية.

و تأكيداً لأهمية المغرب في السياسة الإسبانية، فقد دأب الوزراء الأولون الإسبان بمجرد تسلمهم السلطة على تخصيص أول زيارة للخارج للمغرب.. كما أن السفارة الإسبانية بالرباط تعتبر من أهم السفارات ، وتزخر بعدد من المنتمين للمخابرات. وعلاوة على ذلك هناك ارتباطات خاصة بين العائلتين المالكتين في البلدين. مما مكن سابقاً من تجاوز الكثير من الإشكالات التي اعترضت العلاقات بين البلدين. (13)

إن عوامل الجذب هاته لم تحل دون بروز قضايا خلافية تعكر صفو العلاقات بين البلدين الجارين. فالاحتكاك المباشر بفعل الجوار الجغرافي، واختلاف مستوى النمو، ولدا مشكلات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. و هي تتمثل في استمرار الاحتلال الإسباني لسبتة ومليلية والجزر الجعفرية، والهجرة والتهريب والمخدرات والصيد البحري.

I.3.أ. ملف الأراضي المحتلة

يمثل هذا الملف إحدى القضايا التي تطفو من أونة لأخرى على العلاقات بين الدولتين. و يذكر المؤرخون أن إسبانيا احتلت مدينة مليلية سنة 1487، واحتلت مدينة سبتة من طرف البرتغال سنة 1640 واحتلت حجر باديس سنة 1546 وحجر النكور في سنة 1673 وذلك في إطار خطتها الهادفة إلى التجسس على ديار الإسلام التي كانت هجومات مجاهديها أخطر ما يتهدها في تلك العصور. (14)

وتتميز هذه المناطق بكونها محصورة في التراب المغربي، وتشكل بذلك امتداداً طبيعياً له. لكن إسبانيا ترفض الاعتراف بهذا الواقع، وتصر على سيادتها عليها، معتبرة أن المغرب لم يطرح وضعية هذه الثغور على الأمم المتحدة في إطار لجنة تصفية الاستعمار.

وفي الوقت الذي يتشبث فيه المغرب بمغربيتهما، فقد ربط العاهل الراحل بين وضعيتهما ووضعية جبل طارق ذاهبا إلى الاعتقاد أن استرجاع إسبانيا للمضيق سيؤدي حتما إلى تخليها عن تلك المناطق حتى لا يقع اختلال استراتيجي. بعد ذلك اقترح تشكيل خلية للتفكير في مستقبل هذه الثغور، وهي التي يمكن أن تقدم مقترحات تفضي إلى إيجاد تسوية على شاكلة ما وقع في حالات أخرى (هونغ كونغ، ماكاو، الخ ..)

هذا التصور لم يلق استحسانا في إسبانيا. فهي ترفض الربط بين وضعية جبل طارق والمناطق المحتلة. وفي نفس السياق مازالت تصر على سيادتها على المدينتين، ورفضها لكل تفاوض في هذا الإطار.

ورغم ذلك، فقد تم في سنة 1996 خلق مجموعة ابن رشد التي ضمت نخبة من المثقفين من الطرفين. وهي تدرج ضمن مناخ كرسته بعض المتغيرات في البحر الأبيض المتوسط، وتتوخى خلق جو من التفاهم وتعميق التواصل بين الشعبين. (15)

وتستند إسبانيا في رفضها لكل حوار حول هذه الثغور المحتلة إلى جملة من المعطيات ترتبط الأولى منها بموازين القوى. فإسبانيا تدرك أن المغرب لا يمكن له اللجوء إلى القوة لاسترجاعها. وثانيها استمرار قضية الصحراء التي مازالت إسبانيا تلعب فيها دورا غير مباشر، ويمكن أن تستعملها كورقة ضاغطة من خلال مساندتها للانفصاليين و التنسيق مع الجزائر. وثالثها تولد إدراك في المغرب مفاده أن هذه الثغور ستفقد أهميتها الاقتصادية مع حلول سنة 2010 وهو تاريخ دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التطبيق بشكل كامل ونهائي، الأمر الذي سيحرر المبادلات ويفقدها مركزها التجاري و التهريبي.

I. 3. ب. التهريب و الهجرة

بحكم وضعية هاتين المدينتين، وكونها تشكل حالة نشازا لاستعمار ولى وانتهى، فهي تمثل عدوانا اقتصاديا مستمرا بفعل التهريب الذي يعتبر نشاطا تجاريا لاشريعيا. وقد ازدهرت هاته التجارة بفعل طبيعة المدينتين وصعوبة المراقبة الجمركية الصارمة، علاوة على كونها تشكل النشاط الأساسي بالنسبة لسكان المذن المجاورة لها كالناظور وتطوان ومدن أخرى. وقد قدر البعض هذا النشاط بما يناهز 300 مليون دولار سنويا، أي ما يعادل التبادل الرسمي بين الدولتين. وهذه المداخل لا يستفيد منها إلا المهربون الذين يستثمرونها في مناطق أخرى. وبفعل هذه التجارة يفقد المغرب قرابة 400 ألف منصب شغل، كما تفقد الخزينة مداخل مهمة نتيجة عدم جباية تلك المواد المهربة.⁽¹⁶⁾

ولا يقتصر التهريب على البضائع الاستهلاكية المشروعة، بل إن سببة ومليية تشكّلان أحد الممرات لتهريب المخدرات، حيث تحولت إسبانيا الى بوابة لأوربا. ويصنف الأوروبيون المغرب ضمن أهم مصدري الحشيش، وتتركز مناطق الإنتاج في الريف وجباله. وليست هناك معطيات دقيقة حول حجم الأراضي التي تستعمل لهذه الزراعة. لكن من المعروف أنها تنتشر في مناطق عانت من التهميش والفقر. ويتم تصدير البضاعة بواسطة مافيات محلية مرتبطة بمنظمات إجرامية أوروبية قد تستفيد من إفساد أجهزة المراقبة.⁽¹⁷⁾

وفي مواجهة هذه الآفة، عبر المغرب، وخاصة أمام الأجهزة الأوروبية عن رغبته في استئصال هذا الورم، لكن في نفس الوقت أكد أن هذه ليست فقط مسؤوليته، بل تقع كذلك على عاتق الجانب الأوربي الذي يستهلك هذه المادة. فالقضاء على هذه الظاهرة يتطلب بديلا تنمويا حتى لا تتعرض المناطق المعنية إلى مزيد من الفقر والتهميش بكل انعكاساته الاجتماعية. وفي هذا السياق تم

تأسيس وكالة تنمية مناطق الشمال التي تبقى بحاجة إلى المساهمة الأوربية لإنجاز المشاريع المختلفة، والهادفة بالخصوص إلى إخراج تلك المناطق من عزلتها و ربطها بالنسيج الوطني عبر إنجاز بنيات أساسية كما هو الأمر بالنسبة للطريق المتوسطية التي ما زالت الأشغال جارية بها. ولحد الساعة تظل المساهمة الأوربية محدودة .

ولا يقتصر التهريب على البضائع سواء منها المشروعة أو المحرمة دوليا، بل تشكل الهجرة السرية أحد الملفات الشائكة التي تؤرق العلاقات المغربية الإسبانية.

وتشكل إسبانيا بداية الحلم بالنسبة للآلاف من المحرومين لتغيير شروط معيشتهم. وقد انضاف إليهم الآلاف من الأفارقة النازحين من دول إفريقية، والذين يتطلعون إلى الهجرة إلى أوروبا عبر إسبانيا. و بفعل ذلك أصبحت هذه الهجرة مجالا لمافيات تنشط سواء في المغرب أو في الضفة الأخرى. وقد اتخذت أبعادا مأساوية بفعل تواتر غرق القوارب الصغيرة التي تزدهم بالمرشحين للهجرة، مخلفة مئات، إن لم نقل آلاف الموتى، دون احتساب أولئك الذين يتم اعتقالهم سواء من طرف أجهزة المراقبة الإسبانية أو المغربية.

وعلى خلاف ما تريد أن توحى به إسبانيا من تحميل المغرب وحده مسؤولية هذه الظاهرة، فقد أكد الملك محمد السادس أن المغرب لا يخفي مشكل الهجرة السرية، ولكن تعوزه الإمكانيات لمواجهة هذه الظاهرة التي تبقى مسؤولية مشتركة مع إسبانيا لكون مافيات إسبانيا أكثر غنى من المافيات المغربية المتورطة بدورها في الهجرة السرية. (18)

قد يكون من المبالغة القول بوجود حلول سحرية وكاملة لمشكلة الهجرة. فهي كظاهرة عالمية تعكس التفاوت القائم بين الدول. ومهما كانت حدة المقاربات

الأمنية، فهي تبقى غير ناجعة وغير قادرة على وضع حد لهذه الظاهرة. لكن هذا لا ينفي ضرورة مشاركة الأطراف المعنية في إيجاد إجراءات متفق عليها تمكن من التخفيف من وطأة هذه الظاهرة، وتحول دون إبقائها بيد المافيات ومستغلي البشر.

I.3. ج. مشكلة الصيد البحري

انضاف إلى القضايا العالقة السابقة ملف الصيد البحري. وهو ليس مسألة مغربية إسبانية، ولكنه بالأساس قضية مغربية أوروبية، لكن بفعل حجم وثقل الأسطول الإسباني، فإنها تحولت إلى مواجهة مغربية إسبانية.

ودون الرجوع إلى التطورات المختلفة للإطار الاتفاقي بين الطرفين في هذا المجال،⁽¹⁹⁾ ينبغي أن نشير إلى أن المغرب الذي يتوفر على 3500 كلم من الشواطئ، يعتبر أول مصدر لمنتجات البحر في إفريقيا والعالم العربي حيث يعتبر المصدر العشرين في العالم. و تمثل صادراته في هذا الإطار أكثر من 50٪ من الصادرات الفلاحية والغذائية و16٪ من صادرات البلاد. و يوفر هذا القطاع أكثر من 400 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وبفعل استراتيجية هذا القطاع، والمخاطر الناتجة عن استغلاله من طرف الأسطول الأجنبي، قرر المغرب وفق المادة 15 من اتفاقية نونبر 1995 التي حددت مدة سريانها في أربع سنوات عدم تجديدها ارتكازا على عدة معطيات :

أولا : حق المغرب في بسط سيادته على ثرواته. وهذا الحق كرسه المواثيق الدولية. وهو بذلك يناهض بعض الأفكار المتطرفة التي عبر عنها الإسبان، والتي تحاول أن تولد الاقتناع بامتلاكهم حقوقا تاريخية يمكن ممارستها باتفاق أو بغير اتفاق.

ثانيا : وضع حد لتدهور الثروة السمكية المغربية بفعل الاستغلال المفرط، الشيء الذي يهدد الشواطئ المغربية بانقراض ثرواتها.

ثالثا : إن التصور المغربي بات يدرج هذا الملف ضمن المخطط التنموي للبلاد.

- و بالفعل، اقترح المغرب شكلا جديدا من التعاون يركز على أربعة محاور:
- تحديد مستوى صيد الأسطول الأوربي في الشواطئ المغربية.
- تطوير التعاون في القطاع وذلك من خلال ترويج وتحسين الإنتاج.
- إلزام جميع السفن بإفراغ حمولتها في الشواطئ المغربية.
- إعادة النظر في التعويضات المالية.

وفي الوقت الذي كان يبدو فيه أن المفاوضات قد تقدمت، فقد فشلت حول نقطتين أساسيتين : تتعلق الأولى بحجم الأسطول المسموح له بالاصطياد في الشواطئ المغربية، وترتبط الثانية بالتعويضات التي ينبغي أن يقدمها الجانب الأوربي للمغرب.

وتبعا لذلك أعلنت المجموعة الأوربية عن توقيف المفاوضات، وطلبت من إسبانيا تقديم مقترحات لإعادة هيكلة أسطولها. وهذا الموقف لم يرتح له المغرب الذي ظل يجدد استعداداته للتفاوض على أساس احترام سيادته على شواطئه. بالمقابل فإن فشل المفاوضات خلف ردود فعل سلبية إسبانية وصلت إلى حد تهديد المغرب بتحمل تبعات ذلك . وقد تمثلت الحملة المناهضة للمغرب في تنظيم حملات لصالح الانفصاليين وعرقلة إسبانيا لمخطط التسوية الذي وضعه جيمس بيكر، وكذلك نشر مقالات مغرضة في الصحافة الإسبانية. هذه الإجراءات أفضت إلى استدعاء السفير المغربي في إسبانيا.

وفي الواقع، فإن تدبير العلاقة مع الجار الإسباني ليس مسألة بسيطة. فهي تطرح أمام الدبلوماسية المغربية تحديات كبيرة ، وخاصة في الوقت الذي ما زال فيه ملف الصحراء مطروحا.

وإذا كان ملف الصيد البحري قد شكل تلك القشة التي قصمت ظهر البعير، فإن العلاقات مع إسبانيا ينبغي أن تخضع لعملية تقويم شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة المحددات الجيو سياسية، وكذلك الاستراتيجية الملائمة للتعامل معها بكل تعديتها وثقلها و مكانتها الاستراتيجية في السياسة الخارجية المغربية. (20)

II. المستوى الثاني : المحيط المباشر

يرتبط بالمستوى الأول الذي يتحكم فيه أساسا الجوار الجغرافي بكل تعقيداته، مستوى ثان يجسده الفضاء العربي والإسلامي من جهة، والفضاء الأورومتوسطي من جهة أخرى.

II. أ - الفضاء العربي / الإسلامي

لقد فصلنا في كتاب لنا حول السياسة العربية للمملكة المغربية (21) محددات الموقف المغربي إزاء العالم العربي والإسلامي. وبحكم كثافة الروابط ذات الطابع الوجداني التي تربط بين المغرب و محيطه العربي الطبيعي، فقد اتسم السلوك المغربي أولا وقبل كل شيء بالتضامن مع الحقوق العربية المشروعة. وقد وجد المغرب نفسه باستمرار منخرطا في الهواجس العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. و انعقدت على أرضه مجموعة من القمم التي كانت حاسمة كما هو الأمر بالنسبة لقمة 74 التي كرست الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بفعل الدور الحاسم الذي قام به الملك الراحل الحسن الثاني لإقناع الملك الحسين بالتخلي عن مطالبه (22)، ولم يتردد في أية لحظة في التعبير عن ذلك. ويشكل هذا النهج قاسما مشتركا لكل الشرائح المغربية، إلى حد أن قضية فلسطين تماهت مع قضية الصحراء. فهي تعتبر في الشعور المغربي قضية وطنية. و قد بينت المظاهرة الأخيرة التي

نُظِّمت في 7 أبريل ضد المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني رفض المغاربة لمنطق العدوان والاحتقار والتنكر للشرعية الدولية الذي تمارسه إسرائيل بانحياز أمريكي. لكن التضامن المغربي تزامن مع سياسة واقعية قادها العاهل الراحل الحسن الثاني لم يتردد من خلالها في التشجيع على إذكاء الحوار بين العرب و الإسرائيليين لإيجاد تسوية على أساس احترام مقتضيات الشرعية الدولية التي جسدها القراران 242 و 338. ولم يتردد الملك الراحل في تبرير ذلك من منطلق أساسي مضمنه أنه طالما لا يمكن لطرف من تحقيق انتصار، فلا مناص من التفاوض. (23)

وفي الواقع، فإن هذه الممارسة تعكس في العمق نوعا من البحث عن التوازن الصعب بين مجموعة من الإكراهات. فصحیح أن موازين القوى لم تسمح بتحقيق نصر عسكري، لكن في نفس الوقت، فإن الممارسة الخارجية لكل دولة عربية هي بالدرجة الأولى محاولة للتكيف مع الإكراهات التي يعيشها البلد سواء لتدبير قضاياها المصيرية، أو بحثا عن موارد لتمويل احتياجاته التنموية.

ولا يبدو التحدي الأساسي بالنسبة للنظام العربي هو استرجاع الحقوق العربية المغتصبة فقط، بل أكثر من ذلك تحويل العلاقات العربية / العربية من علاقات وجدانية إلى علاقات مشدودة بمصالح اقتصادية ومادية تجعلها غير قابلة للتفك ومستقلة عن الضغوط السياسية. وفي هذا السياق، فإن الجهود المغربية منصبة على خلق مناطق اقتصادية حرة. وقد شكل إعلان أغادير في أبريل 2001 خطوة انضافت إلى قرار الجامعة العربية بخلق منطقة عربية واسعة للتبادل الحر، وكذلك بروز اتفاقيات ثنائية بين أقطار عربية لخلق هذه المناطق. وهي تهدف إلى إنشاء هذه المنطقة بين الدول المتوسطية التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع المجموعة الأوروبية وهي مصر والأردن وتونس و المغرب، وقد تنضاف إليها أقطار أخرى.

لكن لحد الساعة لا يظهر أن مثل هذه الاتفاقيات قد وسعت من التبادل الحر بين الأقطار الموقعة، على خلاف ما هو عليه الأمر مع الاتحاد الأوروبي. (24)

II. ب - المغرب في الفضاء الأوروبي

على خلاف العلاقات مع المحيط العربي التي تتسم بالطابع الوجداني وبضعف الحمولة التبادلية، فإن العلاقات مع أوروبا تشكل بالنسبة للمغرب متنفسا اقتصاديا استراتيجيا. وإذا كانت فرنسا تمثل داخل المحيط الأوروبي أهم شريك سياسي واقتصادي للمغرب بفعل كثافة الارتباطات الناتجة عن المرحلة الاستعمارية، وما خلفته من تأثيرات ثقافية واجتماعية، فإن العلاقات مع أوروبا تأطرت منذ سنة 1969 باتفاقية الشراكة Accord d'association الذي امتد على خمس سنوات لكنه ظل قاصرا عن تلبية مطامح المغرب في التنمية بفعل حدود تدخلاته. وقد حاول اتفاق أبريل 1976 سد بعض الثغرات، ولاسيما فيما يتعلق بالمساهمة الأوروبية في إنماء البنيات التحتية والتنمية القروية والتكوين وإنعاش القطاعات الصناعية والتجارية.

وأمام مسلسل التوسع الذي خضعت له المجموعة الأوروبية بانضمام إسبانيا والبرتغال ابتداء من سنة 1986 بدأ المغرب يطرح تساؤلات حول مخاطر ذلك على اقتصاده وعلى مستقبل علاقاته مع الكتلة الأوروبية. ولربما كان هذا الهاجس من وراء تقديم المغرب لطلب الانضمام للمجموعة. وقد برر ذلك باعتبارات جيوسياسية، حيث لاحظ أن المجموعة الأوروبية لم تعد تتوفر على أي عمق استراتيجي. فضلا عن ذلك، فإن تنفيذ مشروع الربط القار بين المغرب وإسبانيا سيعزز من موقع المغرب ويجعله أكثر أوروبية من اليونان. (25) وسياسيا ما فتى الملك الراحل يؤكد على خصائص النظام السياسي المغربي وتشابهه مع الأنظمة الديمقراطية الأوروبية. فهو يركز على الملكية الدستورية الديمقراطية

والاجتماعية القائمة على التعددية الحزبية. وأخيرا اقتصادية حيث إن الاتفاقيات التي أبرمت بين الجانبين، مهما كانت التحسينات التي يمكن إدخالها عليها، تبقى قاصرة عن الإيفاء بما ينتظره المغرب من ارتباطه بأوروبا.

وإذا كان الطلب المغربي قد تم تجديده في رسالة ملكية موجهة لرئيس المجموعة الأوروبية في يوليو 1987، فإن جواب هذه الأخيرة، كما كان منتظرا لم يكن صريحا، ولكن كان من الواضح أنه لاعتبارات قانونية وسياسية مرتبطة بواقع حقوق الإنسان المتردية آنذاك، والممارسة السياسية المتسمة بضعف الحملة الديمقراطية الحقيقية، وكذلك الهوية العربية الإسلامية، لم يكن من الممكن الاستجابة للطلب المغربي.

وفي الواقع، فإن التحولات التي شهدتها أوروبا بفعل انهيار المنظومة الاشتراكية، وتحول دولها إلى اقتصاد السوق، علاوة على المآسي التي خلفها انشطار يوغسلافيا، ومسلسلات الانتقال الديمقراطي، كل ذلك سيطرح على الاتحاد الأوروبي تحديات جديدة ترتبط بتدبير المخاطر الجديدة، وإعادة التشكل الجيو ستراتيحي التي تشهدها نتيجة التحولات التي عرفها النظام الدولي. (26) لذلك فإن فترة التسعينيات ستشهد إدماج بعد جديد في التفاعل الأوروبي مع شركائه، يتعلق الأمر بالبعد المتوسطي الذي ستتخبط ضمنه اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

لقد تنامت أهمية البحر الأبيض المتوسط في ظل السياسات العالمية القائمة أساسا على بناء تكتلات اقتصادية كبيرة. فالهدف هو إنشاء فضاء اقتصادي أورو متوسطي. وهو لا يمكن أن يتحقق بالسرعة المرجوة إذا لم يترافق بجهود لتسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن في المنطقة، ومن أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي الذي مازال خاضعا لحالة من المد والجزر يعاني من طغيان وتسلب إسرائيل الرافضة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن هذا المشروع من شأنه أن يقوم النتائج المحدودة لسياسة التعاون التي اتبعت لحد الساعة، والتي لا يمكن أن تخدم مصالح الطرفين، لا سيما في ظل تنامي الفوارق بين شمال غني يسجل تراجعا ديموغرافيا، وبين جنوب يعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية. (27)

في هذا المناخ انعقد مؤتمر برشلونة الذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية السبع المرتبطة معه إضافة إلى تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تمخض عنه ماعرف بإعلان برشلونة وهو الذي يركز على ثلاثة أبعاد أساسية :

البعد الأول وهو سياسي أمني يركز على احترام الدول الأعضاء مجموعة من المبادئ الكلاسيكية في العلاقات الدولية ، كما هو الأمر بالنسبة لعدم التدخل واحترام الوحدة الترابية، وعدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، والالتزام بمعاهدات نزع السلاح وعدم انتشارها، فضلا عن ذلك احترام حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.

أما البعد الثاني فينصب على المجال الاقتصادي، والذي يهدف بالأساس إلى خلق منطقة التبادل الحر في أفق سنة 2010 وتتوخى المرحلة الانتقالية تأهيل اقتصاديات الجنوب لهذا التحول.

وأخيرا يعالج البعد الثالث المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال عدة إجراءات منها تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية، وكذلك إعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة. علاوة على ذلك فإن قضايا الصحة والثقافة والإعلام تشكل مجالات مهمة في هذه الشراكة.

بيد أن هذا المشروع المتكامل الذي يتضمن هذه الأبعاد المختلفة يطرح تساؤلات إن لم نقل شكوكا حول إمكانية تطبيقه إذا أدركنا أن الغلاف المالي المخصص له يبقى هزيلا بالمقارنة مع الأهداف المرصودة.

وفعلا، فقد تم تجسيد هذه الروح من خلال اتفاقات منفردة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية. وبعد مفاوضات تخللتها بعض اللحظات القلقة، فقد تم تذليل الصعاب بالتوقيع على اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في 26 فبراير 1996، وهي التي صادق عليها البرلمان الأوروبي في يونيو من نفس السنة.

سياسيا تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين عبر عدة قنوات على أساس إشعاع قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعمل على ترسيخ السلم والاستقرار في المنطقة.

اقتصاديا، وهو مرتبط الفرس، يقضي الاتفاق برفع الحواجز الجمركية فيما يخص مبادلات الطرفين. ويتم ذلك بشكل تدريجي حتى يتحقق الإعفاء الكامل في سنة 2010.

وفي الواقع، إذا كان اتفاق التبادل الحر يعزز بشكل لارجعة فيه ارتباط المغرب بالفضاء الأوروبي، فإنه لا يخلو من نقاشات حول انعكاساته الاقتصادية ومدى الاستفادة المحتملة للاقتصاد المغربي من الفرص التي يتيحها.⁽²⁸⁾

إن المهلة التي منحت تعني القيام بالإصلاحات القانونية والمؤسسية القمينة بتأهيل الاقتصاد المغربي لمواجهة المنافسة المقبلة .

و يبقى السؤال الأساسي منصبا حول مدى قدرتنا على رفع هذا التحدي المصيري، وما هي الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لذلك التحرير ؟

III . المستوى الثالث : تفاعل - د الأبعاد

على شاكلة كافة دول العالم، لا يقتصر تفاعل المغرب مع جواره أو محيطه القريب، بل إنه مطالب بالتفاعل مع باقي مكونات النظام الدولي.

وفي هذا السياق، فإن العلاقات مع الدول النافذة في العالم، وخاصة الولايات المتحدة تبدو أساسية، خاصة باعتبارها مؤثرة في مجلس الأمن الذي يتابع تطورات قضية الصحراء.

وتخضع العلاقات المغربية الأمريكية لعدة معطيات منها ما هو مرتبط بتقييم أمريكا لنوعية مصالحها في المنطقة، وبالتوازنات الممكنة بين مختلف الأطراف. وبصفة عامة، فإنها تعاني من استمرار ضعف الحمولة الاقتصادية. فما زال حجم التبادل لا يناسب عمق العلاقات السياسية.

ولاشك في أن حجم السوق المغربي، وتواضع القدرة الشرائية لا يجعله مغريا كثيرا بالنسبة للأمريكيين في ظل التنافسية العالمية المشتدة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية. لذلك يأمل المغرب في قيام المسؤولين الأمريكيين بمبادرة تحفيزية من خلال إطار اتفاقي أكثر ملائمة لتشجيع المستثمرين الأمريكيين على ولوج الاقتصاد المغربي، وبالمقابل السماح للمواد المغربية من النفاذ إلى السوق الأمريكية.

ومن الناحية الاستراتيجية المحضة تبدو إفريقيا أكثر حضورا في هذا المشروع. ونبغي الإقرار أن المغرب المنتمي جغرافيا للقارة السمراء والمتعاطف مع هواجسها، وجد نفسه خارج إطارها التنظيمي منذ سنة 1984 دون أن يتخلى عن واجباته إزاء هذه القارة المثخنة بالمشكلات العويصة. و في الظروف الحالية تبقى الإشكالية الأساسية مرتبطة بتطويق حضور ما يسمى بالجمهورية

الصحراوية في القارة، وذلك من خلال تحفيز الدول الإفريقية التي اعترفت بها على التراجع عن ذلك، أو تجميد علاقاتها معها.

ويبدو واضحا أن المغرب الذي أعاد تكييف سياسته الإفريقية يدرك جيدا أنه لا يمكن أن يعود كعضو فاعل في الإطار التنظيمي الذي أصبح يعرف بالاتحاد الإفريقي دون طرد تلك الدولة المصطنعة أو إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء. وهو الأمر الذي ما زال مرهونا بمدى إرادة مناوئي الوحدة الترابية في التخلي عن مناهضتهم لحقوق المغرب.

وفي انتظار ذلك ليس أمام الدبلوماسية المغربية من خيار آخر سوى مواصلة الجهود من أجل تدعيم العلاقات مع باقي الدول الإفريقية، وإقناعها أكثر بعدالة سيادة المغرب على صحرائه، وبصوابية البحث عن حل سياسي في إطار تلك السيادة.

IV . بعض الآفاق

من المؤكد أن وضع التحليل الجيوسياسي في خدمة الاستشراف ليس مسألة هينة. فهو يتطلب كفاءة عالية، وكتلة هائلة من المعطيات للتحكم في صيرورة الظواهر المختلفة. فهي كما لاحظ نابليون لا تخلو من كونها قفزة في الهواء. فالعالم الذي نتفاعل معه لا يخلو من أشياء غير متوقعة.

لكن مع ذلك فإن الاستعراض السابق لمختلف الرهانات الجيو سياسية، تجعلنا معتقدين أن المغرب سيستمر في مواجهة تحديين أساسيين : يتعلق الأول بترسيخ مغربية الصحراء من خلال إفشال مخطط الخصوم، وإقناع العالم بأهمية حل سياسي يأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الديموقراطية التي تمت في المغرب.

وقد يكون من المستحيل تصور قبول المغرب لحل قد ينقص من سيادته على مناطقه، لكن هذا لا ينفي أن المغرب المتشبع بمقتضيات الشرعية الدولية يبقى أكثر إنصاتا للحلول الكفيلة بوضع حد لهذا الصراع المفتعل.

لا ريب في أن استمرار النزاع يكلف المغرب ماديا، لكنه مهما كانت الكلفة، فإن قضية الصحراء هي أولوية الأولويات. وقد يكون من الصعب التفكير في التفاوض حول مغربية هذه الأجزاء. فالإجماع الوطني لا يمكن إلا أن يتكرس بفعل مناخ الديمقراطية الذي بات يميز المغرب، خاصة منذ اعتلاء الملك محمد السادس لعرش أجداده، والذي أبان عن إصرار واضح على نهج ممارسة أكثر قربا من الهواجس الاجتماعية للمواطنين. فضلا عن ذلك، فإن هناك بوادر، ولو أنها ما زالت محتشمة تتجه نحو معالجة أكثر عقلانية و موضوعية لمعطيات هذه القضية. فمن الواضح أن تسوية هذه القضية بشكل نهائي ينبغي أن تبتعد عن المقاربة الأمنية فقط، والبحث عن مقاربات أكثر استجابة للزمن العالمي الذي نعيش فيه. وقد يكون هذا التنوع والثراء هو مصدر قوة الموقف المغربي.

وإذ تستمر قضية الدفاع عن الوحدة الترابية في استقطاب الإجماع الوطني، فإن تأهيل المغرب لمواجهة استحقاق 2010 يشكل التحدي البارز الذي ينبغي أن تواجهه البلاد بكل حزم وجرأة و نجاعة. فالعولمة بالنسبة لنا هي التفاعل الإيجابي مع المحيط الأوربي بالدرجة الأولى.

و قد لا يتسنى ذلك بدون :

1. التسلح بوعي جيوسياسي يمكننا من رصد الرهانات الأساسية التي نواجهها سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي. (29) وقد تكون من شروطه الأولية خلق آليات للتفكير العقلاني والموضوعي المتخصص في مثل هذه القضايا. فالمغرب الذي يطمح إلى القيام بأدوار في بعض مناطق العالم ما

زال لحد الساعة يفتقد لمركز أو مؤسسة وطنية للتفكير والبحث والتكوين في مجال الشؤون الخارجية. وقد اقترحنا في مناسبات متعددة التفكير في إنشاء مجلس للعلاقات الخارجية المغربية قد يتضمن كافة الفاعلين المعنيين بالمحيط الخارجي للمغرب.

2. موازنة الوسائل مع الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها، وهو الأمر الذي يتطلب رصد تراتبية واضحة للأولويات، وترشيد وعقلنة آليات التدخل.

3. القيام بالإصلاحات الضرورية المؤسسية والقانونية والمادية لتأهيل الاقتصاد والمجتمع لمواجهة الاستحقاقات المقبلة. وفي هذا السياق، فإن عنصر الزمن يعتبر جوهرية في عالم يتميز بالزحف المتواصل للعولمة والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات والمجتمعات. فإلى جانب عوامل الإنتاج الأخرى، كما هو الشأن بالنسبة للعنصر البشري والرساميل المادية، فإن التدبير الأقصى optimisé للزمن يشكل مصدرا أساسيا لتحسين الأداء ورفع التنافسية. (30) فإذ الساعة رغم بداية إدماج الزمن في تنظيم الاستحقاقات المقبلة، فإن ذلك ما زال متعثرا، ولا يعبر عن ثقافة متأصلة في الممارسة السياسية. فكلية عدم التحكم في الوقت، أو التعامل معه باستخفاف مازالت غير مكتملة، ولكن من المؤكد أنها ستكون مهمة.

فالزمن استراتيجيا يطرح مسألة تدبير القرار بين مختلف المتدخلين، وسرعة إنجاز الإصلاحات المرجوة، حتى لا يقع تباعد بين خطاب الإصلاح وإنجازه.

وفي هذا الصدد ، فإن ثقافة التوافق رغم إيجابياتها في مرحلة الهدف منها خلق المناخ الملائم للإصلاحات الأساسية، قد تفقد مبتغاها إذا أصبحت ممارسة معرقة ومفرملة لسرعة الإصلاح. فالديموقراطية في جوهرها تركز على حكم الأغلبية، وعلى تحملها لمسؤولية تحقيق البرامج التي وعدت بها.

4. في نفس السياق، فإن تحسين موقع المغرب يتطلب من كافة الفاعلين الجراءة في خلق المرونة اللازمة لملاحقة التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم. ومن المؤكد أن إصلاح الجهاز الدبلوماسي، والرفع من مردوديته، وتأهيله أكثر لوعي التحديات التي يعرفها المغرب تشكل مهاما ملحة في عملية الإصلاح.

فبدون إنجاح هذه الأوراش الإصلاحية، فمن المؤكد أننا سنصطدم بصعوبات في مواجهة الاستحقاقات التي تنتظرنا في عالم سريع التغير والتحول لا يرحم المترددين والمتأثبين.

الهوامش

- (1) للتوسع في القضايا التي تطرحها الجيو سياسيا راجع VALLOIS (Pierre) : Géopolitique, les voies de la puissance. L'Age d'Homme Paris 1996.
- (2) انظر- FOUCHER (Michel) : Fronts et Frontières, un tour du monde géo-politique, Ed. Fayard 1988, P. 439.
- (3) انظر BONNEFOUS (Marc) Le Maroc, Trois vocations géopolitiques, Défense Nationale, Nov. 1997, P. 103.
- (4) انظر مثلا كتابنا السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس 1997 و الكتاب الذي سيصدر لنا في شهر ماي بعنوان : السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، منشورات بابل.
- (5) انظر النص الكامل لهذا الخطاب في : انبعاث أمة الجزء الثالث 1957/ 1958 مطبوعات القصر الملكي ص 149 / 150

- (6) عبد القادر الأعرج : السياسة المغربية في المحيط المغاربي رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الحقوق، الرباط ص 29/28.
- (7) للتوسع انظر بطرس بطرس غالي : العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية 1974
- (8) للتوسع انظر الشهادة القيمة للأستاذ عبد الهادي بوطالب، الذي كان آنذاك وزيرا للخارجية ضمن حواراته التي أجراها معه الصحفي حاتم البطيوي، والتي نشرت على حلقات في جريدة الشرق الأوسط، وأعيد نشرها ضمن كتاب "خمسون سنة في السياسة"، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2001.
- (9) للتوسع في هذه التطورات انظر TREDANO (Abdelmoughit) : La question du Sahara, du référendum à la troisième solution Rabat 2002.
- (10) للتوسع راجع كتابنا : السياسة العربية للمملكة المغربية ، مرجع سابق ص 104 ومايليها.
- (11) للتفاصيل انظر MERZAN (Karim) : Maghribi Foreign Policies and the internal Security Dimension. The Journal of North African Studies Vol 1. No 1 Spring 1998
- (12) حول معاهدة مراكش انظر ELKADIRI (Abdelkader) : L'Union du Maghreb Arabe, Annuaire Africain de droit international Vol 2/1994.
- (13) انظر MIGUEZ (Alberto) Maroc / Espagne : L'amitié et la discorde, Politique internationale, N° 85, Automne 1999, P. 427.
- (14) انظر شهادة المؤرخ ابراهيم بوطالب بعنوان نوبات التاريخ ضمن كتاب بوغالب العطار : سببة ومليلية مغاربة تحت الاحتلال دار النشر المغربية الطبعة الأولى 1996 ص IX.
- (15) لمزيد من التفاصيل حول دور هذه اللجنة انظر KHACHANI (Mohamed) ; le comité Averroès , un nouvel acteur dans les relations internationales ; l'annuaire de la Méditerranée GeRm / Publisud 1999 P 287 / 300.
- (16) جاء ذلك في تصريح للمدير العام للجمارك المغربية ضمن برنامج تلفزيوني في القناة الأولى.
- (17) MIGUEZ (Alberto) : op cit P 435.
- (18) جاء ذلك في استجواب مع جريدة لوفيفارو الفرنسية. لمزيد من التفاصيل انظر مقالتنا : محاربة الهجرة السرية، مسؤولية مشتركة، الاتحاد الاشتراكي 6 دجنبر 2001.

(19) للتوسع في هذا الموضوع راجع على سبيل المثال عبد اللطيف عواد : الصيد البحري في المغرب، واقع وآفاق، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة كلية الحقوق الرباط 1988 ومحمد منجيد : العلاقات المغربية الأوربية قطاع الصيد البحري نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، الرباط 1997.

(20) و هو الكتاب الصادر عن المركز العربي الأوربي بباريس الطبعة الأولى 1997.

(21) عبد الهادي بوطالب : نظرات في القضية العربية دار الكتاب، البيضاء 1987 ص 294.

(22) الحسن الثاني : ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية 1993.

(23) للتوسع انظر Centre Marocain de Conjoncture : Les zones de libre Echange Arabe. Quelle cohérence entre le bilatéral et le multilatéral lettre n° 109, Mai 2001 p 4.

(24) انظر استجواب الملك الراحل الحسن الثاني مع جريدة لومند الفرنسية بتاريخ 7 / 11 / 1984.

(25) جاء ذلك ذلك في استجواب للملك الراحل الحسن الثاني مع جريدة لومند بتاريخ نونبر 1984.

(26) للتوسع حول هذه القضايا انظر EL MALKI (Habib) : La Méditerranée face à la mondialisation Ed. Toubkal 2000 139 Pages .

(27) للتوسع في دراسة التحديات المتوسطية يمكن الرجوع إلى :

La Méditerranée , nouveaux défis , nouveaux risques , sous la direction de JF DUGAZAN et R. GIRARDET, Publisud, 1995, P. 11 et suivantes.

(28) حول هذه المخاطر انظر ZAIM (Fouad) JAIDI (larbi) : un pari à hauts risques. Confluences Méditerranée 1995.

(29) انظر على سبيل المثال حول جانب من هذا النقاش في تعليق عبد الوهاب معلمي على تدخل محمد بنونة في

La dimension géopolitique du Maroc méditerranéen in Le Maroc Méditerranéen, la troisième dimension, collection dirigée par Habib EL MALKI, Ed. Le fennec 1992 .

(30) انظر Centre Marocain de conjoncture : Conciliation, lettre N° 115 / 116 Janvier 2002.

سماحة الإسلام وسلميته وقضية الإرهاب

عباس الجراري

على الرغم من وفرة ما كتب عن سماحة الإسلام وتسامح المسلمين والموقف الإسلامي من السلم والحرب، وعلى الرغم كذلك من وضوح هذا الموقف وسلامته، فإن إثارته تبدو ملحة وضرورية في الظرف الراهن الذي تأزمت فيه أوضاع المسلمين، وألصقت بهم وبدينهم السماح الحنيف تهمة الإرهاب الذي يمارس في مناطق كثيرة من العالم، والذي كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، منعطفا حاسما فيه لم تلبث تطورات الانتفاضة الجديدة ومضاعفاتها في فلسطين أن عمقت إشكاله وزادت تعقيده.

وعلى ما هو معهود من توفيق أكاديمية المملكة المغربية في اختيار موضوعات دوراتها، فقد أحسنت حين حددت لدورتها الربيعية الحالية موضوع "العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين : أي أفق؟"، وحين جعلت من بين تفرعات محاورها جانبا يتعلق بالتعريف بالإسلام، باعتباره دين تعايش وسلام، مقترحة علي أن أتناوله بالبحث.

في هذا الإطار، يسعدني أن أتحدث عن "سماحة الإسلام و سلميته وقضية الإرهاب" من خلال مقدمة و خاتمة و النقاط الأربعة الآتية :

1. سماحة الإسلام.
2. سلميته ومنظوره للحرب.
3. رد تهمة الإرهاب عنه.
4. الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين.

لقد كثر الحديث عن التسامح، باعتباره قيمة حضارية كبرى تفرضها الحياة المعاصرة، بما فيها من تعدد وتنوع وتعقيد، وبما تقتضيه هذه الحياة من تعايش وتساكن بين مختلف الأجناس والثقافات والأديان. وغالبا ما يقع التركيز على موقف الإسلام من هذه القيمة.

والتسامح يقتضي في المنطلق موقفا من الصراع الذي هو ظاهرة إنسانية وقانون بشري يكاد يكون عاما، إذ جعله الله سنة في الخلق، لا سيما حين يرتبط الأمر بالإصلاح والتغيير، طالما أنه توجد في الواقع تناقضات، ولاسيما كذلك حين يوجد الاختلاف وعدم قبوله.

والإسلام لم يتجاهل هذا الواقع، ولم يبتعد عنه بمثالية لا يمكن أن تطبق، ولكنه خفف من حدة الصراع بأمرين اثنين:

الأول : أنه حوله إلى تنافس : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ (1). والفرق بين التنافس والصراع أن التنافس يقتضي التسابق والتغالب في الخير، في حين أن الصراع يعني النزاع القائم على التعارض بين قوتين أو اتجاهين يحاول كل منهما أن يلغي الآخر ويحل مكانه.

الثاني : أنه جعل القاعدة الأساسية ومبدأ الانطلاق في التراحم والتآخي، وفي التعاطف والتعاون، مما لا يعني عدم وجود الاختلاف في الرأي، ولكن يعني قبول هذا الاختلاف حين يوجد، طالما أن الأصلح هو الذي يسود في نهاية الأمر.

ومن ثم، فإن الإسلام دعا إلى إصلاح ذات البين حين يحدث ما يستوجب الصراع، أو ما يمكن أن يفضي إليه : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ ﴾ (2).

وافترض الإسلام أن يصل هذا الصراع بين الإخوة إلى حد الاقتتال : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (3).

على أن هناك حدوداً لا ينبغي تجاوزها في أي صراع إذا وجد : "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" (4).

والسبب أن المجتمع الإسلامي يقوم على المحبة والمودة والأخوة، أو هكذا يجب أن يكون : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (5) ، ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (7).

وإذا كان التسامح في أبسط مفاهيمه وأوضحها هو قبول الآخر، وإعطاؤه الحق في الاختلاف، فإن أكبر جانب تتجلى فيه القدرة على قبول هذا الاختلاف هو المتعلق بالعقيدة. وقد تحققت هذه القدرة بأعلى مظاهرها في الإسلام الذي هو دين السماحة، أي دين سمح، بمعنى أنه يسير وكريم لا ضيق فيه ولا تعصب، ولا غلو ولا تطرف ولا عنف ولا إرهاب.

وتتجلى هذه السماحة في جوانب متعددة، نستطيع أن نبرز بعضها في السمات الآتية :

الأولى : تتصل بالإسلام نفسه، من حيث هو دين الفطرة الذي يساير خلقه الإنسان، واستعداده لإدراكه والالتزام به : ﴿ فَأَقُمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (8).

الثانية : سمة الوسطية والاعتدال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ﴾ (9). والوسط هو الخير والأفضل، لأنه يقع بين صفتين ذميتين : التفريط والإفراط، والتحلل والغلو : "خير الأمور أوسطها" (10).

الثالثة : سمة اليسر والسهولة والابتعاد عن التشدد والتطرف : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (11)، "إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا" (12)، "إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين" (13).

الرابعة : ترتبط بالسلوك الذي ينبغي أن يكون مهذباً لنا قائماً على الفضائل والمكارم وحسن الأخلاق : «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (14)، ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (15).

في هذا الجانب السلوكي، يوجد بُعد يتصل بالتعامل على نطاق يتسع من الفرد ليصل إلى الجماعة، في ارتكاز على مقومات أساسية، منها :

أولاً : أنه في منطلقه يدين التعصب كيفما كان، جنسياً أو دينياً ؛ ويضع الإنسان من حيث هو في مكانة التكريم، بأن جعله في ذاته عزيزاً غير ذليل، ومتميزاً عن سائر المخلوقات : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ (16).

ثانياً : أنه يدعو إلى التجمع، وإلى التعايش والتساكن والتعاون، وتبادل المصالح والمنافع، أو ما جمعه في قيمة التعارف، من غير أي تمييز إلا بالتقوى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (17).

ثالثاً : أنه في هذه الدعوة إلى التعارف يعتبر أن الاختلاف كامن في طبيعة الكون وسنة الخلق : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (18).

والإسلام بهذا يرى الأمر مرتبطاً بإرادة الله و سر هذه الإرادة، وما يترتب عنها من عدم إكراه الناس على الإيمان : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (19). وهي آية تعني أن الله لو شاء لجعل الناس في مستوى واحد من الفهم والإدراك المفضيين إلى الإيمان، مما يجعل النبي ﷺ لا يستطيع أن يزيل هذا التفاوت مهما تكن محاولاته.

لذا، فإن الإسلام لا يضطر أحداً إلى اعتناقه ولا يكرهه عليه بالتخويف والإرغام والاضطهاد وما إلى ذلك، لأنه دين يقوم على الاقتناع، وعلى التفكير والتدبر، وعلى الاختيار الناتج عن ذلك: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (20).

والسبب أنه : ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ (21). وهذا يعني أن الله تعالى في نطاق التسامح، يبشر الذين آمنوا بأنهم ناجون ومفلحون، كالمتمسك بحبل متين لا يخشى على نفسه من أن يهوي أو يقع.

على أن السر في ترك الاختلاف يرجع إلى أن أمره متروك لله : ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (22).

وحتى يبلور الإسلام قيمة التسامح، فقد دعا إلى جملة أمور تكفي الإشارة منها إلى أربعة :

الأول : الإيمان بالكتب السابقة وبالرسل الذين بلغوا الدعوة قبل سيدنا محمد ﷺ : ﴿ أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ (23).

الثاني : اعتبار غير المسلمين الذين يعيشون في المجتمع الإسلامي "أهل الكتاب". و يسميهم كذلك "أهل الذمة"، أي أهل العهد والأمان والضمان. وهي تسمية أوسع من "أهل الكتاب" لأنها تشملهم وتشمل غيرهم من أصحاب الملل والنحل. وهذا العهد يلزم المسلمين بعصمة دماءهم، وصيانة أموالهم وأعراضهم، وحماية حرياتهم بما فيها حرية الدين ؛ على أن يلتزموا بدفع الجزية التي تعفيهم من أداء الزكاة والخروج للجهاد؛ مع التشدد على من يخالف هذا السلوك من المسلمين : "من قذف ذميا حُد له بسياط من نار" (24)، " من آذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة" (25).

الثالث : النهي عن مجادلة المسلمين لغيرهم، ولا سيما من أهل الكتاب، إلا بالتي هي أحسن، اعتبارا لما سبق من إيمان المسلمين بكتبهم ورسولهم : (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (26).

الرابع : إباحة مصاهرة أهل الكتاب وأكل طعامهم : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (27).

وإذا كان الإسلام على هذا النحو يحث أفراد المجتمع الإسلامي - مسلمين كانوا أم غير مسلمين - على التعايش بتسامح، فإنه مع أفراد مجتمع آخر غير إسلامي يدعو إلى سلوك سبيل السلم.

والسَّلم أو السَّلْم هو الصلح والسلامة وضد الحرب. وقد وردت هذه اللفظة نفسها، كما وردت باشتقاق لغوية لها كثيرة، في عدة مواطن من القرآن الكريم منها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (28)، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (29).

ويكفي لإبراز أهمية السلم في الإسلام أن يعرف أن لفظ الإسلام نفسه مشتق منه، إذ هو يعني الانقياد لأمر الله والإخلاص لعبوديته وعبادته؛ ويطلق عليه السلم كذلك.

ثم إن الإسلام من أسماء الله الحسنى : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ (30). وهو تعالى يدعو إلى دار السلام، أي دار الأمن والاستقرار والطمأنينة والسعادة؛ وربما قصد بها الجنة : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (31).

والمسلمون مطالبون بتبادل تحية السلام : "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم" (32).

وإذا كان الإسلام يدعو للسلم ، فلأسباب كثيرة منها :

أولاً : أنه - كما مر - يقوم على التعارف والتعاون، سواء بين الأفراد أو الجماعات. وهو ما لا يمكن أن يتحقق في جو التنافر والحرب والخراب والدمار، وإنما يتحقق في جو السلم الذي يتيح التعايش والتساكن وتبادل المصالح والمنافع.

ثانياً : أنه يدعو إلى الحوار الذي يسعى إلى تبادل وجهات النظر، وإبداء الرأي والإقناع به في حل جميع المشكلات : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (33).

ثالثاً : أنه يحث على تجنب الخصومات والنزاعات، لأنها لا تفضي إلا إلى الخسران، مما توضحه قصة ابني آدم وقتل قابيل أخاه هابيل بسبب الحسد الذي نشأ عن قبول قربان أحدهما دون الآخر : ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (34) ؛ إضافة إلى أن الخصومات والنزاعات لا تؤدي إلا إلى الفتن التي قد تهلك كل شيء : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (35).

غير أن السلم في مفهوم الإسلام لا يعني الاستسلام أو التنازل عن الحق، ولكن يعني أخذ هذا الحق وتبادل العلاقات الإيجابية وما يكون بها من مصالح ومنافع، على أساس المساواة والمعاملة بالمثل، وبناء على عهود ومواثيق تكون ملزمة لجميع الأطراف، مهما تكن الظروف والأحوال : ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (36)، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ (37). وقد بلغ الالتزام بالعهود والمواثيق في الإسلام، أن الرسول ﷺ رد من أتاه من المشركين مسلماً بغير إذن وليه، وفق ما جاء في صلح الحديبية.

من هذا المنظور، فإن السلم لا يكون ناتجاً عن ضعف في الموقع أو الموقف، ولكن يكون مرتبطاً بالقوة التي قد يضطر إلى استعمالها إن اقتضى الأمر ذلك. وحين يقع هذا الاضطرار، فإن المواجهة تكون جهاداً. وهو مصطلح يسمو عن الحرب، إذ ينطلق من معنى بذل الجهد ليستوعب الجهاد بالعمل السياسي، وبإنفاق المال، وجهاد النفس الذي هو أعلى مراتب الجهاد، وقد سماه رسول الله ﷺ «الجهاد الأكبر»، ثم يأتي بعد ذلك الجهاد بمدلول القتال أو الحرب.

والجهاد في هذا المستوى لا يكون إلا عند الضرورة، لأن الإسلام يعتبر الحرب جريمة وخرقا للسلام، لا يقبلها إلا إذا كانت لها دواعٍ عادلة مشروعة، وأهمها رد الظلم. وهو السبب الذي ارتبطت به أول آية شرعت الجهاد وأذنت بالقتال : ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ (38). وحتى في هذه الحال فإن الحرب غير محمودة، لا يلجأ إليها إلا كرها واضطارا : ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (39).

ولقد عظم الإسلام شأن الجهاد واعتبره تجارة رابحة : ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين﴾ (40). كما اعتبر من يقتل في الساحة الجهادية حيا غير ميت؛ وسماه شهيدا، إذ تشهده الملائكة وتحضره ويشهد هو ما أعد الله له من نعيم : ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ (41).

ثم إن الإسلام نظم الحرب ووضع لها ضوابط وقوانين، وركز في معاملة العدو على مجموعة من المقاييس السلوكية التي يذكر منها :

1. ضرورة إعلانها حتى لا يؤخذ العدو على غرة، وحتى لا تصبح غدرا.
2. النهي عن قتل الأطفال والنساء والشيوخ والمتعبدین.
3. عدم التمثيل بالقتلى أو ما إلى ذلك مما تهدر به حرمة الإنسان.
4. معاملة الأسرى بما يحفظ لهم إنسانيتهم وكرامتهم.

5. عدم العبث بالممتلكات، وإفساد البيئة بقطع الأشجار وإتلاف الزروع والثمار.

6. الالتزام بالمواثيق والعهود.

ومما يُبرهن به على الدعوة إلى هذه الآداب المثالية التي تضبط النظام السلوكي في الحرب، قول رسول الله ﷺ : "اغزوا في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالدين، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع"⁽⁴²⁾، وقوله : " قاتلوا من كفر بالله، ولا تمثلوا و لا تغدروا و لا تغلوا ولا تقتلوا وليدا"⁽⁴³⁾. و وجد في بعض مغازي رسول الله ﷺ امرأة مقتولة فنهى ﷺ عن قتل النساء و الصبيان ⁽⁴⁴⁾.

بهذا يتضح أن السلم هي الأصل، وأن الحرب إنما هي ضرورة يلجأ إليها حين يستعصي الأمر؛ أي حين تكون هي الإمكانية الأخيرة لحل الخلافات والنزاعات. والإسلام بإقراره الحرب في هذا الإطار، يعتبر دين الحياة والواقع، إذ يتعامل مع طبيعة البشر وما قد تنزع إليه من ظلم وعدوان. ومع ذلك تبقى الحرب - في منظوره - شرا حين تكون اعتداء وتسلطا وفسادا، وتصبح خيرا حين تكون أداة لبد منها لردع هذا الفساد ومقاومة ذلك التسلط والاعتداء.

لهذا أباح الإسلام الحرب للدفاع عن النفس والأهل والمال والوطن والدين: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽⁴⁵⁾، ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾⁽⁴⁶⁾.

ولهذا كذلك اعتبر الإسلام الحرب جهادا يطالب المسلمون بالإعداد له، لتخويف أعدائهم، ولشنه إن اقتضى الحال : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾⁽⁴⁷⁾.

وفي هذا السياق يفهم قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ (48)، وقوله : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (49).

على أساس هذا التسامح والمنظور للسلم والحرب، وما تشكل بهما من فكر سياسي إسلامي، قامت الدولة على عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده، وما أعقبها من دول ظهرت في المشرق والمغرب. وعلى هدي هذا الفكر وما ارتكز عليه من تعاليم دينية، نشأت حضارة وثقافة تميزتا بتبني تراث المجتمعات التي انصوت تحت لواء الإسلام، والحفاظ عليه والاقتراس منه ؛ كما تميزتا بالإقبال على ما كان في حضارات وثقافات مجتمعات أخرى، والتفتح عليه، وأخذ الصالح منه، وتطويره والإضافة إليه، في غير انحياز أو تعصب، وبدون أية عقدة أو مركب.

وإن الرجوع إلى ما أبدعه العرب والمسلمون في مجال العلوم والفنون والآداب والصنائع لكاف للدلالة على المرتكزات التي انطلقوا منها، والتي بلورها كذلك سلوكهم المتسامح مع غيرهم من المنتمين لعقائد أخرى، حين يوجدون، على نحو ما تجلى في أقطار كثيرة، ولا سيما في الأندلس التي عاش فيها اليهود والنصارى، وحتى من كانوا على معتقدات ومذاهب أخرى كالمجوس، طوال ثمانية قرون من الوجود الإسلامي فيها. ومثل هذا تجلى في فلسطين حيث كانت القدس المشرفة وغيرها من المدن مجال تعايش بين مختلف الديانات السماوية على امتداد العصور، إلى أن كان الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني، فتحول ما كان معهودا من تسامح وتساكن في ظل الدولة العربية الإسلامية إلى التعصب والاضطهاد والتقتيل والتدمير، والسعي إلى تهويد البلاد وما فيها من معالم ومقدسات، في رفض لغير اليهود، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين.

وعلى الرغم من أن المنصفين من مفكري الغرب ومؤرخيه يشهدون للمسلمين بهذا التسامح النابع من دينهم الحنيف، في اعتراف بحضارتهم وثقافتهم وما قدموه من تراث انطلقت منه النهضة الأوروبية الحديثة، فإن الجهل ما زال مستبدا بالغرب الذي يعتمد مفاهيم عدائية قديمة في التعامل مع المسلمين، ويحكمها في علاقاته معهم. وإن هذا الجهل هو الذي يجعله يقرن الإرهاب بالإسلام. وهو توجه تغذيه إسرائيل وتعمقه في دول الغرب، ولاسيما في أمريكا لترسيخ أن الإسلام هو العدو، بعد أن انتهت الشيوعية وتوقفت الحرب الباردة. وإن هذا التوجه الذي اختارت أمريكا أن تساند فيه إسرائيل وتعادي العرب والمسلمين، ليتناقض مع مسيرة التاريخ التي تقتضي أن تكون الولايات المتحدة صديقة للعرب والمسلمين، أو أن تكون من قضاياهم في الحياد على الأقل، بحكم أنها ليس لها معهم ماض استعماري كما هو شأن بقية دول الغرب.

وإلى جانب الجهل، يضاف سوء الفهم، وكذا الموقف المبدئي الناشئ عن عقيدة عدائية ومزيفة لم تلبث أن ظهرت واضحة بعد الأحداث التي عرفتتها واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من سبتمبر الماضي.

لقد كانت هذه الأحداث في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط مبررا لتقوية هيمنتها في العالم، ولكن لفهم الإرهاب والتعامل معه من خلال رؤية ذاتية، تجعله رديف عدم الانسياق للسياسة التي تخططها، والخريطة التي تسطرها للعالم. وعبر هذه الرؤية المنفعلة والمتسرفة، وضعت المسلمين ودينهم في قفص الاتهام، باعتبار أن مواجهة ما حدث تتطلب - حسب تصريحات رسمية رفيعة المستوى - حربا صليبية ضد المسلمين، على أنهم المسؤولون عما وقع، رغم أن جميع الدول الإسلامية أدانتها، ورغم أن مدبريه الحقيقيين ما زالوا مجهولين أو متسترًا عليهم، في إيهام بأن مسلمين متطرفين هم الذين دبروه، واصطناع شواهد لإثبات ذلك.

ومع أنه وقع الاعتذار عن مثل هذه التصريحات، فقد تناقلت وكالات الأنباء ما كتبت به بعض المجالات الأمريكية اليمينية، داعية إلى ضرب مكة المكرمة بقنبلة نووية، وكذا ضرب بغداد وطهران والمدن الفلسطينية. كما تناقلت أخبار خطة نووية تهدد عددا من الدول التي اعتبرت داخلية في "محور الشر"، ومن بينها العراق وسوريا وليبيا وإيران.

وقد تجاوزت الولايات المتحدة بهذه الرؤية الأحادية أولئك الذين كانوا خلف الأحداث، لتلحق بهم بعض الدول الساعية إلى تقوية نفسها، وكذا التي ترفض ذلك الانسياق، إضافة إلى كل حركات المقاومة المشروعة من أجل تحرير الأرض واسترجاع الاستقلال؛ في خلط بين الإرهاب الذي هو تسلط عدواني يقوم به فرد أو منظمة أو دولة، لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وبين المقاومة التي هي في مفهومها النظري والتطبيقي البسيط رد فعل فردي أو جماعي يحاول من يقوم به أن يثأر لنفسه من عمل عدواني نزل به. ومعلوم أنها هي نفسها لجأت إلى المقاومة للرد بالهجمات الصاروخية على بعض الأعمال التي عدتها إرهابية، لاستهدافها مصالح أمريكية أو مواطنين أمريكيين.

وفي وقائع سبتمبر - كما في الوقائع السابقة عليها - لا تتأخر الولايات المتحدة عن إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات لمجرد إطلاق التهمة، دون النظر فيها وفحصها وعرضها على العدالة، للتثبت من المتهم الذي يحتمل أن يكون بريئا، كما يحتمل أن يكون مذنباً؛ و"المتهم بريء حتى تثبت إدانته" كما هي أوليات القانون والقضاء. وعلى فرض أن المسطرة القانونية قد اتبعت بجميع إجراءاتها، وثبتت التهمة على مسلمين - وهو ما لم يحدث - فإن هذا لا يبرر الطعن في الإسلام، وإلصاق وصمة الإرهاب به وبالمنتسبين إليه كافة، والانتقام منهم ومن أوطانهم.

لقد تحولت الولايات المتحدة بهذا السلوك من دولة حامية لحقوق الإنسان ومدافعة عنها وحريصة عليها في كل مكان، إلى دولة تتصدر الدول الخارقة لهذه الحقوق ؛ إذ تساند الإرهاب وتعيّنه وتشجعه، انطلاقاً من مفهوم له يقرنه بعدم موافقتها في خطّتها، دون محاولة البحث عن أسبابه الحقيقية. وأي إرهاب أفضع من هذا الذي تمارسه إسرائيل - بقيادة رئيسها شارون - على الشعب الفلسطيني، وعلى الرئيس ياسر عرفات الذي فرض عليه الاعتقال داخل مكتبه المحتل والمعرض للقصف، محروماً حتى من ضروريات الحياة ؟

ولو تم بحث ظاهرة الإرهاب في العالم، وحُددت الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تدفع إليه، لتبين أنه لا علاقة له بالإسلام والمسلمين، وأن مسؤوليته تقع على السياسات التي سلكها الغرب الغني والقوي والمتقدم تجاه الشعوب الفقيرة والمستضعفة والمتخلفة، والتي اتسمت بالتهميش والاحتقار والرفض، لإبادتها أو الإبقاء عليها في مؤخرة الركب تقّات من الفتات، محرومة من حقوقها بما في ذلك الحق في الحياة.

وكما وقع الخلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب المدان، وقع الخلط بينه وبين التطرف الذي بدأت الحركة الصهيونية المتطلعة - بعد إنشاء دولة فلسطين عام 1948 واحتلال القدس سنة 1967 - إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم وتجميع اليهود فيها، ثم بناء هيكل سليمان المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، دون نسيان التطرف الذي تمارسه في أوروبا وغيرها أحزاب انفصالية وفئات غير راضية عن أوضاعها.

وإذا كان التطرف قد ظهر في بعض البلاد الإسلامية، فإن أسبابه كامنة، ليس في الإسلام الذي هو دين يسر ووسطية واعتدال، ولكن في واقع لا مجال لتجاهله، يتمثل في ظاهرة الفقر والبطالة والامية ومشكلات أخرى يعانيها مواطنو هذه البلاد مع أنظمتهم ؛ وتسعى الدول المتقدمة إلى الإبقاء عليها. ويتمثل كذلك

بالنسبة للمسلمين المهاجرين الذين تتكاثر أعدادهم في أوروبا وأمريكا، وبمختلف أجيالهم، في الرغبة الملحة التي يبدونها بقوة وحماس، لإبراز هويتهم الدينية والثقافية.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية - وهي تريد أن تنفرد بالقطبية وتكون قائدة العالم والمتحكمة في زمام نظامه - أن تدرك بموضوعية حقيقة هذا العالم ومن فيه وما فيه، حتى تعرف من هم أعداؤها وأصدقاءها، أو بالأحرى من هم الذين يرفضون هذا العالم أو يشوشون عليه، وحتى تعترف بالعرب والمسلمين الذين لها معهم مصالح كما أن لهم مصالح معها، أولئك الذين لا يأنفون من المشاركة في بناء هذا النظام وأداء دورهم فيه، وفق ما تتيح لهم مواقعهم الاستراتيجية وإمكاناتهم البشرية وثرواتهم المادية ومقوماتهم الحضارية، لكن شريطة ألا تمسح هوياتهم الدينية والثقافية وما تزخر به من قيم. وعليها أن تدرك قبل هذا وبعد، أن ما حدث في 11 سبتمبر هو إدانة لذلك النظام كما أراد أن يفرض نفسه على الآخرين، مما يقتضي مراجعة مكامن الخلل فيه.

وإن أول مواطن هذا الخلل كامن في المشكل الفلسطيني الذي هو حجر الزاوية في المنظومة التي تشكل موقف العرب والمسلمين من الغرب، وكذا موقفه منهم، وهم الذين ما فتئوا يعربون عن رغبتهم في السلام، قابلين التعامل مع إسرائيل، والتعاون معها، وفق ما يكشف المسلسل الذي اقتنعوا به واتبعوه، مروراً بحلقات كانت دائماً تواجهه بالعوائق والعراقيل، بدءاً من مؤتمر مدريد عام 1991 إلى اتفاقات أوسلو عامي 1993 و 1995، وانتهاءً بمبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله. وهي المبادرة التي عرضت في الدورة الرابعة عشرة للقمة العربية التي انعقدت ببيروت يومي 27 و 28 مارس المنصرم.

وفي الوقت الذي أعلن القادة العرب في هذه القمة تأييدهم للمبادرة السعودية، و موافقتهم على وضع آليات لبلورتها، على الرغم مما ستضطر إليه

من تنازلات تتمثل في قبول التطبيع مع إسرائيل، فإن هذه رفضتها، لتضمنها شرط عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وبعد أن كان الرئيس جورج والكر بوش قد وافق على هذه المبادرة، حدث تحول في الموقف الأمريكي، بضغط من الحليفة إسرائيل. وما كانت تنتهي أشغال القمة حتى وقع الاجتياح البشع الرامي إلى تدمير فلسطين وإبادة الفلسطينيين، والرامي كذلك إلى إشعال فتيل الغضب في البلاد العربية وتفجير أوضاعها. وربما زاد في تأجيج هذا الموقف ما تم بين العراق والكويت في المؤتمر من مصالحة لم يكن خصوم العرب يريدونها، ساعين إلى توسيع شقة الخلاف بين الدول العربية.

إن هذا الذي أعقب القمة يؤكد مدى انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، التي تسعى للقضاء على المقاومة الفلسطينية وقائدها أبي عمار، وفي إصرار على وضع حد لها بتجفيف منابعها، وتخريب مختلف بنيات الوجود الفلسطيني، بمنع السكان مما يحفظون به الرمز، وقتل الأطفال والنساء والشبان، والحرمان من حق الدفن بالنسبة للشهداء الذين كان المعتدون يستعملون الجرافات للإلقاء بهم مع الجرحى في قبور جماعية.

وهو ما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقات في مثل هذا الوضع، ولاسيما اتفاقات جنيف عام 1949 وما معها من بروتوكولات. وتنص على حفظ الممتلكات وحماية النساء والأطفال وسائر السكان المدنيين، وكذا الأسرى من أي اعتداء أو إهانة، إذ تصان حياتهم ويعاملون معاملة إنسانية تحفظ لهم حرمتهم الشخصية، مع العناية بالجرحى والمرضى وإمدادهم بالإسعاف اللازم، وعدم التعرض للمستشفيات والوحدات الإسعافية. ومن مات منهم فإنه يدفن وفق طقوس عقيدته.

ومع ذلك، فإن إسرائيل التي استغل رئيسها أحداث سبتمبر للانتقام من الفلسطينيين، وتنفيذ مشروعه الإجرامي، والتي عمل الغرب على أن تبقى المتفوقة

في المنطقة بأسلحتها الذرية، والقادرة على المبادرة بالهجوم على العرب وضربهم في أراضيهم، مستغلة روح الانهزام التي عاشوها بعد 1963، وإن محيت بعض آثارها في حرب أكتوبر 1973، تعاني اليوم من تطور الانتفاضة الفلسطينية التي تتحرك في إسرائيل، وتقوم داخلها بعمليات استشهادية يقدم عليها أبطال في عمر الزهور من الجنسين، ويتطلع للمشاركة فيها كذلك شبان مسيحيون ؛ وكيف وقد مست معابدهم، على نحو ما حدث في بيت لحم حيث حوصرت وقصفت كنيسة المهد وبداخلها أزيد من مائتي شخص من بينهم رهبان. وهي عمليات لا يمكن أن تَؤطر - بموضوعية - إلا في نطاق "توازن الرعب" إن صح التعبير.

ويزيد هذا الوضع تأزما أن إسرائيل ترفض الاستجابة لقرار مدريد الذي صدر إثر زيارة كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية كولين باول لإسبانيا يوم 10 أبريل الحالي، والذي اتخذته الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، باتفاق مع كوفي أنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بشأن الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، ورفع الحصار عن الرئيس عرفات.

وهي - إذ ترفض أن تستجيب - تصرح بأنها لن تنسحب إلا بعد القضاء على بؤر المقاومة الفلسطينية. وهو ما أصر عليه شارون، وأكدته لكاتب الدولة الأمريكي في لقائهما يوم 12 أبريل، مع عدم تحديد المدة التي يتطلبها ذلك. وهذا ما جعل كولين باول يتردد في لقاء الرئيس عرفات، ويشترط لذلك أن يصدر عنه شجب للعمليات الإرهابية.

وقد تم اللقاء بالفعل يوم الأحد 14 أبريل في مقر الرئيس عرفات المحاصر برام الله، بعد أن أدانت السلطة الفلسطينية قتل الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين، وإن لم تحز هذه الصيغة رضى المعتدين. وعلى الرغم من أن النتائج لم تكن إيجابية كما كان مأمولا، فقد وصفها كاتب الدولة الأمريكي بأنها

كانت بناءة، مصرحاً بأن الاجتماعات ستتابع بين أعضاء من الوفد الأمريكي المرافق له، وممثلين للسلطة الفلسطينية لبحث وقف إطلاق النار، وانتشار قوات مراقبة دولية، والنظر في إمكان عقد مؤتمر إقليمي - وفق اقتراح إسرائيل - بعدم حضور رئيس السلطة الفلسطينية، على حد رأي كاتب الدولة الأمريكي الذي لا يرى ضرورة لهذا الحضور.

ومهما تكن النتائج التي انتهت إليها زيارة باول، وقد بدأها بالمغرب ثم مصر وإسبانيا فالأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، فإن الذي لاشك فيه أن إسرائيل ترفض دعوة الولايات المتحدة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وإن فعلت فبعد التخريب و التقتيل على حدّ ما وقع في جنين. ثم إن الذي لا شك فيه كذلك، أن الوضع المتردي في هذه الأراضي - بكل مضاعفاته الآنية والمتوقعة - يفضي بالقضية إلى مأزق، لا مخرج منه إلا بمراجعة الموقف العربي والإسلامي وتثبيت الذات لتكون أكثر حسماً وصرامة، وكذا بإعادة النظر في التحالفات مع الدول الأوروبية والآسيوية وتفعيلها لنصرة صريحة للحق السليب، مع السعي إلى رد الولايات المتحدة عن انحيازها، وحثها على اتخاذ موقف منصف و عادل، حرصاً على الصداقة و المصالح المشتركة، وانتصاراً للحق ولاختيار السلام الذي هي راعية له. هذا بالإضافة إلى مواصلة المقاومة الفلسطينية التي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تقوية هياكلها وتوحيد صفوفها وتجديد خططها، وقبل هذا إلى مزيد من الدعم والإمداد يقدمه لها العرب والمسلمون، بمشاركة فعالة تتجاوز مساندة الخطب والشعارات.

وبعد، فأين هذا من سماحة الإسلام وتسامح المسلمين؟

إن المفارقة كبيرة، وهي أوضح من أن يُبرهن عليها. ومع ذلك، فإذا كان النهار يحتاج إلى دليل، فإنه تكفي الإشارة - زيادة على الموقف العربي

والإسلامي الجانح حاليا للإسلام - إلى ما سجله التاريخ عن حسن معاملة صلاح الدين الأيوبي - إبان الحروب الصليبية - لملك إنجلترا رتشارد الأول قلب الأسد المهزوم أمامه، وللأسرى الذين أعفاهم من افتداء أنفسهم؛ وكذا الإشارة إلى ما جاء قبل ذلك في العهد الذي صالح به عمر بن الخطاب أهل القدس (إيليا) عام خمسة عشر للهجرة (636 م) إذ "أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم، وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم".

وما أحوج الذين يساندون العدوان أو يتفرجون عليه، ويتهمون الإسلام والمسلمين بالإرهاب، إلى أن يقارنوا هذا السلوك السمج الكريم، بما قام به شارون ويقوم به، وهو الذي هجم بجنوده على حرم المسجد الأقصى بالقدس الشريف يوم 28 سبتمبر 2000 م، دافعا بذلك إلى إشعال فتيل الانتفاضة الجديدة. وكان عزري بنزيمان - وهو شاهد من أهله - قد روى (50) في كتابه (شارون قيصر إسرائيل لا يتوقف أمام الضوء الأحمر) : أن شارون طلب الاحتفال بعيد ميلاده بقتل عشرين فلسطينيا. وقال إنه شاهده وهو يلقي خمسة أطفال فلسطينيين في نار أشعلها بنفسه. وورد في تقرير تسلمه مناحيم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق عام 1982 أن إرييه بيرو ومردخان براون - وهما ضابطان بالجيش الإسرائيلي - قالا إن شارون دخل قرية كفر قاسم محصنا بأكثر من ثمانمائة جندي إسرائيلي أمطروها بالرصاص ليجبروا الأهالي على الخروج. ثم جمع شارون الأطفال وألقى بهم في نار مشتعلة، وأمر جنوده بقتل الأهالي، فسقط 120 رجلا و 60 سيدة و 35 طفلا قتلى في هذه المذبحة. وورد كذلك أنه في محاكمة عسكرية سورية، سئل شارون عن هدفه من وراء قتل الأطفال، فقال في عناد يحسد عليه : "نريد أن تكون لنا دولة قوية لا يوجد بها

أي فلسطيني". ولم يكتف بذلك بل استطرد في صلف وغرور : " أتعهد بأن أحرق كل طفل فلسطيني يولد في هذه المنطقة". وهذا ما يفعله هو وجنوده في وحشية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، مجسدين بذلك أعلى درجات الإرهاب.

الهوامش

- (1) سورة المطففين الآية 26.
- (2) سورة الحجرات الآية 10.
- (3) نفسها الآية 9.
- (4) رواه مسلم عن أبي هريرة.
- (5) سورة التوبة الآية 72 .
- (6) سورة الحجرات الآية 10.
- (7) أخرجه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير.
- (8) سورة الروم الآية 29.
- (9) سورة البقرة الآية 142 .
- (10) رواه الديلمي عن ابن عباس. وفي رواية: "أوساطها".
- (11) سورة البقرة الآية 184.
- (12) أخرجه البخاري والنسائي عن أبي هريرة .
- (13) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم عن ابن عباس.
- (14) أخرجه مالك في الموطأ وابن حنبل في مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً.
- (15) سورة فصلت الآية 33 .
- (16) سورة الإسراء الآية 70 .
- (17) سورة الحجرات الآية 13.

- (18) سورة هود الآية 118 .
- (19) سورة يونس الآية 99 .
- (20) سورة البقرة الآية 255 .
- (21) نفسها .
- (22) سورة النحل الآية 124 .
- (23) سورة البقرة الآية 284 .
- (24) رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة .
- (25) أورده الخطيب البغدادي عن ابن مسعود .
- (26) سورة العنكبوت الآية 46 .
- (27) سورة المائدة الآية 6 .
- (28) سورة البقرة الآية 206 .
- (29) سورة الأنفال الآية 62 .
- (30) سورة الحشر الآية 23 .
- (31) سورة يونس الآية 25 .
- (32) رواه مسلم عن أبي هريرة .
- (33) سورة النحل الآية 125 .
- (34) سورة المائدة الآية 32 .
- (35) سورة الأنفال الآية 25 .
- (36) أول سورة التوبة .
- (37) سورة النحل الآية 91 .
- (38) سورة الحج الآيتان 37 - 38 .
- (39) سورة البقرة الآية 214 .
- (40) سورة الصف الآيات 10 - 13 .
- (41) سورة آل عمران الآية 169 .

- (42) رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس.
- (43) أخرجه ابن ماجه عن صفوان بن عسال. و مثله في سنن الدارمي عن بريدة.
- (44) أورده الدارمي عن ابن عمر.
- (45) سورة البقرة الآية 189 .
- (46) نفسها الآية 193 .
- (47) سورة الأنفال الآية 61 .
- (48) سورة البقرة الآية 249 .
- (49) سورة الحج الآية 38.
- (50) وفق ما جاء في مقال لمحمد الدسوقي نشر في عدد 31 مارس من جريدة الأهرام المصرية بعنوان (عرفات وشارون وجها لوجه وبينهما حائط).

الأحادية القطبية وفتور دور الأمم المتحدة

محمد تاج الدين الحسيني

مقدمة

كان سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة إيذاناً بدخول المجتمع الدولي مرحلة جديدة ينتهي معها توازن القوى المرتكز على الثنائية القطبية ليترك المكان لنظام جديد هو الأحادية القطبية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تتحقق عملية الانتقال من الثنائية إلى الأحادية عن طريق الحرب أو الصراع المفتوح مثلما أثبت التاريخ ذلك في الماضي، لكنه تحقق بشكل تلقائي وسلمي ومفاجئ للجميع.

والأحادية القطبية اليوم أمر واقع. وهي ظاهرة تتحدى الجميع سواء تعلق الأمر بباقي القوى الكبرى المعروفة أو المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

لكن هل الوضع الحالي ذو طبيعة مؤقتة وانتقالية نحو التعددية كما يتنبأ بذلك الكثير من المحللين أم إنه وضع مرشح ليستمر لعدة عقود ؟

من جهة أخرى، ما نتائج ومضاعفات هذا الوضع الجديد على باقي الكيانات الأخرى خاصة وأن الولايات المتحدة لم تعد تتورع عن توظيف قوتها الاقتصادية والعسكرية من أجل تحقيق مصالحها الحيوية وخدمة استراتيجيتها ؟

ولم يكن التفوق والامتياز الأمريكي إلا لينعكس بشكل سلبي على منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرها الكثير من صانعي القرار الأمريكي مجرد أداة. كما أنها أصبحت توظف كمطية لخدمة المصالح الأمريكية بينما يتم في أحيان كثيرة أخرى تهميشها بل وإقصاؤها.

لقد كانت نتيجة السلوك الأحادي داخل الأمم المتحدة وخارجها انتهاج سياسة تطبعها الانتقائية وازدواجية المعايير، وهي سياسة عانت من ويلاتها الشعوب المستضعفة من بلدان الجنوب، بينما لم تجن من ورائها الولايات المتحدة إلا المزيد من العزلة والرفض.

انطلاقاً من هذا المنظور سيركز هذا البحث على محورين أساسيين يتعلق أولهما بطبيعة وحدود نظام الأحادية القطبية (الفصل الأول).

بينما يركز الثاني على دور الأمم المتحدة في ظل هذا الوضع الجديد (الفصل الثاني).

الفصل الأول : طبيعة وحدود الأحادية القطبية

يعتبر المحلل الأمريكي هانز مورجنتاو أن التطلع إلى السلطان من جانب دول عديدة، تسعى كل واحدة منها إما إلى الحفاظ على الوضع القائم أو إلى الإطاحة به، بحكم الضرورة إلى تشكيلة تسمى بتوازن القوى وإلى سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه.

ويعني التوازن هنا بالتأكيد الاستقرار ضمن نظام يضم عددا من القوى المستقلة والمتكافئة.

ويعتبر جل الباحثين أن الصورة المثلى للتوازن هي تلك القائمة على تعدد الأقطاب حيث يتحقق الاستقرار عن طريق الأحلاف والأحلاف المضادة، وهي وضعية عرفت نهايتها مع انتصار الحلفاء على قوات المحور في الحرب العالمية الثانية.

وفي مرحلة ما بعد الحرب ظهر نموذج جديد للتوازن سواء في شكله القائم على قطبين أو في جوهره المرتكز على الردع النووي وعلى الخوف المتبادل وتهديد مصير الإنسانية جمعاء.

ولهذه السبب بالذات فإن الانتقال من الثنائية إلى الأحادية لم يتحقق عبر الحرب أو الصراع المفتوح - كما اعتاد على ذلك المجتمع الدولي في الماضي - ولكنه تحقق بشكل تلقائي وسلمي بل ومفاجئ للجميع.

وعلىنا عند مقارنة هذا التطور أن نحاول إدراك طبيعة النظام الأحادي الجديد، وما إذا كان يشكل نظاما دوليا يطبعه الاستقرار أم أنه مجرد مرحلة انتقالية نحو نموذج جديد للتوازن تطبعه التعددية في غالب الأحوال.

إن الأحادية القطبية أمر واقع وقد تستمر مثل الثنائية القطبية لعدة عقود، إلا أن نتائج مثل هذا التفوق قد تكون مجهضة لكل الآمال التي عبر عنها المجتمع الدولي بشأن ديمقراطية العلاقات الدولية وسيادة قاعدة القانون وتوزيع أفضل للثروات.

انطلاقا من هذا المنظور سنحاول ضمن 4 مباحث أن نناقش عملية الانتقال من الثنائية إلى الأحادية، وطبيعة النظام الجديد، وما إذا كان هو الآخر مجرد مرحلة انتقالية، وأخيرا أهم نتائجه ومضاعفاته على المجتمع الدولي.

المبحث الأول : توازن القوى من الثنائية إلى الأحادية

لم تكن مجموعة الحلفاء تعتقد وهي تحقق النصر في الحرب العالمية الثانية أن قوتها المتفوقة ستختصر في نظام جديد لتوازن القوى تطبعه الثنائية بدل التعددية التي سادت في مرحلة ما بين الحربين.

لقد كان جوهر الثنائية مرتبطا بالتفوق النووي لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل أصبح معه الاستقرار والأمن الدولي حقيقة قائمة بفضل توازن الرعب وليس بفضل جهود الأمم المتحدة كراعية للسلام، أو بفضل النوايا الحسنة لأطراف التوازن الجديد.

وهكذا قدمت تشكيلة التوازن الثنائي القطبين نموذجا فريدا من نوعه لنظريات توازن القوى، نموذج يرتكز على امتلاك كل من القوتين الأعظم صواريخ عابرة للقرارات تحمل رؤوسا نووية وتمكنها من توجيه الضربة الأولى إلى الطرف الآخر (أسلحة ميرف MIRV) الذي يبقى بفضل ترسانته من الأسلحة الدفاعية على قيد الحياة وقادرا على توجيه الانتقام الشامل، وهي الأسلحة التي اصطلح على تسميتها (Anti Ballistic Missles الصواريخ المضادة للصواريخ). ولم تكن نتيجة هذه العملية إلا التحطيم المتبادل المضمون الذي لم يكن يهدد القطبين فقط بل كل أجزاء المعمورة.

وهكذا كانت الثنائية القطبية مطبوعة بوجود قوتين تؤثر علاقاتها بوضوح على السياسات الدولية، فكل منها تتحكم في معسكر من الدول الحليفة وتدخل بذلك في صراع مع منافستها من أجل التأثير على البلدان غير المنحازة⁽¹⁾.

ولم يقتصر ذلك التأثير على المجال العسكري والاستراتيجي من خلال بناء الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد واستقطاب الحلفاء بل تجاوزته إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما جعل القطيعة تتعمق في قلب أوروبا نفسها بل وتتلور في رمز معبر في قلب أمة واحدة وهي ألمانيا من خلال جدار برلين.

قليلة هي التحليلات التي تناولت بكثير من العمق مآلية القطبية الثنائية وخاصة إمكانية التقارب والاندماج بين المعسكرين (2) إلا أن أيا منها لم يتوقع الانهيار الشبيه بسقوط قصر من الورق.

لقد أنتج انهيار الاتحاد السوفياتي أكبر تطور في علاقات القوة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمع انهيار موسكو كقوة متفوقة فإن نظام الثنائية القطبية التي ضمنت الاستقرار طوال فترة ما بعد الحرب كان قد انتهى، ولم تكن هذه النهاية محدودة أو مؤقتة بل شاملة ونهائية، هكذا لم يتحقق التغيير على مستوى مؤسسة الدولة السوفياتية فحسب، فقد انهار نظام سياسي دولي يرتكز على التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في كل مكان.

كما انهارت الإيديولوجية الماركسية اللينينية التي تعتبر ضمن أدبياتها أن ديكتاتورية الدولة مجرد مرحلة مؤقتة لبلوغ الغاية القصوى من النظام وهي الشيوعية حيث لا دولة ولا طبقات.

ولقد انهار نظام اقتصادي متكامل لا تقتصر حدوده على الاتحاد السوفياتي بل تمتد إلى مجموعة بلدان أوروبا الشرقية من خلال التنسيق داخل مجلس المساعدة المتبادلة (الكوميكون)، كما أن أبعاده تتسع نحو الكثير من بلدان الجنوب المتبينة لنهج الاقتصاد الموجه سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا (3).

إلا أن المظهر الأكثر غرابة في عملية الانهيار هو أنه لم يتحقق فقط بدون حرب بل تم تنفيذه تدريجيا وبشكل سلمي لم يسبق له مثيل لدرجة أن بعض الغلاة الشيوعيين اعتبروا أن ما حدث مؤامرة من الداخل ساهم فيها جورباتشوف نفسه هو وأعضاء الحزب الشيوعي.

وفي الواقع فإن جورباتشوف حاول بذكاء أن يمنع سحب البساط من تحت قدميه وابتدع نهج الكلاسنوست والبيرسترويكا⁽⁴⁾ في محاولة لتصحيح مسار النظام الشيوعي وذلك منذ منتصف الثمانينيات، وهي تجربة بلغت غاياتها القصوى عندما طوي العلم السوفياتي الحامل للمطرقة والمنجل، وذلك لآخر مرة في الساحة الحمراء بموسكو سنة 1991.

ليس من مهمتنا ضمن هذا التحليل أن نعود بتفصيل إلى الأسباب التي أدت إلى الانهيار، ولكنها بالتأكيد كامنة في جوهر وطبيعة النظام الشيوعي الذي لم يتمكن من الاندماج في مجتمع دولي قائم على اقتصاد السوق ناهيك عن كون التطور الايديولوجي لم يتحقق وفق الافتراضات الماركسية اللينينية مما أصبحت معه مؤسسات الدولة مهترئة يطبعها الروتين والفساد وعاجزة عن تحقيق طموحات الطبقات المتوسطة الهادفة إلى التغيير.

كما يمكننا على مستوى المقارنة الكيفية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن نشير إلى أن الفجوة القائمة بين كل منهما خلال مرحلة الحرب الباردة أصبحت متسعة بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه في تاريخ النظام الأوربي كله، فقد كانا معا ونتيجة لنظام الردع النووي في درجة واحدة بإرادتهما وبالتالي " فإن سقوط واحد منهما من مركز الدولة العظمى يترك الآخر في مركز يتميز بتفوق لا يشوبه أي غموض فهو رقم 1 بالمقارنة مع أي فترة عرفها العالم منذ سنة 1815 " (5).

وكما يلاحظ كينيت والكر فإن علينا عند مقارنة القوى القطبية أن نفترض أن الدول المتنافسة يجب أن تحصل على نقط عالية بخصوص المكونات الأساسية للسلطان وهي المتمثلة في المجال الجغرافي الواسع وحجم السكان والموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والقوة العسكرية، وفي سنة 1990 فإن دولتين فقط تحصلان على أعلى النقط بالنظر إلى هذه المقاييس، واحدة منهما

انتهت دون أن يظهر قطب آخر يعوضها إذن 2-1=1 ومن ثم فالنظام أصبح أحادي القطبية (6).

إن انهيار أو انسحاب الاتحاد السوفياتي لم يكن وحده المؤذن بانتقال المجتمع الدولي من نظام الثنائية إلى الأحادية بل كانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول أكثر جذرية في هذا المجال، فقد أثبتت الولايات المتحدة أنها الأكثر قدرة على التدخل في إطار حرب أصبحت توصف بالإلكترونية، كما أنها تميزت مع نهايتها بالإعلان عن النظام العالمي الجديد الذي لم تكن من خلال التبشير به لتقوم بدور المرجح أو الحافظ للتوازن بقدر ما أصبحت تمارس في إطاره الصراع بأشكال جديدة قصد توسيع مجال نفوذها والحفاظ على مصالحها الحيوية وتركيز دورها الاستراتيجي .

وكما يقول ريتشارد هاس وهو يطرح السؤال (ماذا نفعل بالتفوق الأمريكي؟) "إننا نعيش عهد التناقضات : العولمة والتشتت، السلم والحرب، الرخاء والفقر ... متسائلا عما إذا كان هذا التفوق الأمريكي سيستمر أم سيتراجع بالمقارنة مع القوى الصاعدة الأخرى (7).

وفي اعتقادنا فإن مثل هذا التساؤل مشروع ذلك أن التطورات التي رافقت عملية الانتقال أفرزت وجوها جديدة للقوة لا تقتصر على المجال العسكري والاستراتيجي بل تتجاوزها إلى الميادين الصناعية والتكنولوجية والمالية حيث أصبحت التعددية القطبية تفرض وجودها من خلال الدور الحاسم للاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا وجنوب آسيا بقيادة اليابان.

ومن جهة أخرى فإن تحديات الصراع على البقاء لم تعد تحسم كما كان عليه الأمر في الماضي بواسطة الأدوات التقليدية للدبلوماسية أو المؤسسة العسكرية بل إنها فتحت جبهات جديدة للصراع الثقافي والحضاري مما يؤذن بتبدل حقيقي على مستوى الوسائل والغايات.

المبحث الثاني : طبيعة الأحادية القطبية

يمكن تعريف الأحادية القطبية بأنها تلك البنية التي تتمكن ضمنها قدرات دولة معينة من أن تكون كبيرة وقوية بشكل يمنع باقي الفاعلين من إقامة التوازن معها.

والسؤال الرئيسي الذي ينبغي أن نطرحه الآن هو ما إذا كانت البنية الحالية للنظام الدولي أحادية القطبية أم لا ؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب فهل يمكن تحديد طبيعة هذا النظام ومقوماته؟

ينبغي التأكيد بداية أن نموذج الأحادية القطبية يرتبط بقيام بنية تتجاوز تشكيلة توازن القوى لتنفرد بالتفوق على سائر الفاعلين، فهي تتميز عن التعددية القطبية التي هي بنية يطبعها وجود ثلاثة أو أكثر من القوى المتفوقة⁽⁸⁾. كما تتميز عن الثنائية القطبية حيث تقتصر البنية على دولتين متوازنتين ومتفوقتين على باقي الفاعلين.

ويظهر أن الإدارة الأمريكية شعرت منذ أوائل التسعينيات بالأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الاختلال الحاسم في ميزان القوى، ولذلك سارع البانتغون في سنة 1992 إلى وضع استراتيجية كبرى جديدة موجهة أساسا لتحديد الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الأحادية القطبية، وذلك عن طريق الوقاية من ظهور منافس شمولي، لكن مسودة هذه الاستراتيجية سرعان ما طواها الكتمان علما بأن جل الملاحظين سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها يؤكدون أن أي جهد لحماية الأحادية لن يكون إلا محفوفًا بالخطر، لذلك تخلى الرسميون الأمريكيون عن الفكرة وأصبحوا بدلا من ذلك يستعملون مصطلحات مثل الدولة ذات الزعامة (leadership) أو الدولة التي لا غنى عنها (indispensable)⁽⁹⁾.

ويمكن القول إن ظهور استراتيجية رسمية للحفاظ على التفوق الأمريكي ثم اختفاءها إنما يعطي مصداقية للاعتقاد الشائع بأن الأحادية القطبية شيء خطير وغير مستقر ومنازع فيه من طرف باقي الفاعلين.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه المنازعة لا تقتصر على موقف باقي البلدان المصنفة على سلم القوى العظمى بل إنها تطال الكثير من التحليلات في الغرب، وداخل الولايات المتحدة نفسها.

فصامويل هانتنتون يعتبر من جانبه أن المرحلة الجديدة التي ورثت الثنائية لقطبية ليست أحادية بشكل مطلق، فإذا كانت هناك قوة متفوقة واحدة فذلك لا يعني غياب قوى عظمى بالإضافة إلى عدد كبير من القوى المتوسطة والصغيرة.

وهو يعتبر تبعا لذلك أن النظام الجديد هو عبارة عن نسق أحادي متعدد الأقطاب (Uni multipolaire) إذ يتضمن قوة متفوقة والعديد من القوى الأخرى الكبيرة.

فالولايات المتحدة هي وحدها التي تتوفر على مركز الهيمنة اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا وإيديولوجيا وثقافيا كما تتوفر على القدرات والكفاءات الضرورية لإنعاش مصالحها عبر سائر بقاع المعمورة.

إلا أن قوى إقليمية كبرى توجد في مستوى أقل وتحتل مركزا مهيمنًا في بعض المناطق، ونجد في هذا الاتجاه التحالف الألماني الفرنسي، ثم روسيا، فالصين مع احتمال الحديث عن كل من اليابان والهند وإيران والبرازيل ونيجيريا كقوى إقليمية متفوقة.

ويعتبر هانتنتون أن هناك مركزا ثالثا للتصنيف يرتبط بالقوى الإقليمية الثانوية التي تكون مصالحها في تنازع مع القوى الإقليمية الرئيسية.

وهكذا نجد بريطانيا في مواجهة المحور الألماني الفرنسي وأوكرانيا في مواجهة روسيا واليابان في مواجهة الصين والباكستان في مواجهة الهند والسعودية في مواجهة إيران.

ويعتبر هانتنتون أنه إذا كانت الولايات المتحدة تعطي الأولوية بالتأكيد لنسق أحادي القطبية تتوفر ضمنه على مركز الهيمنة فإن باقي القوى الكبرى تتصرف كما لو أن الأمر يتعلق بنظام متعدد الأقطاب يمكنها أن تطور داخله مصالحها.

وبالتأكيد فإن الإصرار الأمريكي على إقامة نظام أحادي القطب دفع بالقوى الكبرى إلى مضاعفة الجهود قصد الالتزام ضمن نظام متعدد الأقطاب. وعمليا فإن جميع القوى الكبرى الإقليمية تتمسك بحقها في إنعاش مصالحها الخاصة التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة في كثير من الأحيان.

على هذا المستوى يظهر واضحا أن هناك ازدواجية في التعامل مع توازن القوى الشمولي وآلياته، ففي الوقت الذي تتمسك فيه القوى الإقليمية بدورها ومكانتها، تتصرف الولايات المتحدة على أنها القوة المتفوقة الوحيدة التي على كل الفاعلين أن يقتنعوا بسلامة موقفها.

ففي قمة مجموعة الدول السبع الصناعية المنعقدة في دنفر سنة 1997 لم يتورع الرئيس الأمريكي كلينتون عن التعبير عن افتخاره بالنجاح الذي حققه الاقتصاد الأمريكي وبأنه نموذج على باقي الدول الأخرى أن تحذو حذوه، كما أن كاتبة الدولة السابقة في الشؤون الخارجية مادلين أولبرايت وصفت بلادها بأنها الدولة التي لا غنى عنها مضيضة أنه " ما دمنا الأعظم فذلك يعني أننا ننظر أبعد من باقي البلدان الأخرى". (11)

ونفس هذا الشعور بالتفوق تعبر عنه مواقف الكثير من المحللين الأمريكيين، وعلى رأسهم زيبكبو بريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق

والذي يعتبر أن الولايات المتحدة ستكون هي القوة المتفوقة العالمية الأولى والأخيرة والوحيدة ولذلك فإنها تتصرف على أساس أن العالم فعلا أحادي القطب.

وإذا حاولنا البحث موضوعيا في هذا الافتراض بخصوص طبيعة النظام الحالي فهو بدون شك أحادي القطب ذلك أن الولايات المتحدة تتمتع بالتفوق الكبير تجاه أي قوة ثانية تقع على سلم الترتيب أو بشكل أكثر وضوحا تجاه كل القوى العظمى مجتمعة وهو ما لم يتحقق لأي دولة أخرى خلال القرنين الماضيين، بل أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة هي القوة الأولى في التاريخ الدولي المعاصر التي تتوفر على تفوق في جميع مكونات السلطان الاقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وجيوسياسية.

وهذه الوضعية المتفوقة مطبوعة فعلا - وحتى الآن - بالاستمرار، فقد استمرت حتى الآن لأكثر من عقد من الزمن وإذا ما لعبت واشنطن أوراقها بشكل سليم فإن هذه الوضعية يمكن أن تستمر تماما كما استمرت الثنائية القطبية وذلك لعدة عقود.

ويرتبط هذا الاقتناع بمجموعة من الأسباب :

فليست هناك أي دولة توجد في وضعية تمكنها من تجاوز الولايات المتحدة في أي من عناصر القوة الرئيسية التي تحدثنا عنها سلفا.

والمرشحون الحاليون لنظام ثنائي متعدد الأقطاب وهم الصين وروسيا واليابان وألمانيا ليس أي منهم قادرا على هذا التجاوز، والجهود التي يبذلونها لزيادة قوتهم أو التحالف مع قوى أخرى تتوجه فقط لتحقيق التوازن الإقليمي وذلك قبل التفكير إطلاقا في تحقيق أي توازن شمولي مع الولايات المتحدة.

من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة استطاعت بشكل مستمر أن تحافظ على قوتها العسكرية وتفوقها مضيفة إلى ذلك ارتفاعاً غير مسبوق في الإنتاج وفي قوة تصنيعها وفي التكنولوجيا العالمية التي تنتجها.

لقد أظهر التطور والتفوق الأمريكي في التصنيع والتكنولوجيا ورفع الإنتاج أن جدلية التفوق في السياسات الدولية لم تعد مرتبطة بالضرورة بسلوك سياسة القوة بل إن زيادة الثروات قد تغير المواقع في السياسات الدولية وذلك دونما حاجة للجوء إلى الحرب.

وعلى أن نقر بحقيقة أصبحت راسخة وهي أن الولايات المتحدة تتفوق بشكل غير مسبوق على الإطلاق، وباختصار فإن المعايير المركزية التي يضعها علماء السياسة كوسيلة لقياس إمكانيات الدول يمكنها أن تقرر بأن النظام الحالي هو فعلاً نظام أحادي، وإذا نحن استعملنا رسوماً بيانية لتحديد إمكانيات القوة لدى كل من الدول الكبرى فسوف نلاحظ أن الولايات المتحدة تتفوق على جميع القوى الأخرى بالنسبة لكل مؤشرات القوة باستثناء ما يتعلق منها بحجم السكان وعدد العسكريين.

والمثير بالنسبة للإحصائيات المتوفرة هو أن الولايات المتحدة استطاعت تجميع مؤهلات كمية وكيفية وامتيازات لا مثيل لها، ويظهر التفوق الأمريكي بوضوح في أنها لو خصصت ما نسبته 3٪ فقط من ناتجها الوطني الإجمالي للدفاع فإن إمكانياتها ستتجاوز كل القوى الأخرى مجتمعة .

يمكن أن نلاحظ كذلك أن عدة قوى إقليمية رئيسية بعض منها مرشح لمنافسة الدور الأمريكي هي في الواقع حليفة رئيسية للولايات المتحدة. وجل هذه القوى لا تحاول تحقيق التوازن أو إعادته إلى نصابه فالكثير منها يتراجع على مستوى النفقات العسكرية بسرعة أكثر مما تذهب إليه الولايات المتحدة وذلك إدراكاً منها أن أي تنافس عددي لن يكون في الحقيقة إلا ضرباً من العبث.

وتتمتع الولايات المتحدة بمركز جغرافي ليس له مثيل على مستوى الجغرافيا السياسية وكما ذهب إلى ذلك صامويل هانتنتون فإنها تتوفر على أربعة حلفاء رئيسيين وهم كندا والمكسيك بالإضافة إلى كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي (13).

تبعا لذلك فإن الأحادية القطبية التي يعيش العالم في ظلها اليوم ليست من ابتداء الرئيس الحالي جورج والكر بوش ذلك أنها في الواقع ثمرة للوضع المهيمن الذي اكتسبته الولايات المتحدة نتيجة الأسباب الموضوعية المنوه عنها أعلاه ونتيجة التطور التاريخي المرتبط بها، وقد يلاحظ البعض وجود قطيعة معبرة نسبيا بين ولايتي الرئيس كُليِنْتِن، ففي ولايته الأولى كان يبدو عليه نوع من الاهتمام بالتعاون مع حلفائه كما يظهر ذلك في مؤتمر الحلف الأطلسي المنعقد ببرلين سنة 1996، إلا أن هذا الاهتمام لم يستمر بنفس الإيقاع خلال الولاية الثانية حيث انشغل بقضايا تهم السياسة الداخلية. كما كان عليه أن يواجه المواقف المتصلبة للكنكرس ضده.

وبوصول جورج بوش الابن إلى السلطة مررنا إلى درجة عليا من الأحادية التي أصبحت تدرج ضمن سياسة ممنهجة ومتشبث بها (14).

المبحث الثالث : هل الأحادية مرحلة انتقالية ؟

سبق أن أوضحنا منذ البداية أن ظهور استراتيجيات رسمية من طرف البانتغون قصد الحفاظ على الأحادية ثم اختفاءها يثبت أن الأحادية شيء خطير وهي في نفس الوقت شيء غير مستقر.

وقد ذهب الكثير من المحللين في اتجاه الزعم بأن الأحادية ظاهرة غير مستمرة، فهم يشككون من جهة في أن تفوق الولايات المتحدة سيستمر كما أنهم يعتبرون الأحادية مجرد وهم بل مجرد لحظة سوف لن تستمر طويلا بالتأكيد،

وأنها صدد إفساح الطريق لعودة توازن القوى القائم على التعددية، ويقول كلين سيندر بهذا الخصوص: "بقدر ما يبدو النظام الدولي أحادي القطبية إلا أنه في حقيقة الأمر نظام يتجه نحو تعدد الأقطاب " (15).

وقد لاحظنا ضمن المبحث السابق كيف أن صامويل هانتنكون يعتبر النظام القائم مزدوجاً وأنه أحادي ومتعدد في نفس الآن (Uni multipolaire).

ورغم أن الكثير من الباحثين يجزمون القول إن النظام الحالي أحادي القطبية إلا أنهم يرجحون أنه متجه بالتأكيد نحو التعددية. ويقول كينيث والتر بهذا الخصوص: "يمكن للجميع بما فيهم ضعاف البصر أن يشهدوا بزوغ التعددية القطبية في الأفق، فبعض من الدول الأقل قوة ضمن النظام الحالي ستعمل جاهدة على خلخلة الوضع وإعادة التوازن مجدداً إما نحو الثنائية أو نحو التعددية" (16).

ويتشبت المتمسكون بالنهاية السريعة لنظام الأحادية وعودة توازن القوى بأن ذلك سيتحقق وفق أحد الأشكال الثلاثة التالية: إما إعادة التوازن من طرف دول أخرى أو عن طريق الاندماج الإقليمي أو النمو غير المتكافئ في حجم القوة.

ويبدو أن مثل هذه الافتراضات لا تصمد أمام حقيقة التفوق الأمريكي وإمكانية استمراره. فالتحالفات المنتظرة لا يمكن أن تكون بنيوية ولا يمكنها بالتأكيد أن تغير توازن القوى في مواجهة القوة الأحادية.

لكن يبقى مع ذلك بإمكان التحالفات أن تغير بنية النظام إذا تمكنت بعض القوى المتفوقة إقليمياً من بناء قوة موحدة ومندمجة، ويبقى المثال الأكثر تعبيراً في هذا المجال هو حالة الاتحاد الأوروبي الذي استطاع لحد الآن أن يحقق كل المراحل الأساسية في عملية الاندماج الإقليمي التي توجتها إقامة اتحاد نقدي،

إلا أن هذا الكيان الجديد لن يتمكن بالتأكيد من تحدي نظام الأحادية ما دامت الدول الأعضاء غير قادرة على بناء قوة عسكرية أوربية مندمجة وما دامت غير قادرة على الإفلات من المظلة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي.

وإذا استطاعت البلدان الأوروبية الخروج عن الهيمنة الأمريكية في حلف الأطلسي وبناء دولة أوربية مندمجة على مستوى القوة النووية والتقليدية فإن الأحادية القطبية ستنتهي بالتأكيد، ومثل هذا التطور قد يتطلب بالتأكيد عدة عقود.

لقد سبق أن أوضحنا أن الفجوة القائمة بين الولايات المتحدة وباقي القوى الإقليمية الكبرى متسعة بشكل لم يكن له مثيل في التاريخ.

وتفتقد العلوم الاجتماعية للأسف لنظرية متكاملة تتوقع معدلات صعود وانهيار القوى الكبرى، إلا أن التجارب التاريخية لا تنفي إمكانية تدهور الولايات المتحدة بشكل مفاجئ وصعود قوى أخرى.

وبغض النظر عن الاتحاد الأوربي وإذ نظرنا إلى وضعية القوى الكبرى كدول متميزة فإن الصين تبقى هي الهدف الأساسي لجل التوقعات وذلك نتيجة ارتباطها بمحيطها الآسيوي وخاصة مع اليابان.

هناك توقعات تقول إن الصين ورغم أنها فقيرة إلا أنها قوة ديمغرافية طموحة قد تتمكن من تحقيق نسبة نمو تصل إلى 8 ٪ على مستوى الناتج الوطني الإجمالي مما يمكنها من اللحاق بالولايات المتحدة في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك فمن الضروري التعامل مع الأرقام بكثير من الحذر، فضخامة السكان ربما تعطي اقتصادا أقوى مما كانت عليه بريطانيا خلال القرن التاسع

عشر لكنه يبقى عليها أن تقطع طريقا طويلا جدا من أجل تحديث اقتصادها ومؤسساتها العسكرية وهي رهانات تتطلب وفق بعض المحللين ثلاثة عقود على الأقل (18).

لقد تم التركيز حتى الآن ضمن هذه المقارنة على كل من الاتحاد الأوروبي والصين، وهذا الاتجاه لا ينفي إمكانية النظر إلى قوى إقليمية متفوقة قصد وضعها في موقع الاختبار كما هو الشأن بالنسبة لروسيا أو اليابان أو ألمانيا.

وينبغي في جميع الأحوال أن لا تقتصر المقارنة على تقييم الإمكانيات المادية إذ علينا أن لا ننسى أن طرفين رئيسيين في معادلة التوازن وهما اليابان وألمانيا ليسا في الواقع إلا حليفين مركزيين للولايات المتحدة مع خضوع كامل في أمنها لهذه الأخيرة، كما لا ينبغي أن ننسى أن روسيا تحولت إلى دولة في أمس الحاجة إلى المساعدة الأمريكية. وهو ما يتم تنفيذه فعلا إما بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات بروتن وودز مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وفي هذا السياق وإذا كانت روسيا قد خسرت الكثير بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتعاني من إشكالية معقدة تهم تحويل اقتصادها نحو الليبرالية فإن الولايات المتحدة ورثت عن الحرب الباردة قوات لا حصر بها، وانتشارا واسعا في عدة مناطق من العالم، وهو ما يجعل كل تفكير في المنافسة على الأقل خلال العقد الحالي شيئا مستبعدا إلى أقصى الحدود.

لكن وعلى خلاف الموقف الأمريكي فقد أظهر سلوك باقي القوى الكبرى أنها وعلى عكس التوقعات بادرت إلى تخفيض نفقاتها العسكرية أو تثبيتها، وهذا شيء صحيح سواء بالنسبة للصين أو اليابان أو ألمانيا، وحتى روسيا، ويكاد

يكون مثل هذا الموقف مفهوما من طرف تلك القوى على اعتبار أن التفوق الأمريكي الباهر تركهم دون أي حافز أو أمل واقعي لنجاح المنافسة وتحقيق التوازن أو التفوق.

ولا يعني هذا الاستنتاج بحال من الأحوال أن الأحادية فرضت نفسها بشكل مطلق أو أن سياسات القوة والتوازن قد انتهت، ذلك أن النخبة في القوى الكبرى تبقى متشبثة بضرورة البحث عن وسائل الموازنة، كما أن الدول الصاعدة والتي تبقى حتى الآن خارج نادي الكبار ستعمل جاهدة من أجل الحصول على العضوية في ذلك النادي وذلك إما عن طريق الاجتهاد في إجراء التجارب النووية أو اكتساب أسلحة الدمار الشامل أو الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وعلى المدى القريب والمتوسط فإن الآثار المحتملة لمثل هذه التحولات سوف تبقى محدودة ضمن فضائها الإقليمي والقاري دون أن تتمكن من التأثير على توازن القوى الشمولي.

وحتى إذا افترضنا أن مثل هذه المناورات قد تكتسي في المستقبل المنظور صورة تشكيلة قائمة على الأحلاف والأحلاف المضادة فإن التفوق الأمريكي يبقى قائما بامتياز⁽¹⁹⁾ خاصة وأن الولايات المتحدة قد نجحت طوال فترة الحرب الباردة في إقامة شبكات جديدة لوجودها العسكري عبر أوروبا والشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب شرق آسيا كما أنها حافظت على قوة موقعها داخل الحلف الأطلسي.

وبالنتيجة واعتبارا لغياب منافس حقيقي للقوة المتفوقة فإن المجتمع الدولي سيبقى لأكثر من عقد من الزمن خاضعا لنظام أحادي القطب يحافظ على هيمنته على باقي القوى رغم تفوق البعض منها على الصعيد الإقليمي، وهي

وضعية ستستمر إلى أن يتعرض النظام الحالي للاختلال، إما بسبب تدهور داخلي أو نتيجة البروز المفاجئ لقوى خارجية غير مندمجة فيه، وذكروا التاريخ في هذا المجال بأن حالتين مماثلتين عرفتهما روما في القرن الخامس وكذلك الصين في القرن التاسع عشر.

وخلاصة القول أن المرحلة الراهنة ليست انتقالية بالتأكيد. فهي نظام مستقر يقوم على ضوابط فرضتها القوة المتفوقة لكنها في الوقت ذاته مرحلة غير دائمة أو مطلقة، ويمكنها أن تفسح المجال بالتأكيد خلال أقل من ثلاثة عقود لقيام نظام متعدد الأقطاب يركز على ما يمكن أن يقدمه كل من الاتحاد الأوروبي والصين من مفاجآت.

المبحث الرابع : نتائج ومضاعفات الأحادية القطبية

ترتبط ديناميكية النظام أحادي القطب بشكل وثيق بالتحويلات الكبرى التي عرفها المجتمع الدولي ابتداء من عقد التسعينيات والمرتبطة بالتبشير بالنظام العالمي الجديد وظاهرة العولمة التي لم تعد اقتصادية فحسب بل سرعان ما اكتسحت كل المجالات الأخرى.

فالولايات المتحدة أصبحت تصرف سنويا ثلث مجموع النفقات العسكرية العالمية مما لم يعد معه مكان لأي منافس يضاهي قوتها وحجمها، كما أنها الوحيدة التي تتمتع في نفس الوقت بقوة استراتيجية واقتصادية وتكنولوجية بالمعنى الواسع.

وقد ظهرت النتائج الأولى لهذا الوضع المتفوق في علاقتها مع حلفائها قبل خصومها. وهناك العديد من الأمثلة الموضحة ذلك.

فقد رفضت الولايات المتحدة المصادقة على اتفاقية كيوطو المتعلقة بالمناخ.

ورفضت التوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية.

كما عارضت الاتفاقية المتعلقة بالألغام ضد الأشخاص.

ورفضت توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما رفضت شرط التفتيش ضمن اتفاقية منع الأسلحة البيولوجية بحجة أن ذلك من شأنه أن يسيء إلى الصناعة الأمريكية (20).

وقد يلاحظ البعض من خلال هذه النماذج أن النتائج الأولى للأحادية هي سلوك سياسة انعزالية تجاه المجتمع الدولي. إلا أن ذلك لم يكن يلغي ممارسة التدخل ولو عن طريق القوة كمحور مركزي في الاستراتيجية الأمريكية.

ويظهر من فحص الأزمات التي أدت إلى التدخل انطلاقاً من الحرب الكورية إلى أزمة كوسوفو - والتي كانت موضوع الكثير من الدراسات - أن هناك تحولاً نوعياً في أهداف التدخل، فمنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت عناصر التحليل لدى متخذي القرار في الولايات المتحدة، ذلك أن انهيار الاتحاد السوفياتي حرمهم من مبرر أساسي للتدخل ألا وهو معاداة الشيوعية. لكن هذا التطور بالمقابل وسع المنطقة المعدة للتدخل، وترك الكثير من الفرقاء الإقليميين خارج غطاء الحماية المفترضة لأي منافس للقوة المتفوقة.

ويسمح لنا الإطار التاريخي كذلك بقياس المتغير الذي يشكله وزن السياسة الداخلية وتأثيرها على قرارات التدخل في الخارج، فإذا كان صحيحاً أن الفشل في فيتنام والفشل الذريع لعمليات محدودة مثل الصومال، كل ذلك أعاد إحياء تيار الانعزالية، ورغم أن الكونغريس سيستمر في خوض الصراع مع الجهاز التنفيذي إلا أن هذا الأخير لم يتخل إطلاقاً عن تنفيذ المهمة التي رسمها

جل الرؤساء في خطاباتهم عن حالة الاتحاد، فقد كان ذلك صحيحاً على عهد كلينتون عندما حدد منذ سنة 1994 شروط وأهداف أي تدخل أمريكي في الخارج، وهو ما عرف تطوراً دراماتيكياً في عهد الرئيس الحالي جورج والكر بوش عندما طور المنظور الاستراتيجي للتدخل الأمريكي خارج إطار الدفاع عن النفس وخارج المنظومة الدولية في مواجهة ما أسماه بمحور الشر الذي أصبح يضم حسب تقديره كلا من إيران وكوريا الشمالية والعراق (21).

هذه الملاحظات تقودنا إلى ضرورة التمييز بين التبريرات التي يتم اعتمادها من طرف القيادة الأمريكية في حالات التدخل والتي طالما ترتبط بضمان الأمن والسلام العالمي كما تدرج في سجل قانوني أخلاقي مثل حماية النظام العالمي والأمن الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وبصفة احتياطية اعتماد التبريرات الإنسانية.

لكن ومن وراء المبادئ الكبرى التي تبقى نظرية وتعتيمية فإن الغاية الثابتة والمعترف بها بشكل صريح هي الدفاع عن المصلحة الوطنية الاقتصادية والاستراتيجية، كما يتم تفسيرها وفق كل حالة على حدة، ومن ثم يأتي هذا المزج المثير بين الطوباوية والبراغماتية بين المبادئ والواقعية مما يجعل من الصعب تقديم توقعات تطبعها الدقة والمصداقية من طرف الملاحظين الدوليين (22).

ويمكن الاطلاع على لائحة الأزمات التي لم تتدخل فيها الولايات المتحدة مع أنه كان عليها أن تفعل ذلك حسب منظور المبادئ التي تتمسك بها للتأكد من الطبيعة التعسفية والانتقائية لصفة دركي العالم التي تتبناها كقوة متفوقة.

لكن ومقابل ذلك فإن نتائج الأحادية تمثلت في شروع الولايات المتحدة في سلوك سياسة تعبر بشكل واضح عن التفوق.

فقد بادرت إلى ممارسة ضغوط على باقي البلدان قصد قبول نفس القيم والممارسات الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية كما أنها منعت البلدان الأخرى من تشكيل أي قوة عسكرية قادرة على مناهضة التفوق الأمريكي في ميدان الأسلحة التقليدية، وعمدت إلى تصنيف الدول في علاقاتها بها، وذلك ارتكازاً على قبولها للمعايير الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب والانتشار النووي مع إمكانية فرض عقوبات على البلدان التي لا تتقاسم معها نفس المعايير.

لقد وظفت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي ومركزها الممتاز داخل المنظمات الدولية الاقتصادية لخدمة نفس الأهداف، فأصبحت تدافع عن الشركات عبر الوطنية الأمريكية باسم حرية التبادل وانفتاح الأسواق بينما توظفها في خدمة أهدافها كأداة لنشر النفوذ بل وخلخلة الاستقرار في أي منطقة من العالم كلما كانت المصالح الحيوية تستدعي ذلك، كما أن الولايات المتحدة أصبحت توجه سياسة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لخدمة مصالحها كما فعلت بخصوص المكسيك أو بلدان جنوب آسيا بمناسبة الأزمة الاقتصادية، أو تجاه بلدان أوروبا الشرقية من أجل تحويل اقتصادها.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تمتنع عن التدخل في قضايا مهمة بالنسبة للسلام العالمي والأمن الإقليمي باتت تتدخل في قضايا جهوية رغم أنها لا تضع في الخطر مصالحها الحيوية، كما أنه في الوقت الذي ضربت فيه الرقم القياسي في بيع الأسلحة إلى الخارج، حظرت على بلدان أخرى أن تبيع أسلحتها، وكما سنرى ضمن الفصل الثاني فإن هذه النتائج طالت بشكل أكثر خطورة منظمة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها.

لقد أصبحت الولايات المتحدة خلال المرحلة المطبوعة بالأحادية القطبية معتادة على فرض هيمنتها على العالم مستعملة في ذلك وسيلتين للعقاب : القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وتظهر العديد من الأمثلة تجاه دول مثل كوبا وليبيا

وإيران والعراق وكوريا الشمالية ... " كيف أن السلوك الأمريكي أصبح يكرس لمعضلة حقيقية في السياسات الدولية وهي التي تتمثل في العجز عن استقطاب المزيد من الحلفاء أو الحصول على تزكية الأمم المتحدة، وقد أصبحت تتأكد تدريجيا من عزلتها في الكثير من حالات استعمال القوة، فبعد أن تمسك الرئيس بوش بضرورة معاقبة ما أسماه ببلدان محور الشر، إلا أنه عجز عن استقطاب أي تحالف دولي لتنفيذ الجزاء، كما أظهرت استراتيجيته الهادفة إلى ضرب العراق أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تساهم في تنفيذ المشروع الأمريكي .

وهناك ظاهرة أصبحت اليوم معروفة لدى الجميع. فكلما هاجمت الولايات المتحدة زعيما أجنبيا إلا وارتفعت شعبيته بين مواطنيه (23).

لقد كان من بين النتائج المتوقعة للسلوك الأحادي المطبوع بالانتقائية وازدواجية المعايير أن الإدارة الأمريكية أصبحت تعاني من العزلة على المسرح العالمي خاصة عندما تحاول الزعم بأنها تتحدث باسم المجموعة الدولية في حين أنها لا تتمكن إلا من استقطاب دول ترتبط بالفضاء الانجلوسكسوني مثل بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة بالإضافة إلى إسرائيل حليفها الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

ولقد سبق لسفير ياباني مرموق أن وصف في مقارنة بديعة وضع الولايات المتحدة مؤكدا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة تتابع سياسة (عولمة أحادية) إذ تقدم لمن هو في حاجة إلى ذلك خدمات على شكل حماية عسكرية، معارضة الشيوعية، الليبرالية المعممة، المساعدات للتنمية الاقتصادية ... إلخ.

أما الآن فإن الولايات المتحدة تمارس سياسة (أحادية عالمية) وهذا يعني إنعاش مصالحها الخاصة دون اعتبار لمصالح الدول الأخرى. (24)

وقد أدى هذا التطور الذي طبع السياسة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى بروز معارضة قوية لدى النخب السياسية والثقافية لأغلب الدول، وهي نخب أصبحت تعتبر أن السلوك الأمريكي تهديد حقيقي لكيانها ومقوماتها. (25)

وهكذا وفي استفتاء للرأي العام الياباني تم تصنيف الولايات المتحدة على أنها تأتي في الدرجة الثانية لتهديد اليابان بعد كوريا الشمالية.

كما أن الرئيس السابق لجنوب إفريقيا نلسن مانديلا عبر عن نفس ذلك التخوف عندما قال "إن بلادي ترفض أن تملي عليها دولة أخرى ما ينبغي أن تقوم به مع أي من البلدان، علينا أن نقيم علاقات صداقة، فنحن لن نقبل أن تعطي دولة لنفسها صفة دركي العالم."

وفي مؤتمر استضافته جامعة هارفارد منذ سنة 1997 عاين باحثون متخصصون أن النخب السياسية والثقافية في بلدان تضم على الأقل 3/2 سكان العالم يعتقدون أن الولايات المتحدة تمثل تهديدا لمجتمعاتها في هويتها واستقلالها وتقدمها وحريتها.

وسوف يتضح لنا ضمن الفصل الموالي أن منظمة الأمم المتحدة كانت الأكثر تأثرا بنتائج نظام الأحادية القطبية سواء من خلال اللجوء إليها كمطية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية أو من خلال التهميش والإقصاء عندما تتعارض مواقفها مع تلك الأهداف.

الفصل الثاني : أي دور للأمم المتحدة في ظل الأحادية القطبية ؟

يفترض الانضمام إلى الأمم المتحدة التنازل الجزئي عن السيادة لمصلحة هذه الهيئة المشتركة التي أناط بها ميثاقها مهمة حفظ السلم وقمع أعمال العدوان وحل المنازعات وتنمية العلاقات الودية وتحقيق التعاون الدولي.

وإذا كانت كل أجهزة المنظمة العالمية موجهة لحفظ السلم والاستقرار فإن مجلس الأمن بالذات بوصفه جهازاً تنفيذياً للمنظمة ومشرفاً على الأمن الجماعي يبقى هو الأكثر اهتماماً بقضايا السلم والأمن.

ولقد سمحت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب بمجلس الأمن بأن يصدر المزيد من القرارات، ففي حين أنه لم يصوت إلا على قرار واحد كل شهر طوال أربعين سنة منذ تأسيسه تضاعف هذا الإيقاع أربع مرات منذ سنة 1985 بينما صار استعمال الفيتو الذي كان هو القاعدة مجرد استثناء.

من جهة أخرى ضاعفت الأمم المتحدة من عمليات حفظ السلام لدرجة أن القبعات الزرق حصلت سنة 1988 على جائزة نوبل للسلام.

لكن هل يستطيع هذا البريق المتمثل في زيادة القرارات ودعم القبعات الزرق أن يخفي حقيقة الأزمة التي أصبحت المنظمة العالمية تتخبط فيها منذ بزوغ النظام العالمي الجديد واستقرار نظام الأحادية القطبية ؟

من المؤكد أن اللحظة الأحادية ستلقي بظلالها على آلية اتخاذ القرار داخل المنظمة العالمية التي تعرضت للإهانة بشكل مزدوج وذلك سواء عند استعمالها كمطية لتحقيق المصالح الحيوية للدولة العظمى أو عندما تنكرت لها هذه الأخيرة فكانت نتيجة ذلك الفتور في الأداء والمزيد من التهميش والإقصاء.

المبحث الأول : علاقات الولايات المتحدة بالأمم المتحدة في ظل الأحادية

تهيمن مفارقات كبرى على علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة العالمية، فهي تعتبرها وكأنها تابعة لها وذلك بسبب دورها في عملية التأسيس، فهي تعتبرها نتاجاً للثقافة الأمريكية وهذا ما يدفع بالأمريكيين إلى الشعور بأنهم في مركز الوصي على هذه المؤسسة أو أن لهم صفة العضو صاحب الامتياز.

وتخلط هذه العلاقة بشكل واضح بين الاعتراف بأهمية المنظمة العالمية كأداة لحفظ السلام وعدم الثقة والانتقادات الموجهة إليها سواء من طرف الجهاز التنفيذي أو الكونكرس مما أصبحت معه ضحية سهلة لشتى صنوف الممارسات.

وهي ممارسات يبرز أقلها في مراجعة الولايات المتحدة لالتزاماتها المالية سواء تعلق الأمر بتخفيض نسبة مساهمتها في الميزانية العامة أو أداء المستحقات في مواعييدها، وقد أصبحت المساهمة الأمريكية في عمليات حفظ السلام الأمامية منذ أكثر من سنتين في أدنى مستوياتها، وفي شهر يراير 2001 لم يكن يساهم سوى 43 ملاحظا عسكريا أمريكيا في عمليات للأمم المتحدة. وهكذا ومع الحفاظ على مركزها داخل المنظمة العالمية خاصة من خلال العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتمسك بحق الفيتو إلا أنها ما فتئت تتعامل معها حيناً كمطية بينما تعتبرها أحياناً أخرى مجرد أداة مهمشة ينبغي تجاوزها.

أولاً : المنظمة المطية

في ظل الأحادية القطبية أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى المنظمة العالمية على أنها مجرد أداة يمكن استعمالها حسب الظروف، مثل الفترات الانتخابية، الأوضاع الخاصة بالأزمات والمضاعفات الإنسانية، أي أنها تجمع للدول لا يمكن بحال من الأحوال أن يتوفر على السيادة، فالأمريكيون يعتبرونها مجرد لحظة وظيفية وأداة، وكذلك منتدى من أجل دعم السياسة الأمريكية وأغراضها. وكما تقول بهذا الخصوص مادلين أولبرايت كاتبة الدولة في الخارجية سابقاً "منذ يوم توقيع الميثاق أصبح الأمريكيون كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين ينظرون إلى الأمم المتحدة ليس كغاية في حد ذاتها ولكن كأداة ضمن أدوات أخرى من أجل خدمة المصالح الأمريكية" (25).

وقد ظهر هذا التوظيف الواضح للأمم المتحدة من أجل خدمة الأغراض الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية منذ البدايات الأولى حيث كانت الحرب الكورية

التي قادتها الولايات المتحدة تحت علم الأمم المتحدة نموذجا معبرا يكاد يتكرر ولو بشكل مخالف بعد أربعين سنة في حرب الخليج.

وبالتأكيد فإن الغاية من نظام الأمن الجماعي هي جعل الأمم المتحدة معوضا للتصرف الانفرادي للدول عن طريق تسخيرها لقواتها قصد العمل باسم الأمم المتحدة.

إلا أن تسخير القوات يبقى محاطا بالغموض ويتطلب توقيع اتفاقيات خاصة لم تظهر بعد للوجود.

ويبقى هذا الغموض بدون شك هو السبب الأساسي في عدم بروز المؤسسة العسكرية للأمم المتحدة.

كما أن من المؤكد أن عدم توقيع الاتفاقات المنصوص عليها في المادتين 43 و45 من الميثاق يفضي إلى عجز حقيقي لنظام الأمن الجماعي، ويسلب بالتالي مجلس الأمن كل الصلاحيات الممكنة لتحقيق الدعم العسكري لقراراته.

وهكذا فمن حقنا أن نتساءل عما إذا كان الوضع الحالي لنظام الأمن الجماعي يدخل في إطار مقتضيات المادة 106 من الميثاق مما يعني أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين إضافة إلى فرنسا تبقى مع غياب تلك الاتفاقات محقة في التدخل العسكري باسم مجلس الأمن، وهي وضعية ترجع الأمر بلا ريب إلى نفس حالة الحرب السابقة على إنشاء المنظمة العالمية نفسها (27).

ويمكن اللجوء إلى معوض آخر لنظام الاتفاقات المنصوص عليها في المادة 43 وهو حق الدفاع الشرعي الجماعي المستمد من نص المادة 51 من الميثاق. والملاحظ أن اعتماد هذا الاتجاه سوف يخرج التدابير الردعية من إطارها التنظيمي ليضعها مجددا في يد الدول الأعضاء.

وقد رأينا سابقا أن حق الدفاع قد استعمل مرارا كذريعة لتبرير التدخل الانفرادي، رغم أن ممارسة هذا الحق تبقى في كل الأحوال عملا استثنائيا مشروطا بإشعار وتدخل مجلس الأمن.

وهكذا فالتدفع بحق الدفاع سيضيفي مجددا صبغة اللامركزية على النظام الدولي كما سيسلب المنظمة العالمية كل صلاحيات التدخل عن طريق القوة داخل المجتمع الدولي.

ويبقى واضحا من خلال هذا التحليل أن النظام الحالي للأمن الجماعي يفتقر إلى الأساس الموضوعي كما يفتقر إلى عنصر الحياد في التعامل مع الأزمات الدولية، بل ويخضع في كل آلياته لمصلحة الأطراف المستفيدة من توازن القوى القائم في المجتمع الدولي.

وعلى أن نعترف بأن التحول تدريجيا من الثنائية القطبية القائمة على توازن الردع النووي إلى الأحادية القطبية قد أكسب الولايات المتحدة مركز تفوق استثنائي في مواجهة باقي القوى الكبرى بما فيها الاتحاد السوفياتي.

إن هذا التحول هو الذي يفسر بدون شك عودة مجلس الأمن بعد فترة توقف دامت 40 سنة إلى اتخاذ قرارات تتضمن إمكانية استخدام القوة المسلحة.

وحتى عندما نفحص واقعة التدخل العسكري في الحرب الكورية سنة 1950 فإن القرار المتخذ لم يكن صادرا عن مجلس الأمن بشكل جماعي بل استغلت الولايات المتحدة تغيب الاتحاد السوفياتي نتيجة احتجاجه على عدم تمتع الصين بالمقعد الدائم لتمرر قرارا انتهى عمليا إلى تورط القوات الأمريكية في الحرب بين الكوريتين تحت علم الأمم المتحدة.

وتحمل الديناميكية الجديدة التي أضفتها الأحادية القطبية على نظام الأمن الجماعي طبيعة استثنائية كذلك إذ لم تعد للصين ولا للاتحاد السوفياتي نفس

المواقف الرافضة لدعم النفوذ الأمريكي من خلال أعمال مجلس الأمن خاصة وأن تلك الدول تتجه تباعاً نحو الاندماج في اقتصاد السوق واستقطاب مساعدات الغرب، بل وتبقى مهمومة بكبح جماح الاضطرابات الداخلية المتجهة بها سواء نحو التغيير أو الانفصال.

وتعطي نماذج تدخل الأمم المتحدة في كل من أزميتي الخليج والشرق الأوسط صوراً معبرة عن قمة الأزمة التي تعانيها الشرعية الدولية في ظل الأحادية القطبية.

فنتيجة لهذا الوضع تمكن مجلس الأمن في ظرف أيام وجيزة من اتخاذ سلسلة من القرارات غير المسبوقة نشير منها على سبيل المثال فقط إلى القرار 665 الصادر بتاريخ 1990/08/25 الذي قضى بإقرار أكبر حصار عرفه المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن القرار 670 جعل الحصار يمتد حتى إلى وسائل النقل الجوي⁽²⁸⁾.

ولقد بلغت التدابير الردعية قممتها بصدر القرار 678 بتاريخ 29 نونبر 1990 والذي "يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 91 القرارات سالفة الذكر تنفيذا كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة 1 بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن 660 وجميع القرارات اللاحقة ...".

ومن الجدير بالذكر أنه مباشرة مع انصرام الأجل المنصوص عليه في القرار فإن الولايات المتحدة وحلفاءها بادروا بتاريخ 1991/1/17 إلى شن الحرب على العراق في أكبر هجوم جوي عرفه التاريخ .

إن الذي يهمنا بالأساس من التذكير بهذه الوقائع هو تحديد مدى تطابق مواقف الدول المتحالفة مع أسس الشرعية الدولية التي يضعها الميثاق.

فالدول المتحالفة لم تضع رهن إشارة مجلس الأمن وفق مقتضيات المادة 43 قواتها المسلحة بمقتضى اتفاقات مصادق عليها وفق الأوضاع الدستورية لكل منها وذلك لضمان عدد تلك القوات وأنواعها وأماكنها والتسهيلات التي تقدمها، وحتى يتم تفادي استخدامها بشكل يتعارض مع مهمة المجلس المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن المعلوم أن جل القوات المشاركة في عملية "عاصفة الصحراء" كانت أمريكية⁽²⁹⁾، وهو وضع يذكر بالحرب الكورية حيث وافقت فعلا 16 دولة على المشاركة في الأعمال الحربية إلا أنها أرسلت جميعها قوات رمزية باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين شاركتا بأكثر من 90 ٪ من القوات، وهو نفس ما تكرر في حرب الخليج.

ومن جهة أخرى فإن لجنة أركان الحرب التي نص عليها الميثاق باعتبارها القيادة العسكرية العليا التي تعين مجلس الأمن في جميع المسائل ذات الطبيعة العسكرية لم تتمكن من ممارسة مهامها.

لقد ظلت أشغال هذه اللجنة مجمدة فعلا طوال الحرب الباردة وقد تقدم الاتحاد السوفياتي عن طريق مندوبه في مجلس الأمن بتاريخ 10 غشت 1990 بمبادرة تهدف إلى إحياء عمل هذه اللجنة. وبتاريخ 17 غشت انعقد اجتماع لممثلي الدول الأعضاء الدائم اشترك فيه المستشارون العسكريون لتلك الدول، لكن دورهم اقتصر على مناقشة مقترحات تطبيق الحصار البحري في الخليج وسبل تبادل المعلومات دون أن يظهر أي دور فعلي للجنة في وضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة أو تحمل مسؤولية التوجيه الاستراتيجي للعمليات.

وحتى بعد انصرام الأجل المضروب في 15 يناير 91 فإنه لم يتم عقد أي اجتماع لا بين الأعضاء الدائمين ولا بين أعضاء لجنة أركان الحرب، كما لم

توضع أي استراتيجية أممية لقيادة العمليات العسكرية. كان يعني هذا الغياب بكل بساطة أن القيادة العسكرية الأمريكية هي التي أخذت زمام المبادرة بشن الحرب وهي التي تولت مجموع العمليات العسكرية للقوات المتحالفة.

وهذا يعني بالذات أن التدخل العسكري لم يكن صادرا عن الأمم المتحدة ولا محققا لاستراتيجيتها. فالأمم المتحدة تركز على هدف أساسي هو حفظ السلام والأمن بينما تتخذ الاستراتيجية الأمريكية كهدف خدمة مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها.

ويلاحظ أنه حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها فإن سلسلة من القرارات تواترت (686-687-688) لتوسع إطار حالات التدخل المشروع بمقتضى الميثاق، فقرار مجلس الأمن 688 يعلن لأول مرة أن "الفرار الجماعي للاجئين وحالة الحرمان التي يعانون منها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين". وقد كان مشروع القرار هذا قد قدم من طرف المندوب الأمريكي بهدف إضفاء الشرعية الدولية على تدخل الحلفاء لصالح الأكراد في شمال العراق.

وهكذا تقع الأمم المتحدة نتيجة هذا القرار الجديد في تاريخها في تناقض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية التي تمنعها من التدخل في ما يعد من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء.

ونفس هذا الاتجاه هو الذي كرسه القرار 687 الذي يفوض صلاحيات واسعة للتدخل قصد احتكار صادرات النفط العراقي ورصدها لدفع التعويضات للكويت والبلدان المتضررة مع الحق في القيام بعمليات استكشافية حرة لجمع المعلومات وتدمير أسلحة الدمار فوق التراب العراقي.

لقد اعتبر "جون بولتن" مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن "القرار 688 يوسع إطار الأمم المتحدة ويعيد تأكيد أن هدف الأمم المتحدة من السلام والأمن

الدوليين ليس مجرد عدم وجود الحرب بل هو أيضا التأكيد مجددا على حقوق الإنسان وكرامته (30).

كما أن نفس المسؤول اعتبر أن تبني مجلس الأمن للقرار 687 "يرسل إشارة قوية إلى المعتدين المحتملين في المستقبل عن نوع رد الفعل الذي يمكن أن يتوقعوه من الأسرة الدولية" (31).

إنه بالرغم من هذه المواقف العلنية فالسوابق التاريخية تثبت أنه لا الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة لم تتعامل بنفس القدر من الحماس والفعالية مع احتلال الصين للتبت أو الفيتنام لكمبوديا أو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان.

ولقد أشرنا من البداية إلى أن تعامل الأمم المتحدة مع أزمة الشرق الأوسط وعجزها عن التدخل لإعادة السلام إلى نصابه إنما يشكل الوجه الآخر للأزمة الحالية للشرعية الدولية.

ودون أن يكون من واجبنا أن نعود بهذا الخصوص إلى تفاصيل تعامل المنظمة العالمية مع هذا النزاع منذ ما يفوق الأربعين سنة فإنه يكفي أن نذكر بعدم إظهار أي حسن نية في تطبيق قرارات دقيقة وواضحة أصدرتها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء.

فقرار الجمعية العامة رقم 181 الصادر منذ سنة 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين بين دولتين إحداهما فلسطينية تتنكر له لا إسرائيل فحسب بل حتى الولايات المتحدة التي وعدت ضمن رسالة التطمينات الموجهة إلى الحكومة الإسرائيلية بأنها لا توافق على إقامة دولة فلسطينية كما أن كلا من القرارين 67/242 و73/338 والقاضيين بجلاء إسرائيل عن كل الأراضي العربية المحتلة لا يزالان غير قابلين معا للتطبيق رغم انصرام أكثر من ثلاثين سنة على ذلك الاحتلال .

وحتى عندما قبلت الولايات المتحدة مبدأ إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل إلا أنها لم تبذل أي جهد فعلي لبلورة هذا الموقف في الواقع، بل إنها تمادت في دعم سلطة الاحتلال التي نقضت كل التزاماتها وأعادت نشر قواتها في كل أجزاء الضفة الغربية بتأييد ومباركة أمريكية.

إن الدروس التي يفرزها تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية تثبت الآن، أن تلك المنظمة تأسست بعد الحرب بوصفها ناديا للمنتصرين ضد قوات المحور (ألمانيا واليابان وإيطاليا). وهي في هذا الاتجاه وضعت آليات صممت من خلالها بأن تبقى هي المهندس والمشرف على نظام ما بعد الحرب وكذلك على النظام العالمي الجديد.

ويحق للدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن وغير المتمتعة بحق الاعتراض (الفيتو) أن تقر الآن بأنها كانت ضحية نزوة فطرية للعيش في السلام بأي ثمن. فميثاق سان فرانسيسكو في وضعه الحالي يعبر عن وثيقة صلح لم تخضع لشروطها دول المحور المنهزمة بل كل أعضاء المجتمع الدولي.

وهكذا فقد خول الميثاق لمجموعة الحلفاء المنتصرة مركز العضوية الدائمة وحق الاعتراض في مجلس الأمن، وهو مركز يكبل المنظمة نفسها في ممارستها لمهامها، بل ويكبل كل الدول الأعضاء. ذلك أن المادة 108 من الميثاق تشترط لكل تعديل له أن يكون مقبولا بالإضافة إلى ثلثي أعضاء الأمم المتحدة من كل الدول الدائمة العضوية.

إن التطورات الأخير التي شهدتها المجتمع الدولي وعلى رأسها التحول الهائل في المعسكر الاشتراكي أعاد مركز الأمم المتحدة إلى وضع شبيه بما كانت عليه سنة 1946 حين أمسك الحلفاء الزمام بصرامة واستحوذوا على قضايا استجمعت اتفاقهم. إلا أن الفرق الأساسي بين الوضعيتين يكمن في أن الدول

الجديدة التي لم تكن التحقت بالمنظمة العالمية سنة 1946 سوف تجد نفسها الآن في وضع تتجرد معه من كل حماية ذاتية لمصالحها وتخضع مجددا لهيمنة أقطاب النظام العالمي الجديد.

ثانياً : المنظمة المهمشة

لقد أظهرت كل من حرب الخليج وأحداث 11 سبتمبر وما تلاها من حرب في أفغانستان أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على توظيف المنظمة العالمية من أجل تزكية سلوكها الدولي وحتى تتمكن بواسطتها من حشد أكبر عدد من الحلفاء المتضامنين معها.

إلا أن هذا الاهتمام والإصرار سرعان ما يتراجع عندما يتعلق الأمر بقضايا لا تؤثر على مصالحها الحيوية رغم أهميتها القصوى بالنسبة لحقوق الإنسان والسلم العالمي.

ففي 15 نونبر 1996 صوت مجلس الأمن على القرار 680 الذي يرخّص في إطار الفصل السابع باستعمال قوة متعددة الجنسيات بشكل مؤقت في شرق الزاير، وكان يفترض أن تكون قوة مساعدة إنسانية، لكن وبعد عشرة أيام على التصويت على القرار تزايدت الاجتماعات وتأخر توجيه القوة وخاصة تحت ضغط واشنطن، وكانت حجج السفير الأمريكي في كينشاسا بهذا الخصوص واضحة بما فيه الكفاية : "إن هذا شيء لا يهمنا على الإطلاق، افعلوا ما شئتم فالقضية لم تعد مسألة استراتيجية، ومرحلة الحرب الباردة انتهت كما أن الولايات المتحدة مهتمة بالبلدان التي يهيمن فيها الاستقرار والنظام والانضباط".

وعلى اعتبار أن البلدان الأخرى لم تكن تريد التدخل بدون الولايات المتحدة فإن عدم القيام بأي عمل كانت نتيجته المأساوية مقتل مائتي ألف شخص، وقد اكتفى كاتب الدولة في الدفاع آنذاك بالقول إن "الولايات المتحدة ليست جيشاً للإنقاذ".

وهكذا يتضح أن ما يمكن اعتباره أنانية وطنية ليس في الحقيقة إلا استراتيجية مهيأة ومدروسة، ذلك أن إدارة كلينتون التي حفظت في ذاكرتها العواقب السلبية للتجربة الصومالية تأخرت عن المبادرة بالتدخل وتنفيذ قرار مجلس الأمن وذلك في انتظار أن يرجح التوازن لصالح الثوار الزاييريين ومدعميهم من أنظمة رواندا وأوغندا (31).

ولقد أظهرت الولايات المتحدة اتجاهها مماثلاً عندما قامت إسرائيل بغزو مكثف بالدبابات في قلب المدن الفلسطينية بالضفة الغربية وعمدت إلى تطويق وقصف إقامة ومكاتب الرئيس الفلسطيني في رام الله.

وقد وافقت الولايات المتحدة على إصدار قرار من طرف مجلس الأمن (32) يقضي بالانسحاب العاجل من الأراضي الفلسطينية وفك الحصار عن الرئيس الفلسطيني.

إلا أن الولايات المتحدة لم تبذل أي جهد دبلوماسي حقيقي لتنفيذ القرار كما أنها لم تتخذ أي خطوة عملية لذلك بل إن الرئيس الأمريكي لم يتورع في قمة الأزمة واستمرار إسرائيل في القصف المكثف للمدن الفلسطينية وخاصة تنفيذ مذبحه رهينة في جنين عن وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه رجل سلام.

من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة لم تقتصر على تجميد تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بل إنها أصبحت تعتمد عن سبق إصرار إلى إخراج قضايا الأمن ذات الأهمية الكبرى قصد معالجتها خارج الأمم المتحدة، وكما يقول ريتشارد هولبروك " لا يجب علينا أن نهمل عنصراً أساسياً وهو أن الولايات المتحدة لن تسير دائماً في ركاب الأمم المتحدة فلدينا أدوات حيوية أخرى تحت تصرفنا كما أظهرت ذلك البوسنة وكوسوفو حيث تصرف الحلف الأطلسي دون أي ترخيص من الأمم المتحدة ويمكننا أن نتوقع من جديد أعمالاً مشابهة إذا كان ذلك في مصلحتنا الوطنية".

ويعتبر سيرج سور في هذا المجال أن النظرة الواقعية لما تقوم به الولايات المتحدة من تحويل لآلية اتخاذ القرار من الأمم المتحدة إلى تحالفات أو تنظيمات جهوية مثل الحف الأطلسي إنما يقود إلى فيودالية دولية بدل تحقيق اللامركزية (33).

ويظهر واضحاً أن الولايات المتحدة تصنف أولوياتها بالنسبة لاتخاذ القرار الدولي إما في مبادرتها المنفردة كقوة أحادية أو من خلال التنسيق مع دول حليفة وخاصة منها بريطانيا أو من خلال مؤسسات خارج الأمم المتحدة مثل الحلف الأطلسي أو مجموعة الثمانية الصناعية أو مجموعات الاتصال.

وهكذا أصبح مجلس الأمن مجرد جهاز تكميلي لإدارة المفاوضات كما أنه لم يعد المكان المفضل لاتخاذ القرار الدولي وكما يقول ريتشارد هاس "إن مجلس الأمن لم يعد إلا منتدى للنقاش المفيد، إنه أحد الاختيارات ولا ينبغي إطلاقاً أن يتمتع بالاحتكار على المسرح الدولي، وبالتأكيد فعلينا أن نكون قادرين على اللجوء إلى استعمال القوة دون الحصول على ترخيص من الأمم المتحدة".

وفي جميع الأحوال فإن الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة لا يشكل بالتأكيد سياسة انعزالية تجاه القرار الدولي ذلك أنه وعلى عكس ما يتوقع الكثيرون فإن خريطة المصالح الأمريكية قد توسعت خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، وبعد أن كان التبرير المنطقي وفق ما تخطط له الخطب الرئاسية حول حالة الاتحاد هو حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها إلا أن هذا التبرير اتسع بشكل مثير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبح الهدف هو محاربة الإرهاب في كل مكان مع احتفاظ الإدارة الأمريكية لنفسها بالسلطة التقديرية الواسعة لتحديد مفهوم الإرهاب وتحديد وسائل محاربته لدرجة أن الرئيس الأمريكي اعتبر بشكل صريح أن الدول التي لا

تقف مع الولايات المتحدة هي ضدها، بل ولدرجة تطبيق التصنيف الانتقائي لدول محور الشر ليس لأنها قامت بالإرهاب أو دعمته ولكن بحجة أنها تمتلك أسلحة دمار شامل يمكن أن تهدد مصالح الولايات المتحدة.

وهكذا وضمن هذا الاتجاه فإن الولايات المتحدة لا تمارس الانعزال ولا تعارض العالمية والتدويل فهي توافق على الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تخدم مصالحها وتتذكر للباقي، وباختصار فهي تمارس تدويلا وفق الطلب .

ولكي تهمش الأمم المتحدة وتتفادى مخاطر الانعزالية فإن الولايات المتحدة تمارس سياسة الالتفاف على المنظمة العالمية بشكل يصبح استفزازيا في الكثير من الأحيان، ففي وقت كان فيه مجلس الأمن بصدد دراسة قضية نزع السلاح العراقي بتاريخ 16 دجنبر 1998 كانت الولايات المتحدة قد شرعت فعلا في شن هجومات عقابية على العراق.

ومن الأمثلة الأكثر تعبيرا عن الالتفاف التدريجي على مجلس الأمن ما عرفته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة «إنسكوم» (UNSCOM) لنزع أسلحة العراق، وهي اللجنة التي أصبحت تخرج عن مراقبة مجلس الأمن بشكل تدريجي، فقد تم اختراق اللجنة سريعا من طرف مصالح الاستخبارات الأمريكية، بل وقامت الولايات المتحدة باستعمال وسائل أكثر خطورة مثل أنظمة التنصت بهدف البحث عن وسائل الإطاحة بنظام صدام حسين (35).

ويظهر واضحا أن الموقف الأمريكي المتمثل في استبعاد مجلس الأمن من مناقشة القضايا المهمة والحسم فيها يرتبط كذلك بما عرفه مركز الولايات المتحدة من تراجع على مستوى التحالفات داخل مجلس الأمن ففي العقود الأولى بعد نهاية الحرب العالمية كانت الولايات المتحدة في مركز متفوق من خلال معادلة 4 إلى 1 (الولايات المتحدة + بريطانيا + فرنسا + الصين الوطنية في مواجهة الاتحاد السوفياتي).

وعندما احتلت الصين الشعبية مقعد الصين الوطنية أصبحت هذه العلاقة (1+1+3).

أما اليوم فإن الصورة مختلفة تماما (2+1+2) ذلك أن الحليفة المنضبطة مع الولايات المتحدة هي بريطانيا بينما تبقى الصين وروسيا من الجهة الأخرى، على أن فرنسا تحتل موقعا وسطا بين الطرفين (36).

ويبدو أن الولايات المتحدة أصبحت واثقة بأن انهيار المعسكر الشيوعي وهيمنة نظام معبر عن اختيارها السياسي والاقتصادي والثقافي كاف للتصرف كما لو أن الأمم المتحدة فاقدة لأي تأثير.

إلا أن التفوق العالمي لاقتصاد السوق والديمقراطية ورغم أنهما أصبحا شرطين ضروريين للقبول ضمن مجتمع الدول حسب التعريف الأمريكي إلا أنهما لم يكونا Liecنيا نهاية التاريخ أو النصر النهائي للحضارة الغربية (37)، فهناك جبهات متعددة تظهر بكل يقين أن العالم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى منظمة عالمية قوية وفاعلة.

المبحث الثاني : تفاقم الأزمة وإمكانيات التجاوز

لا يخامرنا الشك على الإطلاق في أن الأمم المتحدة والنظام الدولي من خلالها يعيشان أزمة حقيقية ترتبط أساسا بمركز التفوق الذي تفرضه الأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب باقي مكونات المجتمع الدولي.

وقد أظهرت الأمثلة التي تمت الإشارة إلى البعض منها بتفصيل ضمن المبحث السابق أن المجتمع الدولي يرجع في وضعه الحالي إلى حالة شبيهة بعالم هوبز حيث يصبح الأمن سلعة نادرة وحيث تبقى القوة المتفوقة هي الوسيلة الوحيدة لمتابعة أهداف الدولة وتنفيذ سياستها (38).

سوف يبقى المجتمع الدولي عاجزا عن إقامة الحكومة العالمية مهما تعددت وسائل تركيز السلطان، كما أن النظام الدولي لن يكون محايدا على الإطلاق وسوف يستمر بالتأكيد في ترجمة مصالح القوى المهيمنة، إلا أن الفرق الأساسي بين عالم هوبز أو حالة الطبيعة ووجود النظام الدولي هو المتمثل في وضع ضوابط متفق عليها مع قبول الاحتكام إليها في حالة النزاع وتسخير القوة لفرضها، وبعبارة أخرى إعطاء سلطة حقيقية للمنظمة العالمية، لقد استطاع ماكس ويبر عند دراسته للسلطة أن يرسم أشكالها محاولا أن يجزم بأن السلطة هي الشرط الذي به يتحقق الزواج بين القوة والشرعية (39).

ويمكن القول إن الأمم المتحدة تفتقد السلطة كنتيجة حتمية لعدم توفرها على القوة المسندة لقراراتها، كما أن شرعيتها تبقى موضوع منازعة جدية من قبل كل الأطراف.

فبسبب هيكلها ووضعية الإخلال التي يعاني منها توازن القوى المؤثر على عملية اتخاذ القرار، وبسبب تبعيتها للمساهمات المالية والعسكرية للدول فإن المنظمة الدولية لا يمكن أن تكون إلا انعكاسا لما عليه علاقات الدول وما تقوم به.

ويظهر أن بلدان الجنوب من جانبها قد ارتضت أن تكون المنظمة العالمية وكأنها منبر للخطابة تستغله بشكل روتيني قصد التنديد بالخروقات وعدم المساواة وقصد تقديم مطالبهم الاقتصادية، وقد أصبح هذا الوضع شبيها بعملية ببغائية يدرك سائر أطرافها أنها مضيعة للوقت وغير منتجة على الإطلاق.

ومن سخرية الأقدار أن الجميع يعترف بأن المنظمة العالمية تعيش أزمة حقيقية إلا أن وسائل العلاج تبقى مختلفة وأحيانا متناقضة.

ذلك أن الرزنامة السرية للولايات المتحدة تركز على مبدأ الإصلاح قصد تحقيق المزيد من المراقبة، وهو إصلاح تركزه الولايات المتحدة على الميزانية

والجوانب المالية، وهو مجال يمكنها من التحكم بشكل أفضل في مهمات وبعثات المنظمة في المستقبل.

ومن المؤكد أن الوضعية المالية المزرية للمنظمة تساهم بشكل كبير في الأزمة. فالميزانية السنوية لا تتجاوز 2,6 مليار دولار نصفها مساهمات إلزامية بينما النصف الآخر مساهمات إرادية (40).

وبالإضافة إلى ذلك فإن ميزانية عمليات حفظ السلام تعرف تراجعاً خطيرة فقد بلغت 3,6 مليار دولار سنة 1994 بينما تراجعت إلى 1,3 مليار سنة 1997 (41)، وهي نفقات اعتبرت محكمة العدل الدولية إلزامية (41).

وإذا كانت بعض من الدول تمتنع عن الدفع لاعتبارات تتعلق بأوضاعها المالية المزرية فإن الولايات المتحدة على وجه الخصوص تمارس سياسة فريدة من نوعها في هذا المجال فالكونغريس يعتبر أن الأمم المتحدة تبذر الأموال دون مبرر مقبول وأن الأمانة العامة في حاجة ماسة إلى مزيد من الترشيح في النفقات، وأن الأمم المتحدة على كل حال لا تدافع عن المصالح الأمريكية.

وقد انعكست هذه المواقف على ميزانية المنظمة التي أصبحت تعاني من عجز يفوق 1 مليار دولار بينما ميزانية قوات حفظ السلام تعاني عجزاً يصل إلى 1,5 مليار، وهو عجز تتحمل فيه الولايات المتحدة بمفردها نسبة 60 ٪ (42).

وقد أظهر تعامل الولايات المتحدة مع المنظمة العالمية سلوكاً فريداً من نوعه فهي تتوقف بسبق إصرار عن الدفع، لكنها سرعان ما تفي بمسئولياتها كلما كانت المنظمة بصدد اتخاذ قرارات تخدم مصالحها، وهو ما تحقق بمناسبة حرب الخليج.

وبغض النظر عن مظاهر الأزمة المرتبطة بالتمويل فإن أكبر عرقلة تعرفها آلية اتخاذ القرار هي تلك المتعلقة بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق الفيتو.

وقد كانت الذكرى الخمسون لتأسيس المنظمة مناسبة لإثارة ملف إصلاح المجلس بكيفية أكثر إلحاحا من ذي قبل، وذلك دون الوصول إلى نتيجة تذكر. بل إن هذا الملف أبرز التناقضات السياسية التي تعيشها الأمم المتحدة. ففرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة دعمت العضوية الدائمة لكل من ألمانيا واليابان، لكن بلدان الجنوب تتمسك بنفس الحق وهذا ما دفع بألمانيا إلى اقتراح خمس مقاعد، لها ولليابان وإفريقيا (نيجيريا أو مصر) وآسيا (الهند أو أندونيسيا) وأمريكا (البرازيل أو المكسيك). بينما هناك اقتراحات ترمي إلى تمتيع بعض المنظمات الإقليمية الكبرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية بتحويل من يمثلها.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتوازن بين الأعضاء دائمي العضوية وغير الدائمين، فكثير من الأعضاء يطمحون نحو تحقيق تداول أكثر سرعة في المقاعد بين غير الدائمين وهذا ما سيدفع المجلس إلى رفع عدد الأعضاء من 15 إلى 23 أو 25 منهم 10 دائمو العضوية، لكن الولايات المتحدة تعتبر أن مثل هذه الزيادة قد تضر بفعالية المجلس وتعتبر أن من الأفضل عدم تجاوز 21 عضوا، بينما تعتبر إيطاليا من جانبها أنه ليس هناك أي مبرر منطقي أو جغرافي لتحويل كل من ألمانيا واليابان صفة العضوية الدائمة وأنه يستحسن إحداث 10 مقاعد جديدة لأعضاء غير دائمين تستفيد منها بالتناوب ثلاثون دولة من بين القوى المتوسطة.

وهناك صعوبة أخرى لم يتم الحسم فيها كذلك وتتعلق بما إذا كان الأعضاء الدائمون الجدد سيتوفرون على حق الفيتو أم لا، وقد ظهر واضحا أن الولايات المتحدة تعترض بشكل مطلق على تمتيع أي من بلدان الجنوب بمثل هذا الحق.

ويرى الكثير من الباحثين أن جوهر الأزمة في نظام مجلس الأمن لا يكمن في زيادة عدد الأعضاء أو تخفيضه، بل يعتبرون على العكس من ذلك أن الزيادة المفرطة قد تؤدي إلى إضعاف قدرة المجلس على اتخاذ مواقف منسجمة وبناءة⁽⁴³⁾.

وينبغي الإقرار على كل حال بأن أكبر عرقلة يعاني منها نظام الأمن الجماعي في مجلس الأمن هي حق الفيتو الذي يبقى تخويله لنفس مجموعة الحلفاء المنتصرة منذ الحرب العالمية الثانية معوقاً أساسياً لأي تقدم يمكن للمجلس أن ينجزه، فممارسة ذلك الحق ليست مجرد تكبيل لآلية القرار الدولي بل إنها تعطي لميثاق المنظمة العالمية صفة وثيقة الصلح التي لم تفرض على قوات المحور المنهزمة فحسب بل فرضت على الإنسانية جمعاء.

خاتمة

يتضح مما سبق أن هناك علاقة جدلية واضحة بين نظام الأحادية القطبية والتراجع والفتور الذي أصبح يطبع سلوك المنظمة العالمية.

وينبع هذا الاستنتاج المؤسف من معاناة بسيطة ترتبط بالسلوك الأمريكي داخل الأمم المتحدة ، وهو سلوك تطبعه مفارقة مزدوجة تتمثل في القيام بدور الدركي داخل المجتمع الدولي لكن وفي نفس الوقت تهيمش المنظمة العالمية التي يفترض فيها أن تقوم بذلك الدور.

لكن هل ينبغي انتظار نهاية الأحادية القطبية قصد إصلاح ما اعوج في نظام الأمم المتحدة لتمكينها من القيام بدورها.

إن طريق الإصلاح شاق وطويل وهو ورش لا تعادله شساعة إلا جسامه ما يحيط بالإنسانية من فخاخ وما يتهدها من أخطار.

ونهج الإصلاح لا يتطلب العبقرية والإبداع ولكنه يتطلب التضحيات الجسام ليس فقط على مستوى المساهمات المالية لدعم آلية اتخاذ القرار ولكن كذلك التنازل عن الأنانيات الوطنية الضيقة واعتماد النوايا الحسنة في المواقف المعلنة والاستراتيجيات المتبعة.

ولعل أول نقطة معبرة عن النوايا الحسنة للقوى العظمى على وجه الخصوص هي تلك التي تنبع من إدراك أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد عفا عليها الزمن، وأن بداية القرن الحادي والعشرين تحمل تحديات جديدة تتطلب تعديلا جذريا لميثاق الأمم المتحدة ولآليات العمل الأممي، وبكل صراحة فإن النصوص القائمة تقادمت أمام تيار العولمة الكاسح وأمام الثورة الرقمية وأمام تحديات البقاء على قيد الحياة.

لقد أصبحت منظمة الأمم المتحدة عالمية بالفعل بعد انضمام الاتحاد السويسري إليها قبل بضعة أشهر ويكاد عدد أعضائها المائة والتسعين يضاعف عدد أولئك الذين وقعوا ميثاق سان فرانسيسكو أربع مرات.

وترد البلدان الجديدة، وخاصة منها تلك المنتمية إلى عالم الجنوب أنها تخضع بشكل متوال لقواعد قانونية لم تشارك في وضعها كما أنها بغض النظر عن ذلك غير مقتنعة بجدواها وفعاليتها.

فعندما تتمكن المنظمة من تغيير الوسائل والأهداف وعندما تتحرر القوى المسيطرة من عقدة التفوق والأنانية الفردية وازدواجية المعايير، وعندما توضع ضوابط قائمة على التوافق وعلى خدمة أهداف الإنسانية في السلم والتنمية المستدامة، آنذاك فقط تسترجع المنظمة العالمية مصداقيتها المفقودة، وأنذاك فقط تتفوق العالمية القومية على السیادات الوطنية.

المصادر

- 1) Samuel Huntington, "La superpuissance solitaire". La revue internationale et stratégique, n°4, p.18.
ونفس المقال في مجلة Foreign Affairs, vol. 78, n° 2, March/April 1999, p. 36
- 2) انظر بهذا الخصوص للكاتب « سياسة الوفاق : أسبابها مظاهرها مضاعفاتها»، منشورات كلية الحقوق بالرباط 1978 ص 20 وما بعدها.
- 3) محمد تاج الدين الحسيني "المجتمع الدولي وحق التدخل" مطبعة النجاح الجديدة 2000 ص 9 وما بعدها.
- 4) انتهج جورباتشوف سياسة الغلاسنوسست التي تعني الشفافية والبيرسترويككا التي تعني إعادة الهيكلة كوسيلة لإصلاح مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري التي كانت تهيمن على مؤسسات الدولة.
- 5) William C. Wohlforth, " the Stability of a Unipolar World ", International Security, Summer 1999, Vol. 24, n°1. published by the MET Press, p. 7
- 6) Kenneth Waltz , " Theory of international politycy ", p.131
- 7) انظر بهذا الخصوص Richard Haass.
- 8) هذه البنية هي التي طبعت علاقات التوازن متعددة الأقطاب في أوروبا طوال النصف الثاني من القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين حيث كان التوازن الأوروبي سيرتبط بعلاقات الأحلاف والأحلاف المضادة بين القوى الأوروبية السبعة المعروفة : فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبروسيا والنمسا وروسيا وألمانيا.
- 9) William C. Wohlforth, op. cit. p. 23 et S.
- 10) Samuel Huntington ,op. cit. p. 20.
- 11) انظر لمزيد من التفصيل بخصوص مميزات اللحظة الأحادية
- Charles Krauthammer "The Uniplar Moment" Foreign Affairs, Vol. 70, n°1 1990, p. 23.
- Kenneth N. Waltz "Evaluating theories " American political science انظر كذلك review, vol 91, n°4, December 1997, p. 915.

12) William C. Wohlforth, op. cit p 29.

13) Samuel Huntington, op. cit p 24

14) Pascal Boniface, "Le renforcement de l'unilatéralisme et le déclin du *soft power* américain". L'année stratégique, 2002, p. 23.

15) انظر على سبيل المثال في نفس هذا الاتجاه :

- Christopher Layue, "The Unipolar illusion, why new great powers will arise", International security, vol. 17, n° 4, 1993, pp. 50.

- Glenn H Snyder "Alliance politics". Ithaca, NY, Cornell University press, 1997, p. 18.

16) Kenneth Waltz, op. cit. p. 133.

17) يعتبر الكثيرون أن القوة الحقيقية للصين لا ترتبط فقط بحجمها الديموغرافي بل بقدرتها على امتصاص واحتواء تداعيات العولمة من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق من جهة والإبقاء على مؤسسات الحزب الوحيد وهيمنة السلطة المركزية من جهة أخرى وهو ما مكنها من رفع وتيرة النمو بشكل لم يسبق له مثيل خاصة بفضل انضمامها مؤخرًا إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها الواسع على الاستثمار الأجنبي.

18) William C. Wohlforth, op. cit. p. 27.

انظر كذلك في نفس الاتجاه :

Trachtenberg, " Aconstructed peace ", Oxford university Press 1997.

19) بخصوص نظرية توازن القوى والأحلاف والأحلاف المضادة، انظر على وجه الخصوص، هانز مورغنثاو "السياسة بين الأمم : الصراع من أجل القوة والسلام"، ترجمة خيرى حماد الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ج، الجزء 2 ص 181 وما بعدها.

20) Pascal Boniface, op. cit. p. 26.

21) لمزيد من التفصيل بخصوص هذا الموضوع انظر : محمد تاج الدين الحسيني : «محور الشر» مجلة الآداب اللبنانية عدد مارس 2002 ص 45 وما بعدها.

22) انظر بهذا الخصوص :

Boyam Radoykov, " La politique américaine de maintien et de rétablissement de la paix 1945/1999", Institut de stratégie européenne, Paris 2001, p. 220 et S.

(23) لم تنجح الولايات المتحدة في تشويه سمعة أي من الزعماء الذين هاجمتهم ابتداء من فيديل كاسترو الذي عايش 8 رؤساء أمريكيين إلى الرئيس الليبي معمر القذافي أو العراقي صدام حسين.

(24) يتعلق الأمر بالسفير الياباني هيساشي أوادا Hisashi Owada.

انظر بهذا الخصوص، Samuel Huntington, op. cit p 24.

(25) على ضوء الأزمة مع العراق سارعت عدة دول إلى نقد نظام الأحادية القطبية وطالبت روسيا بقيام عالم متعدد الأقطاب. انظر بهذا الخصوص :

Un monde unipolaire, in Le monde diplomatique, juin 1998.

26) Alexandra Novosseloff, " Les Etats-Unis et l'ONU dans l'après-guerre froide" p. 55 et S.

(27) تنص المادة 106 من الميثاق على أنه "إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43 معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في تحمل مسؤولياته وفقاً للمادة 42 تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربعة الموقع في موسكو في 30 أكتوبر 1943 هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة 5 من ذلك التصريح كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين كلما اقتضى الحال نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي".

(28) نص الفقرة الرابعة من القرار 670 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 90/9/25 على "لا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر أن تهبط في العراق أو الكويت أياً كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق إقليمها".

(29) شاركت الولايات المتحدة ضمن القوات المتحالفة بما يفوق 530.000 جندي مما جعل نسبة مساهمتها تفوق 85 ٪ بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى التي تتمثل أساساً في بريطانيا وفرنسا ومصر وسوريا.

(30) نص تصريح "جون بولتن" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون المنظمات الدولية أمام لجننتين فرعيتين تابعتين للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب - وثائق الكونكرس 3 أبريل 1991.

(31) تصريح "جون بولتن" م. س. د ص : 3. Alexandra Novosseloff,, op. cit. p. 64

- (32) القرار 1204 القاضي بانسحاب إسرائيل اللامشروط من المدن الفلسطينية.
- (33) Serge Sur " Vers la marginalisation de l'ONU dans le domaine du maintien de la paix ", Arès n°41 vol XVII, octobre 1998, p. 12.
- (34) ريتشارد هاس مدير الدراسات السياسية الخارجية في معهد بروكينغ. انظر بهذا الخصوص :
Alexandra Novosseloff, "Les Etats-Unis et l'ONU dans l'après-guerre froide ".
Le centre français sur les Etats-Unis, IFRI, p. 62.
- (35) تميزت رئاسة الأسترالي ريتشارد بوتار للجنة الاينسكوم باتخاذ مواقف متطرفة تخدم المصالح الأمريكية بشكل مفضوح وهو ما أدى إلى مواجهة حقيقية مع العراق ثم قيام كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بأعمال عسكرية انفرادية ضد هذا البلد.
- 36) Samuel Huntington, op. cit .
- 37) Jacques Attali, "Effondrement de la civilisation occidentale : les limites du marché et de la démocratie", in Relations internationales et stratégiques, n° 28, Hiver 97, p. 13 et 14.
- 38) Jan Hurb, " Legitimacy and authority in international politics ", International organisation, p. 379 et s.
- 39) Jan Hurb, op. cit. p. 390
- (40) تساهم الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة بنسبة 25٪ واليابان 20٪ وألمانيا 10٪ وفرنسا 6,5٪ وإيطاليا 5,4٪ وبريطانيا 5,1٪ وروسيا 1,5٪ والصين 1٪ والهند 0,3٪
- (41) في الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية سنة 1962 اعتبرت هذه الأخيرة أن نفقات قوات حفظ السلام تعتبر إلزامية بالنسبة لكل الدول الأعضاء التي تساهم فيها بنفس نسبة مساهمتها في الميزانية العامة وذلك على أساس رفع نسبة مساهمة البلدان دائمة العضوية في مجلس الأمن بنسبة 25٪ وتخفيض مساهمة البلدان الفقيرة بنفس النسبة.
- 42) Maxime Lefevre, "Le jeu du droit et de la puissance". Précis de relations internationales. Presses PUF, édition 2000.
- 43) Pierre De Senarcelens, "La mondialisation, théories, enjeux et débats", 2ème édition, Armand Colin , 2001, p. 191.

مستقبل الحوار بين الإسلام والغرب في أفق القرن الجديد

محمد فاروق النبهان

استقبل العالم العشرية الأولى من هذا القرن بأحداث مثيرة ومواجهات غير
محمودة وعنف غير مسبوق، وابتدأت مرحلة جديدة ليست مبشرة، ويقف المجتمع
الدولي حائراً متردداً، وكأن هذه البشرية فقدت صوابها، وانقلت الزمام من أيدي
الحكماء والعقلاء فيها...

ومن المؤسف أن تتجه أصابع الاتهام إلى العالم الإسلامي وأن يتهم
الإسلام بتشجيع الإرهاب وتكريس التخلف، ومقاومة الحضارة الغربية القوية
بجيوشها واقتصادها وإعلامها...

وأود في البداية أن أؤكد على أمور :

أولاً : الموقف الإسلامي مستمد من التوجيه القرآني المحكم وهو واضح لا
خفاء فيه، وهو معلن من خلال مبادئ الإسلام وثقافته، والمسلمون مكلفون ببيانه
والتعريف به والالتزام بمضمونه...

ثانياً : يعتمد الموقف الإسلامي على أركان ثلاثة : الإيمان بالله وبما جاء
من عند الله، وتحرير الإنسان من العبودية والطغيان والمظالم الاجتماعية،
والارتقاء بالسلوك الإنساني إلى مستوى الالتزام بالحق والعدل والفضيلة...

ثالثا : الدعوة إلى أخوة إنسانية تتجاوز حدود القوميات الضيقة والتوزيع الجغرافي والإقليمي، والتفاوت الطبقي، وهو مشروع كوني وعولمة إنسانية ليس فيها شمال وجنوب، ولا تفاوت فيها بين الأمم والشعوب..

رابعا : الدعوة إلى السلام والتعايش، ورفض العدوان والتجاوز، ودعوة المستضعفين في الأرض للدفاع عن حريتهم وكرامتهم وإنسانيتهم، ولم يأذن القرآن بالحرب والقتال إلا في حالة وجود خطر قائم أو متوقع، للدفاع عن قيم الحرية وحق الكرامة، والحرب المشروعة هي جهاد محدد الأهداف ويخضع لضوابط أخلاقية وإنسانية تمنع قتل الأبرياء من الشيوخ والأطفال والنساء، كما تحض على احترام حقوق الأسرى، احتراماً لقيم إنسانية سامية...

خامسا : القتال المشروع المأذون فيه هو ذلك القتال الذي يدافع به المظلوم المخرج من دياره عن نفسه لدفع الظلم عنه، قال تعالى : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ الحج 36 - 38.

واشترط القرآن على المقاتلين الذين يدافعون عن أنفسهم ألا يعتدوا، قال تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ سورة البقرة 189، وقتل الأبرياء من المدنيين هو جريمة في نظر الدين مهما كانت الأسباب...

سادسا : دعا القرآن الكريم المسلمين إلى أن يبروا غير المسلمين ممن لم يشاركوا في القتال وأن يتعاملوا معهم بالمودة والإحسان، ولا حدود للبر المعبر عن أسمة درجات الفضيلة لأجل التعايش والتساكن وإقرار قيم الخير في المجتمع...

وليس من حق أحد، سواء كان مسلماً أو غير مسلم أن يتهم الإسلام بتشجيع العدوان والاعتداء على الأبرياء، فالعدوان مرفوض في نظر الإسلام، وقدسية الحياة مقررة، والجهاد المشروع هو قتال للدفاع عن النفس في مواجهة العدوان...

وقد رسم القرآن الكريم استراتيجية الأمن والسلام والتعايش والتساكن بين الشغوب، وهي استراتيجية جديرة بأن تلقن للأقوياء والمنتصرين من القادة والحكام، لكي يكون انتصارهم لبنة في صرح السلام العالمي والاستقرار الدولي... قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ سورة الحج 39.

ومن أهم مبادئ الإسلام عدم الإكراه في الدين، ودعوة المؤمنين بالأديان السماوية إلى التلاقي على كلمة سواء، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. آل عمران 63.

وتراث الإسلام غنيّ بمجالس الحوار بين المسلمين وأهل الكتاب، على أساس الإيمان بالله والالتزام بالعمل الصالح الذي يخدم المجتمع وينهض بقيمه الإنسانية، وفرق الإسلام بين الحوار والجدل، فالحوار الذي يستهدف البحث عن الحق محمود، والجدل الذي يستهدف الانتصار للرأي والدفاع عن الباطل مذموم...

ولا يعرف تاريخ الإسلام تلك المواجهات الدموية بين المسلمين والأقليات غير الإسلامية من مسيحيين ويهود، وكان هؤلاء يحظون بكل الحريات التي تمكنهم من أداء عباداتهم والحفاظ على ثقافتهم وخصوصياتهم، وما زالت الكنائس التي احتضنت المسيحية الأولى قائمة في بلاد العرب والإسلام تؤدي رسالتها

بحرية وكرامة، وما ضاقت أرضنا بأهلها وسكانها من مسلمين ومسيحيين ويهود، وإنما ضاقت بالغزاة ممن استخدموا تعاليم الدين وشعائره المقدسة تارة باسم الصليب وتارة باسم الحقوق التاريخية لتحقيق طموحاتهم السياسية، وتلويث الأماكن المقدسة بدماء السكان الأبرياء من أصحاب الحق الذين يدافعون عن ديارهم ومنازلهم...

ولا يمكن أن يوصف المدافع عن أرضه وحرية وكرامته بالإرهاب، فالغزاة في كل العصور هم الإرهابيون لأنهم معتدون، والعدوان جريمة ضد الإنسانية في أي أرض وتحت أي شعار...

والإسلام الذي يؤمن به شعبنا هو إسلام الفضيلة الذي يدعو إلى الخير ويحارب الشر ويحض على التسامح الذي لا تفريط فيه، ويدعو إلى السلام وليس إلى الاستسلام، ويرفع شعار الحرية والكرامة لكل الأفراد والشعوب، ولا يفرق بين أسود وأبيض في التفاضل الإنساني...

والغرب اليوم هو الضفة الأخرى، وهو الضفة الأقرب على مستوى المعتقدات والثقافات إلى العالم الإسلامي ومن واجبنا أن نوجه إلى الغرب من رحاب هذا الحرم الفكري الدعوة إلى كلمة سواء، ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً وألا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله، وأن نتعاهد على محاربة المفسدين في الأرض، المعتدين على الأبرياء، الذين لا يعترفون بحقوق الإنسان سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو دولاً...

والإرهاب جريمة ضد الإنسانية ويجب أن يقاوم بكل الوسائل، وأن يعترف في الوقت ذاته للشعوب التي تدافع عن حريتها وسيادتها بحقها في مقاومة كل عدوان عليها، وأكدت القرارات الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1974 أن إدانة العدوان وعدم

وجود أي مبرر له لا يمكن أن يمس بشكل من الأشكال الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال لشعوب حرمت بالقوة من ذلك (1).

ولا يمكن لأي دين سماوي أن يشجع العنف ويدعو إلى التطرف، فالدين رسالة مقدسة وتوجيه وتكوين ووعي بكرامة الإنسان وحرية، أما العنف فهو وليد الواقع، وتعمقه في النفس مشاعر البؤس والإحساس بالظلم، ولا يمكن تطويق العنف إلا بمعالجة أسبابه النفسية، وإعادة الطمأنينة إلى نفوس المستضعفين والمهمشين والمستذلين ممن أُخرجوا من ديارهم، أو جردوا من حقوقهم في الكرامة والحرية...

وعلىنا قبل أن نحكم عليهم بالفساد والضلال أن نسألهم عن أسباب تمردهم وعصيانهم، ولماذا اختاروا طريق التطرف والعنف وهو طريق مظلّم مفروش بالدماء والآلام والدموع، فإن اختاروا طريق العنف لترويع الأمنين وقتل الأبرياء لتحقيق طموحات غير مشروعة في السلطة والمال والشهرة فهم مفسدون في الأرض، وحكم الإسلام فيهم أن يقتلوا، لأنهم يحاربون الله ورسوله بجرائمهم ضد الأبرياء.

وان ارتكبوا جرائمهم بسبب فقر ملجئ وحاجة إلى الطعام والعلاج، فمن واجب المجتمع الدولي أن يوفر لهم الطعام من خيرات هذه الأرض التي تعتبر الأم الحنون والثدي المعطاء لكل أبنائها، ففي عام المجاعة والقحط كما يقول عمر ابن الخطاب لا تقام الحدود على السارقين، لأن المجاعة مذلة للنفوس وملجئة للسرقة...

وان اختاروا طريق الكفاح لتحرير أوطانهم وطرد الغزاة الطامعين منها، فهذا كفاح مشروع، وجهاد محمود، أقرته الأديان السماوية، واعترفت به القوانين الدولية، ومارسته شعوب متحضرة راقية في وجه الاستعمار والنازية في العصر

الحديث، ومن واجب المجتمع الدولي أن يضم صوته إلى صوت هؤلاء، وأن يدعم كفاحهم المشروع في سبيل الحرية والعدالة والكرامة، وعليهم أن يحترموا أخلاقية الكفاح وحقوق الأبرياء في الحياة.

الحوار، الخيار الوحيد

ولابد من الحوار... لا لأجل الحوار... ولكن لكي نسمع آلام المستضعفين المستذلين، ألا يجدر بنا في القرن الجديد أن نرفع شعار الحرية والعدالة والكرامة لكل الشعوب، وأن نعطي للشرعية الدولية المصداقية التي تمكنها من ممارسة حق الوصاية والرقابة على السياسات والمواقف الدولية...

إننا ندفع ثمن الحرب فلماذا لا ندفع ثمن السلام، وهو رهان لن نندم عليه أبداً، لأنه الرهان الرابع...

والحوار ظاهرة حضارية، وهو عمل ثقافي يغني الفكر ويثري المعرفة، ويمكن كل فريق من معرفة الآخر واكتشاف الجديد الذي لا يعرفه عنه من معتقده وثقافته وسلوكه، والحوار هو أداة التفاعل بين الإنسان والآخر، وبين الأديان والثقافات لامتصاص سوء الفهم المتبادل، وتطويق أسباب الخلاف وتفريغ الاحتقان والامتلاء النفسي الناتج عن التفسير الخاطئ للمواقف...

ولكل أمة ثقافة تسكن كيائها، وتمثل مكونات هويتها، والتعددية الثقافية ظاهرة حضارية يجب الحفاظ عليها، ولا أحد من الثقافات يمكنه الادعاء بامتلاك الحقيقة منفرداً بها، فالحقيقة شيء كامن في أعماق الذات الإنسانية بتجلياتها النورانية المستمدة من النور الإلهي الذي يسري في الوجود كله، بكل مظاهره الإيجابية والسلبية، وهي تجليات كمال لا نقصان، تجليات تجسد عظمة الخلق ما بين صاعد وهابط، هذا في تعاليه وهذا في تدنيه، ويلتقيان في وسط الطريق، يجسدان عظمة الإنسانية في كمالها... ومحدودية رؤية الإنسان لشمولية الكون وامتداد آفاقه...

والحوار اليوم هو الخيار الوحيد... ولا خيار غيره، فالحوار وليس التصادم... والسلام وليس الحرب، والرؤية الإنسانية وليس الرؤية الأنانية الضيقة، لا نريد أن ترتفع صيحة الجاهلية من جديد، قبلية تنادي بالحمية وتدعو حلفاءها من الدول والجيش، وتعزف وسائل إعلامها نشيد الحرب الضروس...

إن عالما يشعر بالفقر والإذلال في كل صباح، وترهق شبابه هموم الغد المتمثلة في البطالة والجهل والأمراض لا يمكن إلا أن يكون عالما مضطربا تنمو فيه مظاهر الانحراف وتترسخ في سلوكيات العنف، وتصبح أحياءه المتهدمة معسكرات للجريمة والإرهاب...

إن مجتمعنا اليوم مدعو لوضع استراتيجية سليمة للعلاقات الدولية في العشرية الأولى من هذا القرن، ولقد سعدنا بما بدأنا نسمعه اليوم من حكماء السياسة الأوروبية من دعوة عاقلة إلى سياسات جديدة لترسيخ قيم إنسانية في العلاقات الدولية، وإلى تفهم أفضل لمطالب العالم الإسلامي، وهي مطالب مشروعة تحقق له السيادة على أرضه والاعتراف بمصالحه الحيوية وعدم استفزازه في مشاعره ومقدساته الدينية...

الحوار الثقافي والحوض المتوسطي

وتتجه الأنظار إلى الحوض المتوسطي الذي شهدت ضفافه المتقابلة أروع عناق بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وبالرغم من بعض المواجهات القاسية والمناوشات المؤلمة خلال القرون الوسطى، فقد كانت شعوب هذا الحوض في شمال وجنوب معقد الأمل لحوار الغرب والشرق، الذي ينتمي كل منهما إلى حضارة مغايرة في تكوينها لحضارة الآخر، فالحضارة الإسلامية ذات خصوصيات دينية، ولها مشروعاتها الكونية الذي يبشر بإخاء إنساني معتمد على

ثوابت تمثل مبادئ الإسلام، وهذه النظرة الكونية تتجاوز حدود النظرة القومية والإقليمية، أو الرابطة الدموية والقبلية، فالمسلم أخو المسلم حيث كان، يناصره ويؤازره دفاعاً عن الحق والعدل والفضيلة...

والحضارة الغربية لها مشروعاتها الثقافي ولها امتدادها التاريخي، وترفع شعار التحديث والتجديد وتعتبر النموذج الغربي هو النموذج الحضاري الوحيد، ولا تعترف بأي نموذج آخر، وتبشر بعولمة ملائمة لثقافتها، متجاهلة خصوصيات الآخرين، وبالرغم من القناعة بأهمية الاتجاه نحو العولمة كمشروع كوني متكامل يملك كل إمكانات البقاء والاستمرار، فإنه من الطبيعي أن يولد ردود فعل عاطفية ومواقف حذر وريبة، وهي ردود ليست كافية لإيقاف مسيرة العولمة بصورتها الحالية، فالغرب بمؤسساته وهياكله ووسائل إعلامه يقف وراء هذه العولمة، ولكن لا بد من تقديم هذه العولمة بصورة محببة إلى الشعوب الأخرى من خلال إسهامها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتخفيف من الآثار السلبية التي ستولدها هذه العولمة.

إن مشكلة التخلف وما يتولد عنه من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية، وما يؤدي إليه من سلوكيات اليأس والإحباط هي العامل الأهم في ضرورة التحكم في السياسات الدولية والاختيارات الاقتصادية في العشرية الأولى من هذا القرن، ولا يمكن أن تنفصل ظاهرة التخلف عن البيئة المولدة لها والمؤثرة في تكوينها، فالتقدم توفره أسباب والتخلف تؤدي إليه أسباب، ومن الضروري أن يعاد النظر في ظاهرتي التقدم والتخلف، ووضع الآليات السليمة للتقارب بين الشعوب على مستوى توزيع الثروات، والاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة.

إن عالماً أكثر أمناً واستقراراً هو العالم الأكثر عدلاً في توزيع ثرواته والعالم الأقل احتقانا في عواطفه الغاضبة، فالشعوب اليوم ليست عربات قطار

صامته تجرها القاطرة الأقوى الأمامية، وتختار لها محطات وقوفها ومسارات رحلاتها... فكل حضارة تجد ذاتها في مرآتها وتتمسك بخصوصياتها، وعندما يقع تجاوزها ترفع أعلامها الحمراء محذرة منذرة...

إن أردنا الاستقرار والسلام فعلينا أن ندفع ثمنه، وحكماء السياسة يدركون جيدا أن الحوار الهادئ في البداية يوقف الاشتباك ويخفف من الغضب، وأن التنازلات في ظل الحوار هي أقل بكثير من الخسائر المتولدة عن الحلول الأمنية والمواجهات العسكرية...

لقد تعرض العالم العربي خلال القرن الماضي إلى أقسى أنواع الإذلال، ابتداء من وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود الشتات في أرض فلسطين، وطرد سكانها الأصليين وتشريدهم في مخيمات بائسة مازالت قائمة حتى اليوم، ثم دخلت جيوش الاحتلال كل العواصم العربية، وأذلت شعوبها وسرقت ثرواتها... وأقامت أنظمة الحماية والوصاية على تلك الشعوب...

ونشبت الحروب في هذه المنطقة متتابة، وكان الغرب في كل المواجهات، سواء على مستوى القرارات الدولية أو على مستوى الدعم العسكري يقف في الضفة الأخرى، مدعما العدوان على هذه البلاد...

إن الدول الأوروبية المطللة على الحوض المتوسطي مدعوة اليوم للقيام بدور إيجابي في إيجاد هذه الصيغة التوافقية بين العالم العربي والإسلامي وبين الغرب، عن طريق إيجاد آليات سليمة لحوار حضاري حقيقي، يأخذ بالاعتبار المطالب المشروعة لهذه المنطقة في شقيها الآسيوي والإفريقي، لحماية مصالحها الحيوية، الاقتصادية والسياسية.

وأول شرط لنجاح هذا الحوار أن يتجاوز كل طرف مخلفات الماضي وآثاره السلبية، فلا نريد لحوارنا أن يكون حوارا لإحياء الجراح، ولا لأجل المغالبة

الفكرية، وإنما نريده لأجل الغد، لنبني جسور الثقة بين العالم الإسلامي والغرب المسيحي، والثقة هي أداة الحوار الموضوعي للتفاهم المتبادل...

وعلى أن نحدد الهدف الذي نريده، إنه التعايش والتساكن بين الحضارات والثقافات والأديان والشعوب، لتحقيق السلام في هذه المدينة الكونية الممتدة عبر القارات...

وهذا التدافع والتغالب هو أمر حتمي، إلا أنه يجب أن يجسد السلوك الحضاري لدعم قيم الخير والفضيلة في المجتمع الإنساني، وتجفيف مستنقعات البؤس والظلم في النفس الإنسانية.

وإننا مدعوون في العشرية الأولى من هذا القرن للبحث عن محاور الخير في مواجهة محاور الشر، فمحاور الشر تتصارع وتتغالب، أما محاور الخير فتتكافل وتتناصر للدفاع عن السلام والحق والعدالة، وهي محاور فطرية مستمدة من النور الإلهي الذي يمد الكون بأسباب وجوده، لكي يشرع الإنسان في رحلة الخلود من الأكوان المحيطة به إلى خالق الكون الذي يدعو إلى الرحمة بالخلق أجمعين...

وأختم كلماتي بالحديث القدسي الذي يرويه النبي عن ربه :

أنا الله لا اله إلا أنا... خلقت الخير والشر، فطوبى لمن خلقت له الخير وأجريت الخير على يديه... وويل لمن خلقت له الشر وأجريت الشر على يديه...

الهوامش

(1) انظر مقالنا عن القرصنة ومفهوم العدوان في القانون الدولي المقدم إلى دورة الأكاديمية عن القرصنة...

العولمة والإرهاب

محمد الحبيب ابن الخوجة

سبق لنا بحث قضية العولمة في هذه المؤسسة المجيدة الموقرة ، إثر الاجتماعات الواسعة التي وقعت بشأنها بالدار البيضاء 1994 . ورأينا الدارسين في مقولاتهم المعللة والدقيقة منقسمين : بعضهم متفائل بها ومهتد بما يمكن أن يتحقق عن طريقها من نتائج ، والبعض الآخر أعلن صدوده عنها ، متوجس خيفة منها .

ومضت السنين القليلة بين بحثنا للعولمة في المرة الأولى وبين تعلق اهتمامات الناس بها في هذه الفترة. وإنا لنراهم يعنون بها عناية فائقة، تحكمهم هواجسها ويعبر عنها كل واحد من الباحثين برؤية خاصة من الزاوية التي يراها ويقتنع بها.

صدرت في الفترة القليلة الماضية مئات من الكتب والرسائل تعنون جميعها عن اتجاهات العولمة الحديثة المختلفة. ومن بين هذه الكتب والمقالات المنشورة تتضح لنا بعض الظواهر والاتجاهات والاجتهادات بصفة مطلقة، وأخرى بإبراز الحقائق والأحكام مصحوبة بما يدعمها من دلالات وأدلة.

وقد ظهرت مجموعة من الكتب والرسائل أعد منها أنواعاً أربعة، يتميز كل نوع منها عما عداه موضوعاً وغرضاً. فمن ذلك :

1 - العولمة عالم ثالث، العرب والعولمة، العولمة والتحوّلات المجتمعية في الوطن العربي، في مفهوم العولمة، أسئلة حول ظهور العولمة.

2 - مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد.

3 - العولمة والديمقراطية، العولمة والمرأة، الاستثمار والعولمة، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي، الهوية والعولمة.

4 - العنف : دراسة لأثر العولمة على الشعوب المقهورة، العولمة والرعب، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة، موقع الإسلام من العولمة، العولمة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

محاولة تعريف العولمة

إن هذه الأمثلة وإن انحصرت في تصورات جزئية لا تكفي للتعريف بمصطلح العولمة. وهو يحتاج إلى الوقوف على قواعد تميز بين الأشياء مهما دقت، أو تكون ذات صلة بمسائل أخرى متقدمة عليها. وقد يكون من المفيد ألا نكتفي هنا بظواهر العولمة، فنجلّيها ونبحثها للكشف عن الحقيقة، ولنتلمسها في ذاتها وفي غير ذاتها فيما يلبسها من معان لا ترقى بنا إلى التعريف بالعولمة، فيضطرنا هذا إلى الرجوع إلى محاولة التعريف بهذا المصطلح، لاختلاف مدلولاته اختلافاً تزداد به توسعاً وتغيراً في كل يوم.

وطبيعي إذا كانت تأويلات هذا المصطلح تخضع لما يحيط به من ظروف عامة وخاصة، يترتب عليها التوصل إلى فحواه، فإنه لا بد من تحديد حقيقة المعرف به وهو العولمة في هذا الطور الذي بلغنا إليه ، بعد سقوط النظام

الاشتراكي 1989 فانهار بسقوطه التوازن الذي كان موجوداً بين القوتين العظميين. وأصبحنا لا نتعامل إلا مع قوة واحدة مترتبة على عرش المسرح العالمي، من غير منافس لها أو مزاحم. هذا بعد أن أذاعت في الشرق والغرب طموحاتها الكبيرة في أن تصبح ديانة إنسانية على مدى الزمن كله.

ولتفصيل القول في هذا الأمر نستجلي حقيقة العولمة من طريق مؤلفين : أولهما « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي»، وثانيها «حوار الحضارات في عالم متغير». وهذان الكتابان يحددان ما نجم عن تلك التغيرات، وذلك ما نبّه إليه السيد ياسين في بحثه عن مفهوم العولمة.

وقد تولدت عن التغيرات التي أحدثتها العولمة ثورات هي : الثورة السياسية القائمة على التخلي عن الشمولية والسلطوية إلى اعتماد الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

والثورة القِيَمِيَّة هي تلك التي تقتضي التحول إلى مدى من القيم المادية إلى القيم الروحية أو قيم ما بعد المادية.

والثورة المعرفية هي تلك التي تدفع بنا إلى تجاوز مرحلة الحداثة إلى ما بعدها.

ويوجه الكتاب الثاني قضية صراع الحضارات إلى اعتماد إطار مرجعي نظري مثلث الجوانب، يركز على بحث العولمة، والعلاقات متعددة الأطراف، والقومية⁽¹⁾.

تعريف العولمة

ما من شك في أن الحديث عن العولمة نفسها هو الذي يعنينا في المحل الأول، لأن العولمة أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وإن

عمليات التغيير دائمة مستمرة لا تكاد تنقطع، نحس بها كلما استخدمنا مؤشرات كمية أو كيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

ومما أشرنا إليه يتضح لنا أن العمليات السياسية والأحداث والأنظمة في عالم اليوم لها بُعد كوني دولي متزايد، وأن للعولمة بناء على ما قدمنا أربع عمليات: السياسة المناسبة للقوة العظمى، والابتكار التقني التكنولوجي، وإنشاء عملية الإنتاج والتبادل، والتحديث.

ولا تكون هذه الأوصاف متجاوزة الحقيقة التاريخية، في حين أنها تصف مجموعة من العمليات تغطي أغلب هذا الكوكب.

وقد شارك في محاولة التعريف بالعولمة عدد من علماء الغرب والشرق أكثرهم كان منحازاً إلى بحوثه الإيديولوجية أو اتجاهاته نحو العولمة رفضاً وقبولاً.

جيمس روزناو

فمن أول الدارسين لهذا الموضوع جيمس روزناو الأمريكي صاحب ديناميكية العولمة. وهو الذي لاحظنا أن مفهوم العولمة عنده يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : كالاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا. وهي تتمثل في إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة بمختلف البلاد، ونتاج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.

ويمكن القول إن جمهرة عمليات العولمة تتمثل في سهولة حركة الناس، والمعلومات، والسلع بين الدول على النطاق الكوني.

وتنقسم المواد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود إلى ست فئات : بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، أشكال السلوك والتطبيقات.

صادق جلال العظم ، عمرو محي الدين ، الشاذلي العياري

ظهر من بين العلماء المفكرين في الشرق من عني هو أيضاً بموضوع العولمة. وذلك مثل السوري صادق جلال العظم بدراسته «إنما هي العولمة»، وعمرو عبد الكريم المصري من خلال تأليفه «المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية، وظاهرة العولمة»، والشاذلي العياري التونسي بما شارك به في منتدى الفكر العربي بعمّان «العالم العربي وظاهرة العولمة والوهم والحقيقة»، ودراسة عن «سيادة الوطن في ظل العولمة».

ذهب العظم في تعريفه للعولمة إلى القول إنها نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن، كما أنها نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج، وإعادة الإنتاج ذاتها، أي إلى ظاهرة العولمة التي شهدتها في بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وعلاقات الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

ويرى الاقتصادي المصري عمرو محي الدين : أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة. ولكنه نما في أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينيات، وبدأت توجهاته تتضح في السبعينيات، وسارعت وتأثره في الثمانينات، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية في بداية التسعينيات. وقد قفى على ذلك الاقتصادي المصري بقوله : إن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بعدد من الخصائص والسمات كانهيار النظام بروتون وودز، وعولمة النشاط الإنتاجي، وعولمة النشاط

المالي، واندماج أسواق المال، وتغيّر مراكز القوى العالمية، وتغيّر هيكل الاقتصاد العالمي وسياسة التنمية.

ومهما يكن في هذا القسم من اختلاف بينه وبين مثيلته في العولمة الأولى، فإن الفرق بين العولمتين كبير. وإنا لنجد تفسير ذلك في قول د. محمد عابد الجابري : ليست العولمة بحركة آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً بالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة المهيمنين على العالم.

العولمة : عولمتان

الأولى عبارة عن واقع حكمي، والثانية ما هي إلا مشروع محتمل. وقد فرّقوا بين العولمتين. يتمثل ذلك فيما كتبه يوسف الأشقر عن «عولمة الرعب». وتتمثل العولمة الأولى في ضغط الزمان والمكان بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، ووسائل السرعة في الاتصال والوصل. وأن لها قدرات هائلة تحتمل خيارات لا متناهية، وامتحاناً دائماً ومتجدداً للجدارة الإنسانية. كما أنه لا يمكن إنكارها أو الرجوع عنها أو إيقاف تقدمها. فقد كانت عولمة محمودة، وكانت ثمة مصلحة إنسانية في الإقبال عليها والإسهام فيها. وإنها لمن أهم عوامل التعقل أو الحاضر المشدود إلى المستقبل (2).

وبعكس هذا جاءت العولمة الثانية. فهي مشروع نظام عالمي جديد سياسي عسكري اقتصادي ثقافي، يراها الخبراء والدارسون عولمة الإمبريالية والنيوليبرالية : وهي كما قدمنا مشروع في الصيرورة لا واقع حكمي. ذات نظير متمايضة ومتطابقة مع العولمة الأولى لتفيد من الالتباس الحاصل والخلط بين العولمتين... ومفهومها الإنساني الصدامي ينهل من عصور الحروب الدينية وعقليتها الخلقية، وبعضها يعود إلى قيم التطور القبلي البدائي. ويرد المعنى الاصطلاحي للعولمة في نحو قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر

وأنتى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿٣﴾. وورد في معنى الآية دلالة اصطلاحية أخرى تقابل في الواقع المعنى الذي وردت به الآية، وذلك ما أشار إليه أبو علي بن سينا في قوله يصف العالم : دار أليهما مُوجع، ولذيها مستبشع، وصحتّها قسر أضداد على وزن وعادات.

صانعو النظام العالمي الجديد

ولعل من خير ما وصل إلينا من تعريفات للعولمة هو ما جعلها متميزة بصورها عن عقل جبار أو عن خبير في مجالات الأعمال يحذق الطرق والمسالك، وله من المهارات، والعلم الدقيق، والتكنولوجيا المتقدمة ما أهله لابتكار هذا المنهج أو النظام العالمي الجديد (4).

وإن هذا الاعتبار لا يكاد في عصرنا الحاضر يتمثل في غير المجتمع الأمريكي، لما توفرت له من تجارب وتخصصات، ودرجة من الحضارة الفائقة لا يساويه فيها أي مجتمع آخر. ولس هذا بعجيب إذا كان المجتمع متنوعاً متميزاً بأصوله وصفاته وتطلعاته اعتداده بالنفس، وتطلعاته. وإنا لنجد صورة هذا واضحة في مقال هيرتمان : لا تستطيع إراقة قطرة دم واحدة من الدم الأمريكي إلا إذا تسنى لك أن تريق دم العالم كله. وهذا وإن كان من التكايل المبالغ فيه، غير أن فيه دلالة خاصة عند أهله بلغت بهم درجة اليقين بالذات وجعلتهم يعتقدون بأنهم مميزون لا يشق لهم غبار.

وقد وصف هذا الباحث أصول المجتمع الأمريكي بقوله : لقد كان هجومه من شتى البلاد إلى أمريكا أشبه بطوفان الأمازون مؤلف من مئات التيارات المتلاقية في مجرى واحد.

ويخلص من ذلك إلى وصف مجتمعه وصفاً دقيقاً مختاراً فيقول : نحن لسنا أمة بقدر ما نحن عالم، ونسبنا يبقى ضائعاً في الكوكبة الكونية الشاملة. ونحن ورثة الزمن كله، نتقاسم تركتنا مع جميع الأمم والأقوام (5).

تحول المركز الحضاري

وينظر ولتر لسبمان إلى تحول الحضارة الغربية من أوروبا إلى أمريكا قائلًا: من الآن فصاعدًا تعدّ أمريكا مركز الحضارة الغربية بدلاً من أن تبقى على أطراف أوروبا. وزاد من بعدهما الناقد الاجتماعي لويس فرديناند يصف طمع كل الفئات البشرية والمجتمعات الإنسانية في بلده مؤكداً أن ليس ثمة أي مفرّ من البرزخ الأمريكي.

وقد تفرع عن العولمة بإطلاقها الشامل اتجاه جديد ظهر في المجالات الاقتصادية دَعَوُهُ «الجات» : أي اتفاق منظمة التجارة الدولية. وقد بدأ انجذاب عدد كبير من الدول إليه، سواء من دول العوز، أو من دول الثراء الخليجية، أغرتهم «الجات» بالمكاسب الهامة للزيادة من طاقتها وقدراتها، والسعي في هذه الظروف إلى التغيير من أوضاعها تغييراً يكتب لها القدرة والمنعة والتقدم، وكذا الانطلاق إلى آفاق جديدة، تحقق من ورائها السبق على غيرها، وبلوغ مقاصدها وإنجاز طموحاتها.

ونحن لا نشك في ما يمكن أن تحدثه «الجات» من تطورات وبخاصة في العالم الثالث. ومن ثم كانت أكثر الدراسات متناولة لعولمة الاقتصاد بصورة جعلتها تتطور فلسفة وموضوعاً ونظراً، وهو ما حمل الكثير من الدول على الرضا بالخطّة الاقتصادية، والإقبال على المشاريع الجديدة، والعمل على انتهاج ذلك سلوكاً يتناسب مع مقتضيات العصر ومتطلبات الحياة.

ماذا ننتظر من العولمة ؟

هكذا بدا النظام العالمي الجديد يؤذن بالصلاح والخير، ويتصدى للأزمات فيقضي عليها. وهذه الحقيقة مع التسليم بها تدعم العولمة وتنفذ بفضلها إلى الواقع الذي نجد في تغييره. فتجعلنا بل تجعل الإنسانية جمعاء في حيرة من الأمر، تلهث وراء أمانيتها المدبرة مستجيبة للنظام العالمي الجديد الراهن الذي

يحولها إلى مواطنين في القرية العالمية. فتفاجئها الإنجازات، وتدعوها الظروف إلى استكمال استراتيجيتها، والانكباب على خطط تؤكد قوتها وتجهزها أبلغ تجهيز، بما تغمرها به من إنجازات : ثورة الوسائل وما يكتنفها من تفوق لا يجري على بال، يجعلها تعتمد بعد ذلك إلى الإفراط في استخدام قوتها والتهديد بها، وتمارس أقصى إمكاناتها في مالها من قوة متعاضمة ، بالغة بها إلى الحد الأقصى من واقع ميزان القوى مع غياب التوازن بما يجعل قوتها ليست فقط مركزاً للقرار بل قانوناً معتمداً.

الجانب السلبي للعولمة

وتبدو تلك العولمة على الوجه الحقيقي الصحيح شرعة عالمية يطلب من دول العالم وشعوبه التكيف معها تحت طائلة العقاب بالعزل والمقاطعة للمتخلفين. ونحن مع كل ما تطالعنا به الأيام المتعاقبة من ويلات نجد أنفسنا عاجزين غير قادرين على دفع ما ينزل بنا من طغيان وظلم وحرمان، وما تجره حروب الإبادة من هدم وإحراق وذعر وإيلام وقضاء على الأخضر واليابس.

وهذا الواقع المرّ هو الذي ترفضه وتبطله الشرائع الإلهية وتحاربه المبادئ الإنسانية، والقيم الأخلاقية، وأصول وقواعد الحضارات. وقد ترجمت الشريعة هذا بقوله سبحانه من حديث قدسي : «يا عبادي إنّي حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّماً فلا تظالموا»⁽⁶⁾. ورغم ما أوتيّه النظام الجديد من حكمة وعلم ونظر وتقدم وتكنولوجيا فإنه يحمل على الفرار منه ومما يتولّد عنه بدل التشكي إليه والإفادة من تطور تقنياته ومن اتساع علمه القائم على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك لأن العولمة تفرض نظاماً واحداً على كل المجتمعات البشرية، وتعمل على طمس خصائص الشعوب ومميزاتها، وتقييد حريات الناس وحرمانهم من القدرة على الابتكار، حتى أصبحت لا تقوى على تحمل وطأة هذا الحجم من

العنف الذي يفاجئها كالزلازل، ويمضي فلا يرى ضحاياها إلا من خلال الصورة التي يؤول إليها مخلفاته. ولعل ممّن ناهض الأمريكان انتشار هذه الظاهرة لكونه من المحترزين أو الفارين منها (COLOPHOBIE).

مجالات العولمة

إن أظهر ما بدت فيه حقيقة العولمة، كما تقدم لنا وصفها، يعتبر بارزاً في ما أحدثته من تطورات والتمس الناس فيه من منافع. وأهم مجالات العولمة التي اتسعت بعد ذلك جوانبها وتكاثرت، وانتشرت في أطراف الكون، فشملت جملة من مناحي الحياة كلها : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ومنها أيضاً عولمة الخبر.

ثم ظهرت أخرى مثل عولمة العواطف والانفعالات، والعولمة الثقافية التي وصفها الجابري بثقافة الاختراق (7).

الموقف من العولمة

لقد تبين لأكثر الناس ما في العولمة من إيجابيات وسلبيات. واستخلص من تلك النظرة الشمولية للعولمة أنه لا يمكن مقاطعتها ولا محاربتها، فإن ذلك غير ممكن لأن العولمة تيار عام وجارف، والعالم قرية صغيرة فلا يمكن لذلك أن نقابلها بالتقوقع والاختفاء.

تغيرات وتجديدات للعولمة

يقف الناظر على ملابسات العولمة فيعيّنه ذلك على إدراك العلة في التغيرات الكثيرة التي حصلت بسببها. فمن أهم ما ينبغي تصوّره وإدراكه من تلك التغيرات وعللها :

* أن العولمة من نتائج الرأسمالية، وهي أوضح ما تكون في مجال الاقتصاد.

* أهمية الاقتصاد .

* تستهدف العولمة أولاً وبالذات تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية⁽⁸⁾.

* صندوق النقد الدولي، والتعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله⁽⁹⁾.

وإلى جانب هذا هناك أسباب وظواهر غير اقتصادية بقدر ما هي عمليات ذات أثر في التغيير المنشود.

يظهر من كلام الدكتور إسماعيل صبري عبد الله : أن العولمة اليوم هي التداخل الواضح في شؤون الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن لدولة مطمئنة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية⁽¹⁰⁾.

ويقول السيد ياسين : لابد أن تشتمل العولمة على انتشار المعلومات وتذويب الحدود، وزيادة معادلات التشابه، والزيادة في المؤسسات والمجتمعات. ويتمثل جوهر العولمة في سهولة حركة الناس والمعلومات، والسلع بين الدول في نطاق كوني⁽¹¹⁾.

ووصفها آخرون بأنها عبارة عن حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرته.

وقال آخرون : العولمة مرحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار فكري. وذلك كفترة الوفاق التي شاهدها العالم في الستينيات بين أمريكا وروسيا. وهكذا كانت العولمة هي التي شغلت المرحلة التي تلت الحرب الباردة وحلت محلها.

والعولمة عند آخرين هي مجموعة ظواهر اقتصادية مركزة على وظيفة الدولة باعتبارها سلسلة من الظواهر الاقتصادية التي تتضمن تحرير الأسواق.

وعرفها بيار الجميل بقوله : العولمة هي نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وميكانيزماته ومنجزاته.

وقال د. محمد عابد الجابري : ليست العولمة مجرد آلية من آليات التصور الرأسمالي، بل هي أيضا بالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

وقال عبد الإله بلقزيز : هي مرحلة من مراحل الإمبريالية.

وذهب آخر إلى أن العولمة حركة تهدف إلى تعميمها وتطبيق منهجها، وبيان أثر فلسفتها في العالم كله (12).

ولعل خير ما يصور لنا العولمة بمفهومها في الظرف الراهن أن يقال إنها جاءت استجابة لما كان يحلم به عدد كبير من رؤساء الولايات المتحدة، كانوا يتطلعون إلى توسيع الحضارة الأمريكية لفرض هيمنتها. وهي منسجمة تماما مع تطلعات الحضارة الغربية بصفة عامة، ومع تطلعات وآمال أمريكا بصفة خاصة. ويستنتج من هذا أن العولمة الراهنة التي نعيشها الآن لا تعدو أن تكون أسلوبا مختلفا تمليه ظروف المرحلة وطبيعتها (13).

ويمكن تلخيص المجالات التي تنتشر فيها العولمة في المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الثقافي، والمجال الإعلامي، وفي كل مجال من هذه المجالات تحديات تتمثل في العولمة والعلمانية، وفي العولمة والديمقراطية، وفي حقوق الإنسان والعولمة.

سلبيات العولمة

إن ما قررناه آنفا من اشتغال العولمة على إيجابيات لا يمكن أن تنسى، أو يقع إغفالها، أو الذهول عنها، ليحملنا من خلال ما نجده فيها اليوم من سلبيات على أن ننفر منها وتدعونا إلى عدم الاعتماد عليها، والاعتداد بها والإفادة منها خصوصا وقد اقترنت بعد ظهورها وإشعاعها بويلات ودوا، كان أشدها وأبلغها أذى استهدافها الإسلام، وحدة التكر له ومقاومة أهله وأتباعه، وإلى تشويه أجهزة الإعلام العالمية لحقيقته، وإصاق كل نقيصة به، والربط بينه وبين العنف والإرهاب وظهور الدول المارقة.

وقد بدا للعيان وللعالمين أن النظام العالمي الجديد جاء مشحونا بالحقد على الإسلام، والتهديد له، والتهوين من شأنه. وجاءت هذه العولمة تضع في سمع الزمان أذى كثيرا بما كان يحرص دعائها وأنصارهم على بثه في النفوس والأذهان، من الكراهية والبغضاء والمقت والحقد. وتوالت الدراسات والبحوث والكتب تعمق هذه المعاني وتنشرها حتى يختلط الأمر على المسلمين أنفسهم، خصوصا بعدما أصابهم من ضعف اليقين، والوهن، مع تغريب العقول ثقافة وأدبا ومعاملات وسلوكا أنساهم ذلك هويتهم، وحال دون مراجعتهم لتاريخهم ودون الوقوف على ما فيه صلاح عقيدتهم وبناء مجتمعهم على الأصول الثابتة والمقاصد الشريفة التي أودعها الله سبحانه كتابه، واعتمد عليها الرسول ﷺ في الدعوة للإسلام عقيدة وشرعية ومنهاجا.

الأوصاف والمصطلحات

ومن الدلائل على هذا التحول ما سبغته وسائل الإعلام من صفات ومصطلحات كالعنف والإرهاب.

العنف

العنف ضد الرفق. وفي الأثر «إن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف».

ويطلق العنف لغة على التطرف والغلو والعدوان والظلم. وبه تبدأ حركة المقاومة، لقوات الاحتلال. وليس مرادفا للإرهاب، ولكنه قد يكون كالمقدمة له. وربما اعتبر الظاهرة التي تغلب على الإرهاب، وربما دلّ العنف على ما يقابل الرحمة كما فسر ذلك قتادة من قول الله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنتَ لَهُمْ﴾⁽¹⁴⁾ بقوله : الرحمة طهرة من الفظاظة والغلظة. وقد جعل الله تعالى رسوله قريبا رحيمًا ورؤوفا بالمؤمنين ﴿لقد جاءكم رسول مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾⁽¹⁵⁾. وجزاء مرتكب العنف كما ورد في الأثر الحرمان من الخير، وهو طريق من الطرق الموصلة إلى بغض الله ومقتته، وهو من خبث الطوية، الموجب للعقاب من الله والانصراف والبعد عنه وعن الناس. وكفى هذا وصفا ووعيدا يحمل على التمسك بالهدي الديني والخلق السمع الرضي واتباع منازل المتقين.

الإرهاب

هو من الرهب وهو الخوف، وفي الاصطلاح بث الرعب وإثارته في الجسم والعقل. والإرهاب يكون باستخدام العنف. وتوجه الأعمال الإرهابية إلى الأشخاص العاديين، ويكون أيضا بهدم العقارات، وإتلاف المحاصيل. وهذا

النوع من أنواع الإرهاب يرفضه الإسلام شكلاً ومضموناً، إذ لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً أو ذمياً أو معاهداً. وفي السياسة الشرعية أمر بالعفو عن الشيوخ والنساء والأطفال وعن قلع الغراس وإحراق الأمتعة والمكاسب في حال الحرب.

وذهبت طائفة من الأمريكيين إلى أن الإرهاب يدل على معنيين متفاوتين يحددهما السياق، وهو معنى قولهم في الاعتبار الواحد بالشخص له جهتان، إذ الإرهابي عند شخص هو مناضل من أجل الحرية عند شخص آخر.

وفي الموسوعة ENCARTA عرفوا الإرهاب بأنه استعمال للعنف أو التهديد باستعماله قصد إشاعة الذعر بين أناس معينين، أو بين مجموعات إثنية أو دينية، أو حكومات، أو أحزاب سياسية، أو شركات، أو مؤسسات إسلامية إعلامية.

وعرف الكونجرس الأمريكي الإرهاب بأنه العنف الواقع عن قصد وترو، بدوافع سياسية تستهدف بها منظمات وطنية صغيرة أو عملاء سريون جماعة غير محاربة، يقصد منه في الغالب التأثير على المستمعين أو المشاهدين. والغاية من هذا التعريف ما يتوصل به إلى حقيقة الإرهاب.

وأصدرت وكالة التحقيقات الأمريكية الخاصة تعريفاً آخر للإرهاب يتساوى مع دورها ووظيفتها في المجتمع. فيكون بمعنى استعماله أو التهديد باستعماله في عمل غير مشروع فيه العنف ضد أشخاص أو ممتلكات لتخويف أو إجبار حكومة أو المدنيين كلهم أو بعضهم لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية.

وذهبت بعض المعاجم الإنجليزية إلى تفسير كلمة TERROR باستعمال العنف لتحقيق أغراض سياسية. ويشرح ذلك أن حركة المقاومة حملة من العنف ضد قوات الاحتلال.

وفي الإسلام جعلت المقاومة دفاعاً وحفاظاً على الكليات كالنفس والدين التي بها تقوم الحياة. وهذا يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (16). ولا تكون في غير غرض شرعي.

الوقائع

تمكن الإشارة إليها من خلال ما جرى بكاشمير والبوسنة وكوسوفو وفلسطين وأفغانستان.

كاشمير

من الوقائع الجهادية الدفاعية التي نذكرها من عقود طويلة خلت وحتى الساعة، قضية كاشمير وغيرها من قضايا البلاد الإسلامية.

وأساس الصراع فيها، حسب ما هو معلوم ومقرر، النزاع الشديد بين الهندوس والمسلمين في اختلاف عقائدهم وعاداتهم ونظرتهم للحياة .

ورغم نداء المستنجدين وصراخ المستصرخين الفرعين لم تحرك هيئات حقوق الإنسان ساكنا، ولا هي حاولت أن تضع حداً لإزهاق الأرواح وإراقة الدماء.

البوسنة

جرى ويجري الخلاف فيها بين الصرب والمسلمين. وهو خلاف ديني في الأول، تحول إلى خلاف عنصري ونزاع سياسي. فكانت الفيدرالية اليوغوسلافية تتألف من ست جمهوريات أكثرها تحت سلطان الصرب وإرادتهم. ولم يختلف

عن هذا سوى المسلمين الذين اختاروا الانعزال والانضمام إلى المجلس الإسلامي الذي أصبحت فيه عضوا منذ سنة 45 - 1946 (17).

وامتدت الفتن كاشفة عما في النفوس من حقد وتنكر للإنسانية وبعد عن الحق. ولم يستطع أهل الرشاد والإصلاح حقن الدماء، فانتشرت الحرب مستعرة من بداية هذا القرن الذي شهد أول حرب من بداية 2002. فقد قامت فيه من أجل مقاومة الإرهاب، فقضت على الأخضر واليابس وجعلت الفواجع في كوسوفو وأفغانستان وفلسطين.

أهرقت فوق ترابها الدماء وتناثرت الأعضاء أشلاء من الأجساد. وعزیز على النفس ألا يجد الأبرياء طريقاً لإيقاف الفتن الهائجة التي داهمت أطراف العالم في هذه الآونة.

الدول المارقة

أثارت الأحداث التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك وواشنطن غضبة شديدة عارمة، أدان بها أكثر سكان المعمورة الجناة الذين ألحقوا بالأبرياء الأمنيين هلاكاً وتوى لبراءة القتلى في مصرعهم الماحق الذي أودى بالآلاف منهم فملاً النفوس والقلوب هلعاً وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستعد للأيام العصيبة المخيفة وتخطط لمكافحة الإرهاب باتخاذ إجراءات إعلامية سياسية، تنبه العامة والخاصة إلى التنظيم الجديد الذي ينبغي أن يطبق بحذافيره. وقسم الأمريكان، لزيادة الحيلة، العالم إلى معسكرين : معسكر مكافحة الإرهاب وهو يضم الدول التي تلتزم بشروط القوة العظمى ومعسكر الدول التي لا تلتزم بهذه الشروط أو لا تحتفظ على معظمها فيهدر أمنها واستقرارها.

وإن الدول بعامة لمهددة بصنوف من الضغوط والاضطرابات تكون تحدياً لها تطبيقاً لمبدأ صراع الحضارات وتداخل حياة الشعوب، وثورة الوسائل بما فيها أسلحة الدمار الشامل.

وهذه الأنواع ذات السلطان القاهر تحدد العالم كله، وتحمله أكثر مما احتمل في أي وقت مضى.

ونظرة إلى هذه الأحداث في وعي وتدبر تجعل العبد مهما كان أمره وسلطانه شاعراً بعبوديته لله. وإن في الأديان جميعها وبخاصة في خاتمتها لموازنة حكمة ربانية وقد أصبح من الضروري في هذا الظرف بالذات أن يعود الخلق إلى ربهم ويستدبروا الحكمة الربانية التي تمد الإنسان في هذه الحياة بما يحتاج إليه من هدى واستقامة يحولان دون كل البلايا والمساوى.

كيف وقد حفظ الله هذا الإنسان وهداية النجدين إليها. فالقرآن يشهد في آية مجيدة رائعة بما كرم الله به عباده، وهي الشعار الذي ينبغي أن يتحلى به ابن آدم. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (18).

والإكرام والتكريم بمعنى الكرم وهو جماع أنواع الخير والشرف والفضائل. ومن تكريم الله الإنسان قوله سبحانه مخاطباً ملائكته أمراً إياهم بالسجود لعبده آدم: ﴿إِنِّي خَالِقُ بَشَرًا مِنْ طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (19).

وقد حمّله تعالى بحكم ما أكرمه به من طاقات، وسخر له من أكوان، وورقه من نعم لا تحصى ما يبلغ به تحقيق العزة له وللشجر إخوانه. وقد جعل مرتكزي التكريم والتكليف وصفين: أولهما الأمانة. قال جل وعلا: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ

عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٢٠﴾.

وثانيهما العدل الذي ذكر في القرآن في مثل هاتين الآيتين : الأولى قوله عزَّ جَل ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (21). والثانية قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (22)، و﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (23).

ولقد أنعم الله على خلقه بالآئه، والإنسان وحده يفسد الأرض ويظلم. وينحرف عن الحق، ويشرك، ويطفئ بعضه على بعض، ويؤذي سواه من الخلق ، والله يمهل ولا يهمل .

فمن التكريم الإلهي أن يكون الإنسان قيما على نفسه، ومتحملا تبعة اتجاهه وعمله. ولقد أبدع الله خلق الإنسان فمنحه حرية الاتجاه وحمله فردية التبعة وبها استعمره في دار العمل. فمن العدل أن يلقي جزاء اتجاهه وثمره عمله في دار الحساب.

الشروح

- (1) العرب والعولمة، الإطار العام للظاهرة : 23 - 34.
- (2) عولمة الرعب : 19-20.
- (3) سورة الحجرات، آية 13.
- (4) مايكل هاردت وأنطونيو ليغراي. إمبراطورية العولمة الجديدة : 530.
- (5) نفس المصدر.
- (6) صحيح مسلم.
- (7) الوجه الحقيقي للعولمة المستورة، كتاب العالم الثالث.
- (8) عمرو عبد الكريم، سيرة العولمة.
- (9) صحيفة الأهرام، مصطلحات فكرية، المجموعة الثانية 1998/4/10
- (10) الكوكبة العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية.
- (11) مفهوم العولمة.
- (12) صحيفة الجزيرة، عدد : 9416، بتاريخ 16 ربيع الأول 1419.
- (13) كامل الشريف، الشباب المسلم والعولمة : 1.
- (14) سورة آل عمران، آية 159.
- (15) سورة التوبة، آية 129.
- (16) سورة الأنفال، آية 61.
- (17) المعجم الفرنسي «لاروس»، و«دائرة المعارف الإسلامية»، حرف ب.
- (18) سورة الإسراء، آية 70.
- (19) سورة ص : 70 - 72.
- (20) سورة الأحزاب، آية 72.
- (21) سورة المائدة، آية 3.
- (22) سورة النحل، آية 90.
- (23) سورة الأنعام، آية 74.

التعريف بالإسلام من * هو دين تعايش وسلام وإنشاء إعلام إسلامي موجه لغير المسلمين

ناصر الدين الأسد

عنوان هذا البحث مقصور على "الإسلام" من حيث هو دين، ولا يشمل "المسلمين" في واقع سلوكهم وحياتهم . وهذا ملاحظٌ جدير بالنصّ عليه هنا، لأنّ المعروف أن بين مبادئ الأديان وتعاليمها وبين أتباع هذه الأديان في فهمهم وتمثلهم لأديانهم وفي تطبيقهم لمبادئها في تصرفاتهم وحياتهم، اختلافاتٌ وفروقاً، ولا يجوز أن يُنسب كثير من أنواع سلوكهم إلى الأديان نفسها . وتنشأ تلك التصرفات المغايرة لحقيقة الدين بسببٍ من الطبيعة البشرية التي تتفاوت في الفهم وفي القدرة على التطبيق . والشئ نفسه ينطبق على أي نظرية أو عقيدة - سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية - ولذلك يقال تفسيراً لهذا الأمر وتسويغاً : إن سوء تطبيق النظرية لا يعيب النظرية نفسها .

ومع ذلك فإن من الطبيعي والبشري أن يحكم الناس على المبادئ والأفكار والقيم من خلال الذين يمثلونها أو يدعون إليها أو يرتبطون بها، وهكذا يُنظر إلى الإسلام من خلال المسلمين في واقعهم وحياتهم، فيُحكم عليه بالحكم عليهم . ومما يزيد الأمر التباساً أنه ليس في الواقع نظام إسلامي صحيح مطبّق متمثّل في بلد من بلاد المسلمين ليكون المثال الذي يشار إليه، أو النموذج الذي

تُفْهَم من خلاله، ومن خلال سلوك المسلمين فيه ، تعاليم الإسلام ومبادئه . ومن هنا يأتي الكلام على الإسلام في الغالب كلاماً تجريدياً لا نكاد نجد له في واقع المسلمين الآن أمثلةً تسنده وتؤكدّه، بل إن أكثر الأمثلة تنقضه وتفندّه . . فإن قلت إن الإسلام نصّ على محرّماتٍ بعينها ثم رأيتَ - وأنت غير مسلم - كثيراً من المسلمين يقتربونها ويجاهرون بها، وقعتَ في الحيرة والارتباك في الحكم . وإن قلتَ إن الإسلام نصّ على الوحدة والاعتصام بحبل الله وعدم التفرّق وعلى الأخوة بين المسلمين ثم رأيتَ - وأنت من غير المسلمين - حالهم منذ حين من الفارقة والتناوب ، شككتَ في أيّ منهما يمثل الإسلام : هل هي النصوص المدوّنة أم هو واقع الحال الذي هو عند كثيرين أبلغ من المقال ؟ ويزداد الأمر سوءاً إذا كان هذا التناقض واقعاً فيمن يتزيّن بزِيّ العلم والدين ، ويرجى منهم الصلاح والخير، ويظنّ فيهم أنهم القدوة . وهذه الصورة التي يراها غير المسلم من الخارج صورةٌ حقيقيةٌ لا شك فيها، ولكنها جزئيات متفرقة في أماكن متعددة وأشخاصُ أفرادٌ قد يصلون في عددهم إلى مجموعات، ولكنها تظل صورة محدودة إذا ما قيسست بمجموع المسلمين . ولا يجوز أن نغفل عن أنها موجودة بين أتباع جميع الأديان في العالم . ولذلك كان تعميمها على جميع المسلمين، أو قصرها عليهم وحدهم، خطأً منهجياً وافتئاتاً على الحقيقة . فلا شك في أن بين المسلمين جماعاتٍ مغالية أو متطرفة ، ولكن الأمثلة الحية في العالم تدلّ على أن من أهل الأديان والعقائد الأخرى من هم أشدّ غلوّاً وتطرفاً وأكثر عدداً .

ولقد كانت هذه المقدمة مما يجب أن نبدأ به - على ما فيها من صراحة بل من قسوة - لأن لها أثرها الكبير في التعريف بالإسلام والدعوة إليه والإعلام عنه وهو ما سنتناوله في القسم الثاني من هذا البحث .

أما التعريف بالإسلام - من حيث هو دين - فطريقه لا حب ينطلق من ثلاثة مصادر : من القرآن الكريم ومن السنة النبوية المطهّرة الصحيحة، وهما الأساس، ثم من فهم كبار الصحابة لهذين المصدرين وعملهم بما يتفق معهما،

لأنهم أقرب الناس زمنًا لنزول الوحي لأنهم تلقوا تفسيره من صاحب الرسالة ﷺ . وإن كان هذا المصدر الأخير - وهو فهم الصحابة وعملهم - مما يتوقف عنده ويختلف فيه . فقد روي عن الإمام مالك قوله: كلُّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر (يقصد رسول الله ﷺ) . ومما يروى عن الإمام أحمد قوله : لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ، وخذ من حيث أخذوا (يقصد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة) . ومع ذلك فلا يجوز لباحث في موضوع الإسلام أن يغفل آراء هؤلاء الأعلام وتفسيرهم لكتاب الله وروايتهم لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وربما كان عليه أيضاً أن يطلع على آراء العلماء الذين جاؤا بعدهم من الفقهاء والمفسرين .

ومن يتدبر آيات الذكر الحكيم والسنة النبوية يصل إلى أن في هذين المصدرين ركائز أساسية واضحة المعالم للتعايش الإنساني وللسلام العالمي ولما يتصل بهما من وسائل تنظيم المجتمع البشري .

ومن القواعد الكبرى التي يقوم عليها بناء الإسلام :

وحدة الجنس البشري، فالله عز وجل خلق الناس جميعاً من نفس واحدة، ومن هذه النفس خلق زوجها ثم جاء الناس كلهم بعد ذلك من هذين الزوجين . وقد تكررت الآيات الدالة على ذلك في مثل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ... ﴾ (النساء : 1) وفي مثل قوله ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ... ﴾ (الأنعام : 99) وفي مثل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ ... ﴾ (الحجرات : 13) (1) .

وفي هذه الآية نص واضح على قاعدتين كبيرتين يقوم عليهما بناء الإسلام،

وهما :

التعارف والتفاهم والتعايش بين الشعوب ، فمن أجل هذا جعل الله تعالى الناس شعوباً وقبائل ، ولو كانوا شعباً واحداً أو أمة واحدة لانتفت هذه الحكمة الإلهية ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم﴾ (هود : 118) . ومن هذا الاختلاف يكون التعارف والتعايش ، ولا يكونان بغيره . وقد ضرب الله من الاختلاف في الطبيعة والثمار والألوان والناس وسائر المخلوقات أمثلة على قدرته (2) وعلى حكمته وغايته سبحانه ، وبذلك يعمر الكون وتستقر الحياة .

والقاعدة الثانية التي تضمنتها هذه الآية الكريمة هي :

التقوى مقياس التفاضل عند الله ، وليس الأنساب و الأحساب وكثرة الأموال وسواها من زينة الحياة ومظاهر القوة والعزة فيها . فكلنا لآدم وآدم من تراب ، ولا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى . وهذا ذروة المساواة بين الناس في جوهر إنسانيتهم وحقيقة خلقهم فالتمايز إنما يكون في صلاح النفوس وصلاح الأعمال .

وأما القاعدة الكبرى الأخرى التي تقتزن بوحدة الجنس البشري فهي :

وحدة الدين الإلهي أو وحدة الأديان الإلهية . ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون 53) والإسلام هو الدين الذي جاء به الأنبياء والرسل كلهم من قبل ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى 11) وقد أمر الله المسلمين والناس معهم أن يقولوا ﴿... آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة 135) (3) . ووصف الله عز وجل جميع الرسل بأنهم

"مسلمون"، وإن كان جعل لكل "شريعة ومنهاجاً" (4) في التفصيلات التي تناسب حال كل أمة.

ومن القواعد الكبرى التي يقوم عليها بناء الإسلام :

الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد نزلت في ذلك آية كاملة خاصة بهذه القاعدة شاملة لها هي قوله تعالى ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وهي آية تردّ رداً واضحاً على السادرين في غيهم، الذين ينفثون من حولهم الشرور، والذين ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ (المائدة 81) بل الذين هم على النقيض ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ، نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ (التوبة 67).

والإسلام هو دين السلام، والسلام من أسماء الله تعالى، نصرّ عليه في القرآن، وهو أيضاً دين الرحمة كتبها على نفسه، وجمع بينها وبين السلام ، فطلب من رسوله أن يقول للمؤمنين ﴿... سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ...﴾ (الأنعام 55) وذكرها وحدها مفردة في آية أخرى (5). بل إنه سبحانه لم يرسل رسوله محمداً إلا رحمة للناس جميعاً، فقال ﴿وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين﴾ (الأنبياء 106).

ونختتم ما ذكرناه من قواعد - وهي بعض ما قام عليه بناء الإسلام - بقاعدة أخرى كبرى، هي أنه :

لا ابتداء بالعدوان على أحد . وقد كثرت أوامر الله تعالى للمسلمين بمسالمة من يسالهم، وعدم البدء بالعدوان بحيث لا يكون إلا دفاعاً عن النفس ورداً لعدوان الآخرين، ولا يكون القتال من المسلمين إلا لمن يقاتلونهم، وحينئذ

يكون ردّ المسلمين بمقدار عدوان غيرهم عليهم دون زيادة، قال تعالى : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة 193) وقال : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ، وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة 189) . بل إن الله أمر المسلمين أن يحسنوا إلى غيرهم من أهل الأديان الأخرى ويعدلوا في معاملتهم إذا لم يكونوا من المعتدين عليهم فقال : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة 8-9) . وفي هذه الآيات الكريمة كلها ما يرسي أسس التفريق بين ما يشيع هذه الأيام ممّا يُسمّى بالإرهاب وبين المقاومة الوطنية لردّ العدوان .

والقرآن الكريم كله لوحة زاهية مرسومة عليها صورٌ من تنظيم العلاقات الإنسانية والدولية من التعايش والتعارف، والتواصل والتراحم، ومن الدعوة إلى السلام والوفاء بالعهود لغير المسلمين، إلا إذا نقضوا هم العهد أو بدأوا العدوان حينئذ يكون الرد على قدر الفعل دون تجاوز ﴿فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة 191) أو ﴿فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ .

أما كيف ننقل هذه الصورة الصحيحة للإسلام إلى غير المسلمين وكيف ننشئ إعلاماً إسلامياً موجّهاً إليهم فموضوع كثرت فيه الكتابات والأحاديث وتعددت فيه الاجتهادات والآراء . وأحسب أن كل جهد فيه ضائع مهما نبذل فيه من مال ومهما نَقُمُ به في سبيله من اتصالات ومحاولات إذا لم نعالجه معالجةً تغوص به إلى الأعماق وتقلب الجذور . ولا يكون ذلك إلا بالعودة إلى مطالع هذه الدراسة التي وصفت فيها جوانب من أحوالنا، وهو ما وعدتُ هناك بالعودة إليه . فإن بقينا على ما نحن عليه من تفكك وتفرّق وضعف وتناقض فسيضيع صوتنا

هباءً مهما يكن عالياً ، ولن يسمعه غيرنا ولو أنشأنا عنده العشرات من محطات التلفزة وأجهزة الإذاعة ودور الصحافة ، فعنده منها ما يكفيه وما ألفه وتعود سماعه ورؤيته وقراءته، ولن نستطيع المجاراة والمنافسة . وسيظل الرأي العام هناك خاضعاً لتأثير ما عنده . وقد أصبحت تلك المحطات والأجهزة والدور تخون الرأي العام وتضله وتحجب عنه جوانب الحقيقة كاملة ولا تقدم له إلا ما يساير اتجاه أصحاب تلك الوسائل الإعلامية واتجاه ممولّيها واتجاه المؤثرين في المجالس والمحافل الانتخابية ، وهي كلها تستمتع بابتزاز ضعفنا واستغلال تفرّقنا . فالداء إذن مستوطن فينا، ولا سبيل إلا بمعالجته عندنا وتبديل أحوالنا، وقد دلّنا الله على ذلك بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد 12) فإذا كان هذا أمر الله خالقنا معنا فهو أولى أن يكون أمرنا مع الناس وأمر الناس معنا. وأول ذلك أن ندرك أن لذوي السياسة والحكم والسلطان منهم، وللشركات التجارية الكبرى، ولمؤسسات النفط، مصالح متعددة في بلادنا . فإذا استطاع الحكام العرب أن يوحدوا موقفهم إزاء هذه المصالح أصبح جزء كبير من ضعفنا قوة، واستطعنا من خلال هذه المصالح ومواقفنا الموحدة منها أن نبدأ بإحداث تأثير ما في رسم السياسات والخطط عندهم ، لا حباً فينا ولكن محافظةً على مصالحهم التي تزداد الآن حمايةً وصوناً كلما ازدادوا طغياناً وعدواناً . وبذلك يصبح موقفنا الموحد هو قوتنا في هذه المرحلة دون عنف ولا عدوان . وقد تختلف الآراء في هذا الأمر فيراه بعضهم من قبيل الخيالات والأوهام، وأنه مستحيل الحدوث . ولكننا نرى أن ما يحدث الآن في الشارع العربي، وما يُتوقع حدوثه، قد قرّب ما بين الحكّام وجعلهم يعيدون النظر في الأمور، وعسى الله أن يحقق الأمل في اجتماع كلمتهم وموقفهم .

ومن تمام هذا الأمر أن ينظّم هؤلاء الملايين من العرب والمسلمين في الغرب صفوفهم، وأن يؤلّفوا في كل قطر جماعات توعوية وضغط، على غرار بعض

الأقليات الأخرى هناك . ولا يتأتى مثل هذا التنظيم إلا إذا تحقق الأمر الأول الذي أشرنا إليه، و إلا إذا تلقى أولئك العرب والمسلمون من الحكام العرب مجتمعين التوجيه والتشجيع والدعم والتمويل، ولو في بداية الأمر على الأقل . ولا بد أن يقوم أولئك الحكام بزيارات مستمرة للاجتماع بهم والتحدث إليهم وإظهار المؤازرة لهم، ثم استمداد المؤازرة منهم حين يصلب عودهم وتقوى شوكتهم ويصبح لهم نفوذهم، فيهيئون لهم فرص اللقاء مع زعماء تلك البلاد وحكامها ورؤساء أحزابها ولجان المجالس النيابية عندهم، مثلما هو الشأن مع رؤساء الوزارات والأحزاب وكبار الساسة الإسرائيليين . وبذلك يصبح لتلك الجاليات العربية والإسلامية أثرٌ ما في رسم السياسات والخطط في تلك الأقطار .

حينئذ، وحينئذ فقط وليس قبله، تقوم الجاليات الإسلامية والعربية، من مواطني تلك البلاد ومن الجيل الثالث من الوافدين، بإنشاء إعلام يكون من صميم إعلام الأقطار التي ينتمي إليها أفراد تلك الجاليات ، فيبدو متلاحماً مع نسيج الإعلام المحلي وجزءاً منه ، وليس إعلاماً مأجوراً مفروضاً من الخارج ، غريباً عن مزاج أهل البلاد . أما كيف تكون تفصيلات ذلك الإعلام من تلفزة وإذاعة وصحف، وكيف تكون مراحل إنشائه، وما هي برامجه، فأمر فني يتولاها متخصصون يعرفون عقلية الناس هناك وميولهم ووسائل مخاطبتهم والتأثير فيهم .

ومن المهم أن نتذكر في جميع الأحوال أن اليهود في أوربا وأمريكا، ليسوا جاليات أجنبية وإنما هم أوروبيون وأمريكان، فهم يتحركون ويتصرفون ويتحدثون بصفتهم مواطنين، شأنهم شأن أي أوروبي أو أمريكي، ولذلك يتقبلهم المجتمع هناك ولا يلفظهم، ومن أجل هذا أشرنا إلى وجوب أن يكون العاملون في المجالين السابقين من المسلمين الأوروبيين أو الأمريكان أنفسهم ومن المسلمين

والعرب من الجيل الثالث الذين وفد أبائهم أو أجدادهم، وأصبحوا هم من المجتمع نفسه.

ويظل الحديث في هذا الموضوع مفتوحاً للاجتهادات المتعددة ، وحسب مثل هذا العرض أن يدلي بدلوه فيه ولو بنصيب قليل. والله سبحانه ولي التوفيق.

الهوامش

- (1) وكذلك في : الأعراف 189 والزُّمر 7.
- (2) انظر مثلاً فاطر 27 و 28، الأنعام 142.
- (3) وانظر أيضا : آل عمران 83.
- (4) المائدة 50.
- (5) الأنعام 12.

نحو أفق جديد في علاقت المسلمين بالعالم

أحمد كمال أبو المجد

مقدمات ضرورية

1. ليس هذا بحثاً في تاريخ العلاقات السياسية التي قامت بين المسلمين وغيرهم من دول العالم وشعوبه ؛ ولا هو عرض لأحكام الفقه الإسلامي فيما ينبغي أن تكون عليه علاقة المسلمين بغيرهم، حين يكون هؤلاء الأغيار أقلية غير مسلمة تعيش في بلاد المسلمين.. أو حين يكون المسلمون أقلية تعيش مغتربة في دول غير مسلمة.. وإنما هو رصد لما نستطيع أن نسميه "أزمة العلاقة بين المسلمين والعالم المعاصر" ومحاولة لاستشراف "المداخل الأساسية" لعلاج هذه الأزمة، وهي - على ما سوف نرى - مداخل يتصل بعضها بضرورة استيعاب المسلمين المعاصرين، حكاماً وعلماء وعامة، لجوهر التصور الإسلامي لعلاقة المسلمين بغيرهم، ولما طرأ على النظام العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من تغيرات هائلة قلبت الموازين وامتدت آثارها إلى الناس جميعاً، مسلمين وغير مسلمين.. كما يتصل بعضها الآخر بضرورة إعادة النظر في السلوك السائد بين المسلمين في تعاملهم مع "الغير" وضرورة إعادة النظر كذلك "في مضمون الخطاب الإسلامي الموجه لغير المسلمين".

2. ولا أملك الادعاء بأن هذا البحث مستقل تماماً عن الملابس المؤسفة والحملات العسكرية والسياسية والإعلانية التي تعرضت وتتعرض لها أجزاء غالية من العالمين العربي والإسلامي.. ولا عن الحملة المنظمة التي يتعرض لها الإسلام والمسلمون... تشويهاً لعقيدهم وثقافتهم... واتهاماً للإسلام بأنه مسؤول - على نحوٍ ما - عن انتشار ظواهر التطرف والعنف والإرهاب.. وهو اتهام زادت حدته وارتفعت نبرته في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي.. وتعاضم خطر تداعياته بما يجري الآن في أرض فلسطين.. من محاولة سافرة لإبادة شعب بأكمله وهدم البنية الأساسية التي تقوم على عمدها حياته كلها، وإذلال قياداته.. والاستخفاف بحقوق وحرّيات رجاله ونسائه وأطفاله.. وحصارهم - وهم مدنيون أبرياء - حصاراً يستهدف إرهابهم وإفزاعهم، وحملهم على إحدى اثنتين، إما الاستسلام - بغير شروط - لما تمليه الحكومة الإسرائيلية وألّتها العسكرية.. وإما الهجرة وترك الأرض يحتلها الغزاة المستوطنون..

والمفزع والمؤسف في هذا كله، وهو الذي يربط هذه المأساة بموضوع هذا البحث أن المذبحة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، والقهر الذي تتعرض له الأمة كلها يجري بمباركة من الدولة التي كتب علينا أن نقبلها قوة عظمى وحيدة، وفي ظل صمت وتخاذل دوليين يكشفان عن المخاطر الهائلة التي تتعرض لها الإنسانية حين يغيب عن النظام الدولي عنصر التوازن القادر وحده على تأمين حدٍ أدنى من العدل والمساواة في العلاقات الدولية..

وحين اندفعت دولة الكيان الصهيوني إلى توظيف موجة محاربة الإرهاب أو الحرب ضد الإرهاب كما تسميها الحكومة الأمريكية لصالح برنامجها التوسعي على أرض فلسطين والأراضي العربية، زاعمة أن ما تفعله في فلسطين مماثل تماماً لما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان، وما تنوي أن تفعله في دول أخرى تزعم أنها "تمثل محور الشر"..

وحين بلغت حملة إبادة الشعب الفلسطيني ذروتها باقتحام المخيمات والقرى الفلسطينية وسقوط مئات الشهداء تحت عجلات الدبابات وتحت أنقاض المنازل التي هدمت على رؤوس سكانها .. فقد كانت المفاجأة الكبرى أن الجانب الأكبر من الرأي العام في إسرائيل، والجانب المؤثر والفعال في المجتمع الأمريكي لم ير فيما فعلته ولا تزال تفعله إسرائيل أمراً خطيراً.. ولم يتحرك الضمير العالمي لوقف هذه المذبحة، أو حتى للإدانة الصريحة لأعمال القمع والإبادة التي ماثلت تماماً ما فعلته النازية، وكان هذا - في جانب منه على الأقل - تعبيراً عن غياب التأثير العربي والإسلامي على عقول الناس وقلوبهم خارج العالمين العربي والإسلامي، وهو غياب شكا منه ونبه إليه كثير من العلماء المنصفين في الولايات المتحدة وأوروبا.. وانتبه إليه أكثر الساسة والحكام العرب والمسلمين ومعهم، بل قبلهم الشعوب العربية والأمة الإسلامية كلها..

في هذا الإطار، وبسبب هذه الملاحظات المأساوية المحزنة كان من الضروري أن نفتح معاً ملف **"علاقة المسلمين بغيرهم"** على المستويين الحكومي والشعبي.

ولما كان نطاق هذا البحث يضيق كثيراً عن معالجة جميع جوانب هذا الموضوع الكبير.. فقد أثرت أن أتعرض لأمر ثلاثة أراها مداخل أساسية للدراسة الموضوعية والنقدية **"لعلاقة المسلمين بالعالم"**.

الأمر الأول : تحديد الإطار المرجعي الذي نتعرف عن طريقه على النظرة العامة للإسلام إلى العلاقة بالآخر، وما إذا كان هذا الإطار شرعياً خالصاً، مستمداً من القرآن والسنة.. أم أنه - في جانب منه على الأقل - إطار سياسي مدني تحكمه السياسة الشرعية، ويوجهه تقدير المصالح المتغيرة مع تغير الزمان والمكان.

الأمر الثاني : تحديد "الأصل العام" في علاقة المسلمين بغيرهم.. وما إذا كان الأصل فيها أنها علاقة "سلام" أم علاقة "صراع".

الأمر الثالث : بعض القضايا المعاصرة المتصلة بعلاقة المسلمين بالعالم اخترنا منها قضايا ثلاث :

أ. غير المسلمين في الدول الإسلامية .

ب. المسلمون في أرض الغرب .

ج. المسلمون والنظام الدولي العالمي المعاصر .

جوهر المشكلة

إن جوهر المشكلة التي تناقشها في هذه الدراسة يتمثل في أمرين : أولهما.. أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها علاقة أي دولة إسلامية بغيرها من دول العالم إنما يجري التعرف عليها اليوم بالرجوع إلى مصدرين، أولهما.. ما قد يكون في مصادر التشريع الإسلامي الأساسية من أحكام عامة أو تفصيلية تتناول علاقة المسلم بغير المسلم بوجه عام، أو تتناول علاقة "الدولة المسلمة" بغيرها من الدول والجماعات غير المسلمة.. وثانيهما.. ما تجمع عبر التاريخ الإسلامي من سوابق وتجارب جرى توثيقها، تصف السلوك العملي للدول الإسلامية في إقامة وتنظيم علاقتها بسائر الدول والجماعات، ووجه الإشكال في هذا الأمر أن الاجتهاد الفقهي في ميدان العلاقات الدولية قد توقف أو تباطأ على الأقل نتيجة لظهور قانون دولي قائم على العرف الدولي والاتفاقات الثنائية والجماعية التي تمت في إطار عام غير مرتبط بالشريعة الإسلامية.. وما ترتب على ذلك من إدارة أكثر الدول الإسلامية إن لم يكن جميعها لعلاقاتها الدولية وفقاً لهذا القانون الدولي الوضعي.

أما الأمر الثاني : فيتمثل فيما طرأ على النظام الدولي القائم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من تغيرات هائلة في موازين القوى، وهي تغيرات كان لابد أن يكون لها تأثيرها الكبير على جميع الدول المعاصرة.. ومن بينها - بطبيعة الحال- الدول الإسلامية..

ذلك أن الانتقال - المفاجئ نسبياً - من نظام دولي قائم على التوازن الذي تحققه المنافسة بين قوتين كبيرتين تمثلهما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي.. والمعسكران التابعان لهما.. هذا الانتقال أدى إلى وضع دولي جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بمعنى "الدولة الكبرى" أو "القطب الواحد" قد أحدث شرخاً هائلاً في النظام الدولي تمثل في تراجع فاعلية المؤسسة الدولية الكبرى التي تجسد النظام القانوني الحاكم للعلاقات الدولية، وهو النظام الذي تمثل وتعبّر عنه منظمة الأمم المتحدة..

إن غياب الحد الأدنى من التوازن عن النظام الدولي القائم يفرض على جميع الدول المعاصرة، ومن بينها الدول الإسلامية أن تتوقع العديد من الصعوبات والمشاكل في إدارتها لعلاقاتها الدولية، كما يفرض عليها أن تعيد النظر في سياساتها وأساليب عملها التي كانت تتبعها في ظل نظام قائم على القطبية الثنائية، أو أي نظام آخر قائم على صورة أو أخرى من صور التعددية ، على نحو ما كان قائماً في ظل تجمع دول ما كان يسمى "عدم الانحياز" الذي شكل - على نحو ما - قوة ثالثة إلى جانب قوة القطبين الكبيرين.

ونحب - مع ذلك - أن ننبه إلى أن حديثنا عن "علاقة المسلمين بالعالم" يتجاوز المجال القانوني الخالص، ليشمل بصفة خاصة الجوانب الثقافية والحضارية والإعلامية.. حيث ترسم للمسلمين في كثير من الدول وعبر أجهزة الإعلام التي لا تتوافر الموضوعية أو حسن النية لكثير منها، صور سلبية سيئة

من شأنها أن تزرع الجفوة والخصومة، وأن تستدعي مشاعر العداوة والقطيعة.. وأن تفتح الباب - بذلك كله - لصورٍ عديدة من صور المواجهة والصراع والتصادم.

وهكذا نجد "المشكلة الثقافية" كامنة وراء "المشكلة السياسية" التي نعاني منها - نحن العرب والمسلمين - هذه الأيام حيث روجت أقلام وألسنة كثيرة في الغرب لمقولة خاطئة فاسدة مؤداها أن هناك اختلافاً جذرياً وأساسياً بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية.. وأن المسلمين لا يقيمون علاقة مودة وتعارف وتعاون وقبول متبادل مع الغرب، لأنهم في الحقيقة "مختلفون" بحكم دينهم وثقافتهم عن كل ما هو غربي.. وأياً كان مبلغ الخطأ والفساد في هذه المقولة، فإن الحقيقة المؤسفة تصرخ من حولنا مؤكدة أن هذه المقولة أوشكت أن تصير إحدى المسلّمات في العقل الجماعي الشعبي في الغرب، وأن جهود جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة قد أفلحت تماماً في سوق الإدارة الأمريكية إلى تبني مواقفها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، وتجاه العرب والمسلمين بصفة عامة.. مما يؤكد الحاجة إلى عمل كبير وممتد في الزمن لمنازعة هذه الدوائر الصهيونية المنظمة في سعيها للسيطرة الكاملة على العقل الأمريكي وعلى القرار السياسي الأمريكي، وهي قضية تؤول بنا، من طريق آخر، إلى مراجعة قضية "علاقة المسلمين بالعالم" التي هي موضوع هذه الدراسة.

علاقة المسلمين بالعالم ، قتال أم سلام ؟؟

وأول ما نحتاج إلى بيانه ونحن نسعى لتأصيل التصور الإسلامي للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين هو تحديد ما إذا كانت هذه العلاقة في مجموعها وجوهرها علاقة قتال ومواجهة مستمرة.. أم أنها علاقة سلام وكفٍ ليد الاعتداء.. وأنها لا تتحول إلى علاقة صدام وقتال إلا على سبيل الاستثناء، وحين يقع من "الآخر" عدوان أو ظلم أو مبادءة بالقتال.

ودون أن نستغرق في دراسات فقهية تخرج عن هدف هذا البحث، فإننا نرى، مع جمهور الفقهاء القدامى والمحدثين أن الأصل في هذه العلاقة أنها علاقة مودة، وكف اليد عن العدوان، تشهد لهذا نصوص عديدة في القرآن والسنة.. على رأسها قوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.. إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ﴾ (سورة الممتحنة، الآيتان 8 - 9).

ومنها أنه سبحانه لم يأذن للمسلمين "بالقتال" إلا حين وقع العدوان عليهم وبادعهم الآخرون من مشركي مكة بقتالهم.. يقول سبحانه : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ، الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾.

ومنها أنه سبحانه لم يأمر بالقتال إلا لمن يبدأ المسلمين بالقتال .. يقول سبحانه : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (سورة البقرة الآية 189).

والذين يتصورون الإسلام داعياً إلى القتال، مؤثراً له على المصالحة والسلام، يقعون في خطأ علمي كبير ويستندون في دعواهم إلى غير دليل .. فالإسلام قد اعتبر "القتال" استثناء لا يجوز الالتجاء إليه إلا عند الاضطرار.. يقول سبحانه : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ (سورة البقرة الآية 214) .. ويقول سبحانه : ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (سورة الأنفال الآية رقم 62) .. وأمتن سبحانه على المسلمين بأنه كف أيدي المشركين عنهم وكف أيديهم عن المشركين، معتبراً حقن الدماء نعمة تستحق الحمد والشكر بقوله سبحانه : ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ (سورة الفتح الآية رقم 24).

أما ما ذهب إليه فقهاء صدر الإسلام من تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، فإنه يحتاج إلى فهم جديد كما يحتاج إلى استدراك ومراجعة .. فقد ظهر هذا التقسيم تعبيراً عن واقع كان قائماً ولم يعد اليوم كذلك .. وهو واقع تمثل في انحياز المسلمين - في ذلك العصر - إلى إقليم معين، هم فيه أغلبية غالبية، تسمح لهم بإقامة أحكام الإسلام وتطبيق شريعته .. وانحياز غيرهم من غير المسلمين إلى دار لهم يغلبون عليها بسلطانهم، ويقيمون فيها ما يشاؤون من شرائعهم المغايرة لشريعة الإسلام .. ويلفت النظر - فوق ذلك - أن في التقسيم نوعاً من الخلل المنطقي .. فالإسلام إنما يقابله الكفر أو الشرك ولا تقابله بالضرورة حالة القتال والحرب .. وعلى أي حال فقد أدى تغير الواقع السياسي والديمقراطي إلى تراجع هذا التقسيم، وميل أكثر العلماء والمجتهدين إلى تقرير عدم الالتزام به باعتباره تعبيراً عن صياغة فقهية واجه بها المجتهدون "وضعاً" سياسياً خاصاً، أما الرأي الذي يرجحه الفقه المعاصر، فهو كما قال فقيه معاصر كذلك : "أن الاجتهاد القديم القائل يمثل ذلك التقسيم قد انقضى زمنه، وأن الفقه المعاصر يجب أن يتوجه صوب واقع العلاقات الدولية المعاصرة ويجتهد في بيان الجائز فيها والممنوع مما يحقق المصلحة أو يهدرها على نحو ما فعل الفقهاء في عصور المواجهة الأولى بين الإسلام والعالم القديم" (1) .

وخلاصة ذلك كله أن الشرك وجحود الإسلام ليسا وحدهما أساساً صالحاً لتقسيم العالم كله إلى دار سلم ودار حرب .. وذلك بعد أن تقرر المبدأ القرآني الذي لا يقبل - بطبيعته النسخ - وهو قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)، فلو كان التدين بغير الإسلام هو وحده علة القتال لكان في ذلك إكراه منافٍ لمبدأ حرية الاعتقاد التي قررتها الآية الكريمة السابق ذكرها .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما طرأ على التوزيع الجغرافي للشعوب من تغيرات كبيرة عبر العصور، وأن جموعاً كبيرة من المسلمين تعد بالملايين قد صارت تقيم - على وجه الاستقرار - في بلاد يدين أغلب أهلها بغير الإسلام

.. وأن جموعاً أخرى كبيرة من غير المسلمين قد صارت تقيم في بلاد المسلمين، أدركنا مقدار الحاجة إلى إعادة النظر في هذا التقسيم الفقهي الذي صنعه الفقهاء في إطار واقع تغيرت أكثر عناصره.

وهذا القول الذي ننتهي إليه من أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم أنها علاقة سلام تترتب عليه نتيجتان بالغتا الأهمية وتحتاج كل منهما إلى مزيد من التفصيل :

النتيجة الأولى : تتعلق مباشرة بإدارة المجتمع المسلم والدولة الإسلامية لعلاقاتها الدولية .. ومؤداها أن المسلمين مطالبون بالتواصل مع سائر الأمم والشعوب تواصلاً يهدف إلى إقامة التعاون وتبادل المنافع، نزولاً عند أمره سبحانه بأن نتعارف مع "الشعوب والقبائل" وهما لفظان قرآنيان يرمزان إلى التعدد والتنوع الثقافي، وإن كانا لا يحصران واجب التعارف في هذين النسقين من أنساق المجتمع الإنساني .

وكما تقول دراسة حديثة عن الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام، فإنه "ينبغي على اعتبار "الدعوة" الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم وتحديد المكانة الحقيقية للسلم في نطاق هذه العلاقات ، ينبغي على ذلك حقيقة أساسية مفادها أن الأدوات التي يمكن للدولة الإسلامية أن تستعين بها في إدارة وتنظيم علاقاتها مع الدول والجماعات غير الإسلامية في وقت السلم تتعدد وتتنوع لتشمل التفاوض والتعاهد، والتبادل الاقتصادي والتجاري، وتبادل الرسل والشعارات إلى غير ذلك من الوسائل والأدوات التي يستعان بها عموماً لتصريف الشؤون الخارجية وقت السلم.

مقدمة الكتاب المشار إليه وهو جزء من مشروع بحثي قام به المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وأشرفت عليه الدكتورة / نادية محمود مصطفى - القاهرة 1996.

وتؤكد السيرة النبوية والتاريخ الإسلامى هذه النتائج التي تترتب على اعتبار السلام والمصالمة أصلاً عاماً فى علاقة المسلمين بغيرهم .. إذ معلوم أن النبي ﷺ قد فاوض وفداً من الخزرج فى موسم الحج، وذلك قبل أن يعزم على الهجرة إلى المدينة.. ومعلوم كذلك من سيرته ﷺ أنه بايع إثني عشر رجلاً من الأوس والخزرج فى بيعة العقبة الأولى، ثم بايع ثلاثة وسبعين رجلاً فى بيعة العقبة الثانية..

وأوضح من هذا وأقرب إلى التفاوض الذي تنبني عليه مهادنة أو مصالحة ما كان بينه ﷺ وبين قريش فى صلح الحديبية ، إذ انتهت المفاوضات الشاقة التي أثارت نتائجها بعض أصحاب النبي ﷺ إلى العدول عن دخول مكة فى ذلك العام وغير ذلك من الأمور التي اتفق عليها الطرفان وجرى توثيقها فى معاهدة الحديبية التي ناب فيها سهيل بن عمرو عن مشركي مكة ووقعها رسول الله ﷺ بعد أن كتبها علي رضي الله عنه ، وإذا تقرر جواز الدخول فى مفاوضات، فقد تقرر معه جواز الدخول فى معاهدات .. إذ التفاوض سعي للاتفاق وسبيل إليه .. ولا غضاضة في أن يقوم الاتفاق أو التعاهد على أساس حلول وسطى تلبي جزءاً من مطالب أطرافها بحيث يقدم كل طرف تنازلاً عن جزء من تلك المطالب .. من ذلك تفاوضه ﷺ مع قبائل بني غطفان يوم الأحزاب، وموافقته المبدئية على أن يمنحهم المسلمون ثلث ثمار المدينة إذا هم التزموا الحياد فى الحرب التي شنتها الأحزاب ضد المسلمين (وإن كان تشاوره ﷺ مع أصحابه من الأنصار قد انتهى به إلى العدول عن هذا التنازل).

ويجد هذا التوجه نحو التفاوض والتصالح طلباً للسلام أساسه الشرعي فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ .. وقوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ .

ولسنا بحاجة - بعد ذلك - إلى الدخول في تفاصيل الفقه الإسلامي الغزير الوفير في شأن التفاوض وشروطه وحدوده.

وهكذا، وبعد تقرير أصل مشروعية التفاوض والمصالحة وإبرام الاتفاقيات، فإننا نقرر أمرين مهمين .. أولهما .. أن المفاوض المسلم يملك قدراً كبيراً من سلطة التقدير والاختيار وهو يمارس التفاوض .. كما يملك سلطة مماثلة في تحديد مضمون الاتفاق النهائي الذي هو صلب المعاهدة .. ولا يحده في ذلك إلا "حدود الله" و "ثوابت الإسلام" التي لا يملك أن يساوم عليها أو أن يتنازل عنها.

الأمر الثاني : أن للمعاهدات في التشريع الإسلامي قدسية واحتراماً عبرت عنهما آيات كثيرة من القرآن الكريم .. حسبنا منها آيات ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ .

والثانية : قوله تعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ .

والثالثة : قوله تعالى : ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ، إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ .

وفي أحاديث النبي ﷺ قوله : «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

ولما كانت المعاهدات هي أسبق مصادر القانون الدولي وأقدمها وأكثرها أهمية وانتشاراً .. فإن المبادئ الإسلامية التي عرضت لها في هذا الشأن تعبر عن أن الإسلام أدخل العلاقات الدولية في نطاق قواعده التشريعية ووضع لها إطاراً قانونياً يتقيد به سلوك الدولة المسلمة.

ولأن السلام هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ، فقد ظلت الحرب استثناءً خالصاً .. ولكنه استثناء محكوم هو الآخر بقواعد الشريعة .. وهي

في هذا السياق قواعد بالغة الصرامة ، ما نظن القانون الدولي الحديث قد بلغ مبلغها في الشدة والدقة اللهم إلا حديثاً.. وعلى رأس هذه القواعد عدم جواز البدء بالقتال حتى توجه الدعوة إلى الحق والاستجابة لها إلى العدو .. وهي قاعدة صارمة طبقها النبي ﷺ نفسه وتابعه فيها الصالحون من خلفائه .. روي أنه ﷺ بعث بعثاً إلى اللات والعزى فأغاروا على حي من العرب، فسبوا مقاتليهم وذريتهم .. فقالوا : يا رسول الله أغاروا علينا بغير دعاء ، فسأل النبي ﷺ أهل السرية فصدقوهم .. فقال النبي ﷺ ردوهم إلى مآمنهم ثم ادعوهم ، وفي سيرة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن جيشاً من المسلمين دخل سمرقند واستولى عليها قبل أن يدعو أهلها إلى الإسلام وإلى المصالحة، فلما بلغه ذلك أمرهم أن يجلو عنها وأن يعودوا إلى دعوة أهلها ..

وللإسلام فوق ذلك قواعد صارمة يضيق المقام عن بيانها، وهي قواعد تتعلق بالسلوك وقت الحرب، وتهدف جميعها إلى حقن الدماء وإلى حماية حياة الذين لا يقاتلون من الشيوخ والأطفال والنساء والجرحى .. حتى إنه يسعنا القول إن الإسلام كان أول نظام قانوني يدخل الحرب في نطاق الشريعة، ويقيّد السلوك الإنساني فيها بقيود أخلاقية إنسانية .. لا تكون الحرب معها انفلاتاً كاملاً من الأسس الأخلاقية للسلوك والأسس القانونية التي تحاسب على هذا السلوك.

النتيجة الثانية : أنه مادامت علاقة المسلمين بغيرهم علاقة سلام .. فإن للمسلمين أن يقيموا علاقات تجارية واقتصادية يتبادلون عن طريقها المنافع مع غيرهم من الشعوب. وقد لخص ذلك كله البحث الذي أشرنا إليه من قبل (ص 82-83) بقوله : إن الأصل العام في صدد التعامل التجاري والاقتصادي بين الدولة الإسلامية والدول والكيانات الأخرى غير الإسلامية يقوم على الحل والإباحة .. وتدل الوقائع والشواهد التاريخية على أن السلطات الإسلامية لم تأل جهداً في فتح دار الإسلام أمام التجار الأجانب واحترام سمة الدخول الممنوحة لهم، وتحقيق الأمن والأمان لهم في حلهم وتنقلهم داخل أراضي الدولة الإسلامية.

إن الحقائق المتقدمة جميعاً تؤكد الأصل العام الذي يريد البعض هذه الأيام أن ينكره أو يشكك فيه، وهو أن علاقة المسلمين بالعالم علاقة سلام ومودة وتواصل وتعاون، وهو ما يصل بنا إلى الجزء الأخير من هذه الدراسة الموجزة، ولعله أكثرها أهمية ..

المسلمون والعالم في عصر العولمة والحوار بين الحضارات

دون مقدمات طويلة، نرجو أن نضع أمام الدنيا كلها أموراً ثلاثة تصف تصورنا لعلاقة المسلمين بالعالم، كما نضع هذه الأمور كذلك بين يدي المفكرين والكتاب والمتحدثين عن الإسلام في أيامنا هذه.

الأمر الأول : أن موقفنا من العالم ينبع من إيماننا بأن اختلاف الناس سنة من سنن الله في خلقه، وأن التنوع نعمة من نعم الله، وليست - كما يتصور البعض - خطراً على شعوب بعينها أو ثقافات بعينها .. يقول تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ .. ومعنى هذا أن التعدد سنة وأنه نعمة، وأن التعامل معه كحقيقة كونية وإنسانية يقتضي "التسابق" إلى فعل الخير.. والتعاون على البر لتزداد المجتمعات الإنسانية ترابطاً ورشداً.

الأمر الثاني : أننا نحن المسلمين، نعي ونعرف حق المعرفة ما طرأ على الدنيا خلال النصف الأخير من القرن الماضي.. ترابط وتقارب نتيجة سقوط حواجز الزمان والمكان ونعرف أن المسلمين لن يدخلوا القرن الجديد من باب خاص بهم وحدهم ، وإنما يدخلونه مع سائر الأمم والشعوب من باب واحد.. ويعرف المسلمون كذلك - مع اعتزازهم الذي لا حد له ولا آخر - بدينهم وثقافتهم وما ينطويان عليه من خير للدنيا كلها.. إلا أنهم يدركون أن الحكمة ليست حكراً لهم وحدهم، وإنما هي موزعة بين الخلق ، مبنوثة في كثير من الناس غيرهم، لهذا

يؤمن المسلمون بأن التعاون على البر والتقوى يقتضي الإحساس بالندية والمساواة مع الآخرين، وأن يكون ذلك التبادل والتعاون من خلال الحوار والجدال "بالتي هي أحسن" وليس بطريق المواجهة والصراع والصدام.

الأمر الثالث : يدرك المسلمون رغم معرفتهم "بمعالمهم" التي اختارها الله لهم أن تميزهم عن سائر الأمم والشعوب ليس تميزاً مطلقاً، وليس اختلافاً شاملاً.. ويعرفون أن المبالغة والإسراف في وصف تميز الإسلام وغير المسلمين عن غيرهم، من شأنه أن يصل بهم إلى نوع من القطيعة مع الآخرين.. وأن يخلق إحساساً متبادلاً بالغربة.. يفتح معه الباب للزعم باستحالة التعاون.. والزعم أن المسلمين لا مكان لهم في موكب الإنسانية الواحد الذي يقوم عليه تصور المستقبل الإنساني كله..

وفي هذا السياق نذكر من جديد بوحدة الإنسان الذي كرمه الله لإنسانيته التي تتمثل فيما آتاه ربه من العقل والإرادة.. ولذلك انصرف التكريم إلى مطلق الإنسان وإلى عموم "بني آدم" ولم ينصرف للمسلمين وحدهم.

كما نذكر بوحدة الرسالات السماوية، وهي وحدة قائمة على وحدة الخالق سبحانه ووحدة رسالاته التي بعث بها رسله وأنبياءه عليهم صلوات الله، ولا يسعنا - نحن المسلمين - أن ننساها في غمار حرصنا على إظهار خصوصية الإسلام وتميز ثقافته.

إن على مسلمي هذا الزمان أن يذكروا أن المسلمين ليسوا مقدسين ولا معصومين، وإنما هم ناس من الناس، وبشر من البشر، يصيبون ويخطئون ويعدلون ويظلمون، وهم - بما يتبعون من الهدى والحق شهداء على الناس، يذكرون بآيات الله ويدعون إليه سبحانه على بصيرة، ولكنهم لا سلطان لهم ولا وصاية على أحد ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ وتاريخ المسلمين بعد ذلك جزء من

التاريخ العام للإنسانية، وحياتهم خاضعة للسنن والنواميس التي تحكم الناس جميعاً، وأنهم إذا أحسنوا واجتهدوا وأخذوا بالأسباب وصلوا إلى غايتهم وارتفع شأنهم، وإذا تقاعسوا وقصروا وتمنوا على الله الأمانى، تراجعوا وزال سلطانهم وهان أمرهم.

رابعاً : أن رسالة المسلمين العالمية موجهة للناس كافة ، وهذه العالمية لا يصلح للدعوة إليها إلا من اتصل بالناس وأقام الجسور معهم .. ومد بينهم وبينه حبال المعرفة المتبادلة، وأحسوا أنه منهم وأنهم منه.. أما الذي يتعالى على الناس ويذكرهم صباح مساء بأنه مختلف عنهم شديد الاختلاف، وأنه لا صلة تجمعهم بهم، ولا أمر مشترك بينه وبينهم، فأنى يستجيبون له، وهو يضعهم بعيداً عنه.. فى موقف الغربة والانفصال.

خامساً : إننا نحن المسلمين، ندرك حجم الأخطار التي تواجه الإنسانية في عصر سقوط الحواجز، وامتداد نشاط الأفراد والشركات والمؤسسات عبر الحدود الفاصلة بين الدول وتلك الفاصلة بين القارات.

وحسبنا أن نشير إلى أخطار الأمراض والأوبئة التي تنتشر انتشار النار فى الهشيم من بلد إلى بلد وأن نشير إلى أخطار تلوث البيئة وما تحمله للناس جميعاً من كوارث لا آخر لها ولا حدود تتوقف عندها وأن نشير إلى أخطار التدهور السريع فى دور المؤسسات الحافظة للعلاقات الإنسانية، مؤسسة الأسرة ومؤسسة الجوار.

إننا انطلاقاً من هذا الإدراك نمد يداً بعقول مفتوحة وصدور رحبة واسعة للتعارف والتواصل مع شعوب الدنيا على اختلاف ثقافتها وتاريخها ولكن الاستجابة لهذا التوجه الإسلامى يقتضينا عملاً موصولاً وجهداً لا يعرف الكلل لإصلاح ما فسد ووصل ما انقطع.. توكيلاً للأخطار التي نرى أولها ولا نكاد نرى

آخرها.. أخطار المواجهة والصراع.. القائمين على سوء الفهم أو سوء القصد..

ومن هذا الملتقى العلمي الرصين نرفع أصواتنا لمؤسساتنا الثقافية والإعلامية أن يرتفع أداؤها إلى مستوى التحدي الذي نواجهه جميعاً.. لنرد عادية التشويه والإساءة التي توجه إلى الإسلام والمسلمين.. ولنوقظ همم الرعاية والرعية، وننبههم إلى ضرورة الانتقال من موقف العزلة إلى مقام الاقتراب والاتصال.. فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية..

هذا أيها السادة العلماء، أو الطوفان.. ولا يظلم ربك أحدا..

الهوامش

- (1) الدكتور/ محمد سليم العوا، من كتابه "الفقه الإسلامي في طريق التجديد" من منشورات المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية 1998 ص 1999 .

العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أيُّ أفق؟

الحسن بن طلال

أبدأُ بإزجاء التَّحيَّةِ الصَّادِقةِ والمحَبَّةِ الخالصةِ إلى راعي أكاديميتنا
الجليلة، جلالة الملك محمد السادس - أيَّدهُ اللهُ وأعزَّه ونصره - على رعايتهِ
واهتمامهِ الموصول ؛ وبتهنئةِ جلالتهِ على حُسْنِ اختيارِهِ لمَوْضوعِ هذه الدَّورةِ،
كشأنه دوماً.

وإذ كُنْتُ أودُّ أَنْ أَحْضَرَ شَخْصِيًّا دُورَتَنَا هذه لَوْلَا أَنْ حَالَتْ دُونَ ذَلِكَ
التَّزاماتُ طارئة، فَإِنِّي أَتَطَلَّعُ بِشَغَفٍ وَشَوْقٍ إِلَى الدَّورَاتِ القادمة، وإلى دراسةِ
مساهماتكم الخيرةِ البناءة.

مَوْضوعُنَا هذه المرَّةُ كَفِيلٌ بَأَنْ يَحْفَظَنَا على تَجَاوِزِ الحِينِيَّةِ أو الآنِيَّةِ، التي
قَتَلْتُنَا أو كَادَتْ، إِلَى آفَاقِ المِسْتَقْبَلِيَّاتِ الرَّحْبَةِ والرَّوْيِ النَّافِذَةِ. أَلَيْتُنَا فِي ذَلِكَ بِنَاءُ
"سيناريوهات ماذا لو" التي يُؤَمِّلُ أَنْ تُسَاعِدَنَا فِي تَجَنُّبِ المَفَاجِآتِ واستشرافِ
الاحتمالات؛ فَتُعْطِيَ المَجْتَمَعَاتُ والدَّولُ فَرْصَةً لاختيارِ ما تَرَاهُ لِرِسمِ سياساتِها
التَّنْمُوِيَّةِ الشَّامِلَةِ، ولِإِصْلَاحِ الخُطَلِ وتَعْدِيلِ الخُطَطِ.

إنَّ تقدِّمَ الأممِ يتطلَّبُ توازناً بين شقِّي التَّنمية: "الصُّلْبَة" المرتكزة على الصِّناعة والزَّراعة والتَّجارة ؛ و"النَّاعمة" المتمثِّلة في الخِدمات المصْرِفيَّة والفندقيَّة والصَّحيَّة والتَّعليميَّة ونحوها. والسَّيْرُ الحَكيم على درَبِ التَّنمية الشَّاملة سيكونُ المعيارَ لترتيبِ الأممِ على سُلَّمِ التَّطوُّر في العَشْريَّة الأولى من القرنِ الحادي والعشرين وفي العَقْدِ التَّالي.

والتَّنمية لا تكونُ تنميةً إنَّ لم تكنْ مستدامة. و"ثقافةُ الاستدامة" تعني تلك المصْفوفة من القيمِ والعاداتِ وأساليبِ المعيشة التي تُعدُّ الإنسانَ محورَ التَّنمية الشَّاملة وهدفَها، فتركِّزُ على الأمنِ الإنسانيِّ، أو الأمنِ "النَّاعم"، المتمثِّل في صَوْنِ كرامةِ الإنسانِ وفي تلبيةِ احتياجاته : الرُّوحانيَّة والوجدانيَّة أولاً، ثُمَّ الماديَّة؛ والتي تُعنى بمستقبلِ بيئته وتناغمه معها ؛ وبالتَّفاعلِ الاجتماعيِّ الذي يَغذُّ السَّيْرَ وراءَ ثقافةِ المشاركة ومن ثَمَّ ثقافةِ السَّلام.

ثقافةُ السَّلامِ هذه أوسعُ وأعمُّ من مجردِ غيابِ الحَرْبِ. فالإنسانُ المعاصرُ حائرٌ قلقٌ، وهو ليس في حالةِ سلامٍ: لا مَعَ نفسِه ولا مَعَ محيطِه. ونقطَةُ البداية تكمنُ في أن يتعلَّم كيف يكونُ في سلامٍ مَعَ نفسِه، وأن يُقرَّ أن الضَّرارَ حيثما يكونُ إنّما يُمثِّلُ تهديداً للرِّفاهِ في كلِّ مكان. فكيف يُمكنُ أن يعمَّ السَّلامُ في عالمٍ مُتخَنٍ بالجراحِ وبالهُوَّاتِ العميقة المتفاقمة التي تفصلُ بين الأغنياءِ الأقوياءِ والفقراءِ الضَّعفاءِ، وبين المعزَّزين النّاعمين والمعدَّبين البائسين ؛ ليس فقط بين الدَّول، وإنّما أيضاً داخلَ حتّى أغنى الدَّولِ وأعتاها ؟

إنَّ مفهومَ السَّلامِ بحاجةٌ إلى وقفاتٍ تدبُّرٍ وتفكُّرٍ. وكما أنَّ الرّادعَ الأمثلَ ضدَّ النِّزاعاتِ والصِّراعاتِ بين الدَّولِ والتَّكتُّلاتِ هو السَّلامُ العادلُ بينها، فإنَّ الرّادعَ الأمثلَ ضدَّ الخوفِ الفرديِّ والجماعيِّ، وضدَّ القلقِ والاضطرابِ والزَّعزعةِ وعدمِ الاستقرارِ داخلَ كلِّ دولة، هو السَّلامُ الاجتماعيُّ القائمُ على المحاولةِ

الجادة الموصولة لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد طور البشر أسلحة للحرب والفتك والقتل والعنف يمكن أن تمحق مظاهر الحياة على كوكبنا مرأت ومرأت؛ إلا أنهم لم يفلحوا بعد في تطوير أسلحة "ناعمة" للسلام بين الأمم ولا للسلام الاجتماعي داخلها.

ويبقى الجهاد الأكبر هو ذاك الموجه ضد الغشاة التي ترين على البصيرة والباصرة، وضد الشرور التي تؤسوس في العقول والصدور.

لقد تغيرت العلاقات الدولية جذرياً بعد انتهاء الحرب الباردة، فانحسر دور الأمم المتحدة في ظل "القطبية الأحادية"، مقارنة بما كان عليه في عالم "القطبية الثنائية". ونشأت أوضاع اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية جديدة. ولم تعد بور التوتر الدولي مقصورة على قارة بعينها.

صحيح أن العالم أصبح يواجه معضلات أصغر في حجمها الجيوستراتيجي مما سبق؛ لكن من قال إنها أقل خطراً من حيث تهديدها لحياة الأفراد والمجتمعات والمصالح البشرية؟ إن التناقضات العرقية والعقائدية والثقافية والاقتصادية التي ما فتئت تعن هنا وهناك، مؤدية بحياة الآلاف من الأبرياء، أثرت وتؤثر سلباً في مجمل التوجه نحو التنمية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الحياة والتصدي للفقر ومسبباته.

كذلك لم تعد مكانة الدول مقرونة بقوتها العسكرية ليس إلا، كما كان الحال في أثناء الحرب الباردة؛ وإنما أخذت تستند أيضاً إلى قدرتها على التنمية الشاملة وعلى التصدي للقضايا الإقليمية والعالمية، كالتحريب، وتلوث البيئة، ومقاومة التطرف والإرهاب، والتمييز بشتى أنواعه، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، والهجرة غير المشروعة، وانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها، وغسيل الأموال، وما إلى ذلك.

إنّ الزلزال الكبير الذي اجتاحت الفضاء الأوراسيوي في عقد التسعينيات من القرن الفائت ليكشفُ بجلاء أنّ القدرة العسكرية لا تُشكّل حصناً آمناً أمام التغيير. فعوامل التغيير الفاعلة في العشرية الحالية ستكون بلا جدال تكنولوجية علمية، اجتماعية اقتصادية، معرفية معلوماتية، إصلاحية شمولية.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى المحركات الاجتماعية غير الرسمية؛ أعني منظمات المجتمع الأهلي التي بدأت تتسبّم دوراً أهمّ في تشكيل القرارات محلياً وإقليمياً وعالمياً. والطريف في الأمر أنّ تأثير هذه المنظمات غير الحكومية غالباً ما ينتقل من الفضاء العالمي أو الإقليمي إلى الفضاء الوطني الذي يُعدّ امتداداً لهما. كما أنّ التنسيق بينها على المستوى العالمي أفضل في كثير من الأحيان من التنسيق بين الدول، والتزامها ببعض القضايا يفوق الالتزام الرسمي بها.

وبعد أن وصل عدد سكّان المعمورة عام 2000 إلى 6.1 مليار نسمة، فإنّ هذا العدد سيهاز 7.2 مليار عام 2015 ؛ أي زيادة تربو على السدس في عقد ونصف فقط ! المفارقة الصارخة هنا أنّ 80 ٪ من هذه الزيادة ستحدث في البلدان النامية التي يعصفُ بها الفقر والجوع والبطالة والجريمة وغيرها من الآفات الاجتماعية. تلك البلدان يصلُ مستوى الأمية فيها - أمية الحرف - إلى أكثر من 850 مليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية و70 ٪ منهم نسوة. أمّا الأمية الحاسوبية فحدث عنها بلا حرج !

بيد أنّ نسبة الزيادة السكانية في العالم ستخفّض بحلول منتصف العقد القادم إلى 1 ٪ ، بعد أن كانت 1.7 ٪ عام 1985. كما أنّ متوسط عمر الإنسان سيزداد بفضل التّقدم المذهل في الطب والتكنولوجيا الحيوية والرعاية الصحية. وسيؤدّي هذا الارتفاع في متوسط العمر، مع تدني نسبة المواليد، إلى زيادة نسبة المعمرين، على الأقل في المجتمعات المتقدمة. بالمقابل، سينخفض عدد

سكان أوروبا الشرقية لسببين: ارتفاع نسبة الوفيات، وانخفاض نسبة المواليد. كما أن انتشار الإيدز سَيَتَسَبَّبُ في انخفاض عدد السكان في بعض الأقطار الأفريقية.

كل ذلك سيلقي بأعباء إضافية على الفئات العمرية العاملة أو المنتجة. وسيؤدي إلى تفاقم مشكلة شح المياه في مناطق متعددة، منها منطقتنا وجنوبي آسيا وأجزاء كبيرة من أفريقيا. وسيكون لذلك انعكاسات مريعة على الزراعة في تلك المناطق، وعلى مجمل البنية التحتية هناك. كما سيكون له تداعيات مهمة بالنسبة لعلاقات الدول مع دول أخرى ومع المنظمات العالمية وعبر القطرية.

إن التوجه نحو العولمة لواجد محركه المركزي في ثورة المعلومات. وتُشير الأسانيد والبيانات إلى أن الازدهار سيكون من نصيب اثنين من ثلاثة أجزاء يتكون منها العالم: الجزء الأول هو المنتج؛ والثاني هو القادر على الشراء والاستهلاك، وهو على الأغلب منتج لمواد خام تُسَوَّقُ في الجزء الأول. وهذا يعني وجود مصالح بين هذين الجزأين تقتضي التنسيق في المجالات الأمنية والعسكرية والجيوسياسية للمحافظة على المصالح الاقتصادية وطرق المواصلات التجارية. يبقى الجزء الثالث الذي لا يستطيع الإنتاج ولا يملك القدرة الشرائية. هنا، في هذا الجزء بالذات، يتوقع نمو الحركات المتطرفة دينياً وسياسياً وعرقياً رداً على الحرمان والإهمال. حينذاك قد يجد الجزء الأول نفسه ينهض بدور الشرطي في هذه المنطقة أو تلك من العالم؛ مثيراً حوله الشكوك حتى في الجزء الثاني.

وأستطيع أن أسترسل على هذا المنوال إلى إشعار آخر؛ كأن أتطرق إلى بؤر الصراع وتقاطع المصالح التي قد تؤثر على الوطن العربي في السنوات القليلة المقبلة، وإلى السيناريوهات المتفائلة والمتشائمة وحتى المتشائلة، لكن

الأجدي - في نظري - أن نحاول جميعاً تطوير نموذج حضاري عملي للعلاقات بين الثقافات، نموذج يستند إلى الحوار وليس الصراع، وإلى الانفتاح وليس الانغلاق.

أول الأسس التي يمكن أن يركز عليها مثل هذا النموذج إنما يكمن في "تعظيم الجوامع واحترام الفوارق" بين الثقافات. وهذا - في الوقت نفسه - مبدأ عام وهدف أساسي من أهداف الحوار بين الثقافات. ولتحقيق هدف كهذا لا بد من برنامج عمل بمرجعية واضحة. والمرجعية التي أقترحها تستند إلى مصفوفة شاملة من الموضوعات والقيم التي تندرج ضمن إطار القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، من جهة؛ وأخلاقيات التضامن الإنساني، من جهة أخرى.

ومصطلح "أخلاقيات" هنا يتعدى الجانب الأخلاقي الصّرف ليشمل القيم الاجتماعية الثقافية المشتركة التي تتسم بسمة العالمية. كذلك يفترض أن لا يقتصر مفهوم "التضامن الإنساني" على فكرة "الإنسانية المشتركة" أو على الإيثار والغيرية وعمل الخير. فالأجدي أن يكون مفهوماً واقعياً قائماً على "المصلحة الذاتية المستنيرة"، وأن تُشكّل هذه المصلحة قوة دافعة لصنع السياسات المستوحاة من رؤيا عميقة نافذة، والمنطلقة من استراتيجيات واضحة وسيناريوهات مستقبلية.

بعد تعظيم الجوامع واحترام الفوارق بين الثقافات، يأتي التكافؤ والندية بينها؛ فلا غالب أو مغلوب، على حدّ تعبير ابن خلدون؛ بل إنّ التضامن الإنساني يتطلب التقاء شتى الثقافات في بوتقة الحضارة الإنسانية الواحدة: تتفاعل من دون أن تتصادم، ويغني بعضها بعضاً.

ليست هذه أضغاث أحلام ولا شطحات أقلام؛ كما أنّها ليست مثاليات ولا أوهام أبراج عاجية. هي دعوة إلى تغيير الأنفس، بالتعبير القرآني البليغ، أو

الذهنيات؛ إلى المشاركات الشعبية الواسعة التي هي بيت القصيد في تواصل الثقافات؛ إلى مؤتمرات المواطنين داخل البلدان نفسها وفيما بينها؛ إلى النهوض بالمجتمع الأهلي: المحلي وعبر القطري والدولي؛ إلى برلمان عالمي للثقافات، وهي فكرة أُنادي بها منذ سنوات، وأضحت أخيراً بعد لأي ثمرة ناضجة حان وقت قطافها.

أسأل المولى العليّ القدير أن يحفظ المغرب الغالي - ملكاً وحكومةً وشعباً - وأن يهبه المزيد من المنعة والرفعة والازدهار.

كما أسأله - سبحانه وتعالى - أن يكلائكم بعنايته ويسدد على الخير خطاكم، وأن يوفق دورتكم هذه ويكلل جهودكم بالنجاح والفلاح والإيناع.

ملخص - البحور - بالغا - الأجنبية مترجمة إلى العربية

عابد حسين

العلاقات الدولية خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين

أُتت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بواقع جديد يختلف عما عرفه مسار التاريخ. فقد كان للفتوحات التكنولوجية وللتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي وتوجهات السياسة الدولية عظيم الأثر في تكريس ريادة الولايات المتحدة على مسرح الأحداث في العالم ولاسيما في غياب قوة أو قوى عظمى أخرى تقيم التوازن للعلاقات بين الدول.

لكن هذه العوامل لن تجعل أحادية القطب التوجه المسيطر على العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة ستكون مطالبة بالبحث عن مد جسور التعاون والشراكة مع الدول الأخرى لأن القضايا الكبرى الذي تواجه البشرية كالبئية والطاقة واستقرار النظام المالي الدولي ستؤثر على مسألة اتخاذ القرار وسترغم الإدارة الأمريكية على مراجعة مقاربتها للأحداث الدولية. وبالتالي فإن مستقبل البشرية لن يتحدد في إطار نظرة أحادية الجانب.

وفي عصر المعلومات، لا يمكن لأية دولة أو مجموعة دول أن تحقق أهدافها إذا لم تدرج مصالحها الوطنية ضمن المصالح الخارجية. ومن ثم، سيكون على الدول العمل في إطار جماعي. وفي هذا الباب، يتوقع أن تتكون تحالفات إقليمية لتحقيق أهداف معينة وأن تسود تعددية في إطار تنوع شبكات التحالف مع الحفاظ على السيادة الوطنية وتطوير أشكال متعددة من التحالف استجابة لمتطلبات العصر وإضفاء طابع المرونة على عمل بعض المنظمات متعددة الجنسيات.

وإذا كان المعطى الجيوسياسي سيستمر في الاستئثار بالاهتمام العالمي، فإن مسألتى الفقر والمجاعة لن تظلّ بعيدتين عن أعين العالم، إذ ستفتح هاتان الأفتان باب النقاش حول النظريات والممارسات الاقتصادية ومدى نجاعة العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسيتعين على المؤتمرات الدولية وضع حلول عملية لمحاربة الفقر.

وترمي مشكلة الإرهاب بظلالها على مستقبل العالم. فإذا كان الإرهاب أو العنف تعبيراً عن تحدٍّ صارخ لعدد من أشكال الحيف والظلم، فمن الممكن مواجهته بأساليب أخرى غير إطلاق إرهاب الدولة. ومن الجلي أنه ليس بمُكنة أية دولة أن تواجه خطر الإرهاب بمفردها، بل يجب أن يترافق ذلك بضغوط معقولة على الدول الأخرى. ومن الضروري البحث عن الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والتعامل معها تبعاً لذلك.

إن مجرى الأحداث في المستقبل لن يظل بالقتامة الحالية، بل سيكتسب العالم تدريجياً خاصتي التنوع والوحدة. فسلطان العلم والتكنولوجيا لا يمكن الفكك منه. أما الوضع الراهن فيجب التعامل معه بالحذق وحسن التدبير، وسيكون القرن الحادي والعشرون قرن الشعب، ومن ثم يجب على الدولة البحث عن ترتيبات متعددة تتوفر فيها عناصر الأخلاق والنفعية.

ميشيل جوبير

تهديد واستخفاف

إن التساؤل عن مستقبل العلاقات الدولية خلال العشرية الأولى من هذا القرن يدفعنا إلى القول إن الزمن قد عفا عما تادت الحتمية أن تبشر أو تنذر

به. فالبشرية تجاوزت بسلام محنتين عالميتين خلال القرن الماضي، لكن العلماء ما انفكوا يرددون بخصوص العشرية المقبلة بأن العلاقة بين الكون والحياة اليومية على كوكب الأرض تجعل من المغامرة أمراً محتوماً ومخيفاً في نفس الوقت. فقد انتظر العالم إلى حدود القرن السابع عشر ليجد تفسيراً لنظرية غاليليو حول دوران الأرض. ومنذ ذلك التاريخ، أضحت البشرية مهياة لقبول المفاجآت التي تأتي بها حقول المعرفة.

لكن الوعي بالمخاطر التي تحيق بالعالم وأشكال الاستخفاف لمواجهتها ستقسم الأفراد أكثر من الشعوب. فالمخاطر التي تلاحق أنظمة المناخ معروفة وشُخصت أسبابها وآثارها، لكن ما يقوم به الإنسان من خلال تصرفاته لا يمكن أن يأتي بالنتائج المرجوة. وفي هذا الصدد، عقد المغرب مؤتمراً في مراكش حول التغيرات المناخية، وقد اجتمع المشاركون في ظل جوٍ يطبعه الأمل، لكن أشغاله انتهت على إيقاع الإحباط لعدم تحمل بعض الجهات مسؤولياتها في هذا الاتجاه. وفي ظل هذه الظروف، من الممكن أن يحدث الأسوأ خلال عشر سنوات كالأعاصير وحالات الجفاف.

أما فيما يخص اتقاء قوى الشر ومهاجمة الإرهاب، فمن المؤمل أن تكون الحسابات السياسية وفاعليتها أقل إلحاحاً في الأمد القريب. وفي خضم الآفاق المستقبلية القريبة، لا يمكن أن يكون الاختلال الناتج عن احتكار دولة واحدة للقوة إلاّ أمراً مؤسفاً كما أنه يشكل قمة الاستخفاف بالنظام الدولي وبدور الأمم المتحدة.

روبير أمبروكجي

من أجل استراتيجية لتخفيف آثار الجفاف

في البلدان القاحلة وفي المغرب خاصة

يحول موضوع الدورة بداهة إلى أحداث 11 شتنبر 2001 التي تمت على نحو لم يسبق للعالم أن شاهد له مثيلاً. وبما أن الدوافع ما تزال مبهمّة، فقد سادت أزمة ثقة خلّخت العالم بأسره، وأصابته في مقتل. وتستدعي إعادة الثقة مقاربة المشكلة بطريقة غير مباشرة.

من هذا المنطلق، لم لا يتم التفكير في خطة طريفة شبيهة بالمسعى الدبلوماسي الذي قامت به الولايات المتحدة بغرض إصلاح ذات البين مع الصين الشعبية ؟ ففي أبريل 1971، زار فريق أمريكي لكرة الطاولة بلد الصين، ثم في يوليو من نفس السنة، زار كيسنجر بكين خفية. وفي أكتوبر، صوتت الأمم المتحدة على قبول عضوية الصين الشعبية، وفي فبراير 1972، ذهب الرئيس نيكسون إلى بكين .

فعلى غرار هذه الخطة الأمريكية، يمكن الدعوة لعقد مؤتمر دولي في المغرب حول الجفاف تحضره كل الدول التي توجد في المنطقة القاحلة. وقد سبق للمغرب أن احتضن مؤتمراً مماثلاً بأكادير في سنة 1985 وكان الملك الحسن الثاني هو من قام بتنظيمه وتمويله. وبدون سابق تخطيط، تبين أن غالبية الدول المدعوة لهذا المؤتمر كانت دولاً إسلامية .

وبما أن المغرب استفاد بشكل كبير من المؤتمر الأول وما تلاه من متابعة، فقد أصبح نموذجاً يحتذى به في ما يرتبط بالجفاف . وفي هذا الصدد، يمكن للمغرب بوصفه أحد البلدان المتنامية أن يفيد باقي دول المنطقة القاحلة بإنجازاته ومكتسباته ، كالمجلس الأعلى للماء والمناخ ، وبرنامج المبارك أو حالة

التذبذب شمالي الأطلسي، وبرنامج «الغيث» أو الاستمطار الاصطناعي، والسياسة المائية.

ومن الصدف أن المملكة العربية السعودية اقترحت منذ 25 فبراير 2002 إحياء مفاوضات السلام من جديد في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن مسألة المفاوضات يرحب بها طرفا النزاع في هذه المنطقة، لكنها لا تعتبر علاجاً آنياً. فالانفتاح السعودي في هذا المجال يشجع أكثر من أي وقت مضى على عقد المؤتمر المقترح، إذ من شأنه أن يشكل فاتحة للمفاوضات السياسية المقبلة، لا سيما وأن مشكل الماء يظل أحد مفاتيح تسوية النزاع في الشرق الأوسط.

أوطو دوهابسبورغ

لا حرب ثقافات بل تضامن بين قوى الديانات

تعالّت الأصوات المعلنّة عن وقوع أزمة دولية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لكن من الأخطاء الشائعة التي حدثت بعد هذا التاريخ هو نزوع وسائط الإعلام الغربية إلى نعت هذه الأزمة بكونها صراع ثقافات يجمع بين الثقافة الغربية وثقافة الدول الإسلامية، وهو طرح لا أساس له من الصحة على اعتبار أن عدداً كبيراً من المسلمين أدان هذه الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد ذلك التاريخ، تزايد في أمريكا عدد الإرساليات البريدية التي تحمل جرثومة الجمرّة الخبيثة دون أن يحدث ذكر للمسؤولين عنها، والحال أن ثمة إشارات إلى أن الفاعل من الممكن أن يكون مقيماً بالولايات المتحدة أو أحد مواطنيها (كما كان الحال بالنسبة لتيموتي ماكفي في حادث أو كلاهوما). فالمواجهة ليست بين الدول الإسلامية وبين دول أخرى، بل ثمة مواجهة بين بعض الأفراد الذين يتمثلون نزعة أتباع الفوضوية في القرن التاسع عشر وبين قوى النظام.

وإذا قمنا بتحليل للحركات المتطرفة في عدد من الدول، سنجد أن ثمة دوافع تراكمت لتُعد المجال لما حدث. فانتهاه نظرية الاستكفاء الاقتصادي فتحت الباب أمام ظهور الحركات المناوئة للعولمة، كما حدث تغير جذري للحقائق الجغرافية، إذ أضحي مفهوم القارة لا يتماشى مع الحقائق الاقتصادية والسياسية، زد على ذلك الفورة التي حدثت في ميدان الاتصال والمعلومات.

ويجب ألا يعزب عن بالنا الأزمة الأخلاقية التي كانت إحدى نتائج التطور الاقتصادي وثورة المعلومات، حيث مسّ ذلك الحقائق الدينية التي تشكل مصدر توازن وقوة داخلية بالنسبة للشعوب. فأزمة القانون الدولي التي يمر بها العالم هي جزء من تخلي عدد كبير من البشر عن الاعتبارات الدينية. وكانت النتيجة أن نشأت مواقف جد متباينة في الحياة الدولية سماها البعض بحرب الثقافات.

إن تفعيل الحوار بين الديانات حول المبادئ الأخلاقية الكبرى أمر محمود بالنسبة للسياسة الدولية لأن ذلك سيقود البشرية نحو نظام دولي قائم على المبادئ الأخلاقية الكبرى التي تشكل إراثاً مشتركاً لدى جميع الديانات السماوية.

ماريو شنواريس

تأملات في الاستراتيجية العالمية

ضد الإرهاب في الإطار الأورو متوسطي

أحدثت عمليات 11 سبتمبر اضطراباً كبيراً في السياسة الأمريكية وخصوصاً سياسة إدارة بوش التي دشنت نهجاً جديداً لمحاربة الإرهاب يقوم على أساس مبدأ الرد المثير للجدل، فكان ذلك بمثابة السابقة الخطيرة في

التاريخ لأن حق الرد والدفاع الشرعي عن النفس مبدآن قانونيان مختلفان. لكن هذه الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب لم توضع قواعدها من خلال المفاوضات أو الإجماع، بل أقرتها الولايات المتحدة من جانب واحد وصاحبيتها حركة تضامن دولي. وقد خلفت هذه الأحداث صدمة نفسية وسياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي وأكّدت للولايات المتحدة أن كل دولة معرضة لهذه الأخطار مهما كانت درجة تقدمها. لكن يبدو أن الأمريكيين لم يتطارحوا إلى يومنا هذا المقدمات السياسية والدواعي الاجتماعية والإيديولوجية والدينية التي دفعت إلى بروز ظاهرة الإرهاب العالمي بصفة عامة.

وقبل وقوع الأحداث، كان العالم يمر بتحول كبير حيث توارى المعسكر الشيوعي ومعه الثنائية القطبية، وظهرت قوة وحيدة مهيمنة على جميع الأصعدة، وشهد العالم فتوحات علمية وتقنية وحركة اقتصادية متحررة لا تعترف إلا بمبدأ الربح والمال، لكنها قسمت العالم إلى شمال غني وجنوب فقير وأنشأت منتدى للدول الغنية. وإذا كان التاريخ يقيم الدليل على أن القوة العسكرية يمكن أن تسود، فلا يمكنها أن تحل محل مبادئ العدل والقانون الدولي. وبالتالي، من سيصلح الضرر الهائل الذي تعرضت له أفغانستان؟ وما النتائج الملموسة للعمليات التي استهدفت نظام طالبان؟ إن ثوابت الفكر الديمقراطي يقتضي أن تسير المعركة في إطار احترام القانون الدولي مهما بلغت فظاعة العمليات التي اقترفت. ومن هذا المنطلق، استنكرت منظمات حقوق الإنسان المعاملة التي يلاقى بها المتهمون في سجن غوانتانامو.

أما في إسرائيل، فقد استغلّت حكومة شارون هذا الوضع وصعدت عملياتها ضد الفلسطينيين والرئيس عرفات. وستظل صور الدمار في مخيم جنين وحصار الرئيس عرفات في رام الله خالدة في أذهان كل من شاهدها وشاهدة على أن إسرائيل ليست دولة قانون. وقد تمادى شارون في غيّه مستفيداً في ذلك

من أهمية اللوبي اليهودي في أمريكا وسياسة بوش المضطربة بخصوص الشرق الأوسط.

وفي خضم هذا الوضع الدولي المتأزم، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يكون له دور فاعل في الاستراتيجية الدولية الموجهة ضد الإرهاب وألا يظل منعزلاً في معالجة مشاكله الداخلية كقضايا الأمن والهجرة والتضامن الاجتماعي... فهو لم يستطع بعد أن يفرض نفسه بوصفه قوة عالمية لها استراتيجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الكاردينال برناردان كاتنان

الحوار بين الدول والديانات وترياق ضد الصراعات

شكل الصراع منذ فجر التاريخ خاصية ملازمة لبني البشر ؛ فقد تجابهت المجتمعات البشرية فيما بينها إما للدفاع عن حقوقها وإما لتوسيع مجال سيادتها وإما لحماية معتقداتها. وقد كان مبعث هذا الصراع هو وجود اختلافات بين الأفراد والمجتمعات.

وكانت المجتمعات تنزع نحو تسوية مشاكلها اعتماداً على لعبة موازين القوى، لكن ذلك لا يعمل سوى على تفاقم الأوضاع. وتفيد دروس التاريخ أنه كان بالإمكان وضع حد لبعض الصراعات لو جلس الفرقاء على مائدة الحوار وتبادلوا وجهات النظر حول جذور النزاع. فإِنَّهاء الخلافات يتطلب من أطراف الصراع الانتقال من وضع الخصام إلى وضع التحاور. ومن هذا المنطلق، يتعين تشجيع ثقافة الحوار في ميدان العلاقات الدولية، فهي سلاح الأقوياء لأنها تنبع من حكمة الشعوب لتحديث دينامية التقارب وبث الثقة.

ويشار إلى المجال الديني على أنه مصدر توليد للخلافات والحروب ؛ فغالبية البشر تستكثر على نفسها العيش في ظل التفاهم والتسامح والإحساس بالانتماء إلى مجتمع إنساني وجبت حمايته. ويُعزى سبب ذلك إلى عدم قبول البعض بالاختلاف في المعتقدات. والحال أن هذا الاتهام الموجه للديانات باطل في ادعاءاته لأن الديانات هي مجالات تعمل على تطوير فلسفات أخلاقية تدافع عن كرامة الإنسان. وإذا كان عالماً الذي ننعت به بالقرية العالمية قد تغلب على المسافات الجغرافية، فإن تعدد الديانات ما زال يمثل تحدياً كبيراً يتعين على البشرية إيجاد السبل الكفيلة بمواجهته. فتعدد الديانات هو في حد ذاته غنى للبشرية إذا شمل كل دين السواد الأعظم من البشر بأحسن القيم والمبادئ التي يُنادي بها. إن حوار الديانات شرط لازم تفرضه خصوصيات العصر الذي نعيشه، فهو بمثابة مدرسة للتربية وللتحرر المتبادل بين المؤمنين.

وتقف مظاهر العنف حائلاً أمام مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، ويعتبر الحوار بين الدول الحل الأنسب لتكريس الوعي بالقانون وللتقليل من الصراعات الدامية. كما يتعين على الديانات تقديم المثال على التسامح بين بني البشر وتهيي النفوس على الانفتاح على القيم الدينية الأصيلة وعلى الحب الذي يتسامى على الكل.

صاحب زاده يعقوب خان

خيار الحوار لا خيار الصراع على مستوى الدول والمعتقدات

سيذكر المراقبون أن أحداث الحادي عشر من شتنبر شكّلت محطة بارزة طبعت تداعياتها شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال بداية القرن الحادي والعشرين. فغداة هذه الأحداث اتخذت الحرب ضد الإرهاب منحى دولياً ساهم بشكل كبير في تأزيم الوضع الدولي. لذا يظل خيار الحوار أمراً

ضرورياً أكثر من أيّ وقت مضى ، حيث يتعيّن البحث عن الأسباب التي أدّت إلى وقوع هذه الأحداث ، وهو ما يعني توسيع دائرة الحوار لتشمل الدول الفقيرة والغنية .

إن مقارنة الحوار بين الدول تنطلق من فرضية أن كل دولة تعيش في عالم خاص بها يتضمن منظومة قيم وتقاليد ثقافية وأبعاداً جغرافية وسوسيو اقتصادية. وثمة طريقتان لفهم هذا العالم الخاص : تتجلى الطريقة الأولى في مقارنة الظاهرة من منطلقات ذاتية، وهو ما من شأنه أن يجعل الدارس يصل إلى تصورات خاطئة لأنه يظل حبيس منظومة القيم الخاصة به. أما الطريقة الثانية، فتتطوي على ترك الأحكام السبقية جانباً والتي تُستمد من منظومة القيم، ثم الانكباب على الظاهرة بشكل مجرد، فالبحث في منظومة ثقافية قائمة بذاتها يستلزم عدم استباق الأحكام أو النتائج، بل يجب بادئ ذي بدء فهم هذه المنظومة واستقراؤها لتلمس أصولها داخل الفكر الذي يؤطرها، ثم يمكن بعد ذلك الرجوع إلى منظومة القيم الشخصية التي تحفّز على العمل.

إن التحرر من المقاربة التي تركز على الذات يشكل تحدياً كبيراً لرجال الدبلوماسية وخبراء الاستراتيجية، فكل ظاهرة تحتل قراءات عدة، وتظل المزاوجة بين المقاربة الذاتية والموضوعية أمراً مستحياً من شأنه أن يعزّز فرص التفاهم المتبادل ويكرس خيار الحوار بدل الصراع.

أمانو مختار أمبو

الثقافة باعتبارها أساس التفاهم المتبادل والسلم بين الشعوب

يجد الإنسان تعبيره الروحي في المكوّن الثقافي، ومن ثم، تشكل الثقافة أساس شخصيته ومنبع وعيه ومحرك سلوكه. وينطبق هذا الأمر على الأفراد

والشعوب على حدّ سواء، فالشعب لا يكتسب مدلوله الحقيقي إلاّ من خلال انتماء أفرادهِ إلى ثقافة واحدة تتجلّى من خلال اللغة والتاريخ المشترك ومنظومة القيم ومختلف التمثلات التي يقيمون فيها روابط التضامن .

والثقافة ليست فضاء مغلقاً، بل هي مجال للعلاقات الإنسانية تتلاقح فيه الشعوب عبر ما يساهم به العلماء والمبدعون والعمال. وبالتالي، أضحت العلاقات في مجالي التربية والثقافة من أهم مظاهر الحياة الدولية، كما يمكنها أن تشيع السلم بين أفراد المجتمع الدولي وتحثهم على التعاون والتفاهم. فكانت هذه الروح هي التي طبعت فكرة إنشاء منظمة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بالتربية والعلوم والثقافة. وقد شكّلت منظمة اليونسكو متنفساً لمختلف الشعوب قصد تأكيد هوياتها الثقافية في نضالها ضدّ الاستعمار. وفضلاً عن ذلك، جاء إحداث «تراث إنساني مشترك» يتكون من مواقع وأثار في مختلف بقاع العالم، جاء ثمرة وعي لدى كل شعب بوجود جانب روحي وإمكانات إبداعية من شأنها أن تشكل تراثاً يحظى بإعجاب العالم وبضرورة المحافظة عليه من أجل الأجيال اللاحقة. ومن ثم، أصبح التعدّد مصدر غنى بين الثقافات وعامل تضامن فيما بينها.

وقد أنيط بوسائط الإعلام والاتصال مهمة تشجيع التفاهم الدولي وإشاعة السلم حيث أصبح العالم في الوقت الحالي قرية صغيرة بفعل تقدم تقنيات الاتصال. وكان يُؤمل من وسائط الإعلام أن تنقل ثقافة الآخر، لكن أحداث الحادي عشر من شتنبر وما أعقبها أظهر بجلاء الانزلاقات التي يمكن للإعلام أن يتيه فيها من قبيل التلاعب بالعقول قصد حمل المتلقي على قبول أطروحات غير مؤكدة، ونقل أفكار مغلوطة عن ثقافة الآخر ومعتقداته من قبيل ما رُوِّج حول الإسلام من تصوّرات وأفكار لا تمت لجوهره بصلة.

ولتفادي هذه المزالق الخطيرة، يحسن إشاعة جو جديد من الثقة يشجع التفاهم بين الشعوب . وفي هذا الإطار، يمكن نهج طريقين : يتجلى الطريق الأول في دعوة الكفاءات والخبراء في مختلف التخصصات إلى تبيان معوقات التفاهم

بين الشعوب وسبل تفاديها. أما الطريق الثاني فهو مجال عملي يتعين فيه انتهاج سياسة إعلامية موجهة نحو الشعب الأمريكي تتغيا نقل الحقائق إليه والتعريف برسالة الإسلام والمضامين الحقيقية للثقافة العربية الإسلامية .

العربي الجعيدي

فوارق المجتمع العالمي وانقسامه : عولمة بدون تقارب

أضحت العولمة منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين صفة غالبية على نوع العلاقات بين الدول والاقتصاديات والأفراد، إذ أنها قسمت العالم إلى فئتين: فئة اندمجت في سيرورة هذا المسار العالمي واستفادت من حسناته، وفئة أخرى أقصيت بفعل أشكال التفاوت التي نتجت عن هذا الاتجاه. فعلى الرغم من تحرير قطاع التجارة الدولية، لم ينعكس ذلك بشكل إيجابي على حركة النمو داخل البلدان المتنامية، بل فتحت العولمة المجال أمام العديد من الانحرافات على المستوى الدولي كتفاقم الجريمة وتهريب الأسلحة.

وفي ظل هذه الاختلالات، كان من الطبيعي أن تتأثر العناصر المكونة للإرث الإنساني. فقد ظل مجموع البشر الذين يعانون من نقص التغذية في عداد الأرقام المبهولة (815 مليون). أما الجانب الصحي، فقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود تلازم بين العامل الصحي وبين الفقر الذي يظل من أكثر «الأمراض» انتشاراً في العالم، إلا أن الدول الغنية تظل بمعزل عن الآفات الصحية بفعل تطور مستوى الدخل ومستوى التعليم وكذا إنتاج العلوم الجديدة واستثمارها. وتظل حماية البيئة لبنة أساسية في مسار التنمية، إذ يتعين أن تهدف إلى القضاء على الفقر وخلق التوازن بين النجاعة الاقتصادية وبين مسألة الاستدامة. وفي هذا الباب، يتعين مقاومة ظاهرة التصحر وتراجع المجال الغابوي، كما يجب حماية المناخ من أشكال التلوث التي تتسبب الدول الغنية في إحداث جزء هام منها.

ويظل مشكل الهجرة من المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي، إذ ساهمت الاضطرابات التي حدثت خلال التسعينيات في تغيير منحى حركات الهجرة. فمنذ 1990، تزايد عدد المهاجرين، كما أضحت الهجرة تشمل جميع القارّات وتواصلت حركة النزوح والهجرة بين الدول المتجاورة. ويتميّز المجال الأوروبي بوجود حركة داخلية قوية بين دوله بحيث كرس نظام «شنغن» مسألة غلق الحدود. وعلى الرغم من ذلك، اتخذت الهجرة مساراً أخرى كالتجمع العائلي واللجوء والهجرة السريّة ...

إن ما جاءت به العولمة من تطور المبادلات واتجاه متزايد نحو الانفتاح لم يخلق تقارباً بين الاقتصاديات. فعلى مدى 20، 30 أو 40 سنة لم تسجّل الدول نسبة نمو مرتفعة في الناتج الداخلي الخام حسب الفرد. فلا يمكن قطف ثمار الانفتاح إلاّ عند مستوى معيّن من التنمية، كما أن تحرير التجارة مآله الفشل إذا كانت آليات السوق لا تشتغل بشكل سليم.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته إفريقيا جنوب الصحراء خلال النصف الثاني من التسعينيات، تظل دول هذه المنطقة ضمن الدول الأقل تقدماً في العالم، فمن أصل 48 دولة التي تعتبر من أضعف الدول من حيث مستوى التنمية البشرية، تتركز 33 منها في القارة الإفريقية. وبالتالي، يتعيّن على دول إفريقيا تشجيع القطاع الفلاحي والنهوض بقطاع الصحة والتعليم واستثمار العنصر البشري لمحاربة الفقر وإنهاء الخلافات وإرساء نظم ديمقراطية.

حاييم الزعفراني

مواطن الحكمة والعالمية والسلام

لم تكن الفضاءات الثقافية التي جمعت اليهود والمسلمين (والمسيحيين في بعض الأحيان) ساحات معركة، بل كانت أماكن لقاء تتلاقح فيها الأفكار وتُتبادل

فيها الرؤى والمواقف حول ما يعرض من إشكاليات فلسفية وأخلاقية ودينية. وفي هذا الإطار، شكّل كل من الأندلس والغرب الإسلامي فضاءً فكرياً تعايشت فيه الثقافتان الإسلامية واليهودية ونهلت كل واحدة من مكونات الأخرى .

وقد مهدّ الأدب التوراتي لحوار الثقافات والأفكار من خلال أسفار الجامعة والأمثال والمزامير، وهو أدب التقت فيه الشعوب القديمة من يهود وعرب وغيرهم، إذ كان هذا الأدب مرآة تنعكس فيها الحكمة اليهودية في تفاعلها مع الفضاء الثقافي لشعوب الشرق ومع الحكمة المصرية والكنعانية. ونذكر في هذا الباب ما وصل إليه الشعر اليهودي في الحجاز من ازدهار تظهر معالمه في ملحمة السموأل بن عديّة الذي كان صديق امرئ القيس، إذ حمل هذا الأثر الأدبي صوراً من فضاء البدو وعادات المجتمع العربي بحيث برزت في هذا المجال ثنائية ثقافية تُماثل تلك الثنائية التي شهدتها المجتمعات اليهودية المغاربية إلى عهد قريب.

أما في عهد الإسلام، فقد نُسجت علاقات ثقافية وثيقة بين اليهود والعرب في شبه الجزيرة العربية واليمن، حيث حمل بعض اليهود الذين اعتنقوا الإسلام آثاراً من الفكر اليهودي ونقلوها إلى الثقافة الإسلامية. كما أثرت الكتابات الإسلامية في أدب الوعظ اليهودي وساهمت في تشكيل بعض مفاهيم الأساطير اليهودية التي ضاعت أو تُنوسيت مع مرور الزمن.

ومكّنت الفتوحات الإسلامية شرقي المتوسط من إنشاء فضاء شاسع تحت لواء الخلافة الإسلامية ازدهرت فيه الحياة الاقتصادية والثقافية والروحية، كما حدث فيه الاتصال مع الحضارة اليونانية بفعل أعمال الترجمة التي كان حنين ابن إسحاق أبرز أعلامها. وقد ساهم استخلاص الحكمة اليونانية إلى اللغة العربية في إبراز الطابع الكوني لرسالة الإسلام، كما تشبث المفكرون والعلماء

المسلمون واليهود على حدّ سواء بفلسفة اليونان ولاسيما عند مواجهتهم لبعض الإشكاليات الدينية والميتافيزيقية حيث استعانوا بمنطق الحكمة اليونانية واستدلالاتها. ومن ثم تجمع لدى بعض العلماء المسلمين واليهود المعرفة بالفقه والدين من جهة وبالعلوم الدنيوية من جهة أخرى. ويبرز في هذا الباب ابن رشد وابن ميمون اللذان كانا علمين من أعلام العصر الذهبي للفضاء الأندلسي المغربي، وكذا سعديا كاون الفيومي .

وتجب الإشارة إلى أن العلوم العربية الإسلامية فاقت في بعض الأحيان المستوى الذي وصلته علوم اليونان ، فقد طور المسلمون مجالاً فكرياً لا نجد له مثيلاً في الكتابات اليونانية وهو علم مقارنة الأديان حيث برزت دراسة مقارنة لتاريخ الأديان تمثلت في «كتاب الملل والنحل».

لقد ساهم مناخ التسامح والتعايش بين اليهود والمسلمين في إغناء الحركة الثقافية والعلمية كانت بعض الكتابات خير معبر عنها ككتاب «عيون الأنبياء في طبقات الأطباء» لابن أصيبعة، بالإضافة إلى السلوك الذي كان يتمثله علماء اليهود في ذكر فقهاء الإسلام بعبارات الاحترام والتقدير عند الخوض في بعض النوازل من قبيل «الفقهاء المسلمون عظم الله توفيقهم». وفضلاً عن ذلك، قام بعض علماء اليهود بكتابة قواعد النحو العبري باللغة العربية. كما تجدر الإشارة إلى أن الطائفة اليهودية في فلسطين عاشت خلال الحكم الإسلامي في ظل الرخاء والارتقاء الفكري والروحي، وهو ما شجّعها على كتابة الشريعة العبرية «الهلخة» والفكر الديني على امتداد عدة قرون في أرض فلسطين.

لمناقشا -

1- ألفونسو دو لاسيرنا

تابعت بكثير من الاهتمام التدخل الهام للأستاذ بوقنطار. وبما أنه أشار إلى إسبانيا باعتبارها أحد العوامل الجغرافية لمحيط المغرب، وبما أن الصحراء وسبتة ومليلية تكتسي أهمية كبيرة لهذا المحيط، أعتقد أنه بإمكانني الإتيان ببعض الإفادات في هذا الباب، فهذه المسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لي.

وعلى الرغم من أنني كنت سفيراً سابقاً لإسبانيا بالمغرب، فأنا الآن متقاعد لا أمثل أية جهة ولا أعبر إلا عن وجهة نظري الشخصية بصفتي صديقاً وقيادياً للمغرب. فقد نشرت كتاباً بعنوان : «جنوبي طريفة : سوء فهم تاريخي» حاولت فيه بجهد كبير وعن حسن نية أن أساهم بمجموعة من الصور بعضها موروث عن الماضي وهي تقف حائلاً أمام التفاهم بين المغرب وإسبانيا. ولا أدعي أنني قدمت وصفات سحرية في هذا الكتاب، وإنما حاولت القيام بتحليل رصين ومتوازن مقرون بوجهات نظر البلدين وأوجه انزعاج كل واحد منهما حول ما يمكن تسميته بمختلف المشاكل الترابية العالقة بين الشعبين، وهي مجموعة خلافات تستمد جذورها من الجغرافيا أو التاريخ والتي يصعب حلها لأنها تنطوي على مشاكل إنسانية، وهي في جوهرها تتصل بالجغرافيا البشرية. لذا، يتعين التفكير بهدوء تام قبل الوصول إلى حلول للمسائل التي ما زالت عالقة منذ قرون. فالخوض المتسرع فيها يمكن أن يخلّف العديد من الآلام. وهذه المشاكل ليست نتاج استعمار حديث، وإنما هي إرث من تاريخنا المشحون بالعديد من الأحداث. فلا يمكننا والحالة هاته نهج طريق التبسيط، بل يجب التفكير في حل حكيم تلافياً لمواجهة نزاعات جديدة ، حل يمكننا من شق طريق أو إقامة جسر روحي لا يقتصر على مشروع الجسر الرابط بين المغرب وإسبانيا. وهذا الربط بين الشعبين أمر تقتضيه دواعي تاريخية لا نجد لها مثيلاً في القارة الأوروبية كلها،

وهو الهدف الذي رميت إليه في كتابي. وبالتالي أستسمحكم في الاستشهاد بأحد كتبي، فهي ليست دعاية وإنما هي دعوة للحوار بين الأصدقاء وردُّ ودي على التدخل الممتاز للأستاذ بوقنطار.

ولا شك أن للجانبين المغربي والإسباني الأسباب الخاصة بكل واحد منهما ، لكنني أعتقد أنه بغض النظر عن هذه الأسباب ، سيساعدنا كل من التطلع إلى المستقبل وروابط الصداقة والسلم على إدراك هذه المشاكل ومن ثم السعي إلى حلّها .

2- عبد الكريم غلاب

أودُّ أن أعود إلى عنوان الدورة وألتصق به كلما أمكن ذلك، وهو «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من هذا القرن». وحينما ننظر إلى هذا الموضوع نجد أن هذه العلاقات - وأبدأ بالنتيجة التي ربما كانت ستكون مثيرة - أصبحت أسوأ ما تكون عليه العلاقات الدولية في العالم منذ عرف هذا الأخير العلاقات الدولية ومنذ قنّنها في القوانين الدولية. أرجو ألاّ تثير هذه النتيجة بعض الذين يتفاعلون، فأنا لست من المتشائمين ولكنها نظرة واقعية. وأريد أن أدلّل على هذه النتيجة بثلاث نقط :

أولها النقطة التي أثارها الأستاذ عابد حسين هذا المساء وأطال فيها وهي نقطة السيطرة المطلقة أو القطبية الوحيدة. فالقطبية الوحيدة ربما كان يفرضها الواقع ، فالاتحاد السوفياتي انهار، وأمريكا أصبحت الدولة القوية اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً وعلمياً وتجارياً، وكذلك سياسياً وعسكرياً، وكل القوة أصبحت بيدها ، وهذا ما يعطيها القطبية بجدارة. ولكن هذه القطبية كان من الممكن أن تتصرف فيها تصرفاً حسناً، بينما الواقع غير ذلك. كان يمكن أن توظف قطبيتها

في التعاون مع جميع دول العالم . فالتعاون السياسي والاقتصادي والتقني والعلمي يفيد الولايات المتحدة ويسند ويديم قطبيتها، وبالتالي تستطيع أن تكون قطباً على عالم متطور، عالم السادة وليس عالم العبيد. وبالتأكيد فإن عظمة القطبية تظهر بين عالم السادة أكثر مما تظهر بين عالم العبيد. هذه القطبية التي بدأت تتصرف فيها تصرفاً سيئاً، أعتقد أنها ستضرّ بها وبمصالحتها، فأمريكا الآن موجودة في جميع أنحاء العالم من الصين حتى أمريكا الجنوبية، موجودة بقوتها العسكرية وبمالها وبتقنيّتها، وموجودة بمخابراتها وبكل ما يمكن أن يجعل منها وجوداً قوياً. وهذا يذكرنا وإن كان لا قياس مع وجود الفارق كما يقال ، بالقطبية التي كانت عليها الأمبراطورية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية حيث كانت دولة لا تغرب عنها الشمس، ولكنها تصرفت تصرفاً سيئاً في قطبيتها هذه فأصبحت الآن محدودة في جزيرتها قد لا تشرق عليها الشمس. وهذه هي المشكلة التي قد تنتظر الولايات المتحدة في المستقبل.

أقول إن التصرف السيء لهذه القطبية جعل من العالم وبالتالي العلاقات الدولية تسير من سيء إلى أسوأ. فالحروب الآن هي اللغة الوحيدة التي أصبح يتحدث بها الناس وتتحدث بها وسائل الإعلام وتبشّر بها وسائل الدعاية : الحرب في أفغانستان، الحرب في فلسطين، غداً دول الشر الأربعة قد تصبح ثمانية، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من ثمانية، وهكذا نجد أن العالم أصبح الآن في خوف من الحرب. وهذا يذكرنا بما كان عليه الأمر في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي. هذه الحرب التي تقوم أحياناً ساخنة وأحياناً باردة ومهددة تجعل العالم في رعب منتظر، وهذا الرعب يجعل من العلاقات الدولية علاقات سيئة جداً لأنها تقوم على الحذر والخوف والتعامل أحياناً بالمثل وأحياناً بالانتقام، فكلما استطاع شخص أو مجموعة من الناس أو دولة من الدول أن تنتقم من الولايات المتحدة قامت بعملها هذا، ولا أدل على ذلك من حادث 11 سبتمبر الماضي.

النقطة الثانية هي أن العلاقات الحسنة بين الدول انتهت، بمعنى أن الذين يستفيدون من تقنيات الولايات المتحدة أصبحوا قليلين بالنسبة لما كان يجب أن يكون، وأصبحت الدول تتعامل معها بحذر، حتى أوروبا نفسها، وهي بطبيعة الحال حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، تتعامل معها بكامل الحذر، تقبل منها وترفض، تسير معها في حرب وترفض أن تسير معها في حرب أخرى. وهذا يجعل العلاقات متوترة دائماً ويجعل الذين يقبلون أو يرفضون يعيشون في نوع من القلق والحذر.

النقطة الثالثة التي أريد أن أشير إليها، هي أن العلاقات الدولية ممثلة في الأمم المتحدة، ممثلة فيما يصدره مجلس الأمن من قرارات، ممثلة في ما تصدره الجمعية العامة من توصيات وقرارات، ممثلة في القوانين الدولية المكتوبة، أصبحت هذه القوانين الآن حبراً على ورق، وكلمة الأمم المتحدة أصبحت هُزءً، أصبحت سخرية. وحتى إسرائيل تسخر منها تقبل في الصباح لجنة تحقيق أو كشف الحقائق، وفي المساء ترفض هذه اللجنة، ثم إنها لم تقبل أي قرار من قرارات الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال فليست إسرائيل هي التي ترفض هذا، ولكن السند الأمريكي، سند القطب الأمريكي هو الذي يجعلها ترفض دون أن تخشى عقاباً لا من دول أوروبية ولا من أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين ولا من الأمم المتحدة نفسها. معنى هذا أن العلاقات الدولية ستصبح علاقات لا يضبطها قانون ولا يضبطها عرف ولا تضبطها جمعية عامة للأمم المتحدة ولا مجلس الأمن، ولذلك فالنتيجة هي أن كل دولة تستطيع في المستقبل أن تفعل السوء، أو تفعل أسوأ ما تريد أن تفعله دون أن تقيم وزناً للعلاقات الدولية. والنتيجة من كل هذا هو ما بدأت به وهو أن العلاقات الدولية في العشرية الحالية علاقات سيئة وتسير من سيء إلى أسوأ. وستكون نتيجة هذا السوء هي الحروب الساخنة أو المنتظرة أو الباردة أو المهددة أو المنذرة. وهي علاقات لا

نرضاها لعالمنا الذي تطور تطوراً ملحوظاً في كل ميادين التطور، أصبح الآن مهدداً بضياغ العلاقات الدولية، ومع ذلك فكل دولة ستكون عالماً بمفردها وستقوم بكل ما تريد دون أن تقيم علاقات بجيرانها أو بالدول التي تتعامل معها. ومردود ذلك على التطور الاقتصادي وعلى التطور العلمي معروف، وكذلك على العلاقات الحسنة التي كنا ننتظرها لعالمنا هذا.

3- عبد الهادي التازي

حديثي سيتناول تعليقاً على موضوع حضاري أثاره زميلنا السيد أحمد صدقي الدجاني حول الإرهاب وحول الفرق بينه وبين المقاومة المشروعة للدفاع عن النفس وعن الأرض. أرجو أن أقول هنا، وبعد مناقشات وقعت في الشهر الماضي، حضرتها، في مجمع اللغة العربية حول موضوع الإرهاب، واستعمال هذه الكلمة، ومدى العدوان الذي يقع على استعمال هذه الكلمة. قمت بجهد حول مدلول كلمة الإرهاب، سواء في المصادر البريطانية أو الفرنسية أو باللغة العربية. لا أتحدث هنا عن الاستعمال الذي كان في عهد اليونان، ولا كذلك على التعريف الذي قدم للكلمة في عهد الرومان، وأيضاً ليس على عهد الإسلام، ولكنني سأتناول الحديث فقط عن العصر الحديث. ومن حسن حظنا أن القواميس البريطانية والفرنسية تجعل أمام كل استعمال لغوي تاريخ ميلاده، وهذه ساعدتني على معرفة التاريخ الذي ولدت فيه هذه الكلمة بالضبط في المصادر البريطانية مثلاً.

السادة الزملاء يعرفون جميعاً أن الثورة الأمريكية عندما شبت ضد البريطانيين من أجل المقاومة للتحرير وللإستقلال، كانت في حرب شديدة مع بريطانيا، وكانت بريطانيا بالمقابل تكيل الكيل بمكيالين في هذه الفترة. حدث ذات يوم أن قامت

بريطانيا بنقل كميات كبيرة من الشاي من أجل تقديمه لهؤلاء الثائرين حتى تستطيع أن تهدئهم وتشعرهم بأنها تعمل لصالحهم. هذا المركب من الشاي وصل إلى مدينة بوسطن فقام الثوار من أجل الاستقلال بإغراقه واحتفل الأمريكيون آنذاك بهذا الحدث وما يزالون إلى الآن يسمون يوماً من أيامهم المجيدة Boston Tea Party حفلة بوسطن بقضية الشاي. وهذا موجود في تاريخ الاستقلال الأمريكي، ويعتبر محل اعتزاز من قبل الأمريكيين أنفسهم.

السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو : هل في الاستطاعة أن نطلق نعت الإرهابي على الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية جورج واشنطن ؟ أبدأ ! جورج واشنطن كان يقاوم ضد الاستعمار ! وهذا أيضاً حصل في مختلف الدول، في فرنسا مثلاً استعملت كلمة إرهاب في وقت معين كان يصادف قيام مقاومة ضد المستعمرين. ولا أذهب بعيداً، هنا في المغرب سنجد أن معظم المقاومين الذين حوكموا أو الذين سُجنوا كانت ملفاتهم تحتوي على التهمة التالية Terroristes، بحيث، الذي أرجو وألح عليه أن تكون هناك حملة قوية منا كأكاديميين، كأعضاء في المجامع لإيضاح وبلورة الفرق الشاسع الذي يوجد بين كلمة الإرهاب وبين كلمة المقاومة. أكثر من هذا، يجب علينا أن نستبدل وأن نستعبط الذين يحاولون أن يوهمونا بأننا وصلنا لدرجة من البساطة حتى لا نعرف الفرق بين الإرهاب وبين المقاومة.

4- عز الدين العراقي

إن الإرهاب أصلاً في اللغة العربية لا يعني معناه الحالي، وذلك انطلاقاً من الآية الكريمة التي تقول : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ

به عدو الله وعدوكم ﴿ (الأنفال 60). معناه أنكم تخيفونهم، لا أنكم تقومون بظلمهم وبضربهم ظلماً وعدواناً. لذلك فالأصل أرهب، يرهب بمعنى : أخاف يخيف، وليست بالمعنى المستعمل الآن.

5- إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا

لقد صدمتنا أحداث 11 شتنبر 2001، فلا شيء يبرر قتل مدنيين أبرياء ولا إتلاف موروث على جانب كبير من الأهمية. فلنكن مستعدين لإدانة مثل هذه الجرائم في بلدان أخرى، ولنعبّر عن مساندتنا وتضامننا مع الرهبان في بيت لحم الذين يسعون إلى حماية الفلسطينيين بعد أن لجأوا إلى كنيستهم وهي أحد أقدس الأماكن التي توجد في العالم.

وسأحدث إليكم أيها الزملاء بخصوص مشكلة قد تبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة لها بالمشاكل التي نتباحث حولها في هذه الجلسة، وهي عقوبة الإعدام، لكن يبدو لي أن هذا الرابط موجود.

ويفتخر بلدي البرتغال بكونه أول بلد ألغى عقوبة الإعدام، وهو ما حذا بفيكتور هيجو إلى بعث رسالة مشهورة إلى الحكومة البرتغالية في ذلك الوقت مليئة بالحماسة. وبعد قرن ونصف من ذلك، أي في سنة 1998، ألغيت هذه العقوبة كلياً أو جزئياً في مائة وثلاثة دول، لكن ما يزال العمل سارياً بها في إحدى وتسعين دولة. فكيف يمكن إحلال السلام في العالم والقضاء على الإرهاب الدولي، إذا دأبت الدول على إعطاء القدوة السيئة بقتل المدنيين باسم القانون ؟ أو في بعض الأحيان قتل البشر خارج حدود بلدانهم في حين أن بلدانهم ألغت هذه العقوبة في الداخل ؟

وبإمكان تاريخ هذا القرن أن يكون مخالفاً لبدايته إذا وضع العالم نصب عينيه في الأمد القريب إلغاء عقوبة الإعدام وثني الدول عن إجازة الإعدام باسم القانون حتى ولو كان ذلك اقتصاصاً من الإرهاب داخل الدول أو على المستوى الدولي، لكن شريطة ألا يقتصر ذلك على صعيد كل دولة على حدة، بل يجب أن يشمل العالم بأسره.

فنعم لمتابعة الإرهابيين وحبسهم، ولا لقتلهم ولا لاستعمال القوات المسلحة لهذه الغاية. ونعم لعمليات الشرطة ضد الإرهاب، ولا لعمليات الحربية في هذا الصدد.

لقد وهب الرب الحياة وله الحق دون غيره في نزعها ولنتذكر وصيته : لا تقتل.

6- أ كمال أبو المجد

لي ملاحظات سريعة حول أمور ثلاثة :

تفضل بعض السادة الذين تحدثوا فأشاروا إلى الدور التخريبي الذي أدّاه الإعلام ويؤدّيه بصدد صورة العرب والمسلمين وفي تصوير ما يجري حالياً في أرض فلسطين. أنا أريد فقط أن أضرب مثلاً لنتبين بدقة كيف يمكن أن تُغسل الأدمغة وأن تُلوّن الأمور بغير ألوانها بأعمال بسيطة للغاية.

في مناسبتين في التلفزيون الأمريكي، ظهرت السيدة حنان عشاوي ممثلة للجانب العربي الفلسطيني ومعها ممثل للجانب الإسرائيلي. المناسبة الثانية ظهر فيها أستاذ له علاقات ودية بالجانب العربي ومعه نتنياهو من الجانب الآخر. في المرتين، لما ظهر المتحدث الإسرائيلي كانت صور خلفه للجرحى الإسرائيليين، فلما انتقل إلى المتحدث الآخر كان من الطبيعي أن تكون وراءه صور الجرحى

والقتلى الفلسطينيين. إلا أنه في المناسبتين استمرت فقط صور الجرحى الإسرائيليين وراء المتحدثين. المشاهد الذي شاهد ذلك لم تبق في نفسه بقية ليعرف شيئاً عن النصف الآخر من الصورة ! وحتى في أدب القضاء، إذا جاعني واحد وقد قلعت عينه، فلا أستطيع أن أقضي له على خصمه حتى أرى الطرف الآخر، فقد يكون عيناه هو الآخر قد قلعتا.

أما الأمر الثاني فهو يتعلق بالنزعة التفاؤلية التي بدت صباح اليوم في حديث العضو الموقر السيد عابد حسين. الواقع أن الأمر أقرب إلينا من ذلك، نحن نرى حالياً حالة واقعية محدّدة مشخّصة تتمثل في وجود قوة مهيمنة تكاد تدين لها أمم الأرض فتنفذ لها مشيئتها ! ومن أمم الأرض بهذا الصدد منظمة الأمم المتحدة. الذي حدث، أننا لم نكن مستوعبين تماماً للأخطار التي تترتب على اختفاء التوازن من المنظومة الدولية وانفراد سلطة واحدة بها. وكانت المناسبة الأولى أولى تجليات هذا الوضع المختل بدت في الصراع العربي الإسرائيلي وفي الموقف الأمريكي منه. فإذا كنت أفكر شخصياً كمصري وكعربي وكمسلم، إلا أنني أستطيع أيضاً، بالإضافة إلى هذا وقبله، أن أفكر في أنه أمامنا جميعاً عينة، مثال، نموذج للأخطار الهائلة التي تترتب حتماً على انفراد قوة واحدة بأن يكون القول قولها في مجريات الأمور، في أي نزاع إقليمي، وفي أي نزاع دولي. فالذين ليسوا عرباً وليسوا مسلمين، وقد لا تعنيهم القضية الفلسطينية، ينبغي أن يعرفوا أنهم مهدّدون طالما أنه إذا ما وقعت لهم مشكلة في هذه المحكمة التي فيها قاض واحد منحاز، فالخطر قائم وبغير حدود !

المسألة الثالثة والأخيرة هي ما أشير إليه بحق من الحاجة إلى تعاون المؤمنين بالأديان، لأن النظام الدولي تحول إلى غابة، وظهر أن القيم الإنسانية الأساسية المشتركة بدأت تختفي. فالحاجة الآن ماسّة إلى عنصر يدخل على هذه المعادلة السيئة ليضيف إليها بعض القيم. ونحن مما صدمنا به ظاهرة تسييس القيم ! من كان يتصور أن تتسييس قيمة الرحمة ؟ من كان يتصور أن تتحرك الرحمة في

حالة وتغيب غياباً كاملاً في حالة أخرى ؟ والإخوة الأوروبيون والأمريكيون موجودون معنا يلاحظون الملاحظة الأخيرة التي أختتم بها كلامي : فنحن إذا رأينا إسرائيلياً يُقتل، مدنياً يُقتل، يقشعُ بدننا ! لأنه كما قال نبينا ﷺ : «أَوْ لَيْسَتْ نَفْساً ؟» قالها في يهودي ! إنما كيف يمكن ، وهذا أمر يسبب صدمة في الشارع العربي والإسلامي كله، أن تغيب قيمة الرحمة عن ساسة يرون على شاشة التلفزيون مناظر مبهكة لأطفال الفزع يقفز قفزاً من عيونهم وأمهات لا يدرين ما يفعلن ؟ بالإضافة إلى الألم هناك العجز والإحباط الناتج عن تخلي الكون كله عنهم.

فإذن نحن إزاء ظواهر بالغة الخطورة مترتبة على انفراد قوة واحدة. أنا شخصياً أؤمن كما يؤمن الأستاذ عابد حسين بأن لله تبارك وتعالى يد في التاريخ. بمعنى أن التوازن يغيب أحياناً، لكنه لا يلبث أن يعود، إنما المشكلة أنه حتى يعود هذا التوازن بنمو قوة قادرة ومؤثرة، علينا أن تكون لنا منظومة للتعامل مع هذا الوضع السيئ للغاية الذي يهدّد حياة كل أحد وكل أمة وكل شعب.

7- سالم ولد عود

لدي تذكرة بثلاث نقاط تتعلق بالعلاقات الدولية :

أولاً : وضع أمريكا الآن يشبه وضع عادٍ في العصور السحيقة، فهم يتكلمون بلغة عادٍ ! ﴿فَأَمَّا عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشدُّ منا قوة ؟ أَوَلَمْ يروا أن الله الذي خلقهم هو أشدُّ منهم قوة﴾.

ثانياً : في ما نسميه التاريخ القديم، هم الآن أصبحوا يمثلون الهيمنة التي كانت معروفة في العهد الروماني. ومعروف أنه في العهد الروماني بلغت روما ذروة التقنين على الصعيد الداخلي، ولكن لم يكن هناك ما يمكن أن يسمى بالقانون

الدولي العام، لأن القانون الدولي العام يفترض وجود الندّ والندّ، وتنظيم علاقات بين الندين تخضع لقاعدة المساواة. وفي التاريخ الروماني لم يكن هناك اعتراف بوجود دولة أخرى، كان الناس كلهم تابعون للدولة الرومانية. ولذلك لم يكن هناك وجود للقانون الدولي العام في عهد الرومان. بعد ذلك، في القرون الوسطى لم تنزل فكرة الغالب هي السائدة إلا ما كان في العالم الإسلامي طبعاً، حيث كان هناك نظام فيه السلم والحرب، أصله في الإسلام ويلتزم به العالم الإسلامي، أما العالم المسيحي فلم يكن فيه، في ذلك الوقت، ما يمكن أن يسمى بالقانون الدولي العام، حتى ظهرت حرب الثلاثين في العالم المسيحي التي انتهت بمعاهدة ويستفاليا سنة 1648 للميلاد. هذه المعاهدة أصبحت نواة لما يسمى بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي أصبحت مبدأ وجود القانون العام. وفي العصر الأخير، عصفت الحرب العالمية الثانية بعُصبة الأمم لأنها لم تستطع أن تُسكت أهات الجرحى والأيامى واليتامى، فجاءت هيئة الأمم المتحدة، التي لا يختلف وضعها الآن عن وضع عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة، لم يعد هناك اعتبار لهيئة الأمم ولا لقراراتها ولا للشرعية الدولية، إنما الموجود الآن هو فكرة الحق المطلق للغالب.

من ناحية أخرى، أردت أن أوضح أن الإسلام، هو دين سلام، ولكن ليس بدين استسلام ! تصوروا معي : لو كان النبي ﷺ عندما واجه أعتى وثنية في ذلك العصر، استسلم وقبل للطفاة من أمثال أبي جهل أن يئدوا الإسلام في مهده، هل كان لأبي جهل أن يقف على قبر الإسلام ويقول : رحمك الله يا نبي السلام لقد كنت حقاً دين سلام، لقد كنت حقاً هادئاً وادعاً مسالماً ؟ لم يكن أبو جهل ليقف يرثي الإسلام ويشهد له بالمسالمة. ويرحم الله أبا الطيّب المتنبي الذي قال :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يُراق على جوانبه الدمُ

النقطة الأخيرة هي أن التاريخ كما يقال يعيد نفسه، الانتفاضة أو أطفال الحجارة
يذكروننا بقول الشاعر القديم :

إن تحلقوا منّا الرؤوس فإننا حلقنا رؤوساً باللّحى والغلاصم
وإن تمنعوا منا السلاح فعندنا سلاحٌ لنا لا يشتري بالدراهم
جلاميدُ أملاء الأكف كأنها رؤوس رجال حلقت في المواسم

فتحية للنضال الفلسطيني وللثبات الفلسطيني وللصبر الفلسطيني ولسائر الثابتين
المناضلين الصابرين الذين يستميتون في قضايا أوطانهم، في قضايا أولادهم،
في قضايا تاريخهم، في قضايا هويتهم وحضارتهم.

8- ا ني

إن الموضوع الذي طرحه راعي الأكاديمية على أنظار هذه الدورة الربيعية يتّسم
كما نلاحظ بالتعميم المقصود، وهو العلاقات الدولية في الأفق المنظور للمستقبل
القريب لعالمنا. ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين والظرفية العالمية تعرف
تشكل نسق جديد في مجال العلاقات الدولية، وإنما قلت يتسم بالتعميم المقصود
لأن الموضوع كما طرح على الأكاديمية يتسع مجال المشاركة فيه لجميع
المتخصصين والخبراء للإدلاء بآرائهم.

ونظراً لراهنية السؤال المطروح والانشغال الفكري به سياسياً بل وحضارياً فقد
مكّن المتدخلين والمحلّين في هذه الدورة من إثارة قضايا وتقديم تحليلات قيمة
في نظري كانت تتراوح بين التفاؤل وبين التشاؤم حول مستقبل العلاقات الدولية
في ظل تداعيات أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر الأخير. وهكذا عرفت هذه

الدورة حواراً رفيع المستوى بين مختلف التخصصات والخبرات والثقافات حول موضوع يهم مستقبل العالم.

أردت أن أسهم فقط برأي أو بتصورٍ كونته من خلال الاستماع إلى هذه العلوم الاجتماعية، وهي أن للتاريخ منطقاً في السيرورة وأنه لا شيء يحدث بالصدفة أو ينشأ من غير أسباب. فالحتمية التاريخية في مفهومها الرحب تفتح المجال أمام القاعدة والاستثناء في آن واحد، لكننا حين نفاجأ بالاستثناء نعزو ما نراه إلى الصدفة بينما ينبغي أن نعزو ذلك إلى جهلنا بأسباب تخلف القاعدة. وهذا مجال كما هو معلوم يبحث فيه علماء الاجتماع والمؤرخون. أجل، في استشرافنا للعلاقات الدولية في المستقبل القريب ينبغي أن نستحضر منطق السيرورة للأحداث على جميع المستويات حتى نكون رأياً شمولياً في سياق جميع التفاعلات التي يعرفها عالمنا، إن على المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي أو الثقافي أو الإعلامي. وأيضاً لا يمكن أن نغفل بما ينشأ من ردود الفعل، مصدرها العقائد والمشاعر الوجدانية التي تظل في نهاية المطاف مصدر كثير من المفاجآت وحينئذٍ سيكون من المسلم به أن الاختصار على النسق السياسي، أو نسق الأحداث السياسية، سيظل منهجاً قاصراً عن إدراك الصورة العامة التي ستكون عليها العلاقات الدولية في المستقبل. ولذلك أشاطر عدداً من الأعضاء أو الخبراء رأيهم في أن الواقع الاقتصادي العالمي مسؤول عن معظم الأزمات التي يمرّ بها عالمنا والتي ستتحكم في نسج علاقات دولية جديدة، وهنا أشير بصفة خاصة إلى مداخلة الخبير الزميل السيد العربي الجعدي.

واعتقد في هذا الصدد أنه سيكون للعولمة كعامل من عوامل البناء والهدم لعالمنا المعاصر أثرها البالغ في تكييف وتغيير العلاقات الدولية، أقصد بناء علاقات

جديدة وهدم أخرى موجودة. فالعولمة تتحول، شئنا أم أبينا، إلى إيديولوجيا للرأسمالية الجديدة، وتحت تأثير الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية، أخذت معظم الدول في تطبيق سياسات الانفتاح المعولم. لكن هذا الانفتاح له مؤثراته السلبية على المجتمعات المتخلفة. فعندما يبدأ أي بلد في الانصياع لسياسات الضغط والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالمية ينضم الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال تلقائياً إلى لائحة المتعاطفين مع الإيديولوجيا الرأسمالية الجديدة، وهم يرون أنها ستمكنهم من استثمار أموالهم في أي مكان من العالم، وهذا هو المثل الأعلى الذي يحلمون به وهو أن تكون الديمقراطية في خدمة المصلحة الرأسمالية لا العكس. فهل نحن أمام حتمية جديدة من حتميات التاريخ البشري وهي وقوع الديمقراطية في فخ الرأسمالية، أو وقوع الهويات التي كرسها تاريخ الإنسان في فخ العولمة؟ وهكذا يبدو لي أن مستقبل العلاقات الدولية رهين بما ستفرزه العولمة من تغيير عميق في المفاهيم. وأستشهد هنا بما ذكره أحد المفكرين الغربيين الألمان وهو هانس بيترهامارتان في كتابه «فخ العولمة» من أن مفاهيم من قبيل «العالم الثالث» أو «التحرر» أو «التقدم» أو «حوار الشمال والجنوب» أو «التنمية الاقتصادية» لن يبق لها وجود في دنيا العولمة في المستقبل.

أمام هذا التطور الذي نعيش مراحله الأولى في حياة الإنسانية هناك من يتشاءم ويرى أن العولمة لا تعني سوى جعل العالم على المدى القريب مرتعاً للرأسمالية العالمية بدون رقيب أو حسيب، وأنها ستزيد الفقراء فقراً والأغنياء غنى، وما تمليه هذه العولمة على مختلف الدول الصغيرة أو المتوسطة من تخفيض للضرائب وتقليص للإنفاق الحكومي على الشؤون الاجتماعية وخصوصة للقطاع العام والتضحية بالعدالة الاجتماعية. لكن هناك من يتفاعل ويرى أن كل ذلك سيكون له ردود فعله التي لا مناص منها بحكم منطق التاريخ القائم على

التحدي والاستجابة والفعل ورد الفعل. ومن هنا ينبثق الأمل والتفاؤل في مستقبل الإنسانية. وأعتقد أن هناك عوامل يجب تفعيلها في دعم هذا التفاؤل من أجل صنع مستقبل لائق بالإنسانية.

هذه العوامل هي التي استفدتها من تدخلات الأعضاء، وأنا أقول إنه إذا كانت هناك حتمية تاريخية فهي لا تعني أن نظل متفرجين أمام تاريخ بشري ينفلت من أخلاقيات الإنسان، بل علينا أن نتحدى ونرفع التحدي. وأذكر من تلك العوامل التي استنبطتها من تدخلات الأعضاء العوامل الآتية :

- ضرورة تعزيز قوى المجتمع المدني في اتخاذ القرار بدلاً من أن تظل القيادات السياسية مستفردة به، وهذا يعني دعم الممارسة الديمقراطية باعتبارها ضمان الأمن من خطر الانزلاق في دكتاتورية جديدة مقنعة بعبارات جوفاء.

- تقوية جسور الحوار الذي قدم عنه الزميل المحترم صاحب زادة يعقوب خان ما يكفي من التوضيح ومن القواعد المنهجية.

- يجب تفعيل القيم الروحية التي جاءت بها الأديان السماوية لتظل موجهة للناس لتجعلهم يوثرون المساواة والعدل والإنصاف والمحبة والتضامن على الأثرة والأنانية العمياء، وذلك على أساس أننا جميعاً مسؤولون عن مصير الإنسان كله يوم يقوم الناس ليوم الحساب.

- ضرورة تجسير الهوة بين عالم الشمال و عالم الجنوب، أي بين الأغنياء وبين الفقراء بالعمل الجاد والمتواصل وتمكين الدول الفقيرة من التنمية المستدامة وجعلها تتمكن من التفاعل الحر والمنصف مع دول الشمال. وكما قال أحد الزملاء، فإن أمن وسلام الشمال رهين بتقدم دول الجنوب.

- ضرورة قيام الدبلوماسية بما فيها الدبلوماسية البرلمانية وديبلوماسية منظمات المجتمع المدني بمسؤولياتها في التقريب بين الشعوب والقضاء على بؤر التوتر وترسيخ علاقات التعاون والشراكة والوفاق فيما بينها.

- ضرورة إضفاء المصداقية على دور منظمة هيئة الأمم المتحدة ليكون لها تأثيرها في إقامة علاقات دولية متوازنة مُدعّمة للسلام والتعايش بين الأمم والشعوب.

وأعتقد أن أكبر تحدٍّ يواجهه عالمنا ومنظمتنا الأممية والضمير العالمي هي إنصاف الشعب الفلسطيني في جهاده الباسل من أجل حقوقه المشروعة في وطن مستقل.

وأخيراً أميل إلى التفاؤل والنظر إلى المستقبل في ضوء هذه العوامل إن استطعنا تفعيلها وإن استطعنا أن نساهم، كل واحد منا، في العمل في نطاقها بما له من اختصاص أو له من موقع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي.

9- عبد الكريم غلاب

خلال هذين اليومين عشنا مائدة ثرة بالأفكار والآراء والتحليلات لشرح وتحليل الموضوع الذي عرضه جلالة الملك على الأكاديمية، وهو «العلاقات الدولية في العشرية الحالية»، أي بداية القرن الحالي . وقد اتجهت التحليلات في نظري إلى اتجاهين متقاربين أو مختلفين : اتجاه أخلاقي واتجاه واقعي في دراسة العلاقات الدولية.

الاتجاه الأخلاقي كان مهماً، واستفدنا منه كثيراً، تحدث فيه إخوان من المسلمين وزملاء من المسيحيين ، ربما بلغة واحدة أو بأفكار متقاربة. ومن الممكن أن نؤكد أن الإسلام، وهو خلاصة الأديان السماوية ومؤيدها جميعاً، كان في قمة تحديث وتحسين العلاقات الدولية حينما قال القرآن ﴿وإن استنصروكم فينصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ بمعنى أن الله تبارك وتعالى يفضل رعاية

المواثيق وهي مواثيق دولية تقريباً على الاستنصار في الدين، بمعنى إنه إذا كانت طائفة من المؤمنين استنصرت طائفة أخرى فعليها أن تنصرها في الدين شرط ألا تكون لها علاقة دولية أو ميثاق دولي مع الطائفة المعتدية، وإلا فالأولوية للمحافظة على الميثاق. هذا شيء مهم جداً في أخلاقيات المواثيق الدولية. والجانب الأخلاقي مهم ليس فقط في العلاقات الدولية ولكن في العلاقات الإنسانية الشخصية، وهو الذي جعل من هذه العلاقات علاقات إنسانية قبل أن يكون هناك ما يسمى بحقوق الإنسان. ولكن هل هذا الجانب الأخلاقي يطبع العلاقات الدولية في العصر الحاضر؟ أعتقد أن حديثنا عن الجانب الأخلاقي يصبح غير ذي موضوع ونحن نتحدث عن العلاقات الدولية في العشرية الحالية، بل في العشريات السابقة وربما في العشريات القادمة، ذلك أن العلاقات الدولية نبذت الفكرة الأخلاقية ونبذت اعتبار أي مظهر من مظاهر الأخلاق في علاقات دولة مع أخرى أو في علاقات دولة مع مجموعة دول، أو في علاقة دولة حتى مع دولة ضعيفة غير ذات قوة ولا قدرة على مجابهة العدوان.

فهل من أخلاقيات العلاقات الدولية أن تُدمر أفغانستان لمجرد البحث عن إرهابي أو إرهابيين؟ تُدمر الدولة كلها على ساكنيها بحثاً عن إرهابي أو إرهابيين، ولم يوجد هذان الإرهابيان، ولكن الدولة دُمّرت ومات الآلاف من المواطنين تحت القنابل دون أن يأتوا بأية جريمة، بل لم يسمع الكثير منهم إطلاقاً بحادث 11 سبتمبر لأنهم لا يملكون حتى المذيع. فهل من الأخلاق أن تدمر الدولة على ساكنيها لمجرد البحث عن رجل أو رجلين؟ هذا جانب من انعدام الأخلاق في ساكنيها لمجرد البحث عن رجل أو رجلين؟ هذا جانب من انعدام الأخلاق في العلاقات الدولية، مع العلم أن الدولة التي دُمّرت أفغانستان كانت صديقة أو مساعدة لحكومة طالبان، بل كانت مرشدتها وكانت مساعدتها في مقاومة الاتحاد السوفياتي من قبل. وكانت لها معها كما تقول الأخبار محادثات سرية قبل حادث 11 سبتمبر.

المثال الثاني يمكن أن نأخذه من العراق. منذ عشر سنوات وأطفال العراق يموتون من سوء الغذاء، رُضّاعه لا يجدون الحليب وأطفاله لا يجدون الأكل، بل أكثر من هذا لا يجدون ما يرفعون به أمّيتهم، لأن الحصار كان مضرّوباً حتى على الوسائل المدرسية وبذلك سيكون أطفال العراق، وبعضهم الآن سنهم أكثر من عشر سنوات، سيكونون أميين في العشرية القادمة لأنهم لم يتعلّموا، ولأنهم لم يجدوا لا مدرسة ولا وسائل التعليم ولأنهم عاشوا في رعب الحصار لمدة عشر سنوات. وهذا شيء خطير جداً، فالحصار على رئيس دولة كصدام حسين ربما كان جائزاً أو مقبولاً في العلاقات الدولية، إذا كان هناك ما يمكن قبوله، ولكن صدام حسين عاش في رفاهية، بينما شعبه وهم ملايين عاشوا في بؤس لا مثيل له في التاريخ. أذكر كلمة قالها المغفور له الحسن الثاني، قال إن صدام حسين يتغذى، ربما بالكافيار ويتعشى بالبيفتيك، ولكن شعبه لا يجد الخبز ولا يجد حتى ما هو أقل من الخبز ليأكله ! حتى الماء النظيف لا يجده لأن وسائل تنظيف الماء دُمّرت جميعها. هذا مثال آخر على أخلاقيات العلاقات الدولية.

المثال الثالث هو ما نشهده في فلسطين التي دُمّرت بكاملها في ظرف عشرة أو اثنا عشر يوماً. رئيسها محاصر في غرفة أو غرفتين تطرق بابيهما القنابل يومياً صباح مساء، ولا يستطيع حتى مخاطبة زملائه ولا الحديث معهم في القضايا التي تهم بلاده. ومع ذلك فالذي يقوم بهذا يوصف برجل سلام ! وهذه هي أخلاقيات العلاقات الدولية. فكنيسة المهد محاصرة والقنابل تطرق أبوابها، والذي يخرج منها يقتل، والداخل إليها لا يمكن أن يدخل وفي يده خبزة أو كأس ماء، ومع ذلك لم يتحرك الضمير العالمي ولا الضمير المسيحي ليدافع عن بيت من بيوت الله، وليدافع عن ملتجئين لبيوت الله، التجأوا طلباً للأمن ! ولم يلتجئوا لشيء آخر ! فيهم مسيحيون ورهبان وفيهم مسلمون وفيهم أطفال وفيهم نساء.

فهذا الجانب الأخلاقي لا يوجد الآن في العلاقات الدولية. ولذلك، فإننا ونحن ندرس العلاقات الدولية في العشرية الحالية، لا ينبغي أن ندخل فيها الجانب الأخلاقي، بل جانب المصالح، جانب العلاقات المالية، جانب القوة العسكرية والسلطة المطلقة والقطبية الوحيدة. أما الجانب الأخلاقي فهذا شيء آخر. ولذلك حينما نتحدث في موضوع كهذا لا ينبغي أن نتحدث في وادين مختلفين، وادي العلاقات الدولية في العشرية الحالية، ووادي الأخلاق، أخلاق المسلمين، أخلاق المسيحيين أخلاق اليهودية، أخلاق الديانات السماوية وغير السماوية، هذا جانب آخر لا علاقة له بالعلاقات الدولية الحالية. ولهذا فأنا لست يائساً، ولكن لا أريد أن ندخل في موضوعنا شيئاً لا يمكن أن يدخل فيه. ولا يمكن أن نخلق من العلاقات الدولية علاقات وهمية خيالية. العلاقات الواقعية الحالية هي التي نجدها بين العالم الغربي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الإسلامي والعربي ممثلاً في أفغانستان وفي العراق وفي إيران وفي دول الشرق جميعها، في فلسطين وفي غيرها من المناطق التي تتعرض للعدوان.

10- أوطو دوهابسبورغ

باسم الله الرحمن الرحيم. أستسمحكم إن عاودت الحديث اليوم رغم أنني تحدثت البارحة، لكن أود الإشارة إلى جانبين من خلال النظرة العامة التي كونتها خلال هذين اليومين، كما أود أن أشكر كل المشاركين على المنهاج الرائع الذي ساروا عليه خلال هذه الدورة.

أولاً، قلنا الشيء الكثير عن السلام، لكن تستوقفني إحدى النقاط خصوصاً بالنسبة لمن هم في سني وعاشوا حربين عالميتين ونظامين ديكتاتوريين في أوروبا وشهدوا عدة معاهدات سلام، وهي أنه قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ظهر مؤلفان أساسيان حول السلام : الأول لكاتب إيطالي هو كولييلمو فريرو،

والثاني لكاتب روماني كريكوري كُفينكو. وعندما يطالع المرء هذين الكتابين، يجد أنهما توقعا بشكل دقيق كل ما كان سيحدث، وعند مقارنة بداية الكتابين اللذين ظهرا في سنة 1939 بما حدث في يالطا، يمكن القول إن المشاركين في مؤتمر يالطا قاموا بعكس ما نصح به الكتابان. فهذان المؤلفان أشارا إلى أن ثمة مبدأً لإقامة السلام واستندوا بصفة خاصة إلى معاهدة قيينا عند نهاية حروب نابليون حيث تم التنصيب على ضرورة وضع المبادئ أولاً ثم تطبيقها على المنتصرين والمهزومين، ومن ثم إدخال الطرف المهزوم. وقد انسحب الأمر نفسه على طالرون الذي شارك في المؤتمر والحال أن فرنسا كانت في ذلك الوقت مصدر رعب للعالم. ومنذ ذلك التاريخ، وقّعت مجموعة من معاهدات السلام: فرساي، وسان جرمان، ويالطا وما أعقبها. والحال أننا نوّدي اليوم ثمن هذه المعاهدات لسبب بسيط وهو أن هذه المعاهدات لم تكن في حقيقة الأمر سوى إملاءات، إذ لم تُشرك الأطراف المنهزمة في المفاوضات، بل أُمليت إرادة الطرف المنتصر. لقد كان ذلك نهجاً غير سليم في مؤتمر فرساي الذي كان بإمكان الحلفاء على الأقل التباحث فيما بينهم. أما في مؤتمر يالطا، لم يكن ثمة سوى شخصان قاما بوضع الإملاءات على الرغم من أنه غالباً ما يتم الحديث عن ثلاثة أشخاص، لكن ونستون تشرشل شارك بصفته عضواً شرفياً بسبب الموقف الذي عبر عنه، لكنه لم يقبل في المؤتمر بصفته مفاوضاً. وقد أدى هذا الوضع إلى جر العالم من حرب إلى أخرى والحال أنه لا يفرق بين حرب وأخرى سوى زمن قصير. أما الأمر الثاني فهو أننا أدركنا مع انهيار الاتحاد السوفياتي بنهاية الحرب الباردة أن المنتصرين لم يكونوا مستعدين لهذا الظرف ولم يصدقوا أن هذا الانهيار قد تم فعلاً، فكانت النتيجة وضع نظام لا يتماشى مع أي مخطط نهائي، إذ ما زالت تعترضنا الصعوبات.

ثانياً، يسير العالم بخطى سريعة نحو أزمة ديمقراطية، فنحن نتحدث عن الديمقراطية كما لو كانت معطى طبيعياً، لكنها ليست كذلك، فالأزمة تقترب

ولإدراك أسباب هذا الأمر يمكن قراءة الكتاب الهام لجون فرانسو روبيل حول إغراء الحكم الكلياني. وأقول لكم من خلال تجربتي الطويلة، إنني كنت نائباً برلمانياً لمدة عشرين عاماً، وكنت أحضر مائة اجتماع على الأقل كل سنة، وعند انتهاء كل اجتماع، كنا نتحاور مع الحاضرين المستمعين. لكن منذ سنة 1995 حصل تغير واضح على الأقل في أوساط الرأي العام الألماني، فمنذ هذا التاريخ لا يخلو أي اجتماع من اجتماعاتنا من قيام أحد الشبان - وليس الكبار - في المجلس ليقول إن لدينا ديمقراطية فاسدة وإن المفسدين لا يشتغلون كما يجب، وبالتالي ألا نحتاج إلى رجل أو امرأة قوية لإعادة الأمور إلى نصابها ؟

إن شخصاً في مثل سني المتقدم لا يستطيع رواية هذه الحادثة لأننا عايشنا ما كان يقوم به هؤلاء الناس، لكن ثمة إغراء لدى الشباب للحكم الكلياني، ومن ثم وجب الحذر والانتباه لأن أنظمتنا الديمقراطية ما انفكت تبتعد عن السكان. فنحن نتحدث دائماً عن العدالة وعن نظام الاقتراع باللائحة والاقتراع عن بعد، لكن الناخبين ليس لهم اتصال دائم مع منتخبهم. والحال أن الديمقراطية هي قبل كل شيء اتصال بالناس، وأعتقد أن هذا أحد مكامن الضعف والخلل في بعض الدول لأنه في الأنظمة التي لا يوجد فيها اتصال بين الناخب والمنتخب، يمكن أن توجد السلطة لكن ثمة مسافة بعيدة بين الجانبين فينشأ عن ذلك توجس من الناخب، وبالتالي يتم اتباع ما تعبر عنه وسائل الإعلام من كونه إرادة الناخبين. ومن هنا منشأ الموقف المتذبذب الذي نلاحظه بخصوص قضايا الشرق الأوسط.

وفي الختام، أودّ أن أشكركم على كل ما قدمتم لنا وأقول يجب السير على هذا المنوال ويتعين مناقشة المشاكل المحورية والمغرب هو المكان الأمثل لإجراء مثل هذا النقاش.

11 - محمد تاج الدين الحسيني

إن المداخلات التي استمعت إليها كانت من الثراء بمكان، وأودّ سريعاً أن أتوقف عند البعض منها في إشارة إلى بعض الإشكالات، خاصة تلك التي طرحها في البداية السيد يعقوب خان بخصوص قضية الحوار. وأودّ أن أضيف إلى ما أشار إليه أن قضية الحوار اليوم ربما ترتبط بجانبين : الجانب الأول هو الحوار التقليدي الذي يعبر عنه عادة بالمفاوضات، خاصة على المستوى الثنائي وحتى متعدد الأطراف. ونحن نعلم جيداً أن المفاوضات تعتبر من بين الوسائل الأساسية لتسوية المنازعات وحل المشاكل الدولية القائمة. لكن دعوني أقول في هذا المجال، إن المفاوضات أصبحت للأسف ضحية سياسة القوة في العلاقات الدولية. ويمكننا أحياناً أن نلاحظ أن كلا الطرفين في المفاوضات يأتي وهو يتشبّث بأقصى حدّ من مطالبه، وعندما تنتهي المفاوضات إلى نتائج عبر الاتفاق يمكن القول أنذاك إن نتيجة المفاوضات هي أحسن تعبير عن توازن القوى القائم بين الأطراف لحظة إجرائها. وهنا تأتي إشكالية الاتفاقيات السبعية واتفاقيات الإذعان... الخ. وقد لاحظتم جميعاً أن القضية الفلسطينية منذ مؤتمر مدريد وهي تراوح مكانها في المفاوضات العلنية والمؤتمرات الدولية والمفاوضات السرية لتعود أدراجها مجدداً إلى نقطة الصفر ونقطة البداية. ولذلك فالمفاوضات هي وسيلة وأداة، ولكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار طرق استغلالها وتوظيفها خاصة في إطار سياسة القوة وفي إطار أحادية القطبية التي تحتكر آليات اتخاذ القرار.

الجانب الآخر - وأعتقد أنه هو نموذج المستقبل للحوار الحقيقي - وهو ما يطلق عليه اليوم اصطلاحاً الحوار الحضاري. الحوار الحضاري أصبح يطرح بحدة، ليس فقط بعد أن كتب فرنسيسكو فوكوياما عن نهاية التاريخ، أو هانتينغتون عن صراع الحضارات ، وغيرهم كثير، ولكنه أصبح يطرح بقوة لأن أيّ صراع في

المستقبل سيكون بالأساس صراعاً بين الثقافات والحضارات. وأعتقد أنه إذا تحدث العرب والمسلمون، أبناء الجنوب بشكل عام، عن إمكانية التواصل مع الشمال، فلا سبيل إلا طريق الحوار الحضاري.

وأعود هنا لأقول إنه ربما منذ أربعة عشر قرناً وضع القرآن الكريم الأسس المركزية لهذا الحوار، ويكفي أن نلمسها في آية واحدة، تلك التي يقول فيها الله سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾. أمرٌ باختصار لأقول إنها تتضمن على الأقل ثلاثة أسس مركزية للحوار، أولها وحدة الجنس البشري. فلا مكان للعنصرية والإقصاء ولا للميز، سواء الإثني أو العرقي. ثم ثانياً، وهذا عنصر من الأهمية بمكان، هو التعدد والتنوع في الجنس البشري ؛ لو شاء الله لخلق الناس أمة واحدة، ولكن الاختلاف شرط أساسي لاستمرار الحياة. فكما أن هناك التنوع الحيوي في الطبيعة الذي هو مصدر غنى وإثراء، هناك تنوع على المستوى البشري لتحقيق الفرضية الثالثة أو المحور الثالث وهو التعارف ! ربما لم يسهم المفكرون الأقدمون والمحدثون بالشكل الضروري لشرح عبارة التعارف، وأعتقد أنها تحمل الكثير من الدلالات أقصاها يرتبط بحقيقة الحوار الحضاري والحوار بين الثقافات.

وأعتقد أن الحوار، حتى يدخله العالم العربي الإسلامي في المرحلة الراهنة بعد أحداث 11 سبتمبر، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون مرتكزاً على بعض الثوابت التي لا رجعة فيها. إنه اليوم، وهذا سمعته في عدة بلدان عربية، وخاصة في بلدان الخليج، الآن الولايات المتحدة تتدخل حتى من أجل تغيير مناهج التدريس في هذه البلدان. هناك حملة مسعورة لتغيير الهوية العربية الإسلامية من أساسها، وهذا شيء خطير وينبغي أن يقف العرب والمسلمون بشكل ثابت

ليؤكدوا أن مبدأ الاختلاف والحق في الاختلاف واحترام الهوية الثقافية والحضارية شيء لا يقبل أي تنازل أو تفويت.

ثانياً، وأكثر من هذا، تعودنا أن تمر عمليات الحوار عبر القنوات الرسمية، تلك التي يطلق عليها بعض المحللين قنوات الدبلوماسية التقليدية. أعتقد أننا اليوم في عالم العولمة والشمولية لم نعد إطلاقاً في حاجة ماسة إلى أن يكون المحور الأساسي للحوار هو هذه القنوات، بل ينبغي أن تعوضها تدريجياً قنوات المجتمع المدني، تلك التي تعبر عنها الدبلوماسية البرلمانية، تعبر عنها المنظمات غير الحكومية والتي ينبغي أن تعبر عنها بقوة أكثر وسائل الإعلام السمعية البصرية. لأننا اليوم نعيش حرب إعلام ابتدأت منذ حرب الخليج، ولا أزال أذكر أن (CNN) كانت هي التي حملت الخبر وروّجته بطريقتها الخاصة ورتّبت عنه كل النتائج. وأتساءل، وقد قلت هذا في مؤتمر في المملكة العربية السعودية قبل بضعة أشهر: أما أن لمن له إمكانيات من البترودولار أن ينشئ قناة فضائية باللغة الإنجليزية توصل الرسالة العربية الإسلامية والجنوبية إلى قلب بيت كل مواطن أمريكي وغربي؟ فآلية اتخاذ القرار في دولة كأمريكا لا ترتبط بشخص ولا ترتبط بمؤسسة، بل ترتبط باللوبي وبجماعات الضغط الكبرى وبالمركبات المؤثرة والتي تقود وسائل الإعلام.

أريد أن أضيف نقطة أخرى فيما يتعلق بما أشار إليه الدكتور كمال أبو المجد بخصوص إشكالية النظام، وقد أعجبني في إشارته إلى أن ما نعيشه اليوم ليس نظاماً وإنما هو حالة. وقضية الحالة هذه ربما تحيلنا إلى التمييز بين توازن القوى الذي عرفه المجتمع الدولي في إطار التعددية التي كانت تعيشها أوروبا بسبع دول كبرى أو الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، وما نعيشه اليوم من وضعية القطبية الأحادية. فالأحادية القطبية فعلاً ليس فيها توازن، بل فيها احتكار للقوة. ولكن أود، إضافة إلى ما أشار إليه، أن أقول إن النظام يبقى دائماً مجموعة من الضوابط الموجهة لخدمة الأغراض السياسية والاجتماعية

والاقتصادية للفاعلين (Les acteurs). وهذه الضوابط ليست مجرد قواعد قانونية، بل إنها قواعد، إنها مؤسسات، إنها أعراف.

وأريد أن أشير على وجه الخصوص إلى أنه في المجال الدولي ليس هناك، ولم يوجد حتى في الماضي نظام محايد على الإطلاق. كل نظام ليس إلا تعبيراً عن مصالح القوى المهيمنة. عرفنا هذا مع بريطانيا في القرن التاسع عشر، وعرفته مرحلة الثنائية القطبية ويعرفه الآن المجتمع الدولي في إطار الأحادية القطبية.

وأختتم بما أشار إليه بعض الزملاء قبل قليل من مناقشة وخاصة الأستاذ عبد الكريم غلاب، عندما أشار إلى المقارنة بين الأخلاقيات وهيمنة النظرية الواقعية، لأقول إننا نعيش اليوم في ظل وهيمنة النظرية الواقعية، ولا مكان للأخلاقيات في السياسات الدولية على الإطلاق. فالولايات المتحدة تعتبر أنه ليست هناك مبادئ قائمة، ولكن هناك مصالح مستمرة ومتجددة. وأعود هنا إلى الإطار المرجعي النظري لما نعيشه اليوم لأنه يجد جذوره فيما بعد الحرب العالمية الثانية عندما وضع هانز مورغنطاو «Morgentau» كتابه الشهير -The Politics among Nations- the Struggle for power and peace «السياسة بين الأمم - الصراع من أجل القوة والسلام»، وضع فيه نظرية واقعية أصبحت تؤثر ليس فقط على المحللين ولكن على متخذي القرار كذلك. ونذكر أن الرئيس ريغن استغل هذه النظرية إلى أبعد الحدود خاصة عندما وصل به الأمر إلى وصف الاتحاد السوفياتي آنذاك بأنه إمبراطورية الشر. واليوم نعود إلى نفس السياسة الواقعية، ولكن للأسف بشكل غير واقعي لأن ما يقع اليوم في العلاقات العربية الإسرائيلية والإسرائيلية الفلسطينية والموقف الأمريكي منها هو في الحقيقة جناية على المصالح الأمريكية نفسها.

12- الحسين وكاك

لقد دعنتني إلى هذا التدخل المختصر المدلولات الخيرة للموضوع الذي اختاره مولانا الإمام لهذه الندوة والمتمثل في «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين». هذا الموضوع الذي تحدث عن مدلولاته السادة المتدخلون خلال هذين اليومين الحافلين بالفوائد الجليلة والآراء الصائبة والباحثة عن علاقات دولية مفيدة للإنسان. ولكن هذه العلاقات اليوم تراجعت كثيراً في مدلولاتها حتى أصبحت في عهد القطب الواحد تتدهور باستمرار . وإذا كنا ننشدُ في عهد القطبين حول سياسة الأمم المتحدة البعيدة عن الإنصاف حين قال: «قتل امرئٍ في غابة جريمة لا تغتفر، وقتل شعب كامل مسألة فيها نظر!». فماذا ننشد اليوم في عهد القطب الواحد وأمام هذه الفضائع التي تأثر لها الجميع في فلسطين. هذه الفضائع التي عجز عن إزالتها العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة المضطربة في أقوالها وأعمالها اضطراباً لم يسبق له في تاريخها مثيل.

كما دعنتني إلى هذا التدخل الدبلوماسية المتقاعدة والمعبر عنها بحذر كبير عن حقوق المغرب الواضحة مع إسبانيا أحد الزملاء الذي اختار أن يسم الألفاظ ويقلبها ظهراً لبطن، محاولاً أن يقول شيئاً حول النصيحة والصراحة وإن كان يعرب في الوقت نفسه عن صداقته للمغرب من قلبه الكبير. هذا المغرب الذي يعرفه الجميع ويرحم فيه الإنسان وحتى الحيوان منذ قرون قبل أن تؤسس جمعية الرفق بالحيوان، هذه الجمعية التي ناداها الشاعر التونسي الشابي بقوله :

جمعية الرفق بالسّنور والديك ماذا عن الرفق بالإنسان يلهيك

أمام انعدام الرفق بالإنسان اليوم، وخاصة عندما نسمع أحد المسؤولين الأمريكيين، عند زيارته لجنين ، يصرح بأنه لم يشاهد ما يدل على إرهاب الدولة

هناك، أقول، لم يبق لي إلا أن أذكر الإخوان الزملاء والخبراء بالحديث الذي رواه الصحابي الجليل حذيفة ابن اليمان عن رسول الله ﷺ حين قال : «كان الناس يسألون النبي ﷺ عن الخير، وأسأله عن الشر مخافة أن يدركني». ثم أقول لهم في النهاية هل بعد هذا الشر الشاروني من خير ننتظره ؟

13- أحمد رمزي

بعد الحرب العالمية الثانية أُلقي القبض على المسؤولين النازيين، ولما سُئلوا عن معسكرات الإبادة قالوا إنهم لم يكونوا يعلمون بوجودها. أما اليوم فلا يمكن لأي أن يقول مثل هذا. فالإعلام اليوم ينقل الحرب في حينها، ولا يمكن لأي كان أن يقول أن لا علم له بما يجري. نرى في التلفزيون البيوت تهدم على رؤوس ساكنيها في رام الله وفي نابلس وجنين بفلسطين، ونرى الأطفال يقتلون، والصورة تؤخذ وتُبث في حينها ! فالإعلام تغيرت مقاصده وأصبح إعلاماً أنياً وإعلاماً لتمرير البلاغات والبيانات، ولم يعد رؤساء الدول ينتظرون من سفرائهم أن يبلغوهم ما رأوه وما سمعوه من أخبار ليتخذوا القرارات، لأن القرار يتخذ في حينه.

النتيجة هو أننا كلنا مسؤولون ! والحكام مسؤولون بالدرجة الأولى. وحصل بعد رؤية مشاهد التحطيم والتقتيل أن أُصبنا بتخمة إعلامية إلى درجة أننا حين نرى نفس الصورة المرة تلو المرة لم يعد لنا أي رد فعل عليها، لأننا أَلِفنا المشهد الذي تتكرر رؤيته بالأمس واليوم، هذا ما نجح فيه الإعلام الذي يسيطر على أغلبه ثلاث أو أربع شركات عالمية متعددة الجنسيات.

فهذه القضية الإعلامية لا بد أن نتنبه إليها، إذ ما بالكم بطفل فلسطيني يرى هذه الصور، ويرى أبويه يموتان أمام عينيه، فكيف سيكون غداً ؟ إنه سيقُتل لينتقم ويثأر لأبويه، أو ليلبّي نداء الوطن ؟ هل هناك من سيدرس أسس ما جرى

في ذهنية هذا الطفل حتى يستطيع بسهولة أن يسمّيه إرهابياً ؟ أما فيما يتعلق بالإعلام العربي، هناك عدة قنوات في مستوى جيد، وربما تضاهي C.N.N إن لم تتجاوزها. فبدلاً من أن تكون هذه القنوات كلها متشابهة وكلها ترينا نفس الصورة، لماذا لا ننشئ قنوات خاصة باللغات الأجنبية تكون موجهة إلى الخارج ؟ نحن ندور في حلقة مفرغة، فما نراه في فضائية «الجزيرة» نراه في A.N.N ونراه في M.B.C. لماذا لا نخصّص ثلاث أو أربع فضائيات لتكون موجهة للفرنسيين وللإنجليز وللألمان ... الخ، للتعريف بأنفسنا وتعريف الغربيين بواقع المسلمين وحقوقهم.

النقطة الثانية هي أنه في فلسطين مُسَّت رموز ومقدسات لم نكن نزن أنها ستمسّ، ابتداءً من المسجد الأقصى حيث ذهب شارون لإشعال الفتيلة، وبدأت الانتفاضة واحتلّت كنيسة المهد ! وهنا نقول للمسيحيين إلى أن شعورنا نحو كنيسة المهد لا يقل عن شعورهم همّ نحو هذه الكنيسة. وأما الرمز الآخر فهو الرئيس الفلسطيني الذي سجن ولم يجد حتى الماء الذي يتوضأ به ليؤديّ صلاته!

عشنا قضية فلسطين ونحن صغار ، منذ خمسين سنة، وهذا الذي يقع اليوم في فلسطين يرجع بنا خمسين سنة إلى الوراء. فلا بدّ من إيجاد حل لقضية فلسطين لننتهي من هذه المسألة، ونسير إلى مشاكل أخرى تنتظرنا وهي مشاكل المجاعة والمديونية والفقر ومشاكل الهوية السحيقة التي تفرق بيننا وبين الدول المتقدمة.

14- عابد حسين

أودّ أن أشكر كل الزملاء الذين أدلوا بدلوهم في موضوع العولمة، فتحليلاتهم على جانب كبير من الإفادة ، وأوافقهم الرأي في أن العولمة أمر لا مناص منه، وأن

القيام بالإصلاحات الداخلية شرط أساسي من أجل إنجاح مسار العولمة أو الاستفادة من حسناته، فسيكون من المؤسف ألا نستفيد من قوى العولمة التي تحركها العلوم والتقنيات، لأن الوقت قد حان للارتواء من معينها.

كلمة اختتام أعمال الدورة

عز الدين العراقي

عضو الأكاديمية

ومدير الجلسات

السيد أمين السر الدائم،

السيد أمين السر المساعد،

أيّها الزملاء الأعضاء،

أيّها السادة الخبراء،

حضرات السيدات والسادة،

بعد يومين من العمل المُركّز والجاد، ومن العروض القيّمة والمناقشات الخصبّة حول موضوع : « العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين : أيُّ أفق ؟ » ها نحن نصل إلى لحظة الاختتام وقد حقّقنا درجةً عاليةً من الفهم والاستيعاب لموضوعٍ هو على قدرٍ كبيرٍ من الصعوبة والتّعقّد، فلقد تمكّنّا بالفعل من خلال أعمالنا أن نُقارب الموضوع من كلّ جوانبه ، ونحيط بكلّ مناحيه، وأجزم أن هذه الدورة كانت ناجحة بكل المقاييس العلمية الأكاديمية .

وبالفعل تمكّنّا بعون الله ومَدَدِهِ أن نقوم بتشخيصٍ دقيقٍ للتطورات التي يعرفها عالمُ اليوم ، واضعين اليد على الطُّفُرَاتِ المُنجزة في ميادين

العلوم والتكنولوجيا والاتصال ووسائل الإعلام ، وفي مجالات العلوم البيولوجية والمباحث العلمية ذات العلاقة بالتسلح فوق الأرض وفي الفضاء ...

إنها لطفراتٌ كبرى دلتُ بشكل قاطع على أن الإنسانية حققت تقدماً ملحوظاً في خطِّ تصاعدي بالمقارنة مع الحالة الحضارية لما قبل الموجة الثالثة على حد تعبير أحد أعلام الفكر المعاصر ، أي موجة المعلومات ومجتمع المعرفة .

إلا أن هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الباهر لم يُواكبه تقدُّمٌ في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، ذلك أن العلاقات الدولية عرفت كثيراً من الاختلالات والهزات العنيفة والصراعات الحادة ، أفرزت في نهاية المطاف ومنذ أواخر القرن الماضي هيمنةً أحادية القطب لحقيقة واقعية تُملي إرادتها على الجميع وفق ما يخدم مصالحها الوطنية الضيقة.

لقد ظهر جلياً من خلال الدراسات المُقدَّمة والحوار الذي دار بيننا أن هذه الأحادية القطبية لا يمكن أن تُغني عن احترام العهود والمواثيق والضوابط ، بل نبّه كثير من المتدخلين إلى سوء عاقبة عدم احترام هذه العهود والمواثيق والضوابط ، والأمل كل الأمل في أن تتفهّم أمريكا التي تُمسك بزمام الأحادية القطبية هذه الضرورة وتقوم بدورها بكيفية بناءة ، مُراعيةً للقانون ومنتهجةً لموقف الحياد الذي يفرضه عليها وضعها كدولة رائدة في العالم .

ومن أهم ما ينبغي الوعي به من طرف المجتمع الدولي أن الإسلام دين لا يقول بالإرهاب ، ينبذ العنف ، ويؤكد على مبادئ العدل والإحسان والحوار . من هنا يجب على هذا المجتمع الدولي أن يدركاً تحريف الكَلَم عن مواضعه، ويتجنب الخلط بين الدفاع المشروع عن الحقوق وبين الإرهاب .

لقد ظهر جلياً في مختتم هذه الدورة وكما قلت في مفتتحها أن دوام الحال من المحال ، وأنه مهما طال زمان الظلم والقهر لابد أن تَشْعُ أنوار العدل القائم على احترام العهود والمواثيق مصداقاً لقوله تعالى «(وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ)» ، والميثاق يقتضي الالتزام بين طرفين متعاقدين ، كما يقتضي الالتزام على المستوى الدولي التقيد بميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم كل من صادق عليه.

إن العالم يجتاز مرحلة قلقية ومزعجة فكرياً وأخلاقياً ، يتجلى ذلك بوضوح من خلال ما يتعرض له شعب فلسطين الأعزل وسلطته الوطنية من إرهاب دولة إسرائيل . ومع ذلك يُوصَم هذا الشعب المقاوم المناضل بالإرهاب وهو في الحقيقة يدافع عن حقه في استرجاع أرضه وإنشاء دولته . إن هذه الوضعية تحتاج إلى يقظة الضمير الدولي وإلى الاحتكام للمواثيق والعهود ، وجعل منظمة الأمم المتحدة هيئة عليا يُرجع إليها في كل حين سواء على صعيد الجمعية العامة أو على صعيد مجلس الأمن ، ومن غير شك فإن هذه المطامح المشروعة محتاجة إلى جهود العلماء والحكماء في صياغة عناصر نظام دولي يحترم التعددية ، ويجب روح الهيمنة والاستعلاء ، ويتجاوز الحسابات الوطنية الضيقة.

اسمحولي ، حضرات الزملاء والخبراء ، حضرات السيدات والسادة ، أن نُهنئ أنفسنا على نجاح أعمالنا، فقد أجبنا الإجابة الوافية على السؤال الذي طرحه علينا راعي الأكاديمية ، واثقين بأن أفق العلاقات الدولية على المدى القريب، ورغم الملامح الضبابية التي قد تكتنفه ، يحمل مؤشرات تدعونا إلى القول بأن يقظة الضمير الدولي واردة وسيكون من آثارها استتباب علاقات دولية متوازنة ، ومؤسسات فاعلة وناجعة في معالجة مُعضلات العصر.

وفي الأخير أريد أن أنوه بالجهود الجبارة التي تبذلها أمانة السر الدائمة وإدارتها العلمية وفريقها الإداري والتقني من أجل تيسير الأعمال .

كما أودّ أن أتوجه بالشكر والثناء في حق فريق الترجمة الذي قام بمهمته أحسن قيام فجعلنا نتحاور رغم اختلاف ألسنتنا وأن نقيم بيننا جسور التواصل والتفاهم.

وإذا كنا نبتهج لوجودنا تحت هذه القبة الأكاديمية كصعيد طيب يُتيح لنا هذا اللقاء الحميم، فالفضل في ذلك كله يعود إلى من هدّته عبقريته لتأسيس الأكاديمية المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله ، ويعود ذلك من بعده إلى وارث سره جلالة الملك محمد السادس أيده الله ، لذلك نطلب من السيد أمين السر الدائم أن يرفع إلى جلالته باسمنا جميعاً برقية تقدير وعرفان .

أعلن اختتام أعمال الدورة الربيعية لسنة 2002، متمنياً للزملاء الأعضاء المشاركين عودةً ميمونةً إلى أوطانهم ، ومتمنياً للسادة الخبراء توفيقاً موصولاً وتألقاً علمياً في اختصاصاتهم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

**ورقة عمل عن نتائج أعمال الدورة الربيعية
لأكاديمية المملكة المغربية
المنعقدة أيام 25 - 27 أبريل 2002
حول موضوع :**

**«العلاقات الدولية في العشرية الأولى
من القرن الحادي والعشرين : أيُّ أفق ؟»**

عكفت أكاديمية المملكة المغربية على دراسة الموضوع من خلال جوانبه
التالية :

- ١ - توصيف أولي للوضع العالمي الراهن.
- ٢ - السمات العامة للعلاقات الدولية في بداية القرن.
- ٣ - الأفق المنظور للعلاقات الدولية.
- ٤ - المقترحات المستخلصة من عروض ومناقشات الدورة.
- ٥ - تناولت الدورة في هذا الجانب توصيفاً أولياً وعاماً للوضع العالمي الراهن وسجلت المعطيات التالية :

1 - إن العالم الذي نعاصره في مستهلّ الألفية الميلادية الثالثة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر شتبر من العام الماضي، دخل عهداً جديداً في المعاملات والعلاقات الدولية.

2 - يعرف هذا العهد الجديد هيمنة نظام العولمة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية ، وانفراد القطب الأمريكي وحده بالسيطرة العسكرية والسياسية، وتحقيق تقدّم هائل في مجالات العلوم والتقانات الحيوية والمعلوماتية.

3 - عملت الدورة على إعطاء مفهوم دقيق لأحادية القطبية مؤداه : أنها البنية التي تتمكّن ضمنها قوة دولية وحيدة من أن تكون مهيمنة على القرار الدولي بشكل يمنع باقي الفاعلين من إقامة توازن معها.

4 - ما طرأ على النظام الدولي من تغيّرات هائلة في العقود الثلاثة الأخيرة (موت الاتحاد السوفياتي ومعه الإيديولوجية الماركسية - نهاية الحرب الباردة - نهاية سياسة التوازن الدولي من خلال قطبية ثنائية ومجموعات ضغط كبرى كدول عدم الانحياز) أفرز تلکم الأحادية القطبية المهيمنة.

5 - استتباب الأمر للأحادية القطبية الأمريكية أحدث شرخاً عميقاً في النظام الدولي من أبرز تجلياته تراجع فاعلية الأمم المتحدة وتهميشها أو إقصاؤها من عملية اتخاذ القرار الدولي وتحوّلها إلى مطية في يد القطب الأمريكي الواحد لخدمة أهدافه الحيوية. أدّى الأمر في نهاية المطاف إلى انحسار دور المنتظم الدولي سواء على صعيد الجمعية العامة أو على صعيد مجلس الأمن.

6 - اتجه النمو الديمغرافي العالمي إلى نسب زيادة مريعة، إذ سيُناهِز سكّان العالم سنة 2015 : 7,2 مليار نسمة، 80٪ من هذه الساكنة ستوجد في البلدان النامية .

١١ - اعتباراً للمعطيات السابقة تشكّل أحداث الحادي عشر شتبر 2001 هزة عنيفة أدخلت العالم المعاصر في حالة من الحيرة، خاصّة وأن الغموض السياسي والإيديولوجي أصبح هو سيّد الموقف، وأن العلاقات الدولية لم تعد تضبطها لا معايير الموضوعية ولا حتى التوجّهات المصلحية في معناها الدقيق. ذلك أن الولايات المتحدة تشعر بعد فاجعة القرن الجديد بالإهانة وهي القوة العظمى في العالم التي كان الاعتقاد الراسخ بشأنها أنها في منأى عن مثل هذه الضربة الموجهة لإحدى رموز بنياتها الاقتصادية والاستراتيجية. من هنا فإن تصرفها إزاء ما حدث وتحت تأثير الانفعال نجمت عنه عدّة أخطاء وخلّلت التعامل مع دول العالم وتكتلاته.

هكذا ترتّبت عن فاجعة القرن مجموعة من القضايا الكبرى وقفت الدورة الأكاديمية عند أهمّها وهي :

1 - التعقيد السياسي والقانوني لظاهرة الإرهاب ووضعها في بؤرة العلاقات الدولية ، واعتبار عتبة هذه الظاهرة هي الحدّ الفاصل بين أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وأعدائها ، والحال أن العالم لم يتّفق سلفاً على تحديد مفهوم واضح للإرهاب، وحتى لو سلمنا بأن هذا المفهوم المُبهم يصدق على سلوكات بعض الدول والمجموعات فإنه لم يأخذ نصيبه من التحليل السياسي لضبط معالمه وأسبابه وسيرورته.

2 - إن اعتبار حادثة 11 شتبر إعلان حرب من قبل قوّة عمياء ومُجرّدة لا معالم مادّية لها ، ولا أهداف محدّدة تسعى لبلوغها، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتّجه إلى القرار الفوري بالدخول في حرب عالمية ضدّ الإرهاب. وحتى لو فرضنا جدلاً أن هذه الحرب ضرورة دولية فإنه لم يكن من اللازم اعتبارها المدار الوحيد للعلاقات الدولية على حساب ما عداها من القضايا الساخنة الأخرى التي تتطلّب حلولاً عادلة تلتقي عليها إرادة المجتمع الدولي.

3 - لم يقف الأمر عند هذا الحد فقد انتدبت القطبية الأحادية الأمريكية نفسها بنفسها لتصنيف العالم إلى محورين : محور الخير ومحور الشر، بدون استشارة أطراف دولية أخرى.

بلغ الانفعال أوجه، ومن خلال تصرف مُتسرع حين أعلنت الولايات المتحدة نسب الإرهاب إلى الإسلام بدون ترو ومعرفة دقيقة، فخلقت بذلك توتراً لا مبرر له بين العالم العربي والإسلامي وبين الغرب الأمريكي إلى حد الحديث عن الحرب الصليبية وحتمية صراع الحضارات وتقاتل الأديان.

4 - إن الحرب العالمية على الإرهاب لم تحظ إلا بتحالف هش وبغض النظر عن إرادة المجتمع الدولي من خلال قنواته المؤسسية والقانونية التي هي منظمة الأمم المتحدة. إضافة إلى أن هذه الحرب أظهرت بُعداً جديداً ومؤسفاً لممارسات جديدة في النزاعات المسلحة والخلافات السياسية.

5 - من إفراز الهزة التي عرفت بها بداية القرن أن علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية دخلت في مرحلة مخاض قد يكون ميلاده حاملاً لمفاجآت غير سارة، لأن الجانبين يخوضان معركة كلام، بل حرب انتفاضة على القطبية الأحادية بخجل شديد، خاصة وأن مواقف عديد من الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا اتسمت بالعجز عن فعل أي شيء أو اتخاذ أية بادرة لترشيد القرارات الأمريكية، عوض ذلك انخرطت انخراطاً شكلياً في التحالف ضد الإرهاب.

إن هذه الهزات العنيفة التي تعصف بالعالم يوازيها استقرار التوجه العولمي الذي سيكون من عواقبه بدون شك تعميق الهوة بين الجنوب الفقير والشمال الغني، واستمرار دول وشعوب الجنوب في استهلاك ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي دون إسهامها في إنتاج تلك الثمرات.

١١١ - في ضوء المواصفات والمعطيات المذكورة يبدو أن العلاقات الدولية تأخذ مجريات ومسالك قد تُؤدّي إلى انعطافٍ صحيح نحو ما يفرضه منطق العقل بدل اندفاع الوجدان، وما تلزمه قوّة القانون بدل قانون القوّة، والعمل بالحكمة والروية بدل التسرّع. وهكذا بالإمكان رصد التوجّهات التالية :

1 - إن العلاقات الدولية لن تبقى قاصرة على العمل الدبلوماسي الكلاسيكي، وإرسال المبعوثين الخاصين، والزيارات الرسمية على مختلف المستويات وإمضاء الاتفاقيات المشتركة ... وإنما بدأت تتجاوز ذلك إلى علاقات متعدّدة الأبعاد وتشمل العلاقات المتبادلة بين البرلمانات، وسلط القضاء، والمجالس البلدية والجهوية، وعلاقات فصائل المجتمع المدني ومصادر الإعلام العالمية.

2 - الشروع في تطوير نموذج حضاري عملي للعلاقات بين الحضارات والأديان يستند إلى الحوار وليس الصراع ، وإلى الانفتاح وليس الانغلاق، وتعظيم الجوامع مع احترام الفوارق، في إطار الالتزام التام بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وأخلاقيات التضامن.

3 - اختيار نهج جديد في العلاقات الدولية يتجلّى في المفاوضات الصبورة على أساس معرفة الأسباب الحقيقية التي تنشأ عنها الخلافات الحادة في الرؤى السياسية والعقدية والتي تكون وراء الأعمال المدمّرة في مختلف أنحاء العالم.

4 - بداية الكلام الجادّ عن الحوار كسلوك مُلزم أكثر من أيّ وقت مضى. ومن المحتمل جداً أن يصل الحديث عن ذلك إلى الدخول في عديد من التفاصيل المتعلقة بشكل الحوار وصيغته، وتجنّبه التعصب القيمي، وتركيزه على الواقع الفعلي لطرفي الحوار. كما أنه من المحتمل جداً أن تتعرّز في المستقبل المنظور ، التعددية القطبية كنهج ديمقراطي دولي يقبل الخصوصيات ويُسلّم بتواجد إيجابي لاختلاف الرؤى الكونية ونبذ كل أشكال التمرکز على الذات.

5 - إن هذه التوجّهات التي قد تنبني عليها العلاقات الدولية في المستقبل المنظور تحول دون الطروحات المتراوحة بين التفاؤل والتشاؤم، وتعتمد منهجية التحليل الجيو-سياسي في إطار رؤية استراتيجية تعتمد التعددية في اتخاذ القرار الدولي.

IV - في إطار هذه التوجّهات الاستشرافية عرّجت الدورة على موضوعين فرعيين.

1 - فإزاء ما يحدث في العالم المعاصر، لا بدّ للعرب والمسلمين أن يراجعوا علاقتهم مع الغرب الأمريكي والأوروبي، في اتجاه إعادة النظر في مضمون الخطاب الإسلامي الموجّه إلى غير المسلمين، وتقديم صورة صحيحة للإسلام متّفقٍ عليها من كلّ الأقطار العربية والإسلامية، والقيام بإصلاح أحوال المسلمين من الداخل .

في هذا الأفق الجديد الذي ينبغي أن تتّجه نحوه علاقات المسلمين بالغرب ينبغي التأكيد على الثوابت الإسلامية المتجلّية في وحدة الجنس البشري، ووحدة الأديان الإلهية، وأهمية التعارف والتفاهم بين الشعوب، واتخاذ التقوى مقياساً للتفاضل بين الأفراد والجماعات، واختيار السلام الذي لا يسمح بالابتداء بالعدوان على أحد.

إن هذا الطرح الجديد لعلاقات المسلمين بالغرب يتجاوز المجال القانوني الخالص ليشمل الجوانب الثقافية والحضارية والإعلامية. وقد ألحّت الدولة على الجانب الإعلامي من حيث كون الإعلام الغربي يرسم صورة سلبية وسيئة للإسلام والمسلمين مفادها أن الثقافة العربية الإسلامية مختلفة عن كل ما هو غربي ومعادية له، وتكاد هذه الصورة أن تصبح بديهية في العقل الجماعي الغربي.

2 - في نفس السياق الدولي ينبغي أن يعزّز المغرب حضوره الدولي من خلال علاقات متعدّدة وعلى كافّة الأصعدة الرسمية والسياسية والمدنية، لأنه في الأفق المنظور سيواجه تحديّين أساسيين : ترسيخ مغربية الصحراء، وإقناع العالم بأهمّية حل سياسي للنزاع يأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الديمقراطية، والتسلّح بوعي جيو - سياسي يمكن من رصد الرهانات الأساسية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وبالتالي خلق آليات للتفكير العقلاني الموضوعي والمتخصّص في العلاقات الدولية. ويزكّي هذه التوجّهات ما يعرف عن المغرب من احترام للاتفاقيات والمواثيق والعهود والمعتقدات.

7 - من خلال عروض ومناقشات الدورة قُدّمت مجموعة من المقترحات في اتجاه توفير الأجواء الإيجابية والمساعدة على إقامة علاقات دولية متوازنة، وهذه هي المقترحات :

1 - إنشاء مؤسسة عالمية للحوار بين الثقافات. ويُعلّن عن هذا الإنشاء بمناسبة منتدى عالمي من العاجل تنظيّمه للتفكير في شكل هذا الحوار وصيغه ومناهجه ومجالاته ومضامينه، مع وضع تخطيط محكم لمختلف مراحله ومواصفات المشاركين فيه. وقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أن نبّه إلى أهمّية هذا الحوار.

2 - تأسيس إعلام إسلامي مُوحّد، موجّه لغير المسلمين وذلك من خلال فضائية إسلامية متخصصة باللّغات العالمية المتداولة وخاصة الإنجليزية.

3 - اتفاق الدول الإسلامية وبشكل عاجل على إنشاء جماعات توعية وضغط في أوروبا وأمريكا تنتمي إلى صميم المجتمع الغربي.

4 - إنشاء مؤسسة وطنية مغربية للتفكير والبحث في مجالي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن الدورة خصّصت حيزاً هاماً من أعمالها لتناول الأزمة الجديدة في فلسطين بعد الهجمة العسكرية لقوى الاحتلال الإسرائيلي، وما قامت به من تقتيل وتخريب وإساءة لرموز دولة فلسطين وقاداتها ومؤسساتها. وقد اعتبرت الدورة أن هذه الأزمة الجديدة تجد مصدرها في أزمة النظام الدولي كما أسّسه ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في محاولة إسرائيل لبثّ الخلط بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال وهي بذلك تتراعى على الأجندة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي.

إن عجز الأمم المتحدة، جمعية عامّة ومجلس أمن ، على حماية الشعب الفلسطيني يفرض على الدول العربية والإسلامية مراجعة خططها في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية بتحريك دولي قويّ يستند إلى القانون الدولي الإنساني، وإيقاظ الضمير الأخلاقي من أجل سرعة الوصول إلى حلّ سلمي وعادل لمعضلة الشرق الأوسط، وتفعيل مبادرة السلام العربية التي أقرّها مؤتمر القمة ببيروت في شهر مارس الماضي، في إطار الهدف العام والجوهرى وهو أن تنعم كلّ دول المنطقة بالأمن الضروري والاستقرار اللازم وذلك هو مدخل المنطقة إلى تنمية شاملة ومستدامة.

V-5- Il faut noter que les travaux de la session ont consacré une part importante à la situation en Palestine au vu des actes des forces israéliennes d'occupation : destruction des biens palestiniens, massacres des leaders palestiniens, tentatives de mise à mort de l'Autorité palestinienne. Cette crise est encouragée par la situation des relations internationales et l'amalgame exploité par Israël qui dit au monde qu'il combat le terrorisme palestinien alors qu'il s'agit de la lutte d'un peuple pour recouvrer ses droits.

L'incapacité de l'Organisation des Nations Unies de défendre le peuple palestinien oblige les pays arabes et musulmans à réviser leurs plans et à faire réagir la communauté internationale pour qu'elle pèse de son poids et oblige Israël à se conformer aux résolutions des Nations Unies. Il y a lieu aussi de mettre en œuvre l'initiative arabe de paix décidée à la Conférence du sommet arabe tenu à Beyrouth en mars 2001.

insisté sur le rôle de l'information, et relevé que l'Occident donne généralement de l'islam et des musulmans une information déformée et négative. Elle cultive volontairement l'idée que l'islam constitue une agression permanente à son encontre, si bien que cette image fait partie de l'imaginaire du citoyen occidental.

IV-2- Aussi, le Maroc se doit-il de renforcer sa présence au niveau international et aux plans officiel, politique et civil, car il devra faire face à deux défis : la défense de l'unité territoriale, et l'engagement dans une vision géopolitique qui lui permette de mieux saisir les enjeux essentiels aux niveaux régional et international. Cela implique la création d'instruments spécialisés dans les relations internationales qui permettent la réflexion rationnelle. Cette orientation est d'autant plus recommandable que le Maroc est connu pour être un pays de tolérance et de respect des engagements.

V-Les exposés et les débats ont donné lieu à des propositions qui sont à verser au compte d'une gestion équilibrée des relations internationales. Ce sont :

V-1- La création d'une Institution Internationale de Dialogue des Cultures. Elle pourrait être annoncée à l'occasion d'une réunion à caractère international qu'il y aurait lieu d'organiser dans les meilleurs délais, afin de statuer sur les aspects du dialogue et d'en constituer une charte qui garantisse le contenu, la méthode, les objectifs... bref, le succès. Il nous semble juste de rappeler que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a souvent insisté sur l'importance de ce dialogue des cultures.

V-2- La création d'une information islamique unifiée, dirigée vers les non-musulmans, par la voie satellitaire afin de permettre la plus large diffusion, s'exprimant en langue étrangère, surtout l'anglais.

V-3- Accord des Etats musulmans aux fins de créer, dans les meilleurs délais, des groupes de pression en Europe et en Amérique avec la participation des citoyens locaux.

V-4- La création d'une institution nationale marocaine pour la réflexion et la recherche en politique étrangère et les relations internationales.

leurs spécificités. On s'en tiendra bien entendu aux dispositions du droit international, à la défense des droits de l'homme et à l'éthique de la coopération.

III-3- La priorité accordée à la négociation patiente, en cas de désaccords ou conflits afin d'en dégager les véritables causes et bannir toute idée de guerre.

III-4- La valorisation du dialogue en tant qu'engagement. Il est possible que l'on parviendra à mieux cerner les conditions du dialogue qui abhorre les idées préconçues, l'intolérance, et considère la réalité objective. Il est possible que l'on parviendra un jour à donner naissance à une démocratie à l'échelle internationale multipolaire où se côtoieront des points de vue différents et respectueux les uns des autres.

III-5- Ces orientations des relations internationales pourraient, à l'avenir, empêcher l'alternative de l'optimisme et du pessimisme, et encourager l'analyse géopolitique dans le cadre d'une vision stratégique qui tienne compte du pluralisme à l'échelle mondiale.

IV- Tenant compte de ces perspectives d'avenir, l'Académie a traité deux sous-thèmes :

IV-1- Compte tenu des événements que connaît le monde actuel, les Arabes et les musulmans devront réviser leurs rapports avec le monde occidental, européen et américain, en commençant par la restructuration du discours islamique adressé aux non-musulmans, et en présentant la vraie image de l'islam. Cette entreprise devra faire l'unanimité de tous les pays arabes et musulmans, et devra s'accompagner d'une amélioration de l'état des populations musulmanes.

Dans cette nouvelle perspective, il est important d'insister sur les convictions constantes de l'islam que sont l'unicité du genre humain, l'unicité des religions célestes, la nécessité de la compréhension et de la coopération entre les peuples, la piété en tant que critère de différenciation entre les individus et les communautés, et la paix qui interdit d'agresser autrui.

Ainsi, les relations des musulmans avec l'Occident dépasseront le cadre purement juridique pour englober aussi les aspects culturels. On a

II-3- Les Etats-Unis ont, unilatéralement, divisé le monde en deux “axes”, celui du bien et celui du mal, et attribué, dans la précipitation, à l'islam tout acte terroriste commis, sans discernement ni mure réflexion. Cette attitude, qualifiée de croisade, a créé un climat de tension dans les rapports avec le monde islamique.

II-4- Le combat mené contre le terrorisme n'a suscité qu'une coalition peu enthousiaste et a introduit une dimension nouvelle dans les différends politiques et les conflits armés.

II-5- Les récents événements ont semé le trouble dans les relations de l'Europe avec les Etats-Unis. Des pays européens ne suivent pas les Etats-Unis dans la totalité de son argumentaire et donnent la primauté à l'action de l'Organisation des Nations Unies.

III- Il y a lieu de remarquer que, malgré ces avatars, les relations internationales connaissent le développement d'autres dynamiques de rapports qui, à première vue semblent porteuses d'espoir, de raison, et qui permettent d'écouter les opinions et leurs contraires. Façon de combattre la prédominance de la pensée unique.

III-1- Ainsi, les relations internationales ne seront plus dynamisées par la seule voie de la diplomatie classique, telle que l'action des diplomates, l'envoi d'émissaires, les visites officielles effectuées par les hauts dignitaires des Etats, la signature d'accords... D'autres acteurs sont apparus sur la scène internationale et confèrent à celle-ci un caractère multidimensionnel : de plus en plus, les parlementaires de pays différents se rencontrent, ainsi que les juristes, les représentants des conseils municipaux, les animateurs de l'information, les défenseurs des droits de l'homme... Il y a là une intrusion de la société civile dans les affaires du monde qui peut jouer un rôle régulateur en faisant entendre directement la voix des citoyens du monde, de tous les citoyens, indépendamment du poids des Etats à l'échelle mondiale.

III-2- La volonté de développer un standard qui régit les relations entre les cultures, englobant aussi les religions, ne pourra réussir que dans le cadre d'une volonté de dialogue soutenu, et non de conflit, et d'ouverture sur l'autre, dans le respect de ce qui rassemble les hommes et de ce qui fait

marxiste, la fin de la guerre froide et de l'équilibre des forces qui maintenaient en vigueur un état de bipolarité) ont secrété l'unipolarité rampante que nous observons actuellement.

I-5- L'action de l'unipolarité américaine a généré un profond déchirement dans l'ordre mondial qui a mené en particulier à la marginalisation de l'Organisation des Nations Unies et son utilisation par les Etats-Unis comme instrument de sa politique.

I-6- Une progression démographique mondiale ahurissante, puisque la population mondiale atteindra 7,2 milliards en 2015. 80% de cette population vivront dans les pays en développement.

II- Les événements du 11 septembre 2001 constituent un tremblement vite suivi de grande inquiétude. Les relations internationales sont devenues altérées par la suspicion et la prudence. Les Etats-Unis qui se croyaient invulnérables ont ressenti l'humiliation et ont, dans leur profonde émotion, commis des erreurs de jugement qui ont troublé les relations entre les Etats et vis-à-vis des groupes spécifiques. Certaines questions ont attiré plus particulièrement l'attention des intervenants. Ce sont :

II-1- La théorisation politique et juridique du terrorisme et sa mise en place sur l'échiquier international pour en faire un critère de loyauté ou de défiance à l'égard des Etats-Unis, alors que les instances internationales ne sont pas encore tombées d'accord sur une définition précise et unanime de ce qu'est le terrorisme. Même si l'on admet, à contre cœur, que la pratique du terrorisme est le fait de certains Etats ou groupements, il reste à déterminer ses causes, ses caractères et son devenir. L'analyse convaincante de ces faits n'est pas encore faite.

II-2- Les événements du 11 septembre, considérés comme une déclaration de guerre de la part d'une force aveugle, immatérielle et sans but précis, ont impliqué les Etats-Unis dans une logique de guerre tous azimuts contre le terrorisme. Si, par supposition, cette guerre était une nécessité dictée par le contexte international, elle ne devrait pas être la seule motivation des rapports internationaux, au détriment d'autres problèmes mondiaux importants auxquels il est urgent de trouver des solutions adéquates.

SYNTHESE DES TRAVAUX DE LA SESSION

L'étude du thème de cette session a été menée dans quatre directions :

I- Un aperçu, en guise d'introduction, de l'état actuel du monde.

II- Les caractères généraux des relations internationales en ce début de siècle.

III- Les nouveautés dans les relations internationales.

IV- Les leçons tirées des exposés et débats.

I-1- Le Monde que nous vivons, en ce début du troisième millénaire, surtout, après les événements du 11 septembre de l'an dernier, est entré dans une ère nouvelle de rapports et de relations internationales.

I-2- Dans cette ère nouvelle la mondialisation gagne du terrain aux plans économique, commercial et socio-culturel, les Etats-Unis pratiquent une politique d'hégémonie sans partage aux plans militaire et politique, et des progrès extraordinaires sont réalisés dans les domaines des sciences et des techniques biologiques et informatiques.

I-3- Nous avons pu comprendre, à travers nos travaux, que l'unipolarité est une structure définie personnalisée par une puissance étatique à titre particulier, afin d'avoir la haute main sur les décisions à caractère international, et d'empêcher les autres protagonistes de lui faire contrepoids.

I-4- Les changements importants qu'a connu l'ordre mondial (disparition de l'Union soviétique et de son support qu'est l'idéologie

14- Abid Hussain

I would like first of all, to compliment all these colleagues of mine who spoke on a very broad question of globalization. I found their approach to be extremely instructive, and I believe that globalization is inescapable. I also agree with them that domestic reforms are a prerequisite for the success of globalization or for taking advantage of the forces of globalization. It will be very disappointing if we do not take advantage of these new forces of globalization which are activated by science and technology. We should collect water from globalization, for I think, time has come to irrigate from these waters and we should not allow it to be wasted.

grand de l'information téléguidée. C'est alors aux journalistes, au sens large du terme de prendre position et de refuser ces trucages.

Il découle de tout cela que nous sommes tous concernés. Les dirigeants le sont en premier lieu. Il reste que le fait de voir les mêmes images passer et repasser devant nos yeux déclenche en nous une saturation qui nous empêche de réagir à ces images. Celà est le résultat des moyens d'information qui sont contrôlés par trois ou quatre grandes multinationales qui dominent l'information télévisée. Nous devons rester vigilants vis-à-vis de ces moyens d'information, car que penser de l'enfant Palestinien qui voit ces images, qui voit ses parents se faire tuer devant ses yeux ? Comment sera-t-il demain ? Et si cet enfant commence à tuer pour se venger et venger la mort de ses parents, s'il répond à l'appel de la nation, celui qui va étudier ses réactions mentales va-t-il simplement le qualifier comme terroriste ?

Pour ce qui est des médias arabes, il existe plusieurs chaînes de qualité qui peuvent se comparer, si elles ne surpassent pas la chaîne CNN. Au lieu que ces chaînes soient semblables et nous transmettent les mêmes images, pourquoi ne pas créer des chaînes en langues étrangères qui s'adressent aux étrangers, car les images que la chaîne Al-Jazyra nous transmet, nous les voyons aussi sur ANN et sur MBC et d'autres. Pourquoi ne pas créer trois ou quatre chaînes qui s'adresseraient aux Français, aux Anglais, aux Allemands etc. Cela contribuerait à faire connaître la réalité et les droits des musulmans aux Occidentaux.

Le deuxième point est que de nombreux lieux sacrés n'ont pas été respectés comme la mosquée Al'aqsa et l'Eglise de la Nativité. Nous devons ici dire à nos amis Chrétiens que les sentiments que nous éprouvons pour cette église ne diffèrent pas de leurs propres sentiments.

Nous avons connu le problème palestinien étant enfants et depuis cinquante ans. Ce qui se passe aujourd'hui en Palestine nous fait revenir cinquante ans en arrière. Il faudra trouver une solution à ce problème et en finir pour essayer de résoudre d'autres problèmes en instance comme celui de la famine, la dette extérieure, la pauvreté et surtout le gouffre profond qui nous sépare des pays développés.

cette question : Quel bien peut-on espérer après tout ce mal qui nous vient de Sharon ?

13- Ahmed RAMZI

Après la deuxième guerre mondiale, les responsables nazis furent arrêtés. Lorsqu'ils furent interrogés sur les camps de concentration ils répondirent qu'ils ignoraient leur existence.

Aujourd'hui, personne ne peut prétendre ignorer ce qui se passe dans le monde car les médias nous transmettent des informations directes sur les guerres au moment même où elles se déclenchent. Nous pouvons voir à la télévision les maisons détruites au-dessus des têtes de leurs habitants comme ce fut le cas à Ramallah, à Naplouse et Jénine en Palestine. Nous pouvons voir des enfants se faire tuer «en direct».

L'information a changé de visage. Elle est devenue instantanée et permet de faire passer non seulement des bulletins d'information, mais aussi des messages adressés à l'adversaire et à l'opinion publique pour les tromper. C'est ce qu'on appelle la manipulation. De nos jours, les chefs d'Etats n'attendent plus que leurs ambassadeurs leur transmettent les informations d'usage pour les aider à prendre des décisions. Les décideurs vivent les événements en direct et peuvent prendre les décisions adéquates rapidement. C'est l'un des aspects qui caractérisent les relations internationales dont les actes se suivent selon un rythme qui n'est plus celui du XIX^e ou même de la première moitié du XX^e siècle. Le développement des moyens de communication, le droit à l'information défendu par le monde des mass média, la consommation de l'information par le grand public font que tout le monde est concerné par les événements que connaît le monde. Il n'y a plus grand chose à cacher; et c'est ici que les décideurs ont recours à la manipulation. Celle-ci est d'autant plus pernicieuse qu'elle s'acharne à montrer des faits, des sociétés, des communautés et des hommes sous des traits démoniaques. Le matraquage télévisuel quotidien est devenu la spécialité de certaines chaînes que je ne citerai pas. L'image, traitée, déformée présentée de manière sous-jacente à une information est en fait plus importante que cette information. Il y a lieu de penser que les relations internationales seront marquées par le développement encore plus

paix” où il a élaboré une théorie de la Real politique qui influe non seulement sur les analystes mais les décideurs. Reagan a utilisé cette théorie lorsqu'il a qualifié l'Union Soviétique d'empire du mal. Aujourd'hui nous revenons à la real politique mais, malheureusement, d'une façon non réelle car ce qui se passe aujourd'hui dans les relations arabo-israéliennes, les relations israélo-palestiniennes et la position américaine est absurde, car il va dans le sens contraire aux intérêts américains.

12- Al-Houceine Ouagag

J'aimerais faire une intervention très brève, poussé en cela par l'importance du thème choisi par notre Protecteur pour cette session. Ce thème a été étudié profondément par les différents intervenants. Aujourd'hui, les relations internationales traversent une mauvaise passe surtout à l'ombre de l'unipolarité. Quelqu'un disait avec cynisme : " Tuer un homme dans une forêt est un crime impardonnable, mais l'extermination de tout un peuple est une affaire à étudier ". Alors, que peut-on dire aujourd'hui à l'ère de l'unipolarité face aux atrocités perpétrées en Palestine qui ont provoqué une vive émotion sans qu'aucun pays ne puisse changer le cours des événements ? Même les Etats-Unis font montre d'une confusion sans précédent dans leurs positions et dans leurs actions.

J'ai également été sensible à l'intervention de l'un de nos collègues qui semblait parler avec prudence quant aux intérêts manifestes du Maroc avec l'Espagne. Toutefois, il a choisi de jouer sur les mots, et tout en présentant quelques conseils il n'a pas manqué d'affirmer son amitié pour le Maroc. Ce pays est connu de tout le monde et où on éprouve de la compassion pour les êtres humains et les animaux, bien avant la création de la société protectrice des animaux.

Aujourd'hui, on est loin de la compassion envers l'Homme surtout quand on entend un responsable américain déclarer lors de sa visite à Jénine qu'il n'a point vu de terrorisme d'Etat ! Je voudrais donc vous rappeler, chers collègues et experts, ce qu'avait rapporté le compagnon du prophète, Houdaïfa Ibn Al-Yamane, " les gens avaient coutume de demander au Prophète de commenter sur le bien ; quant à moi je lui ai toujours demandé de commenter sur le mal de peur qu'il ne m'affecte ". A cet égard, je pose

guerre du golfe. Je me rappelle encore que c'était CNN qui a été la seule chaîne à transmettre les images et les informations de son choix. Je me demande - d'ailleurs je crois avoir dit cela dans une conférence qui s'est tenue en Arabie Saoudite il y a quelques mois- : N'est-il pas grand temps pour ceux qui ont des moyens, surtout les pays pétroliers, de créer une chaîne en langue anglaise pour transmettre le message arabo-musulman vers les foyers d'Europe et des Etats- Unis ? En fait, la prise des décisions dans un pays comme les Etats-Unis n'appartient pas à une personne ou une institution bien précise. Ce sont les lobbies, les groupes de pression qui orientent les mass médias et les hommes politiques.

En ce qui concerne la problématique de l'ordre, M. Aboulmajd a dit que ce que nous vivons aujourd'hui n'est pas un ordre mais plutôt un état; cet état nous permettra d'établir la différence entre l'équilibre des forces qu'a connu la communauté internationale dans le cadre de la pluralité que vivait l'Europe avec sept grands pays ou la bipolarité après la deuxième guerre mondiale d'une part, et l'unipolarité d'autre part. En effet, l'unipolarité ne permet pas un équilibre de forces mais elle implique un monopole de la force. Donc, le système participe toujours d'un certain nombre de critères qui servent les buts politiques, sociaux et économiques des acteurs. Ces critères ne sont pas de simples règles juridiques, mais des institutions et des normes.

A cet égard, je voudrais souligner qu'aucun ordre impartial et non partisan n'a existé sur le plan international. Chaque système est l'expression de la volonté de domination de son époque. Nous avons connu cela avec la Grande Bretagne au XIX^e siècle, et nous l'avons connu sous la houlette de la bipolarité et le monde le connaît encore aujourd'hui dans le cadre de l'unipolarité.

Je voudrais conclure en citant ce qu'ont dit certains collègues, notamment M. Abdelkrim Ghallab lorsqu'il a parlé de la moralité et de l'hégémonie de la *Realpolitik*. Aujourd'hui nous vivons sous la domination de la *Realpolitik* où il n'y a pas d'éthique, ni de moralité. Les Etats-Unis considèrent qu'il n'y a pas de principes constants mais des intérêts permanents qui se renouvellent avec le temps. A cet égard, je voudrais revenir au cadre de référence de ce que nous vivons actuellement car il puise ses racines dans l'après deuxième guerre mondiale lorsque Hans Morgentau a écrit son célèbre livre. "La politique entre les Nations - la lutte pour la force et la

que Francisco Fujiyama a parlé de la fin de l'histoire et Huntington du choc des civilisations. Ce dialogue s'impose aujourd'hui car tout conflit à l'avenir sera un conflit entre les cultures et les civilisations. Je crois que si les Arabes, les musulmans, ou les gens du Sud en général, parlent de la possibilité d'établir des ponts avec le Nord, ces ponts ne pourront se construire que par le biais d'un dialogue des civilisations.

Il y a quatorze siècles, le Coran a jeté les bases fondamentales de ce dialogue. Nous pouvons le faire ressortir dans ce verset, "*Nous vous avons créés d'un mâle et d'une femelle et vous avons désignés en nations et tribus pour que vous vous entre-connaissiez*". Il y a trois éléments essentiels du dialogue dans cette révélation. Primo, ce qu'on appelle aujourd'hui l'unité de l'espèce humaine où il n'y a pas de place pour le racisme, ni pour la discrimination. Secundo, la pluralité et la diversité dans cette espèce humaine, si Dieu avait voulu Il aurait créé l'humanité en une seule race et nation, mais la différence est une condition pour la continuité de la vie à l'instar de la diversité qui est vitale pour la nature et constitue une source d'enrichissement. Tertio, cette diversité humaine doit préexister pour inciter les gens à se connaître entre eux. Les penseurs n'ont pas suffisamment élucidé cette notion, mais je crois qu'elle est chargée de sens.

Pour que le monde arabo-musulman participe à ce dialogue surtout après les événements du 11 septembre, il est important que celui-ci soit fondé sur des paramètres inaliénables. Les Etats-Unis, semble-t-il, interviennent pour changer les programmes d'enseignement dans plusieurs pays arabes, surtout les pays du golfe; une campagne est menée pour influencer dans son essence l'identité arabo-musulmane. Ces interventions dans ce qui constitue le noyau de la culture islamique appelle les pays musulmans à prendre une position claire pour affirmer que le droit à la différence et le respect de l'identité culturelle et civilisationnelle ne permettent aucune concession.

Nous avons pris l'habitude de voir le processus de dialogue se faire par le biais des canaux officiels, ceux que les analystes appellent la diplomatie traditionnelle. Aujourd'hui, puisque nous sommes dans l'ère de la mondialisation, nous n'avons plus besoin de ces canaux traditionnels. Nous devons les remplacer par les canaux de la société civile qui est exprimée par la diplomatie parlementaire, les organisations non gouvernementales et qui peut être encore exprimée par le biais des mass médias car nous vivons aujourd'hui une guerre de l'information qui a déjà commencé pendant la

Alors que les électeurs ont de moins en moins de contact avec leurs élus. Or, la démocratie est avant tout un contact avec la population. Je crois que c'est là que réside l'un des points de faiblesse de certains Etats, parce que dans les systèmes où il y a un contact direct entre l'électeur et l'élu, on peut avoir de l'autorité, mais quand on est à distance, on a peur de l'électeur et on se fie à ce que disent les mass média sur l'opinion des électeurs. D'où cette indifférence que nous notons très clairement vis-à-vis des problèmes du Proche-Orient.

11- Mohamed Tajeddine Hussein

Les communications dont j'ai pris connaissance sont extrêmement riches, mais je voudrais m'arrêter sur certaines d'elles pour relever quelques problématiques surtout celles soulevées par M.Yaqub Khan, à savoir le dialogue. Je voudrais ajouter que le dialogue est lié aujourd'hui à deux aspects. Le premier est le dialogue traditionnel que l'on entreprend sous la forme de négociations bilatérales ou multilatérales. Nous savons tous que les négociations sont considérées comme l'un des moyens fondamentaux de règlement des différends et des conflits internationaux. Mais permettez-moi de vous dire à cet égard que les négociations sont devenues fort malheureusement victimes d'une politique de force au sein des relations internationales. On peut noter que les deux parties d'une négociation maintiennent le maximum de leurs revendications, et lorsque les négociations sont conclues et qu'on parvient à un accord, on dit que le résultat est la meilleure expression de l'équilibre des forces au moment des négociations. C'est là qu'on parle des accords léonins, des accords iniques, etc. Vous avez pu remarquer que la question palestinienne depuis la Réunion de Madrid ne cesse de faire du "sur place" dans les négociations, qu'elles soit secrètes ou publiques pour revenir au point de départ. Donc les négociations sont un moyen et un outil et on doit être vigilant quant aux modes de leur instrumentalisation, surtout dans le cadre d'une politique de force et d'une unipolarité qui s'accapare les prises de décisions.

Le deuxième aspect - et je crois qu'il est le modèle d'avenir en ce qui concerne le dialogue - est ce qu'on appelle étymologiquement le dialogue des civilisations. Ce dialogue se pose aujourd'hui avec acuité surtout depuis

Versailles, Saint-Germain, Yalta et les conséquences de Yalta; et nous payons aujourd'hui encore le prix de ces traités, tout simplement parce qu'ils n'étaient pas des traités mais des dictats. On ne discutait pas avec le vaincu; on n'incluait pas le vaincu dans les négociations, on a simplement dicté ce qui a été la volonté du vainqueur. Ceci était mauvais à Versailles où encore au moins les alliés pouvaient négocier entre eux. A Yalta, il n'y avait que deux personnes qui se sont imposées, alors qu'on a parlé de trois, mais Winston Churchill était déjà comme une sorte de docteur honoris causa. Il a été honoré à cause de son attitude, mais il n'était pas admis comme un véritable négociateur. Tout cela nous a mené d'une guerre à une autre; d'ailleurs le temps entre chacune de ces guerres était plus bref.

Le deuxième fait est qu'après l'effondrement de l'Union Soviétique, c.à.d. après la fin de la guerre froide ou, si l'on veut s'exprimer autrement, la fin de la troisième guerre mondiale, on a pu remarquer que les vainqueurs n'étaient pas préparés, ils ne croyaient pas à cet effondrement. Alors, on a établi un ordre qui ne correspondait à aucun plan définitif. Nous avons encore des difficultés. Je crois que cela est le point qu'on doit considérer quand on parle de la paix.

Le deuxième point que je me permets de mentionner est que nous approchons rapidement d'une crise de démocratie. Nous parlons de la démocratie comme si c'était une chose naturelle, elle ne l'est pas, la crise approche, et d'ailleurs il suffit de lire ce livre remarquable de Jean-François Revel sur la tentation totalitaire pour savoir les raisons pour lesquelles nous approchons de cette crise de démocratie. Je peux vous parler de ma longue expérience en tant que député pendant 20 ans, j'ai fait au moins 100 réunions par an et à la fin de chaque réunion, on tenait un dialogue avec les auditeurs. Mais depuis 1995 il y eut un tournant net, du moins dans l'opinion publique allemande, c'est-à-dire que depuis cette date-là, il n'y avait presque plus aucune réunion où un jeune -jamais un vieux- se levait dans l'auditoire pour dire : "Messieurs, nous avons une démocratie pourrie et les corrompus n'ont plus droit de cité, alors n'avons-nous pas besoin d'un homme ou d'une femme forte pour rétablir l'ordre ?" Maintenant, un vieux comme moi ne peut pas raconter cette histoire parce qu'on a vécu ce que ces gens faisaient, mais chez les jeunes il y a la tentation totalitaire et nous voulons être prudents parce que nos systèmes démocratiques s'éloignent de plus en plus de la population. On parle toujours de justice, on parle du système du scrutin de liste, du scrutin à distance des électeurs.

internationales. La morale n'y trouve pas de place. En effet, quand on aborde un thème pareil, il faut faire une démarcation entre deux aspects tout à fait distincts : d'une part, les relations internationales durant la présente décennie, et d'autre part l'éthique, qu'elle soit juive, chrétienne ou musulmane. Je ne veux pas dans l'étude de ce thème qu'on y introduise quelque chose qui ne saurait être au fond qu'illusoire. Les relations internationales réelles sont celles qu'on trouve entre l'Occident représenté par les Etats-Unis, et le monde arabo-musulman représenté par l'Afghanistan, la Palestine, l'Iraq, l'Iran, les pays d'Orient et toutes les régions du monde où les agressions ont cours.

10- Otto de Habsbourg

Au nom de Dieu Le Tout Puissant et Miséricordieux. Pardonnez-moi si je reprends la parole alors que j'ai déjà parlé hier, mais il y a deux points que je me permettrais de souligner sur la vision entière que je me suis faite pendant ces deux jours qui étaient passionnants et pour lesquels je voudrais remercier tous les participants pour la façon admirable dont ils ont abordé le sujet qui nous préoccupe.

On a beaucoup parlé de la paix. Il y a cependant un fait, surtout pour les personnes de mon âge qui ont vécu deux guerres, deux dictatures en Europe, et qui ont vécu en plus des traités de paix, c'est que notre entrée dans la deuxième guerre mondiale était précédée par deux publications essentielles sur la question de la paix. C'était d'un côté l'auteur italien Guglielmo Ferrero, et de l'autre côté l'auteur romain Grégori Gafencu. Quand vous lisez aujourd'hui ces deux livres, vous trouvez qu'ils prédisaient exactement ce qui allait arriver. Si on prenait au départ les deux livres publiés en 1939 et puis ce qui s'est passé à Yalta, on pourrait dire que ceux qui étaient à Yalta ont pris exactement le contenu des deux livres et ont fait l'opposé de ce qui avait été conseillé. Ils avaient en effet souligné qu'il y avait un certain principe pour faire la paix et ils se sont fondés surtout sur le Traité de Vienne à la fin des guerres napoléoniennes en stipulant qu'il fallait d'abord établir des principes et les appliquer aux vainqueurs et aux vaincus,. C'était le cas, par exemple, de Talleyrand qui a été un participant alors qu'à cette époque-là la France était la terreur universelle. Depuis, il y a eu des séries de traités de paix après cent ans :

mais une population innocente a été bombardée alors que beaucoup de gens en Afghanistan n'avaient jamais rien entendu des événements du 11 septembre parce qu'ils ne disposaient pas d'une radio. Où est donc la morale dans tout cela ? Tel est l'état des relations internationales quand l'éthique fait défaut sachant que le pays qui a supervisé cette destruction en Afghanistan avait apporté un certain appui au régime des Taliban. Certains soulignent même qu'il y avait eu des pourparlers secrets entre les Américains et le régime Taliban avant les événements du 11 septembre.

Le deuxième exemple est l'Iraq où les enfants meurent depuis dix ans de malnutrition. Ils n'ont pas accès, au quotidien, à une quantité suffisante de nourriture. Pis encore, ils ne peuvent guère profiter d'une scolarisation à cause de l'embargo qui a été imposé et qui inclut les fournitures scolaires. De ce fait, une véritable génération d'enfants analphabètes qui ont plus de dix ans, est en train de grandir. On peut comprendre que l'on veuille sanctionner un chef d'Etat, mais Saddam vit dans la prospérité tandis que les millions d'hommes, de femmes et d'enfants de son peuple sont réduits à la misère. Feu Hassan II disait que Saddam mange du caviar le matin, et le bifteck le soir, mais son peuple est privé de tout et ne trouve même pas le pain ! Ils ne trouvent pas l'eau potable parce que les moyens d'assainir l'eau ont été détruits. Ceci est un exemple de l'amoralité des relations internationales.

Le troisième exemple est la situation en Palestine. Ce pays a été totalement détruit en douze jours environ. Le président est assiégé et son bâtiment est pilonné tous les jours ; il n'a même pas la possibilité d'entrer en contact avec ses ministres pour parler des affaires de son pays. En dépit de tout cela, le responsable de toute cette destruction de la Palestine est décrit comme étant un homme de paix. L'Eglise de la Nativité est assiégée. Toute personne quittant les lieux s'expose aux balles. Les otages palestiniens n'ont pas de nourriture, mais personne ne lève le petit doigt, même le monde chrétien ne peut intervenir pour protéger un lieu de culte dont il se réclame, une maison de Dieu où des personnes ont cherché refuge. Parmi ces otages il y a des chrétiens, des prêtres, des musulmans, des enfants et des femmes.

Donc, lorsque l'on parle des perspectives des relations internationales dans la décennie en cours, il ne faut certainement pas les aborder au plan de la morale. Il faut parler simplement de ces perspectives sur le plan des intérêts, des relations financières, la force militaire, l'hégémonie et l'unipolarité parce que c'est là la véritable nature des relations

* La nécessité d'affermir la crédibilité des Nations Unies pour que cette organisation puisse jouer son rôle dans l'établissement des relations internationales équilibrées et réaliser la coexistence pacifique entre tous les peuples. Je pense que le défi majeur de notre monde et de cette organisation consiste à soutenir le peuple palestinien dans sa lutte qui vise à rétablir ses droits légaux dans un pays indépendant.

Je suis optimiste quant à l'avenir si nous pouvons valoriser ces facteurs, chacun à son niveau, du poste qu'il occupe, qu'il soit politique, culturel ou social.

9- Abdelkrim Ghallab

Nous avons pu écouter au cours de ces deux jours des points de vue et des analyses fort intéressants. Je dirais pour ma part que ces analyses sont allées dans deux grandes directions : d'une part, une direction éthique, et d'autre part, une direction réaliste.

Pour ce qui est de l'approche éthique, certains intervenants de confessions musulmane et chrétienne ont parlé la même langue. On peut souligner que l'Islam étant la dernière religion révélée et affermissant toutes celles qui l'ont précédée, a su organiser et améliorer le champ des relations internationales. On peut lire dans le Coran dit, *"Et s'ils vous demandent secours au nom de la religion, à vous alors de porter secours, mais pas contre un peuple entre lequel et vous il y aurait un pacte"*. En d'autres termes, le respect des traités prime sur le secours de ses coreligionnaires. Ceci est l'un des points essentiels dans l'éthique des traités internationaux. La dimension éthique a toujours marqué de son empreinte les relations humaines et internationales, bien avant que les droits de l'homme ne fussent formulés. Cependant, cette dimension est-elle ressentie actuellement dans les relations internationales ? A l'ère contemporaine, cette approche éthique n'est peut-être plus pertinente lorsqu'on parle des perspectives des relations internationales au XXI^e siècle, peut-être parce qu'elles sont aujourd'hui totalement dissociées des principes moraux.

En effet où est la morale dans la destruction d'un pays comme l'Afghanistan parce qu'on est à la recherche d'un ou deux terroristes ? Non seulement on n'a pas réussi à mettre la main sur ces terroristes en fuite,

Face à ce développement dont nous vivons les premières étapes, certains, pessimistes, considèrent que la mondialisation va faire du monde le foyer du capitalisme effréné puisqu'elle imposera aux petits pays de réduire les impôts, minimiser les dépenses publiques du volet social, privatiser le secteur public, sacrifier le fond même de la justice sociale. Toutefois, d'autres, plus optimistes, estiment que tout ceci aura des conséquences inévitables puisque c'est une marche naturelle et logique de l'histoire qui se fonde sur le défi, la réponse, l'action et la réaction. C'est de là qu'émerge l'espoir d'esquisser les contours d'un avenir meilleur pour l'humanité.

Il existe des facteurs dont il faudrait profiter et mettre au service de cet optimisme, et qui ne peuvent que servir l'avenir de l'humanité. Je dirais que s'il y a une fatalité historique, cela ne veut pas dire que l'on doit assister en simples observateurs à une histoire humaine qui devient de plus en plus dépourvue de la morale ; nous devons relever ce défi. Parmi les facteurs que j'ai pu relever à travers les exposés de nos collègues, je cite ce qui suit:

- * La nécessité d'appuyer les forces de la société civile dans la prise des décisions, cela signifie un renforcement des pratiques démocratiques parce qu'elles sont la soupape de sûreté contre tout dérapage vers une nouvelle dictature masquée par des discours creux.

- * La nécessité de fortifier les bases du dialogue dont nous a parlé M. Yacoub Khan en toute clarté.

- * La nécessité de redynamiser les valeurs spirituelles qui nous ont été révélées par les religions, pour servir de rempart contre l'égoïsme et l'intérêt personnel et pour inciter les gens à favoriser l'égalité, la justice, la solidarité et la bonté. Nous sommes tous responsables de l'avenir de l'humanité.

- * La nécessité de réduire le fossé entre le nord et le sud afin de permettre aux pays pauvres de parvenir au développement durable et de permettre à ces pays d'agir de façon libre et équitable avec les pays du nord. L'un de nos collègues a dit que la sécurité des pays du nord dépend du développement des pays du sud.

- * Il incombe à la diplomatie, y compris la diplomatie parlementaire et celle de la société civile, de rapprocher les peuples, mettre un terme aux foyers de conflit et établir des relations de coopération et de partenariat entre eux.

terme, laisse la place à la fois à la règle et à l'exception. Toutefois, lorsque nous sommes surpris par une exception, nous l'attribuons souvent au hasard. En fait, nous ignorons pourquoi la règle fait défaut. C'est là tout un champ de recherche pour les sociologues et les historiens.

En effet, dans notre analyse des relations internationales à court terme, il faudrait évoquer la logique de la continuité à tous les niveaux afin de constituer une image claire et complète tenant compte des interactions que connaît notre monde aux plans: économique, politique et médiatique. Nous ne pouvons non plus ignorer les réactions issues des sentiments religieux ou d'appartenances doctrinales et qui nous réservent souvent beaucoup de surprises. Alors, il me semble évident que si on se limite à une analyse des événements politiques, on n'arrivera pas à cerner la forme que prendront les relations internationales dans l'avenir. C'est pourquoi je partage l'avis émis par certains experts selon lequel la situation économique mondiale est à l'origine des maux que nous connaissons et qui façonneront de nouvelles relations internationales. A cet égard, je voudrais citer l'intervention de M. Jaïdi, et je pense que la mondialisation, considérée comme l'un des facteurs de construction ou de destruction de notre monde, aura un rôle décisif en ce qui concerne la forme des relations internationales : construire de nouvelles relations internationales et détruire d'autres. La mondialisation se transforme en une idéologie du nouveau capitalisme, et sous la pression des organisations internationales nous avons vu plusieurs pays adopter les politiques d'ouverture prescrites par la mondialisation, avec les conséquences que l'on sait, surtout pour les pays sous-développés. En effet, lorsqu'un pays cède aux pressions et se soumet à la logique des marchés financiers, les riches et les capitaux s'alignent aux côtés des partisans de la nouvelle idéologie capitaliste estimant que cette adhésion leur permettrait d'investir leurs capitaux dans le monde entier. Leur idéal est de mettre la démocratie au service des intérêts financiers. Sommes-nous alors devant une nouvelle fatalité de l'histoire humaine ? En d'autres termes, la démocratie ou les identités sont-elles tombées dans le piège de la mondialisation ? Il me semble que l'avenir des relations internationales sera tributaire des effets que pourrait avoir la mondialisation sur les différents concepts. Je voudrais citer ici Hans Peter Martin dans son livre. «Le piège de la mondialisation» ; il dit: "des concepts comme le tiers-monde, la libération, le progrès, le dialogue nord-sud, ou le développement économique, de tels concepts ne feront plus partie de l'univers de la mondialisation".

souffrances des peuples. L'Organisation des Nations Unies lui succéda. Mais apparemment elle connaît aujourd'hui le même sort, on n'accorde aucun respect à ses résolutions, ni à la légitimité internationale. Le droit absolu du vainqueur prévaut sur tout autre principe.

D'autre part, je voudrais vous expliquer que l'Islam est une religion de paix et non de soumission. Lorsque le Prophète a dû faire face à ses ennemis païens en ces temps-là, s'il avait dû se soumettre aux païens et aux tyrans tel Abou Jahl, l'Islam aurait été enterré vif, et Abou Jahl se tenant debout sur la tombe du prophète aurait crié, «O prophète de la paix, que Dieu ait ton âme en Sa sainte miséricorde. Tu étais un véritable prophète de la paix!».

Troisièmement, l'histoire se répète. L'Intifada où les enfants palestiniens nous rappellent ce que disait un poète arabe sur la lutte acharnée contre toutes les formes d'agression. Je voudrais donc saluer la persévérance et la résistance du peuple palestinien. Je voudrais également rendre hommage à tous les combattants qui meurent pour défendre la cause de leur pays et des générations à venir, et qui veulent défendre leur identité, leur patrimoine et leur civilisation.

8- Mohamed Kettani

Le sujet qui nous a été proposé se caractérise par une généralisation à dessein, à savoir les relations internationales dans un avenir proche, alors que la conjoncture mondiale connaît d'aujourd'hui un nouvel ordre international. Le thème de notre session étant ainsi, il permet à tous les experts d'y participer, et comme il est d'actualité et préoccupe bon nombre d'intellectuels, il a permis aux différents intervenants de présenter des analyses très importantes, les unes sont pessimistes, les autres optimistes, sur l'avenir des relations internationales au vu des événements du 11 septembre et leurs répercussions. Ainsi, nous avons pu suivre un dialogue de haut niveau, entre les différentes spécialités, expériences et cultures.

Je voudrais à présent exposer une conception que j'ai pu développer en écoutant les différentes interventions. Je commencerais par un axiome des sciences sociales, si j'ose dire. L'histoire a sa logique en ce qui concerne la continuité : rien n'est fortuit. Cette fatalité historique, au sens large du

chefs d'Etat ne font pas preuve de compassion alors qu'ils voient des scènes de terreur sur les écrans de la télévision : des enfants terrorisés et des mères ne sachant plus quoi faire, en plus du sentiment d'incapacité et de frustration en raison de l'indifférence de la communauté internationale.

Nous sommes donc face à des phénomènes d'une grande ampleur. Je suis certain, à l'instar de M. Abid Hussain, que Dieu commande les événements de l'Histoire. Cela veut dire que l'équilibre fait défaut parfois mais il ne tarde pas à s'instaurer de nouveau. Cependant, pour avoir un réel équilibre, il faut qu'il y ait une approche qui nous permette de parer à cette situation périlleuse pour tous les peuples du monde.

7- Mohamed Salem Ould Adoud

J'ai à faire trois remarques au sujet des relations internationales. Premièrement, la situation des Etats-Unis aujourd'hui peut être assimilée à celle du peuple d'Aad des temps anciens. Ils parlent le langage de Aad. Le Coran nous décrit cette situation : *" Puis, quant aux peuples de Aad, ils s'enflèrent d'orgueil, sans droit, sur la terre, et dirent : " Qui en fait de puissance, est plus fort que nous ? Quoi ! N'est-il pas vu qu'en vérité Dieu qui les a créés est plus fort qu'eux en fait de puissance ? "*

Deuxièmement, les Etats-Unis représentent aujourd'hui l'hégémonie telle qu'on l'a connue au temps des Romains. Nous savons tous que la Rome antique atteignit le summum dans la codification de la loi. Toutefois, le droit international public n'existait pas parce que ce dernier suppose un respect mutuel et des relations fondées sur l'égalité. A l'époque des Romains, Rome ne reconnaissait guère l'existence d'un autre Etat ; toutes les autres communautés appartenaient à l'empire romain. Au Moyen Age, c'était la loi du plus fort qui prédominait, hormis le monde islamique où se développa un système qui régit la paix et la guerre. Quant au monde chrétien, la notion du droit international public n'a pris corps qu'après la fin de la Guerre de Trente Ans et avec le Traité de Westphalie de 1648. Ce traité constituait le noyau de ce qu'on appelle communément les conventions et traités internationales qui consacraient le principe du droit public.

Au XX^e siècle, la fin de la deuxième guerre mondiale a vu l'effondrement de la Société des Nations parce qu'elle n'a pas pu mettre un terme aux

américaine faisant face à un représentant de la partie israélienne. Quelque temps après, il y eut une entrevue télévisée entre Netanyahu et un professeur qui entretient d'ordinaire des relations amicales avec le côté arabe. Dans les deux émissions, on a laissé défiler, comme images de fond, des scènes de blessés israéliens. Le téléspectateur était ainsi manipulé sans le savoir et ne pouvait pas faire la différence entre les deux événements hormis le fait que ce sont les Israéliens qui étaient toujours des victimes. Ordinairement, dans une procédure judiciaire, si quelqu'un saisit le tribunal parce qu'on lui a arraché les yeux, le juge ne peut lui donner raison qu'après avoir ouï l'autre partie. Il se pourrait qu'on lui a crevé les yeux également !

Le deuxième point se rapporte au ton d'optimisme qui s'est manifesté dans l'intervention de notre collègue Abid Hussain. On constate à l'heure actuelle qu'il y a une hyper-puissance hégémonique à qui toutes les nations du monde vouent allégeance tout en agissant selon sa volonté. Tous les Etats du monde, y compris les Nations Unies, y sont assujettis.. L'une des manifestations de cette situation déséquilibrée ressort du conflit israélo-arabe et la position américaine qui reste partielle. Si cette réflexion reflète mon point de vue en tant qu'Egyptien, Arabe et musulman, nous avons toutefois en face de nous une illustration des dangers majeurs qui peuvent résulter du monopole d'une seule puissance de la décision et de son intervention dans tous les conflits internationaux et régionaux. Même ceux qui ne sont pas directement touchés par la question palestinienne devraient prêter attention à cette situation, parce qu'un jour ou l'autre il se pourrait qu'ils soient eux-mêmes affectés par un conflit et voir le danger que cela entraîne d'avoir une hyper-puissance qui est à la fois juge et partie.

Troisièmement, on a fait mention, à juste titre, de la nécessité d'une coopération entre les fidèles des religions monothéistes d'autant plus que des valeurs universelles communes à toute l'humanité sont en train de régresser. Nous étions également frappés par la politisation des valeurs. Qui aurait pensé que la compassion pourrait être instrumentalisée et politisée ? Comment pourrait-on croire que cette valeur de compassion apparaisse dans certains cas et disparaisse dans d'autres ? En effet, nous compatissons quand nous voyons un civil israélien tué, nous faisons ainsi écho au Prophète qui s'indigna de voir un juif innocent tué sans raison valable et s'exclama " ne serait-il pas une âme ? ", toutefois, l'opinion publique arabe et islamique semble être tout à fait choquée de voir que les

cette séance, celui de la peine de mort, parce que il me semble tout à fait clair que ce rapport existe.

Mon pays, le Portugal, s'enorgueillit d'avoir été le premier à abolir la peine de mort, ce qui a valu au gouvernement portugais de l'époque une lettre célèbre, pleine d'enthousiasme, de Victor Hugo. Un siècle et demi après, en 1998, la peine de mort avait été abolie totalement ou partiellement dans 103 autres pays, mais elle restait en vigueur dans 91 autres.

Comment sera-t-il possible, chers Collègues, d'établir la paix dans le monde, et d'éradiquer le terrorisme international, si les Etats, eux-mêmes, continuent à donner le mauvais exemple de tuer des citoyens au nom de la loi ? Ou parfois, même, de tuer des hommes hors de leurs frontières alors qu'à l'intérieur de leur pays, ils avaient aboli la peine de mort ?

L'histoire du siècle qui commence pourrait être bien différente de son commencement si, dans un avenir pas trop lointain, l'objectif était atteint d'abolir la peine de mort et de faire renoncer les Etats à donner légalement la mort. Pas uniquement dans chaque pays, mais dans tout le monde, pour toute sorte de crimes, même le terrorisme national et international. Persécuter énergiquement et mettre en prison les terroristes, oui. Les mettre à mort, et, surtout, utiliser à cet égard les forces armées, non. Des opérations de police contre le terrorisme, oui, des opérations de guerre, non.

Dieu donne la Vie, c'est à lui seul de donner la mort. Rappelons son commandement «TU NE TUERAS POINT».

6- Ahmed Kamal Aboulmajd

J'ai trois observations à faire. Certains orateurs qui m'ont précédé ont fait référence au rôle destructeur des médias quant à l'image des Arabes et des musulmans et la couverture médiatique biaisée des événements de Palestine.

A cet égard, je voudrais donner un exemple pour vous démontrer comment il est effectivement possible de laver les cerveaux et de fausser les approches et les perceptions par des actes simples. Madame Hanane Achraoui, représentante de la partie palestinienne, est passée à la télévision

La question qu'on peut poser à cet égard: pourrions-nous donner l'appellation de "terroriste" au premier président des Etats-Unis, Georges Washington? Certainement pas, parce qu'il luttait contre la colonisation. C'était pareil dans plusieurs pays. En France, par exemple, le terme "terrorisme" a été utilisé pour qualifier la résistance contre les colons. Ici même au Maroc, nous trouvons qu'en ce qui concerne la plupart des résistants qui ont été jugés ou incarcérés, l'acte d'accusation portait le terme de "terroristes".

Donc, je souhaiterais qu'il y ait une campagne vigoureuse de notre part, en tant que membres de l'Académie, pour expliquer la grande différence entre les termes "terrorisme" et "résistance". De plus, nous devons condamner l'argumentaire de ceux qui veulent nous convaincre que nous sommes arrivés à un état de bêtise pour ne pas faire la différence entre la résistance et le terrorisme.

4- Azzedine Laraki

Le mot «terrorisme» en langue arabe n'a pas l'acception actuelle, en partant du Coran qui dit *"préparez-leur tout ce que vous pouvez de force, et tenez prêts des chevaux, afin d'en effrayer l'ennemi de Dieu et votre ennemi"*. Le mot utilisé dans le Coran est "terroriser" mais cela veut dire "dissuader" ou "inquiéter", et non pas faire du tort à autrui et lui rendre la vie impossible.

5- E. R. de Arantes e Oliveira

Les événements du 11 septembre 2001 nous ont naturellement choqué tous. Aucune raison ne peut justifier le massacre de populations civiles innocentes, et la destruction d'un patrimoine tellement important.

Soyons prêts à condamner les mêmes crimes dans d'autres pays. Et donnons tout notre soutien aux moines de Bethlehem qui cherchent à protéger les palestiniens qui se sont réfugiés dans leur église, autour d'un des lieux les plus sacrés qui puissent exister au Monde.

Je vous parlerai, chers Collègues, d'un autre problème qui peut sembler n'avoir aucun rapport avec ceux que nous sommes en train de discuter dans

chaudes et tout cela au détriment de ce monde qui a pu évoluer et parvenir à un niveau très avancé mais qui risque néanmoins de perdre toute notion de relations internationales. Il y a lieu de craindre que chaque pays pourrait créer son propre univers et ferait ce que bon lui semble sans accorder aucune importance aux pays voisins ou aux autres pays du monde. Cela ne pourrait que nuire au progrès économique, scientifique et à la notion de bonnes relations internationales qu'on voudrait pour ce monde.

3- Abdelhadi Tazi

Mon propos portera sur un sujet soulevé par notre ami Ahmed Sidqi Dajani, et qui concerne la différence entre le terrorisme et la résistance légitime, qu'elle soit pour l'auto-défense ou pour défendre sa patrie. Je souhaiterais dire qu'après les débats qui se sont déroulés le mois dernier à l'Académie de la Langue arabe portant sur le thème du terrorisme, ainsi que sur le sens de ce mot et l'usage abusif que l'on fait de ce concept, je suis allé fouiller dans les sources anglo-saxonnes, françaises et arabes pour savoir la signification du mot " terrorisme ". Je ne parlerais pas de l'usage qui en était fait aux temps des Grecs, ni des Romains, ni à l'ère de l'apogée islamique, mais je vais aborder plutôt l'époque contemporaine. Fort heureusement, les dictionnaires français et anglais indiquent devant chaque usage linguistique la date de naissance du mot, ce qui m'a permis de savoir exactement la date de son apparition dans les sources britanniques, par exemple.

Vous savez tous que lorsque la Révolution américaine s'est engagée contre les Britanniques pour l'indépendance, les combats étaient entre les deux parties. A l'époque, la Grande Bretagne utilisait le système de deux poids et deux mesures. Un jour, la Grande-Bretagne a fait transporter des quantités considérables de thé pour les mettre à la disposition des rebelles, ceci avait pour but de les calmer et les convaincre que les britanniques travaillaient pour leurs intérêts. Mais, une fois le bateau qui portait le thé fut à Boston, les rebelles l'attaquèrent et le noyèrent. Les Américains commencèrent alors à commémorer cet événement jusqu'à nos jours. Ils ont appelé ce jour le *Boston Tea Party*. Ce sont des faits authentiques dans l'histoire de l'indépendance américaine et ils sont source de fierté pour les Américains.

En effet, l'abus de cette unipolarité a nui aux relations internationales ; l'usage de la force est de plus en plus répandu dans le monde; on ne parle que de guerres, de l'axe du mal. Cet axe est aujourd'hui constitué de quatre pays, ils pourraient devenir huit ou plus. Le monde vit aujourd'hui dans la hantise de la guerre, et cela nous rappelle l'état du monde au milieu des années 30 du siècle passé.

Cette guerre qui a un foyer brûlant dans certaines régions et qui est parfois une guerre froide, ne fait que semer la terreur dans le monde. Ainsi, cet état ne fait qu'empoisonner les relations internationales parce qu'elles sont fondées sur la méfiance, la peur, voire sur la loi du talion. En effet, il est inutile de rappeler que chaque fois qu'un groupe ou un pays dispose des moyens de se venger des Etats-Unis, il ne manquera pas de le faire. Les événements du 11 septembre en sont une illustration.

Deuxièmement, les bonnes relations entre les Etats ont pris fin. En d'autres termes, il y a peu de pays qui profitent des technologies des Etats-Unis. Même l'Europe qui est un allié traditionnel de l'Amérique traite avec beaucoup de circonspection avec les Etats-Unis. Les pays européens collaborent avec les Etats-Unis dans telle guerre, mais refusent de s'engager dans telle autre. Il y a donc là beaucoup de prudence, et tout cela conforte l'ambiance de peur et de méfiance qui nuit aux relations internationales.

Troisièmement, les relations internationales prennent corps dans les résolutions du Conseil de Sécurité et dans les lois internationales écrites. Toutefois, il s'avère que ces lois n'existent que sur le papier : l'Organisation des Nations Unies est ridiculisée. Même Israël ne tient aucun compte des Nations Unies et les tourne en dérision. On parle aujourd'hui d'une commission d'enquête. Israël l'accepte le matin et la refuse le soir. Bien entendu, quand on dit Israël ce n'est pas Israël tout seul qui refuse ces résolutions, c'est Israël forte de l'appui américain. C'est cet appui de la puissance unipolaire qui permet à Israël de ne rien craindre ni des pays européens ni des Nations Unies. Ainsi, les relations internationales ne seraient régies par nul règlement et deviendraient soustraites à toute loi. Cela nous mènerait à penser que tout pays pourrait faire à l'avenir ce qu'il voudrait sans craindre une sanction ou une répercussion quelconque. De ce fait, il va de soi que les relations internationales se trouvent en cette première décennie dans des conditions lamentables et qu'elles pourraient mener à différentes sortes de guerre: guerre froide, des guerres plus

invitation au dialogue entre amis qui est aussi la réponse cordiale et amicale à l'excellente intervention du Professeur Boukantar.

Nous avons sans doute, des raisons des deux côtés, mais à mon avis, ces raisons constituent l'avenir, l'amitié et la paix qui nous aideront à comprendre et à résoudre nos problèmes.

2- Abdelkrim Ghallab

J'aimerais revenir au thème de notre session, à savoir "Les relations internationales durant la première décennie du XXI^e siècle". Lorsqu'on réfléchit à ce thème, on trouve que ces relations ont atteint un point qui est peut-être le pire qu'ont pu connaître les relations internationales depuis qu'elles existent sous cette forme et depuis qu'elles ont été codifiées dans le droit international. J'espère que mes conclusions ne seront pas mal comprises ; je ne suis pas de nature pessimiste, mais il s'agit d'une conclusion réaliste. Trois points m'ont permis en effet d'arriver à cette conclusion.

Tout d'abord, et là je reviens au sujet traité par M. Abid Hussain, à savoir l'hégémonie absolue ou l'unipolarité. Cette dernière a peut-être été imposée *de facto* : l'Union Soviétique s'est désintégrée, et par là le champ a été libre aux Etats-Unis pour agir au plan économique, financier, technologique, scientifique et commercial. Ainsi, les Etats-Unis sont devenus la puissance unipolaire par excellence. Cependant, ils auraient pu faire bon usage de cette hégémonie, et la mettre au service d'une coopération avec les autres pays du monde au niveau politique, scientifique et technologique. Cette coopération aurait même affermi la continuité de cette puissance américaine dans un monde de progrès technologique, un monde de seigneurs et non d'esclaves. Toutefois, les Etats-Unis emploient cette unipolarité à mauvais escient, ce qui nuira à leurs intérêts. La présence américaine est ressentie dans les quatre coins du monde, de la Chine jusqu'à l'Amérique du Sud, que ce soit par leur force militaire, leur économie, leurs techniques ou par leurs services secrets. Cela ne manque pas de nous rappeler, toutes proportions gardées, l'empire britannique et l'hégémonie qu'il avait jusqu'à la 2^eme guerre mondiale : c'était l'empire sur lequel le soleil ne se couchait jamais. Aujourd'hui, la Grande Bretagne a vu cet empire réduit, et ce fait dire que les Etats-Unis pourraient plonger dans l'avenir à leur tour.

1- Alfonso De la Serna

J'ai suivi avec beaucoup d'attention, l'intéressante et intelligente intervention du Professeur Boukantar de l'Université de Rabat. Comme il y a été fait allusion à l'Espagne comme l'un des facteurs géographiques de l'environnement du Maroc, ainsi que le Sahara, Ceuta et Mélilia étant des points importants de cet environnement, je crois que je pourrais apporter une réflexion, peut-être utile. Vous comprendrez que je suis naturellement très sensible à cette question.

Quoique je fusse un diplomate espagnol et ancien ambassadeur au Maroc, je ne suis aujourd'hui qu'un vieux retraité qui ne représente que lui-même, mais reste un ami loyal du Maroc. Il se trouve que je viens de publier un livre sous le titre «*Al Sur de Tarifa, un malentido historico*» (Au sud de Tarifa :un malentendu historique). Dans ce livre, j'ai essayé avec beaucoup d'application, et surtout avec beaucoup de bonne foi, de continuer d'apporter une contribution la rapportant avec toute une série d'images, parfois héritées du passé, qui gênent la bonne compréhension entre nos deux pays. Sans offrir de formules magiques, j'ai essayé de faire une analyse sereine et équilibrée avec des points de vue des deux pays, et même des doléances de chacun sur ce qu'on pourrait appeler les différents problèmes territoriaux entre nos deux peuples, tout un ensemble conflictuel qui découle de la géographie, ou qui constituent des reliquats de l'histoire qui ne sont pas faciles à résoudre parce qu'ils comportent de très graves problèmes humains, c'est au fond un peu de la géographie humaine. Il faudra donc penser avec beaucoup de sérénité et de pondération avant de trouver des solutions aux questions qui traînent depuis des siècles ; et le fait de les aborder d'une manière précipitée pourrait causer des douleurs. Elles ne sont pas des conséquences d'un colonialisme moderne, mais un héritage de l'histoire - la nôtre- surchargée, très dense et très complexe; on ne peut pas faire de simplifications, mais il faut réfléchir à une issue pour ne pas nous trouver face à de nouveaux conflits. Une issue qui pourrait ouvrir un chemin, un pont qui est souvent non seulement l'abîme physique du détroit de Gibraltar; il faut établir une liaison fixe et spirituelle et non seulement la célèbre liaison fixe matérielle. Une liaison entre deux peuples appelée par l'histoire, une histoire singulière, presque unique dans toute l'Europe. C'était le but de mon livre, c'est pour cela que je me permets de faire une citation de moi-même; ce n'est pas une propagande éditoriale, mais une

E ATS

Such model may show the importance of common factors inherent to these cultures and underscore the respect for the differences that characterize each culture.

To this end, there should exist a clearly defined schedule of work. It should work within a human and judicial frame, and in respect of human rights and the ethics of solidarity.

Actually, human solidarity requires the meeting of several cultures in a melting pot within a unique universal civilization. An interactive civilization which avoids clashes and is complementary to all the components of society.

regarding the economic, the military and the technological situation. Besides, the centers of tension increased and extended to many continents.

The financial crash that hit the Euro-Asian area during the nineties and led to the collapse of the financial markets of Asia, clearly revealed that a military supremacy was no protection against certain changes. Actually, the factors that would weight upon the present decade will be of a technological and a scientific order.

Here, we must point out that members belonging to the civil society have started to constitute non-official and non-governmental organizations. These NGO's have started playing vital roles both in local affairs and in regional and international ones. What is important is that they have a far reaching influence which goes beyond national dimension. The functioning and coordination of these NGO's is far better than the one existing among States. In fact, the commitments of the NGO's regarding the settlement of some difficult issues are superior to the kind of commitments undertaken by States themselves.

Actually, the way to globalization depends on a revolution of communication means. Surveys on this subject have revealed that only two parts - over the three which make the planet - will prosper. The first part are the producers, the second, the consumers. This part is generally the one which produces raw material that is sold to the first part. This means they share common interests. These interests require a coordination of their various services such as security, military, geostrategy services, in order to preserve their economic interests and their trade circuit.

Then, there is the third part which cannot produce and which doesn't have the power of purchase. It is precisely this part which is vulnerable and which attracts extremist and political and ethnic movements that constitute a power of retaliation for all their frustrations and their marginalization.

It could be of interest to try to develop a scientific model which could be applied to cultural relations. A model based on dialogue and understanding not on conflicts and clashes, a model which leads people to open up on other cultures and civilizations and doesn't encourage inward-looking attitudes.

En effet, une orientation vers la mondialisation trouve son moteur central dans la révolution informatique des moyens de communication. Les études et rapports faits en ce domaine révèlent que la prospérité sera le lot de deux parties sur les trois qui composent la planète. La première partie est le producteur, la deuxième est le consommateur capable d'acheter et de consommer. Ce dernier est en général celui qui produit les matières brutes qui sont vendues dans la première partie. Cela implique qu'il existe des intérêts communs entre ces deux parties du monde. Ces intérêts exigent d'elles une coordination dans le secteur de la sécurité, dans le secteur militaire et géostratégique, afin de préserver les intérêts économiques et les voies du transport commercial.

Reste la troisième partie qui ne peut produire et n'a pas le pouvoir d'achat. C'est précisément dans cette partie du monde qu'on s'attend à une prolifération des mouvements extrémistes religieux, politiques et ethniques qui constituent une force de représailles face aux privations et à la marginalisation qu'ils subissent.

Il serait pertinent d'essayer de développer un modèle scientifique pour l'appliquer aux relations entre les cultures. Un modèle qui s'appuie sur le dialogue et non pas la confrontation, sur l'ouverture et non le repli sur soi.

Cet exemple pourrait en principe souligner l'importance cruciale des facteurs communs entre les cultures ainsi que le respect des différences qui les caractérisent. Il faudrait pour cela, trouver un plan de travail s'appuyant sur des paramètres clairs et précis, qui s'inscrivent dans un cadre juridique humain et dans celui des droits de l'homme et de l'éthique de la solidarité entre les peuples.

En réalité, la solidarité humaine requiert la rencontre de plusieurs cultures au sein d'un *melting pot*, d'une civilisation unique universelle, qui doit être interactive et éviter toute confrontation. Elle doit se compléter dans ses différentes composantes.

INTERNATIONAL RELATIONS DURING THE FIRST DECADE OF THE XXI CENTURY

International relations have undergone great changes since the end of the cold war. This has in fact weakened the role of the United Nations, especially on the light of unipolarism. Now a new phase has emerged

The Arab media and cultural institutions are called to modernize their means and develop communication in order to be able to stand up to the campaign set to distort the image of Islam and the Arab world. It is by promoting the role of the media that we can truly break our isolation and reach to the others. It is said that the wolf attacks only isolated sheep .

Hassan Bin Talal

LES RELATIONS INTERNATIONALES DURANT LA PREMIERE DECENNIE DU XXI^e SIECLE

Les relations internationales ont subi de profondes mutations après la fin de la guerre froide. Cela a réduit le rôle de l'Organisation des Nations Unies sous le système de l'unipolarité, en comparaison avec le rôle qu'elle jouait lorsque le monde vivait sous le système bipolaire. C'est ainsi qu'une nouvelle situation économique, militaire et technologique a émergé. De plus, les foyers de tension se sont multipliés et ont affecté plus d'un continent.

Le grand bouleversement qui a touché l'espace euro-asiatique durant les années quatre-vingt dix et qui a vu la l'effondrement des structures financières en Asie révèle clairement que la puissance militaire ne constitue pas nécessairement une protection sécurisante face aux changements. En fait, les facteurs qui pèseront d'un poids significatif dans les altérations qui vont affecter la présente décennie seront sans doute d'un ordre technologique et scientifique, socioculturel, informatique et réformateur dans leur ensemble.

Il est important d'attirer l'attention ici sur certains opérateurs de la société civile qui se constituent en organisations non gouvernementales à caractère non officiel. Ces ONG ont commencé à jouer un rôle non négligeable dans la prise de décisions aux plans local, régional et même international. Ce qui est intéressant à souligner c'est que l'influence de ces organisations non gouvernementales se déplace à partir d'un espace international ou régional vers un espace national. De plus, la coordination entre ces ONG au niveau mondial est parfois bien supérieur à celle qui existe entre les Etats. Par ailleurs les engagements que ces ONG prennent concernant le règlement de certaines situations litigieuses dépassent parfois l'engagement officiel des Etats.

Muslim world. Their concern should be translated into a committed awareness of their vision regarding their relations with the other inhabitants of the globe. Especially if we consider the great changes registered in the last decades, and which have deeply affected the world order.

This situation calls for a thorough examination of the behaviour of Muslims with the others. The Islamic message should be completely reviewed on the light of those changes. Especially the message addressed to non-Muslims.

In fact, after the attacks of September 11th, we have to take into consideration the regrettable confusion that was made in the term 'terrorism' and which was linked to Islam. Western media directed their accusation to Muslims and Arabs alike, accusing them of terrorist activities, of violence and extremism. Such confusion led to a military campaign as well as a political and media one which targeted Arabs and Muslims. Israel used this confusion over terrorism to further its expansionist war against Palestinian citizens. The genocide conducted by Israel in Palestinian territories was under the pretense to fight terrorism as US was doing in Afghanistan and in other countries. This was tacitly accepted by USA and received with a complete lack of reaction from Europe. Such behavior increased the crisis because this kind of policy endangers the lives of peoples especially in a world system where no balance, and no modicum of justice and equality is being observed in international relations. It also revealed the absence of any influence of the Arab and Muslim world on the international public opinion.

So, these developments call for a thorough revision of the relations of Muslims with the world. These relations should be analyzed on various levels, government, population and State, because this conflict has led to a clash between peoples of the Arab and Muslim world and the rest of the world's population. Therefore, the leaders are called to deploy efforts in order to harmonize these damaged relations notwithstanding the difference in culture, in race or in religious beliefs. They have to prevent the breaking-up of the bond which links the people of the earth together. Only in this way could we pretend to escape from any danger persecuting the human kind and which stems in general from misunderstanding and ambiguous schemes which signs we can perceive in the horizon.

confusion autour du terrorisme comme une excuse pour mieux établir sa politique d'expansion dans les territoires palestiniens, prétendant en cela mener une guerre contre le terrorisme, à l'instar de ce que fait les Etats-Unis d'Amérique en Afghanistan, et ce qu'elle souhaite faire dans les pays appartenant à 'l'axe du mal' et aussi afin de perpétrer un génocide à l'encontre de la population civile palestinienne. La crise s'est amplifiée quand ce génocide acquit l'aval de la superpuissance américaine et fut accueilli avec un silence assourdissant de la part des pays européens et du reste du monde.

Par ailleurs, cette attitude a clairement démontré le peu d'influence du monde arabe sur l'opinion internationale. Une telle situation a exposé l'humanité à une tragédie certaine en l'absence d'un système mondial qui souffre de déséquilibre et ne peut assurer le minimum de justice et d'égalité dans les relations internationales.

Il faudrait dans ce contexte, réviser les relations des musulmans avec les autres au plans des gouvernements et des populations, car ce conflit a ouvert la porte à un conflit entre les peuples, et une confrontation entre les arabes musulmans et le reste du monde. C'est pourquoi nous appelons avec insistance à l'harmonisation de nos relations avec tous les peuples de la terre, quelle que soit leur culture ou leur histoire. Nous devons nous astreindre à nous conformer au précepte islamique à cet égard. Il faudrait déployer des efforts continus afin d'éviter de rompre le pont qui relie les peuples entre eux. C'est ainsi que nous pourrions mieux prévenir les dangers causés par l'incompréhension et les desseins ambigus qui guettent l'humanité, et dont nous percevons les signes avant-coureurs.

Les institutions culturelles et les médias devraient promouvoir les moyens de communication et les moderniser pour mieux faire face à la campagne médiatique qui a déformé l'image de l'Islam et des musulmans, Ainsi pourrait-on rompre avec notre isolement pour mieux nous rapprocher des autres, car on dit bien que : "Le loup ne s'attaque qu'aux moutons isolés".

A NEW PERSPECTIVE IN THE RELATIONS OF MUSLIMS WITH THE WORLD

The crisis that exists between Muslims and the contemporary world should be the concern of the leaders, scholars and decision-makers of the Arab

them protect their own interests. Actually, their power lies in this unified position. And the Western countries need their cooperation as a unified block.

Arabs should create groups that could show Europe and USA the true Arab values. Groups that could have some influence and exert pressure in issues where decisions are taken against Arab interests. They should form a lobby like the Jewish lobby, for instance, the AIPAC.

Furthermore, Arab Muslims with American citizenship, belonging to the third generation, should create communication media which could show the non-Muslims the true Arab identity. These groups should not belong to the members of foreign communities living abroad and who are normally imposed to the host country from outside. They should be composed from the body of western society.

Ahmed Kamal Aboulmajd

VERS UNE NOUVELLE VISION DES RELATIONS DES MUSULMANS AVEC LE MONDE

La crise des relations entre les musulmans et le monde contemporain interpelle en premier lieu les dirigeants, les savants et les décideurs du monde arabo-musulman. Elle exige de leur part un engagement et une prise de conscience de ce qu'est la vision islamique de leurs relations avec les autres compte tenu des grands bouleversements qui ont secoué le monde et le système mondial durant les trois dernières décennies.

Cette nouvelle situation impose une révision totale du comportement des musulmans avec les autres. Il faudrait revoir le contenu du discours islamique, celui qui est destiné aux non-musulmans en particulier.

Après les attaques du 11 septembre, il faut également tenir compte de la malheureuse confusion qui a touché le terme terrorisme, ainsi que l'accusation injustifiée qui tient les musulmans et les Arabes en particulier pour responsables des actes terroristes, de violence et d'extrémisme. Cet amalgame a donné lieu à des campagnes militaires, politiques et médiatiques dirigées contre le monde arabo-musulman, elles se sont étendues pour englober les territoires palestiniens. Israël a utilisé cette

besoin d'eux en tant que force unie, une position arabe commune constituerait la vraie source du pouvoir arabe sur l'échiquier mondial.

Les Arabes se doivent de constituer des groupes qui s'occuperaient de faire connaître à l'Europe et aux USA les vraies valeurs arabes. Des groupes qui puissent peser sur les décisions prises à l'encontre du monde arabe à l'instar du lobby juif par exemple.

Les Arabes musulmans de nationalité américaine appartenant à la troisième génération doivent créer des médias de communication qui donneraient sa force à l'identité arabe. Ces groupes doivent se composer d'un tissu social occidental et non pas faire partie des communautés étrangères vivant dans le pays et qui lui sont en général imposés de l'extérieur.

MAKING ISLAM KNOWN AS A RELIGION OF COEXISTENCE. SETTING UP MEDIA FOR NON-MUSLIMS

Non-Muslim countries draw a distinction between contemporary Muslims' behaviour and the precepts taught by Islamic religion. These countries find it difficult to reconcile Muslims' behaviour with the Islamic doctrine and cannot decide on which basis to judge their conduct.

Islam, however, is based on permanent principles such as Oneness of God and of the human being, and the unique origin of all monotheistic religions. There are many precepts in Islam such as understanding and harmony in the relations between people. There is also piety which constitutes a criterion by which God judges human values.

Islam is a religion of peace that preaches good and warns against evil. All Islamic principles are inspired from the sacred book the Qur'an. Therefore Islam cannot be held responsible for human behaviour that doesn't conform to the sacred precepts.

There is another panel : the media. This modern means of communication is most important; and a special media should exist that could target the non-Muslim community. In this stance, Arabs in general and the Heads of States have to deploy efforts so as to find a way to resolve their internal conflicts and reach a consensus. This should enable them to reach a common political position on the international arena which would help

USA launched an all-out offensive campaign against terrorism by adopting a policy that divided the world in two axes, the axis of good and that of evil. Any country which happens to share a different view was immediately threatened by retaliation. Such irrational pressure created a feeling of insecurity in the world and led to a clash of civilizations. The weapons of mass-destruction is another threat that should not be ruled out, and this represents a great danger to human life all over the world. The world cannot live under such pressure for long.

Nasser-Eddine Al-Assad

FAI CONNAIT L'ISLAM EN TANT QUE LIGION DE COEXISTENCE. MISE EN PLACE DE MEDIAS DESTINES AUX NON-MUSULMANS

Les pays non musulmans font une distinction entre le comportement des musulmans contemporains et les principes enseignés par l'Islam. Ils sont souvent troublés lorsqu'ils doivent juger les musulmans sur la base de leur comportement ou bien sur les fondements majeurs de la religion musulmane.

L'Islam repose sur des principes solides tels l'unicité de Dieu et de l'être humain, de la religion monothéiste qui existe depuis l'avènement des prophètes commençant par Noé, en passant par Abraham, Jésus et enfin le Prophète Mohamed.

Il y a aussi la compréhension et l'harmonie qui unit les peuples, la piété, qui représente le critère par lequel Dieu juge la valeur des gens. L'Islam est une religion de paix qui prêche le bien et conseille d'éviter les péchés.

Tous les principes fondamentaux de l'Islam s'inspirent du Coran qui est le livre sacré et donc l'Islam ne peut être responsable d'un comportement qui ne se conforme pas à ses préceptes sacrés.

Il y a ensuite le volet des médias. Etant donné leur importance il serait raisonnable de créer des médias spécialement destinés aux non musulmans. A ce propos, les leaders arabes doivent conjuguer leurs efforts afin de trouver des solutions à leurs conflits internes et arriver à un consensus sur les positions politiques qui les concernent en particulier. Cela leur permettrait de mieux protéger leurs intérêts propres. Face à l'Occident qui a

Ces pressions irrationnelles ont créé un climat trouble qui constitue une menace pour la sécurité mondiale et pousse au choc des civilisations. Il y a aussi la menace des armes de destruction massive qui met en danger la vie de toutes les populations. Le monde ne peut supporter de vivre sous une telle pression.

GLOBALISATION AND TERRORISM

Globalization has triggered several revolutions : a political one that advocates democracy and the respect for human rights. An ethical one which highlights spiritual values instead of material ones. And the revolution of Knowledge which calls for a move towards a modern way of life.

Many experts from the East and the West tried to give a definition of globalization according to their own ideology or political and social convictions. Actually, globalization has two identities. The first underscores its inevitable reality. The second is only a prospective vision of a project. Experts say the first one implies the compression of time and space by way of scientific technology and the great speed in communication. This technological progress has given American citizens a feeling of indomitable power which makes them think they were invincible.

Nevertheless, globalization has its drawbacks which make people antagonistic to its implementation and so they try by all their might to fight it. This is natural if we consider globalization at work in the case of Islam, when it took it as a target and use the media to distort its image and the image of Muslims throughout the world. By so doing, it has led the public opinion to identify Islam with terrorism.

In fact, Islam condemns all forms of extremism which led to violence and terrorism. Western media did not hesitate to describe even the movements of resistance -which are the legitimate form of fighting injustice- as a form of terrorism. However, Islam is clear in this regard. The fight for one's rights and one's freedom should be considered legitimate. There is for instance the case of Palestine, of Bosnia, of Kosovo and also of Afghanistan.

It is true that the events of September 11th have made American citizens cry for vengeance, but in so doing they have accused innocent countries.

post-matérielles, la révolution des connaissances qui appelle au dépassement de la modernité pour aller vers l'étape de post-modernité.

En réalité la mondialisation a deux faces. La première illustre cette réalité inéluctable et la deuxième est seulement une vision prospective d'un projet. Les experts expliquent que la première mondialisation consiste en la compression du temps et de l'espace grâce au progrès scientifique et technologique et la rapidité que les moyens d'information et de communication ont permis. Cette mondialisation possède également des capacités énormes et offre des choix multiples. La deuxième mondialisation est au contraire un projet pour un nouvel ordre mondial qui touche les secteurs politique, économique, militaire et culturel. Les experts pensent que c'est une forme d'impérialisme et de néolibéralisme.

Ce nouvel ordre mondial est en fait une illustration de la société américaine qui possède une grande expérience dans tous les domaines et a atteint un degré avancé dans le développement technologique et scientifique. Cette situation a d'ailleurs donné aux Américains un sentiment de puissance et de confiance en soi qui les poussent à croire qu'ils sont invincibles.

La mondialisation a cependant des aspects négatifs qui font que les gens la craignent et cherchent à la contrer par tous les moyens en leur pouvoir. C'est le cas des musulmans qui considèrent que cette mondialisation a pris l'Islam pour cible, en utilisant les médias pour déformer son image et celle des musulmans pour leur coller l'étiquette de violence et de terrorisme. Pourtant, il est connu que l'Islam rejette toute forme de violence ou d'extrémisme. Les formes de lutte ne sont permises qu'en cas d'agression subie ou pour affronter l'occupation de terres musulmanes. L'Islam est clair à ce sujet et considère que les mouvements de résistance sont légitimes et constituent le droit des peuples à se défendre leurs biens et leur religion. C'est le cas du peuple palestinien, de la Bosnie, du Kosovo, du peuple afghan...

Les événements du 11 septembre ont déclenché la colère du peuple américain qui s'est mobilisé pour se venger en portant ses accusations sur des pays innocents. Les USA ont lancé une lutte tous azimuts contre le terrorisme et en pratiquant une politique médiatique qui divise le monde en deux camps : l'axe du bien et celui du mal. Les pays qui ne partagent pas cette opinion sont automatiquement menacés de représailles.

the international community and the governing bodies seem at a loss as to the right policy to adopt in order to stop the violent events.

It is unfortunate that Muslim countries should be accused by Western countries of being responsible for terrorist activities and practices.

However, we should try to underline that the position of Islam is quite clear in this regard. It stems from Islamic major principles that condemn all forms of social injustice and violence. In fact, all monotheistic religions bear the same message and share in the same convictions that call for a peaceful coexistence based on harmonious relations that reject racial or ethnic segregation among people. These religions insist on a good human behavior that stands in defense for people's right to live in peace and to preserve human dignity.

The international community has to think and consider facts before emitting judgements and before condemning people for reprehensible actions. It has to inquire about the cause that led such people to revolt and rebel against the law. In case their unlawful acts were due to causes such as hunger or various forms of social injustice, the international community has to deploy efforts in order to prepare the right conditions for these people to live decently. Therefore, the only means that could ensure human dignity is dialogue.

So, a dialogue must be established between people who are deprived of their rights and the authorities in power. This dialogue is important because it can grant credibility to international legislation and facilitate its actions in terms of control of States' policies. If we want a peaceful world where justice and equality of rights and opportunities prevail, a permanent dialogue between all the Heads of States should be established. This is the only means to defuse the numerous crisis and conflicts that are triggered by social injustice.

Mohamed Habib Belkhodja

MONDIALISATION ET TERRORISME

La mondialisation a déclenché de nombreuses révolutions : La révolution politique qui préconise la démocratie et le pluralisme ainsi que le respect des droits de l'homme ; la révolution des valeurs qui encourage à la transformation des valeurs matérielles en valeurs spirituelles ou

Il est regrettable que les pays musulmans soient désignés par les Occidentaux comme étant ceux qui encouragent les actes terroristes et soient ainsi tenus pour responsables de ce genre de pratiques.

Nous devons insister sur le fait que la position de l'Islam est claire à ce sujet, puisqu'elle s'appuie sur les orientations du Coran dont les principes condamnent toutes les formes d'injustice sociale et de violence. D'ailleurs, toutes les religions monothéistes vont dans ce sens, et appellent à la coexistence entre les peuples. Une coexistence paisible et harmonieuse fondée sur des relations humaines exemplaires et sur un comportement qui vise à défendre la dignité de l'être humain. L'Islam condamne en outre toute forme de ségrégation entre les races.

Avant de juger et de condamner des peuples pour des actes répréhensibles, il faudrait d'abord s'arrêter sur les causes qui les ont poussés à la révolte et à la désobéissance aux lois en vigueur. Si leurs actes condamnables sont causés par la famine, ou les différentes injustices sociales, alors la communauté internationale se doit de déployer les efforts nécessaires pour leur assurer ces besoins vitaux pour qu'ils puissent vivre dans la dignité. C'est pourquoi, le seul choix qui s'impose à tous les peuples est celui du dialogue.

Le dialogue doit s'instaurer entre les gens démunis et les pouvoirs en place. Cela permettra de donner à la législation internationale une crédibilité qui lui faciliterait l'exercice de surveillance et de contrôle des politiques et positions des Etats. Car un monde stable est celui où règne la justice, l'égalité des droits et des opportunités. Un monde paisible demande un dialogue serein et responsable entre les dirigeants. Cela est seul capable de désamorcer les crises et les conflits qui se déclenchent à cause des injustices sociales.

THE FUTURE OF DIALOGUE BETWEEN ISLAM AND THE WEST AT THE BEGINNING OF THE NEW CENTURY

The first decade of this century has started with terrible events and violent clashes of different protagonists. We have seen the birth of a new era where

in possession of a high degree of economic, military, diplomatic, ideological and cultural development. It also has superior potentials to promote its interests throughout the world.

There are of course other regional powers in action. However, these are not capable of making a significant impact on the situation. They don't have enough power to counterbalance the unipolar system and change it into a bi- or a multi-polarity.

American superiority is evident in the case of the UN because USA has a permanent seat in the Security Council and it has the right of Veto. There is also its policy that tends to influence the decisions of the UN, because of its distinguished status of membership.

In fact, the role played by US in the Organization of the United Nations is not positive, because USA uses the UN as a tool to promote its own interests and achieve vital objectives.

If the UN wishes to play fully its role as an international organization, which aim is to make peace prevail and promote sustained development, it has to obey some rules and conditions such as the reform of the San Francisco Charter which is in fact a treaty of reconciliation that was not only imposed on the losers but which took the world community in its folds.

The path to reforms is long and painful, but it doesn't require genius as much as good will and the sacrifice of national egoism for the general welfare. Only then, can we envision the building up of a global village in which universalism prevails over nationalistic feelings.

Mohamed Farouk Nebhane

L'AVENIR DU DIALOGUE ENTRE L'ISLAM

ET L'OCCIDENT AU DEBUT DU NOUVEAU SIECLE

Le monde a commencé la première décennie de ce siècle avec des événements troublants et des confrontations qui ont lieu sur un fond de violence sans précédent.

Une nouvelle ère a commencé et la communauté internationale ainsi que les gouvernants font montre d'indécision et d'hésitation quant à la démarche à suivre pour faire face aux événements.

voudraient s'y joindre pour former un équilibre. L'Amérique jouit maintenant de ce privilège car elle est la seule à posséder une suprématie économique, militaire, diplomatique, idéologique et culturelle. Elle possède également les capacités et le potentiel nécessaires pour promouvoir ses intérêts dans les différents points du globe.

Malgré l'existence d'autres puissances régionales, ces dernières ne sont pas en mesure, tout au moins à court terme, de changer cette situation et transformer l'unipolarité en un système bipolaire ou multipolaire.

La suprématie américaine est très manifeste dans le cas de l'ONU du fait de sa représentation permanente au Conseil de Sécurité et de son droit de veto, sans oublier son comportement qui vise à influencer les décisions en tant que membre privilégié de cette organisation.

A l'évidence, le rôle joué par l'Amérique au sein de l'ONU est négatif car les USA utilisent cette organisation pour promouvoir leurs propres intérêts et atteindre des objectifs vitaux.

Pour que l'ONU soit capable d'assumer son rôle comme une organisation mondiale qui œuvre pour la paix et pour le développement durable, il y a lieu de respecter certaines conditions comme l'amendement de la Charte de San Francisco qui reste comme un traité de réconciliation qui ne fut pas seulement imposé à l'axe des vaincus mais à la communauté humaine tout entière.

La voie de la réforme est longue et difficile. Pourtant cela ne requiert pas tant le génie que la bonne volonté et le sacrifice de l'égoïsme nationaliste pour le bien de tous, afin de pouvoir édifier le village global dans lequel l'universalisme prévaut sur le sentiment nationaliste.

UNIPOLARISM AND MARGINALIZATION OF THE UN

The collapse of the Wall of Berlin and the end of the cold war have started up a new phase in international relations. This event has also put a stop to the balance of power that was based on a bipolar system. A new world order emerged and was represented by the USA.

Unipolarism is a structure which enables a State to extend its power and block the way to other States that intend to join in the lot and constitute a balance of powers. US has now the leading role, because it is the only State

man to enfold the community as a whole. Islam advocates peace, reconciliation and cooperation between people so as to avoid wars. Many verses of the Qur'an back up these principles (Surat *al-baqara*, 208, *anfal*, 61) etc. If we only analyze the term Islam, we find that its root is *silm*, peace and this feature underscores such call. However, *silm* doesn't mean *istislam*, which means subservience or abdication of one's rights. It means the preservation of one's rights along with constructive relations based upon equity and reciprocity in agreements signed between two parties, people or nations. In case these rules of behavior are not respected, Islam calls for combat. But first the combat should take the form of political efforts to resolve the conflict. The option of war in self-defense or to save human lives (*Al-baqara*, 194), comes only when all peaceful options have failed.

As for war against terrorism that USA has launched after the attacks of September 11th, this war doesn't really fight terrorism, it rather targets the movements of legitimate resistance such as the case of Palestine in which Israeli leaders practice State Terrorism directed against civilians who fight for their legitimate rights.

Countries which accuse Islam and Muslims of terrorism should first compare the tolerance of Islam and the policy and offensive campaign led by Sharon against Jerusalem in September 28th, 2002 and draw their conclusions accordingly. Then they would clearly see terrorism at its obvious manifestations. Arsis Benzimon, an Israeli writer, writes in detail about the policy of some Israeli Heads of governments, and his work shows clearly enough where permanent and unpunished terrorism lies.

Mohamed Tajeddine Al-Houssaini

UNIPOLARITE ET MARGINALISATION DE L'ONU

La chute du mur de Berlin et la fin de la guerre froide ont marqué le début d'une nouvelle phase dans la vie de la communauté internationale. Cela a également sonné le glas de l'équilibre des puissance qui était basé sur deux pôles. Un nouvel ordre mondial unipolaire a émergé, et ce sont les Etats-Unis d'Amérique qui le représentent.

On peut affirmer que l'unipolarité est une structure qui permet à un Etat d'avoir une puissance capable de faire barrage à d'autres Etats qui

sont pratiquées ouvertement et impunément, comme c'est le cas en Palestine où les responsables israéliens pratiquent un terrorisme d'Etat contre le peuple palestinien qui lutte pour recouvrer ses droits légitimes.

Il suffit aux pays qui accusent les musulmans de terroristes de comparer la tolérance de l'Islam avec la politique menée par Sharon, pour comprendre que toutes les actions des dirigeants israéliens sont la manifestation du plus haut degré de terrorisme. Le livre d'Arzi Bensimon, un israélien, raconte en détail les exactions commises par les premiers ministres d'Israël, preuve éclatante pour indiquer où se trouve le terrorisme permanent et impuni.

TOLERANCE AND PEACE ADVOCATED BY ISLAM, AND THE ISSUE OF TERRORISM

There is a lot of talk about tolerance nowadays, because it is considered a major feature of civilization. Modern life, with all its complications imposes this feature as a means to control human behavior. To practice tolerance, one has to take a specific position in the human conflict which is characterized by changes and reforms that affect human life.

Islam takes this factor of changes into account and imposes a set of principles to govern it and help reduce the tension. One of the principles stresses the spirit of competitiveness instead of conflict (Surat LXXXIII, Fraud, 26), This draws a line between competitiveness which is a fair race towards good achievements, and clash which means conflicting policies, one of which tries to eliminate the other.

In Islam, there is also the principle of compassion and brotherhood which constitutes a foundation for cooperation and solidarity among people belonging to different races and cultures. Islam calls for a reconciliation between conflicting groups (Surat XLIX, *Al-Hujurat*, Inner apartments 10), patching up their differences. Moslem society is based on love, brotherhood and conviviality (Surat *Attawba*, Repentance, 7). So, if tolerance means accepting the other with his differences, the Islamic religion backs up this attitude and so Islam embodies tolerance. Islam rejects extremism, violence and terrorism. Indeed, Islamic values are those of moderation (Surat *Al-baqara*, the Heifer, 142). Islam advocates compassion, high morality, good behavior because this feature goes from

L'Islam n'ignore pas cet aspect, il met en jeu des principes qui permettent de réduire l'impact d'une confrontation. Le premier principe souligne qu'il faut transformer le conflit en compétitivité (Sourate *Al-Moutafifine*, Les fraudeurs, 26) et faire la différence entre la compétitivité qui encourage la quête du bien et la confrontation qui est un conflit entre deux forces ou deux orientations dont l'une cherche à éliminer l'autre pour prendre sa place.

Le second principe, qui est celui de la compassion et de la fraternisation, constitue une base fondamentale dans la coopération entre les gens malgré leurs divergences. L'Islam appelle à la réconciliation entre les deux parties en conflit (Sourate *Al-Houjourate*, Les cloisons, 10).

En fait, la société musulmane repose sur l'amour d'autrui, la convivialité et la fraternité (Sourate *Attawba*, Le repentir, 71). L'Islam rejette la violence et le terrorisme. Ses valeurs sont celles de la modération et le rejet de tout extrémisme (Sourate *Al-baqara*, La vache, 142), il prône la compassion, la moralité et le bon comportement.

L'Islam insiste aussi sur la paix entre les hommes et la réconciliation en cas de guerre. On trouve cet appel pour la paix dans plusieurs versets du livre sacré, (La vache, 208), (Les dépouilles, 61) etc.

Il suffit de souligner que le terme Islam est dérivé du mot (*silm*) qui veut dire la paix, et ce terme *silm* ne signifie nullement l'*istislam* c'est-à-dire soumission ou abdication. Cela signifie au contraire la préservation des droits et l'échange de relations constructives fondées sur l'égalité et la réciprocité dans les accords entre les peuples et les nations.

Ainsi, dans le cas du non respect de ces règles de conduite entre les peuples, l'Islam appelle au combat, mais un combat où on doit d'abord négocier pour régler les litiges. Le concept de la 'guerre' ne vient qu'en dernier recours. *Al Jihad Al Akbar*, la vraie guerre ne doit se faire que quand toutes les autres options de paix ont été épuisées ; elle peut être inévitable en cas de légitime défense ou pour faire face à une injustice ou encore pour défendre des vies humaines (La vache, 194).

Pour revenir aux derniers événements où l'on a beaucoup incriminé l'Islam et qui ont donné aux Américains l'occasion de lancer une vaste campagne contre le terrorisme, il y a lieu de rappeler d'autres formes de terrorisme qui

A national consensus may occur if the right conditions are gathered. Democracy is one of them and with the new policy adopted by King Mohammed VI, and which tends to favor a rapprochement with all the components of Moroccan society, this task may be achieved. Besides, new initiatives have come up in an attempt to suggest a rational settlement of the Sahara issue.

However, this national issue should not concern itself with the security panel only, it has to meet up with people's expectations and those of the new world order. Such political orientation should be able to highlight Moroccan position on the scene of world affairs.

There is still another challenge for Morocco. It is the event of the year 2010. In this regard, Morocco has to practice a bold policy because globalization is a positive aspect of interaction with Europe. This should take place within a geopolitical awareness which should clarify to Moroccans the challenges that stem from regional and international levels. Moroccans have also to make the right choice of the tools which should enable them to make an effective intervention on the international arena. To this end, a reform of the legal and financial institutions should be introduced. This would allow national economy to respond better to the coming challenges.

Morocco has also to show flexibility so as to move with the quick tempo of the world changes because this tempo doesn't leave place to hesitation.

Abbas Jirari

LA TOLERANCE ET LA PAIX PRECHEES PAR L'ISLAM, ET LA QUESTION DU TERRORISME

On parle beaucoup de tolérance car on la considère actuellement comme une grande valeur civilisationnelle dictée par la nécessité de cohabitation entre les différentes races humaines et les différentes cultures et croyances. On se demande souvent quelle est la position de l'Islam vis-à-vis de cette valeur.

La tolérance demande une prise de position dans un conflit qui est lui-même une manifestation humaine qui accompagne les changements et les réformes.

This geopolitical position is in favour of Moroccan foreign policy, and facilitates relations with the European environment. However, Morocco remains confined to its historical heritage and its political system. There are also the changes that affect the world order and represent a great challenge because of their contradictory nature. They are in fact, related to strategies pertaining to its close neighborhood. They are also linked with the image held by Morocco concerning the role it aspires to play on the international scene.

Though Moroccan foreign policy is mainly concerned with its territorial integrity, this cannot alone, grant it a position of influence within the international circle. Morocco is called upon to start new reforms on the internal level, in order to increase its potentials and face the changes of the new world order.

Moroccan geopolitical reality can be outlined on three levels. The first is defined by the geographical situation of its neighborhood and the relation with the issue of territorial integrity. The second is linked to the neighborhood's environment which is composed of groups with which Morocco has to remain in permanent interaction. The third level is the one that makes Morocco interact with the remaining components of the world framework, which is marked by globalization and the challenges it imposes.

Actually, if we try to make geopolitics serve the future interests, this task may present some difficulty, because it calls for high competence, and a number of data in order to control the various systems at work. It could be like a plunge into the unknown because unforeseen events can crop up any time.

However, the above-mentioned aspects lead us to believe that Morocco has to face two major challenges, the first is to ensure the Moroccan identity of the Sahara by thwarting the opponents' schemes. The second, to convince the international opinion that the Sahara issue is a legitimate cause and that a political solution remains the only option to resolve this fabricated conflict.

It is obvious that this problem has lasted for too long and is costing a great deal to Morocco. However, this issue stands as a priority and it seems difficult to negotiate over this part of Moroccan territory.

et du fait qu'une solution politique reste seule capable de mettre fin à ce conflit fabriqué.

A l'évidence, ce conflit qui perdure coûte cher au Maroc. Pourtant, l'affaire du Sahara reste toujours une priorité et il est difficile de penser à négocier la marocanité de cette partie du territoire. Un consensus national pourrait se cristalliser si cela se déroule dans un climat démocratique pour lequel le Maroc a opté actuellement. Il doit se placer dans le cadre de la nouvelle politique prônée par le Roi Mohammed VI, qui pratique une politique favorisant le rapprochement avec les préoccupations de toutes les couches sociales. D'un autre côté, des initiatives positives ont vu le jour. Ces nouvelles initiatives tendent vers un règlement plus rationnel du conflit saharien. La solution de ce conflit ne doit pas s'arrêter au volet sécuritaire, elle doit aussi tenir compte des attentes du nouvel ordre mondial. Cela devrait accroître la force de la position du Maroc sur l'échiquier mondial.

Bien que la lutte pour l'intégrité territoriale demeure une préoccupation nationale, le Maroc devra se préparer pour le grand événement de 2010 qui constitue un défi majeur pour le pays et qui nécessite la mise en œuvre d'une politique ferme et courageuse. La mondialisation est pour le Maroc une interaction positive avec son environnement européen. Elle devrait se faire à l'aide d'une prise de conscience géopolitique capable de nous éclairer sur les défis qui se présentent sur le plan régional et mondial ainsi que les moyens pratiques qui nous permettent une intervention effective. Il faut aussi s'atteler à réformer les institutions, les lois législatives et les finances afin de préparer l'économie du pays à mieux faire face aux prochaines échéances. Il faudrait en outre faire preuve de souplesse afin d'accompagner le rythme rapide des changements que le monde connaît et qui ne permettent aucune hésitation.

MOROCCO AND ITS GEOPOLITICAL ENVIRONMENT : PRESENT AND FUTURE

Morocco is a country that is characterized by an exceptional geopolitical position. It is situated between two seas which makes it a unique model in the African continent. This position is regarded as a geopolitical vocation with three dimensions : Arab for it is the farthest limit of the Arab world, and Euro-Mediterranean, the beaches extending over more than 3500 km and the proximity to Europe with its borders with Spain.

qualifier de vocation géopolitique à trois dimensions : arabe puisqu'il représente la partie extrême du monde arabe, euro-méditerranéenne avec ses plages qui s'étendent sur plus de 3500 km et proche de la porte de l'Europe avec sa frontière donnant sur l'Espagne.

Cependant, malgré cette situation géographique privilégiée qui offre un potentiel non négligeable à sa politique étrangère, et ses relations avec l'espace européen, le Maroc reste prisonnier de son héritage historique, son système politique et tous les facteurs de changement qui affectent l'ordre mondial. Des changements pleins de contradictions et de défis constants liés aux stratégies de son environnement immédiat ou par l'image que le Maroc se fait du rôle qu'il aspire jouer au plan international. Mais, si le préalable de l'intégrité territoriale caractérise les pratiques de sa politique extérieure, il ne peut, à lui seul, lui garantir une position d'influence effective. Le Maroc doit procéder à des réformes internes afin d'accroître ses capacités de faire face aux changements qui résultent du nouveau système mondial.

On peut faire une approche de la réalité géopolitique du Maroc sur trois plans. Le premier est défini par la situation de son voisinage géographique immédiat et son rapport avec la question de son intégrité territoriale. Le deuxième est en relation avec l'environnement du voisinage. Cet environnement se constitue en rassemblements avec lesquels le Maroc doit rester en interaction permanente. Le troisième plan est celui qui positionne le Maroc en une interaction avec le reste des composantes de l'ordre mondial qui est actuellement illustré par la mondialisation et les défis qu'elle pose.

Il est certain que si on met l'analyse géopolitique au service de l'avenir, cet exercice s'avérera difficile car cela demande une haute compétence et un certain nombre de données pour pouvoir contrôler la marche des différents systèmes. En fait, cela serait comme Napoléon l'a dit "un saut dans l'inconnu" car notre monde est plein d'imprévus.

Cependant, les éléments déjà exposés nous donnent à penser que le Maroc demeure face à deux défis majeurs, le premier consiste à assurer la marocanité du Sahara en faisant échec aux plans ennemis. Le deuxième est de convaincre l'opinion internationale du bien fondé de la cause marocaine

only inventing enemies as a deceptive policy to acquire more power. The experts say that the offensive campaign against terrorism is a part of a pre-established working agenda to manipulate the public opinion. In fact, while the American citizens were still under the shock of the attack, the Congress did not hesitate to pass on full power to the Chief of executive, in order to enable him to use the necessary measures to fight terrorism everywhere.

Thierry Meyssan, the author of *l'Effroyable Imposture* (The Appalling Imposture), wondered in his book why the FBI has forbidden the Congress and the press to start investigating in the case "Is it possible that the American political system is changing?" Then he ends his work quoting American journalists who wrote about "the beginning of a new fasco-cratic America". In their writings, they wonder whether America is seeing the end of democracy, and the birth of a fascist State.

Many members of the opposition in USA raised in denunciation of the new policy and its dangers. They pointed out that democracy goes hand in hand with the respect for human rights.

The reaction on the international level came from the UN which decreed the recommendation 1368 stating that US was entitled to defend itself. The Security Council gave the green light to Washington to attack any country which gives protection or a shelter to terrorists.

It was in this heated atmosphere that the European countries found themselves involved in the fight against terrorism. It was also in the context of war against terrorism that USA could start up its scheme of globalization. President Bush called it a war of Crusades, giving it a religious dimension. This was meant to get the support of the conservatives and hence avenge US and serve the machine of globalization and the media to mobilize people all over the world.

Hassan Boukantar

LE MAROC ET SON ENVIRONNEMENT GEOPOLITIQUE : LE PRESENT ET L'AVENIR

Le Maroc est parmi les pays qui vivent une grande interaction avec les facteurs géopolitiques. Sa situation géographique entre deux mers lui donne une position unique dans le continent africain. Certains n'hésitent pas à la

Plusieurs voix de l'opposition se sont élevées au sein des Etats-Unis d'Amérique pour dénoncer le danger de la nouvelle politique américaine. Elles ont souligné que la démocratie va de pair avec le respect des droits civils des citoyens.

Au plan international, la décision du Conseil de Sécurité de l'ONU 1368 décréta le droit légitime des Américains de se défendre sur la base du Traité de San Francisco. Ce même Conseil onusien autorisa même les Américains de s'en prendre aux Etats qui auraient protégé les terroristes et les présenter à une Cour internationale de justice. C'est dans ce climat passionné que nous avons vu certains pays de l'Union Européenne s'engager plus ou moins dans la lutte contre le terrorisme. De même, c'est dans ce contexte interne et externe que l'Amérique a pu lancer sa campagne pour la mondialisation sous le nom de guerre contre le terrorisme que le Président Bush a comparé à la guerre des croisades, lui donnant ainsi une dimension religieuse qui lui permettrait d'acquérir l'aura d'un leader religieux, pour inciter les Américains conservateurs à mieux se mobiliser afin de venger leurs morts. La machine médiatique de la mondialisation est fin prête pour engager cette mobilisation à l'échelle planétaire.

THE TURNING POINT IN INTERNATIONAL RELATIONS

AFTER SEPTEMBER 11th

The attack of September 11th was a terrible happening in USA. The Press and Media agreed to announce that the perpetrators of this attack were people belonging to a "different world", people who hate US because it is "a free, civilized and democratic country". The various comments delivered by the Press and Media in general abstained from any mention or criticism of the American foreign policy.

Some historians are still wondering about the true identity of the perpetrators. Actually, several experts don't share the American official line which designates Ousama Bin Laden as the main culprit in this attack. Many showed skepticism and decided to conduct their own investigations in order to unveil more information in this regard and find out its causes and repercussions.

The mystery surrounding the identity of the actual culprit of the attack leaves the case open to speculations. Some experts think that Washington is

Ahmed Sidqi Dajani

LE TOURNANT DU 11 SEPTE RE 2001

DANS LES LATIONS INTERNATIONALES

L'évènement du 11 septembre fut terrible pour les Etats- Unis d'Amérique. Les commentaires de la presse officielle américaine sur cette affaire se sont illustrés par leur orientation qui laissait entendre que ceux qui ont commis ce crime sont des gens différents qui haïssent l'Amérique car “ c'est un pays civilisé, libre et démocratique”. Les commentaires de la presse se sont totalement abstenus de critiquer la politique étrangère américaine.

Les historiens se posent la question à propos de l'identité de l'auteur de l'attaque du 11 septembre. En effet, de nombreux experts dans ce domaine ne partagent pas la version officielle américaine qui désigne Ousama Bin Laden comme le principal responsable de cette attaque. Nombre de responsables se sont montrés sceptiques à ce sujet, et se sont lancés dans des investigations afin de découvrir plus d'informations à propos de cet événement, ses causes et ses conséquences.

Le manque d'information sur l'identité de l'auteur de cette attaque laisse cette affaire en suspens et pousse à plus de recherches. Elle laisse aussi entendre que la version officielle américaine n'a pas entièrement convaincu l'opinion publique. La thèse américaine fait dire à ses détracteurs que Washington s'emploie à inventer des ennemis qui l'ont agressé. C'est une politique qui permet de leurrer l'opinion publique pour se donner tous moyens de riposte..

Ceux qui appuient cette thèse soutiennent que toute la campagne orchestrée par Washington contre le terrorisme est en rapport avec un agenda de travail secret et pré-établi. Ainsi, au moment même où les Américains étaient encore sous le choc du 11 septembre, Washington a cherché à manipuler l'opinion de la rue, et le Congrès s'est empressé de déléguer les pleins pouvoirs au chef de l'exécutif.

L'auteur de “l'Effroyable Imposture”, Thierry Meyssan s'est demandé pourquoi le FBI interdit au Congrès et à la presse de procéder à des investigations plus poussées à ce sujet. "Est-il possible que le système politique américain ait changé ?", se demande-t-il, et il termine en citant des journalistes américains qui annoncent dans leurs écrits la fin de la démocratie et la naissance d'un Etat fasciste.

THE PERMANENT FEATURES OF MOROCCAN DIPLOMACY. THE PRINCIPLE OF RECIPROCITY IN INTERNATIONAL TREATIES

Moroccan international relations are very old. They date back to the work of Herodotus on Moroccan trade relations.

Morocco has concluded various agreements and conventions with different countries of Europe and America. In these agreements Morocco respected every feature of its diplomatic principles. These principles focus on equity between the signatory countries to an agreement. This means that a convention should be drawn on a basis of equity and of reciprocity.

Indeed, these Moroccan principles have been adopted by the International Court of Justice, in which texts we find terms which are taken from texts of conventions and accords signed by Morocco and other countries.

The character of such permanent features in Moroccan diplomacy is highlighted in the texts of Islamic law (the Sharia), which is issued from the Qur'an. In fact, this sacred book underlines that the signatory parties have to be fair and just. An agreement should not be drawn on a basis where one party is stronger than the other. Indeed, such practice is considered unfair and makes the accord void and leads to its failure. Such agreement becomes what is called "a Leonine Contract". In this stance, we recall that the late King Hassan II, during a visit to USA in 1983, tried to convince the American government and the UN that this kind of agreement was a fake and would only lead to war and conflicts. He gave the example of the accord concluded between Israel and Lebanon, which was a failure.

In conclusion, in the Declaration of Meknes in 1777 during the reign of Mohammed III, Morocco has insisted on equality between people. It has stressed the fact that religious, sexual or ethnic differences should not be considered a factor of social exclusion. Morocco has also called for creating an international awareness which would contribute to knock out the differences created by racist ideologies. In this way, Man could hope for a better future.

Abdelhadi Tazi

**LES CONSTANTES DE LA DIPLOMATIE MAROCAINE DEVANT
LES CHANGEMENTS MONDIAUX. LE PRINCIPE DE
CIPROCITE DANS LES TRAITES INTERNATIONAUX**

Les relations internationales du Maroc sont séculaires. Les écrits d'Hérodote sur les relations commerciales marocaines en témoignent.

le Maroc a signé plusieurs accords et conventions avec différents pays d'Europe et d'Amérique. Dans ces accords, le Maroc était très attaché à ses constantes diplomatiques tels le respect des accords conclus, la réciprocité et la liberté des croyances etc.

Par ailleurs, on constate que nombre de principes adoptés par la Cour de Justice internationale ont été inspirés des formules des accords que le Maroc a signés avec les Etats étrangers.

L'un de ces principes est celui qui insiste sur l'égalité entre les deux signataires d'un accord. On le trouve dans les textes de la Charia (loi islamique) qui s'inspire du Coran. En effet, le livre sacré indique qu'il est du devoir des deux signataires d'un accord de se montrer justes et équitables afin que l'accord ne soit pas un 'Contrat léonin'.

A ce propos on se souvient que Feu le Roi Hassan II, lors de sa visite aux USA en 1983, a voulu démontrer au Gouvernement américain et à l'ONU que de tels accords constituent une tricherie et mènent fatalement à la guerre et aux conflits. Il donna l'exemple de l'accord israélo-libanais qui se solda par un échec.

En conclusion, dans sa déclaration historique de Meknès en 1777, du temps du Roi Mohammed III, le Maroc a insisté sur l'égalité entre les gens. Il a souligné que la différence des croyances, des sexes et des races ne devaient pas être un facteur d'exclusion. Le Maroc a également lancé un appel pour créer une conscience internationale qui pourrait éliminer les différences qui sont le fruit des idées racistes. Cela seul dessinerait la voie capable de mener à des lendemains meilleurs.

their skills. Besides, the fact remains that we saw the twin towers collapse in such a short time and under the force of a totally unexpected weapon (the projection of two planes belonging to the American civilian air fleet). This attack caused the death of several thousands civilians. It targeted military objectives, economic, and American financial symbols, like the Pentagone, the Twin Towers. It also created a psychological crisis among the American population who was convinced that it was above any attack from inside its frontiers. This attack could have been more murderous had it targeted Dams, water tanks or American nuclear stations.

After that, the concept of international relations underwent a drastic change. This took various forms. The traditional diplomatic relations became obsolete and new connections started taking place between various components of the social structure. Agreements and bonds began to take shape between local and regional councils and parliaments, between judicial institutions and also between members of the civil society like some NGO's and the medias.

September 11th attack launched a war against terrorism. This move was elaborated by Washington in a very short period. This hasty policy led USA to commit a number of errors, especially if we consider that terrorism was not a well defined occurrence. It meant a war against ghosts. Besides, the fact that USA divided the world into tow axes, the good and the evil was another error that damaged the relations with its traditional allies. USA sided along with Israel in the Israeli Palestinian conflict and hence gave the opportunity to Israel to develop its policy of expansion under the pretence of fighting terrorism in the Palestinian territories.

This policy shows that a new geopolitical map is being drawn. It may well lead the world to a new phase of the cold war. Now the US government has to review its foreign policy so that the events of September 11th won't become its sole preoccupation. A general dialogue would improve the conditions of international relations and prevent further conflicts.

The UN organization has also to assert itself on the international arena and urge its members countries to respect the fundamental principles that govern international relations. This should enable the UN to resume playing its true role and get back its credibility.

International Diplomacy is also called upon to adopt a new style which consists in taking preventive measures to avoid tragic events.

Ce qui a donné lieu à une accumulation d'erreurs dont la division du monde en deux axes : l'axe du bien et celui du mal. Les USA ont aussi modifié leurs relations avec leurs alliés traditionnels. Par exemple, ils ont pris parti pour Israël dans le conflit Israélo-palestinien et permis à Israël d'utiliser la lutte contre le terrorisme pour mener une guerre expansionniste contre les palestiniens.

Cela démontre qu'une nouvelle carte géopolitique commence à se dessiner en entraînant le monde dans une nouvelle phase de la guerre froide.

A présent, il semble que Washington se doit de réviser sa politique vis-à-vis de ses alliés traditionnels afin que les événement du 11 septembre ne constituent pas son unique préoccupation. Un dialogue général est seul capable d'assainir le climat des relations internationales et éviter les conflits.

L'Organisation des Nations Unies doit également réaffirmer sa présence et imposer le respect des principes fondamentaux qui régissent les relations internationales. Cela permettra à cette organisation de rejouer pleinement son rôle et reconquérir sa crédibilité. La diplomatie internationale doit également y contribuer en adoptant un style nouveau qui s'appuie en premier lieu sur une diplomatie préventive capable d'éviter les catastrophes.

ASPECTS OF INTERNATIONAL RELATIONS

AT THE BEGINNING OF THE «CENTURY OF SEPTEMBER 11th»

The author considers that the term century does not necessarily mean a period of time lasting a hundred years. It can also mean a number of events connected to each other, which spread over an indefinite period. We can also notice that a century or what sums up a nation's lifetime, starts with a main historical event and ends up with the end of that event, without taking into account its duration.

Therefore, the decade which is the central theme of the session should be named after the event of September 11th, because this attack is a milestone in the history of this century. It stands for an extraordinary happening that can hardly be compared to others. Its unsuspected timing took everyone by surprise even the famous American secret services which are famous for

Abdelhadi Boutaleb

**ASPECTS DES RELATIONS INTERNATIONALES
AU DEBUT DU «SIECLE DU 11 SEPTEMBRE»**

L'auteur considère que le terme siècle n'indique pas forcément une période de cent ans. Ce terme peut aussi indiquer un nombre d'événements associés les uns aux autres qui s'étendent sur une période de temps déterminée. On note toutefois, que le siècle -ou ce qui résume parfois le temps de la vie d'une nation- commence avec un événement historique important et se termine avec ce même événement sans considération de sa durée dans le temps.

Ainsi, la décennie qui est l'objet du thème de cette session devrait être comptée non pas en terme d'année mais avec l'attaque du 11 septembre. Ce siècle mérite de porter le nom de cet événement du moment qu'il représente un événement géant sans commune mesure et constitue une surprise totale pour tous les services secrets américains réputés pour leur excellence dans leur domaine. Le fait est qu'en une période très limitée dans le temps, on a vu s'effondrer les deux tours jumelles du centre commercial international (*World Trade Center*) à l'aide d'une arme totalement inédite (des appareils de l'aviation civile américaine). Cela a entraîné la mort de milliers de personnes. Cette attaque historique avait des objectifs déterminés : militaire avec l'attaque contre le pentagone, économique avec la destruction du symbole financier américain, psychologique en provoquant une crise psychologique d'une grande ampleur dans les rangs du peuple américain qui se croyait à l'abri d'une telle attaque à l'intérieur même de ses frontières. Cette attaque aurait pu avoir des conséquences plus désastreuses si elle avait eu pour objectif les stations nucléaires américaines ou bien les barrages ou les réservoirs d'eau.

On voit maintenant que le concept même des relations internationales a évolué en prenant des formes variées. Il a dépassé les relations diplomatiques traditionnelles. On assiste maintenant à des liens entre différentes composantes du tissu social, comme les relations entre différents parlements, entre les autorités judiciaires, les conseils municipaux et régionaux ainsi que les différents membres composant la société civile et les médias.

L'événement du 11 septembre a donné lieu à une politique de lutte contre le terrorisme qui fut élaborée par les Américains en une période très courte.

ESUMES

passé sans quoi le présent n'est que cette lumière sur laquelle se heurte le papillon affolé». Le passé nous a, en effet, délivré un message, une mémoire que nous nous devons d'interroger. Ses moments privilégiés de coexistence pacifique et de convivialité et ses lieux de sagesse doivent nous servir de repère pour édifier le présent et envisager l'avenir .

Il faut donc écarter la notion dangereuse de «choc des civilisations» et militer pour le dialogue, délivrer l'humanité de l'esclavage de l'ignorance. La connaissance de l'autre, de sa culture, de son histoire et de sa mémoire sont, à long terme, susceptibles de contribuer à la construction de la coexistence et, finalement, de la paix. Une paix fondée sur la justice associée à un peu de générosité et d'amour, à un peu de sagesse aussi.

A cet égard, j'évoquerai cette exhortation du prophète Zacharie à Zerubabel, un général qui, il y a 2500 ans, après le décret de Cyrus, roi de Perse, ramenait les exilés de Babylone en Judée :

لا بقدره السلاح ولا بقوة الجنود بل بروحي، قال الله تعالى

«Ni par la puissance des armes ni par la force des armes mais uniquement par mon esprit, dit l'Eternel-Dieu» (Zacharie, IX, 6).

Notes

1) Juges IX, 7 - 16.

2) Théodor Reinach, Textes d'auteurs grecs et romains relatifs au judaïsme (Paris, 1890), passim.

Shulhan 'Arukh qui régit toutes les communautés juives du monde, toute une littérature legaliste fut rédigée en Palestine ottomane durant plusieurs siècles.

Le mouvement mystique qui ébranla les assises de la spiritualité juive après l'expulsion des Juifs d'Espagne en 1492 prit naissance en Occident et en Orient musulmans.

Les exilés de la péninsule ibérique reçurent un accueil généreux en Palestine, établissant à Tibériade, Jérusalem, Hébron, Gaza, et plus spécialement à Safed où fleurit la célèbre école kabbalistique d'Isaac Luria. Les émigrés originaires du Maghreb y jouèrent un rôle de premier plan : Yosef Ibn Tabul à Safed, Abraham Azulay à Hébron et Gaza, Haïm Ben 'Attar à Jérusalem, pour ne citer que quelques noms parmi bien d'autres.

Permettez-moi de conclure par ces quelques brefs propos...

Il pourrait sembler dérisoire, dans les circonstances tragiques que traversent les relations judéo-arabes et, plus précisément, dans la tourmente et les tensions, les conflits et les guerres que connaît, depuis plus d'un demi-siècle, cet Orient qui nous est si proche et si cher, de parler d'espaces de dialogues socio-culturels, de fidélités multiples, de lieux de sagesse et de transcendance spirituelle.

Nous sommes resté, cependant, pour ce qui nous concerne, fidèle à notre mission et convaincu, depuis plus de quarante ans, qu'il ne faut pas renoncer à ce que l'histoire nous enseigne, qu'il faut essayer de voir les choses de l'intérieur, franchir les barrières de l'altérité et garder cette distance qui permet l'étude et la compréhension.

Sur une pleine page du journal *Le Monde* du 17 mars 1980, deux écrivains marocains; Tahar Ben Jelloun et Edmond Amran El-Maleh, rendant compte de mon livre «Littératures dialectales et populaires juives en Occident Musulman» qui venait de paraître, intitulaient leur texte : «Quand juifs et arabes chantaient ensemble...». J'avais moi-même inscrit en exergue, sur la quatrième de couverture de ce même livre, un vers de Louis Aragon, extrait de son recueil *Le roman inachevé* : «Ce qui a été sera, pourvu qu'on s'en souviennne».

Il convient, rappelle Kenzaburo, romancier japonais, prix Nobel de Littérature 1994 (*Le Monde* du 27/11/01 p. 14) «d'intégrer l'épaisseur du

allaâh tawfiqahum - «Les juristes musulmans; que Dieu leur accorde longtemps le succès dans leur mission !»).

Les lieux communs des sagesse juives et musulmanes sont multiples et embrassent des domaines divers. Ils sont autant de lieux de dialogue, d'espaces de rencontres des idées et des cultures dans les sociétés d'Orient et d'Occident musulmans. Nous en avons témoigné dans nos travaux, construisant des modèles socio-économique et politique, linguistique et littéraire, philosophique et théologique, mystique et kabbalistique, poétique et musical, voire folklorique. Nous ne saurons en parler longuement ici. Disons seulement que les sociétés juives qui ont vécu en Terre d'Islam durant près d'un millénaire et demi ont su et pu créer un patrimoine culturel considérable dont nous leur sommes actuellement redevables.

Outre l'exemple fastueux de l'héritage andalou-maghrébin, signalons, de quelques mots, que la communauté juive de Palestine a connu, sous la bannière islamique et jusqu'à la fin du siècle dernier, durant près de quatorze siècles, à l'exception du temps des Croisades où juifs et musulmans subirent le même sort, de longues périodes de tranquillité, de prospérité, un développement intellectuel et une effervescence spirituelle remarquables.

Dans le domaine de la poésie, s'illustre l'école palestinienne du *piyyut* avec ses représentants célèbres, Eléazar Kalir, Yannay, Yosi ben Yosi, qui redonnèrent à ce mode d'expression de la pensée, après une période d'éclipse, un nouvel éclat et un essor nouveau (7^e et 8^e siècles).

L'établissement et la fixation définitive du codex biblique par les écoles des Massorètes qui élaborèrent un système vocalique et un système cantilatoire à Tibériade au 8^e / 9^e siècles, pour une lecture traditionnelle des textes désormais réputés *ne varietur*, et déclarés saints comme une révélation à Moïse sur le Mont Sinaï, sont l'événement capital qui a marqué les études bibliques durant les deux derniers millénaires.

Ajoutons que les œuvres capitales de la grammaire hébraïque et sur le modèle de la grammaire arabe, - la grammaire de la Bible essentiellement - ont été écrites en arabe et en terre d'Islam : celle de Saàdya Gaon en Orient, celle de Yehudah Ibn Quraysh à Tahert, celles de Hayyuj et Ibn Janah en Occident musulman (au Maroc et en Andalous).

La pensée juridique, la *halakhah*, le droit hébraïque et ses codes, spécialement celui de Joseph Qaro émigré d'Espagne et établi à Safed, le

mutuelle tolérance, autant de leçons que la brûlante actualité serait bien avisée de retenir.

Quand on compare ces textes remarquablement informés et impartiaux, aux écrits grecs et latins sur le Judaïsme, à titre d'exemple, on peut se rendre compte, à l'évidence, qu'entre Tacite et Shahrastani, l'humanité avait fait un grand pas en avant.

Tout ce que l'illustre historien latin connaissait du monothéisme se résumait en ceci, que les Juifs adoraient l'image d'un âne au temple de Jérusalem. A propos du shabbat «le jour du repos de Dieu», tout ce qu'il a trouvé à dire c'est que les Juifs, étant les plus paresseux des hommes, s'arrêtaient de travailler une journée entière par semaine. Tacite n'avait pourtant que quelques rues à traverser pour rencontrer des voisins juifs de haute culture, instruits de science hellénistique et latine et qui l'auraient mieux renseigné affranchi d'idées préconçues et de préjugés ⁽²⁾.

Il existait alors une véritable communauté scientifique internationale. Des sources littéraires attestent, comme l'ouvrage d'Ibn Abi Usaybi`a (1203-1270), *'Uyun al-'anba' fi tabaqat al-'atibba'*, «une histoire des médecins et de la médecine», de l'esprit de tolérance et d'estime mutuelle qui prévalait entre savants de confessions et d'origines différentes.

Pour ce qui concerne plus particulièrement les relations judéo-musulmanes, en Orient et en Occident, la documentation de la Genizah, avec l'information abondante et digne de foi qu'elle véhicule, témoigne d'une cohabitation étroite, d'un voisinage paisible entre groupes confessionnels différents. On y perçoit une situation comparable à celle qui prévaut aujourd'hui aux Etats-Unis et en Europe. Il y avait des quartiers à prépondérance juive, mais guère exclusivement juifs. La naissance des *mellâhs*, des *haras*, *qa'as* et autres quartiers réservés aux tributaires juifs, est relativement récente.

Les documents de la Genizah nous renseignent sur les relations amicales entre les lettrés et les dignitaires des deux confessions. On y a relevé les lettres, requêtes, consultations adressées à Maïmonide et à son fils Abraham ainsi que les réponses de ces derniers à travers lesquelles on constate que les juges et juristes musulmans sont évoqués en termes de respect, et rarement sans formules de vœux pour le succès de leur mission temporelle (entre autres, cette formule : *Al-Fuquha' al-Muslimûn 'adâma*

philosophie. Davantage encore, des penseurs musulmans et juifs entreprirent pour elle-même l'étude, pour ainsi dire désintéressée, des problèmes de l'éthique et de la métaphysique.

Les sages juifs et musulmans pouvaient parfaitement être docteurs de la loi, détenteurs de la science religieuse, gardiens et légataires des traditions ancestrales d'une part, et d'autre part, cultiver les sciences profanes, la sagesse grecque, en l'occurrence.

Nous pensons ici à deux itinéraires intellectuels exemplaires de l'Age d'Or hispano-maghrébin, ceux d'Averroès et de Maïmonide, que nous avons eu, du reste, l'occasion de décrire plus substantiellement ailleurs, à Sa`adya Gaon et à son école aussi.

Si certains espaces culturels sont restés exclus de l'hellénisation (l'épopée grecque, la poésie lyrique, les écrits historiques etc), par contre les sciences grecques furent, en quelque sorte, saisies à pleines mains par la société arabo-musulmane.

A certains égards, et dans plusieurs domaines, les disciples arabo-musulmans ont surpassé leurs maîtres grecs. On doit retenir ici un domaine de l'esprit, une activité intellectuelle dont on ne trouve guère d'équivalent dans les écrits grecs. Il s'agit de cette science nouvelle relative au comparatisme en matière religieuse.

Il existe, en langue arabe, des études substantielles sur les croyances et les religions, les doctrines, les dogmes et crédo de ce que l'on connaissait alors comme sectes, écoles philosophiques et systèmes de pensée, musulmans et non musulmans, anciens et contemporains. La plus illustre de ces études comparatistes de l'histoire des religions est l'œuvre monumentale intitulée *kitab al-milal wa-al-nihal* «Le livre des religions et des sectes», que son auteur acheva de rédiger en 1127.

La récente traduction française de cet ouvrage a été entreprise sous la direction de notre collègue et ami, Monsieur Allal Sinaceur, ancien directeur de la division de philosophie et des sciences humaines à l'Unesco. Il en a rédigé l'avant-propos intitulé Shahrastani, la tolérance et l'altérité, et où se trouve remarquablement expliquée la signification actuelle de ce livre qui prêche la connaissance d'autrui, la coexistence de la diversité des cultures, des idées, des opinions et des croyances, la nécessité de leur

Notons que, si les auteurs musulmans eux-mêmes n'utilisaient pas directement la langue grecque, les Chrétiens, les Syriens, les Persans et les Juifs firent pour eux les travaux de traduction, si bien que la totalité du corpus des sciences grecques existant (disponible) à l'époque de la conquête musulmane, devint accessible et immédiatement utilisable en langue arabe.

L'exemple le plus illustre, de ces traducteurs est Hunayn Ibn 'Ishaq, un chrétien nestorien mort en 873, qui rédigea un volumineux traité dans lequel il recensa cent-vingt-neuf ouvrages de Gallien qu'il traduisit en arabe et (partiellement) en syriaque.

L'ethnisation arabe de la sagesse grecque et son actualisation conduisent à penser au caractère universaliste du message islamique originel qui les explique, partiellement tout au moins.

Cet universalisme, on le perçoit dans la personnalité du prophète qui, familier des échanges internationaux, des voyages caravaniers, des expériences commerciales, connaissait des peuples et des gens qui pratiquaient quatre ou cinq religions différentes et parlaient autant de langues. Le message céleste (divin) des religions monothéistes de son temps, il le porta à ses compatriotes arabes dans leur langue d'expression habituelle, se considérant lui-même comme le sceau, le dernier des messagers du Dieu unique, après les patriarches et les prophètes d'Israël, après le Christ et les derniers prédicateurs de vérité et de justice envoyés aux peuples d'Arabie.

D'autres raisons expliquent l'ardeur des savants et lettrés musulmans à faire plus ample connaissance avec la philosophie, la sagesse de la Grèce.

L'Islam se trouva confronté à des questions théologiques d'importance capitale et qui donnèrent lieu à de vives polémiques, à des controverses où on allait lutter désormais avec les moyens que pouvaient offrir la logique et la dialectique de la sagesse grecque. On assistait alors à la naissance d'une scolastique musulmane qui devait servir d'exemple à son homologue juive qui, à son tour, l'a mise au service d'une théologie, voire d'une spiritualité renouvelée par des exégèses inédites et originales des Ecritures saintes et des sources talmudiques et midrashiques.

L'Islam et le Judaïsme à sa suite, pouvaient, sans prendre de gros risques d'hétérodoxies et d'hérésie, formuler leur credo en termes de

Dans son ouvrage, *Le Génie de la modération - Réflexions sur les vérités de l'Islam*, feu Sa majesté le Roi Hassan II, que Sa Mémoire soit en bénédiction, évoque cette interprétation messianique de la conquête arabe, me faisant l'honneur de citer l'une de mes études sur ce que lui-même désigne par «le rôle du judaïsme dans la préparation de la révolution spirituelle islamique». Entretiens avec Eric Laurent, Editions Plon, Paris 2000, p. (174-175).

L'avènement du Prophète en Arabie, l'apparition d'une nouvelle puissance mondiale qui réussit à vaincre Rome (Byzance) et la Perse, à libérer Jérusalem et la Terre sainte du joug byzantin, apparurent à certains juifs de l'époque comme autant de signes annonçant l'accomplissement imminent des prophéties bibliques et la venue de l'ère messianique. Les écrits apocalyptiques juifs de cette époque donnent une idée de la ferveur et des espoirs que soulevèrent les premières conquêtes arabes.

L'avènement de l'Islam, les Arabes et la Grèce

Les conquêtes arabes entre 632 et 711 créent, en Méditerranée Orientale, un immense espace qui réunit au sein du califat et sous la bannière islamique, des peuples précédemment soumis à l'empire de Perse et de Byzance et cultivant une civilisation à base araméenne et gréco-latine.

Dans ce vaste espace, pouvaient se développer les conditions favorables à une vie économique, culturelle et spirituelle d'une très grande fécondité. Ce nouvel univers connut aussi, très rapidement, par ses contacts avec la culture grecque, un processus d'hellénisation, une épreuve que le monde arabe a passée avec succès, et le judaïsme à sa suite, par le truchement, très précisément, de la langue et de la culture arabes qu'il a, sans aucun complexe, immédiatement adoptées, les mettant au service de sa propre culture, de sa création littéraire et scientifique.

Les résultats de la connaissance des auteurs grecs et des activités scientifiques auxquelles elle donna naissance furent, par la suite, disponibles et transmis à l'Europe par le truchement de l'hébreu; du latin, de l'espagnol (ou d'autres langues romanes), contribuant considérablement au développement de la culture des sciences et des techniques en Europe du XII^e et du XIII^e siècles.

le fait que Wahb Ibn Munabbih (645-728 ou 732) et Ka'b al Ahbar, juifs d'origine yéménite convertis à l'Islam, ont reçu l'enseignement de rabbins et de lettrés juifs et qu'ils ont été les auteurs principaux de la transmission, à la culture musulmane, de ce qu'on a appelé les *Isra'eliyyat*, c'est-à-dire les «traditions juives» et, entre autres, les récits des prophètes, *Qisas al-Anbiyya'*, les contes et légendes des justes et des saints des générations précédentes.

Dans ce domaine, les écrits musulmans ont à leur tour marqué la littérature homilétique juive et en expliquent bien des aspects, permettant de reconstituer certains concepts de la *Aggadah* - «la légende juive» - perdus ou oubliés au cours des temps.

Je note, ici, en passant, quelques écrits apocalyptiques et mystiques juifs, celui attribué à R. Shim'on Bar Yohay, en particulier une figure emblématique juive du 2^e siècle de notre ère, auteur présumé du Zohar, «Le livre de la splendeur», devenu la bible du Kabbaliste, l'homme mystique juif, l'homologue du sufi musulman.

L'écrit dont il s'agit atteste une interprétation messianique de la conquête arabe. J'en extrais quelques lignes que je traduis de l'hébreu : «Caché dans une caverne du Galil, pour fuir les foudres de César, roi d'Edom/Rome, il pria quarante jours et quarante nuits... Soudain les mystères de la fin des temps lui furent révélés... l'ange Metatron, le Prince de la Face divine, lui annonça que le Saint béni soit-il n'amène le Royaume d'Ismaël que pour délivrer Israël de la main d'Edom».

Le prophète fera la conquête de la terre. Il établira un royaume et ses hommes apporteront avec eux le salut d'Israël... ; un de leurs princes réparera les brèches de la Maison de David et celles d'Autel (du Temple) ; il taillera dans le Mont Moriyah, en fera un terrain plat et bâtira un lieu de prière sur la «pierre d'assise (le Saint Rocher), etc...». Le texte hébraïque est dans Adolph JELLINEK, *Bet-Hamidrash*, livre III, p. 78-79).

D'autres témoignages nous viennent du Zohar. Un texte, également attribué à R. Shimon Bar Yohay, exalte la toute puissance d'Ismaël et son pouvoir sur les nations, ainsi qu'il est dit «Sa main sera en tout et tout sera en sa main» *ידהוה בכל ויד הכל فيه* et cela pour l'amour d'Abraham, son père. (voir notre ouvrage : *Kabbale; vie mystique et magie*, p. 57-58 où nous traduisons Zohar II 86a/87a).

Salomon, à ses chefs spirituels, aux marchands, aux marins et aux guerriers juifs, sont légion. Les citadelles, édifiées par les Juifs dans leurs oasis, et leurs tours forifiées étaient réputées imprenables ; l'une d'elles, nommée *Ablaq*, que décrit le poète juif, Samwal ibn `Adiya, le commensal et l'ami d'Imru'-l-Qays, qui, lui-même, dans l'une de ses *mu'allaqat* se réfère à une autre de ces citadelles.

Retenons, de la période antéislamique, l'essor et l'épanouissement de la poésie juive du Hedjaz et l'épopée de Samwal Ibn `Adiya. La poésie juive au Hedjaz est en toute chose semblable à celle des bédouins arabes. L'environnement bédouin, les us et coutumes de la société arabe, ont marqué de leur sceau la création poétique juive au Hedjaz où nous sommes en présence d'une bipolarité culturelle, analogue à celle dont ont témoigné, jusqu'à une date récente, les sociétés judéo-maghrébines. A côté d'une poésie profane où retentit l'écho des chants du désert arabe, on trouve des compositions qui racontent l'histoire des Hébreux depuis le temps d'Abraham jusqu'à la station au pied du Mont Sinaï, un genre de poésie historico-épique étranger à la poésie bédouine, mais cultivant la littérature biblique et post-biblique (Psaumes LXXVI, CV-CVI ; Ben-Sira, XLV-LX par exemple).

De cette poésie juive du Hedjaz ne nous sont parvenus que quelques débris ; son sort a été celui de ceux qui l'ont cultivée durant plusieurs siècles.

De tous, la mémoire judéo-arabe a privilégié Samwal Ibn `Adiya ; publiant son diwan, retenant de lui la figure prestigieuse de roi de Tema où s'élevait sa demeure-forteresse inexpugnable, sa généalogie illustre (Ya'qub Ibn-Killis, le grand vizir juif islamisé qui a servi les deux califes fatimides Mu'izz et Al-`Aziz, en Egypte, se glorifiait d'être l'un de ses descendants).

La loyauté d'Al-Samwal et la fidélité à ses amis étaient devenues proverbiales, dans la Presqu'île arabe : on disait, en arabe, *Awfa min Al-Samwal* «Plus loyal que Samwal»?

Il nous est agréable de mentionner ici que c'est à Samwal Ibn `Adiya que s'est référé notre collègue Abdelwahab Benmansour pour conclure son discours d'ouverture de la session d'Avril 1992, à Grenade, dédiée au «patrimoine commun hispano-mauresque».

Relevons ici l'existence, à l'époque de l'Islam naissant, de relations culturelles étroites entre juifs et arabes en Arabie et au Yémen et rappelons

biblique, représentée par les livres des Proverbes, et Job, de l'Ecclésiaste, et les chapitres sapientiaux des Psaumes, une littérature essentiellement universaliste, un lieu de rencontre des peuples anciens ; les juifs, les arabes et les autres.

Le texte biblique ne lie pas le sort de la sagesse israélite (d'Israël) à celui de l'Egypte ou de Babel, il le fait délibérément avec les *Bene qedem* (ce que Sa`adya Gaon traduit par *Ahl-Ash-Sharq* ou *Banu al-Zaman al-qadim*) "les peuples d'Orient ; les fils des temps anciens", avec les tribus d'Edom, d'Ismaël et d'Aram. C'est seulement dans I Rois V. 10 qu'il est fait référence à "la Sagesse d'Egypte" à côté de "la sagesse des fils de l'Orient".

La tradition biblique a donc gardé, outre une contrepartie thoranique et une superstructure salomonique, le souvenir vivant de ces liens entre la sagesse d'Israël et l'espace culturel des "peuples d'Orient" retenant, aussi les influences de la sagesse égyptienne, cananéenne (la parabole de Yotam ⁽¹⁾ est vraisemblablement cananéenne), mais le fond de cette sagesse est un fond sémitique commun ancien dont elle a également hérité un patrimoine juridique important outre l'espace linguistique.

Les premiers établissements juifs dans le désert d'Arabie

L'histoire des premiers établissements juifs en Arabie relève, ici, comme ailleurs (Espagne, Angleterre, Maghreb), de la légende qui commence toujours par se référer à des temps anciens, le temps des rois et des premiers prophètes, celui de Moïse, de David et de Salomon. Une légende raconte qu'après la destruction du Premier Temple de Jérusalem, 80.000 prêtres échappèrent au massacre et prirent la route de l'Arabie où ils trouvèrent refuge.. Quoi qu'il en soit, au cours des siècles qui suivirent, à l'époque du Deuxième Temple, et plus probablement, après la destruction de ce dernier et la main-mise totale des Romains sur la Palestine, on trouvera des juifs en pays nabatéen, tadmourite, ghassanide, lachmide, à Najran et ailleurs, voire des forteresses et royaumes, des établissements importants juifs, en Arabie méridionale et septentrionale, gouvernés par des Juifs d'origine ou par des tribus et chefs de tribus arabes judaïsés; à Saba, la himyarite (le fameux royaume juif du Yémen), à Khaybar et ailleurs.

Dans la poésie arabe antéislamique ou contemporaine de l'avènement de l'Islam, les références au Judaïsme, à ses pratique religieuses, à ses écritures saintes et aux grandes figures bibliques, aux rois David et

magie. En témoignent ces hauts lieux de sagesse et de culture minutieusement décrits dans cet ouvrage : le patrimoine hispano-mauresque, le destin du lettré-homme-d'affaires dans les sociétés méditerranéennes, l'itinéraire intellectuel et spirituel des lettrés juif et musulman, en Andalousie et au Maghreb, l'espace poétique et musical, le modèle philosophique, l'espace juridique (*Taqqanot* et *Responsa* d'Espagne et du Maghreb), la vie sociale économique et religieuse etc...

Tous mes travaux, une quinzaine d'ouvrages et près de deux-cents articles, depuis "Pédagogie juive en Terre d'Islam", paru en 1968, jusqu'à celui édité il y a deux ans, par l'UNESCO dans sa collection d'oeuvres représentatives et intitulé "Traditions poétiques et musicales juives en Occident musulman", tous sont une quête d'espaces de dialogue et de rencontre, d'espaces de convergence entre groupes confessionnels divers, entre cultures et civilisations qui sont autant d'espaces de fidélité (de fidélités multiples), de liberté et d'universalisme.

Remontons le cours de l'histoire. Les relations des Juifs et des Arabes datent d'un passé lointain.

L'ère pré-islamique

Les références à l'Arabie et ses peuples dans la Bible sont certes peu nombreuses, mais significatives. Des allusions aux guerres et querelles dans le désert arabe se trouvent dans Isaïe XXI, 13-15, et dans Job I, 15.

Dans le récit de la rencontre entre le roi Salomon et la reine de Saba, les savants d'Occident n'ont vu qu'une légende orientale, (Rois I, 1), mais des inscriptions monumentales attestent que des principautés arabes payaient tribut aux royaumes du Nord d'Assur et de Babel.

Des tribus arabes sont mentionnées allusivement dans d'autres livres bibliques : Genèse X, 7 ; I Chroniques I, 9 ; Ezechiel XXVII, 22... Celles du Nord sont issues d'Ismaël fils d'Abraham et de Hagar (Genèse XXV, 13, 15, I Chroniques I, 28-31).

Les écrits sapientiaux et les racines anciennes et orientales de la sagesse biblique

Le dialogue des idées et des cultures qui est au centre de nos préoccupations appartient déjà au monde de la littérature sapientiale

philosophiques, éthiques, voire religieux. L'histoire en témoigne abondamment. Son message est à retenir, ses leçons à apprendre et à enseigner. C'est cela, le devoir de mémoire. Signalons ici, sans nous y attarder, ces cercles d'études où se rencontraient des juifs, des musulmans (et parfois des chrétiens) pour étudier non seulement les sciences exactes, la philosophie et la théologie, mais des textes religieux ceux que réunissait Ibn Killis, juif islamisé, ministre des rois fatimides Al-Mu`iz et Al-`Aziz, en Egypte : ceux tenus en Espagne musulmane par Hasday Ibn Shaprut, à Cordoue, sous le règne d'Abd Ar-Rahman III et son fils Al-Hakam (X^e s.), et Ibn Nagrila, à Grenade, sous le règne de Habous et Badis (XI^e s.) ; les écoles de traductions, à Tolède reconquise, où opéraient ensemble savants, juifs et chrétiens, sous le règne d'un souverain chrétien.

Notons, dans ce propos liminaire, que le dialogue des cultures, le rapprochement des religions fut aussi la préoccupation majeure des souverains marocains. Je pense particulièrement à feu Sa Majesté Hassan II, que sa mémoire soit bénie et, aujourd'hui, à Sa Majesté Mohammed VI, que Dieu le glorifie. A eux deux sont dédiés, respectivement, les versions en langues européennes (espagnol et français) et en langue arabe de mon livre "Juifs d'Andalousie et du Maghreb".

Cet ouvrage, dont l'édition originale, intitulée *El judaismo del Occidente Musulman, Al-Andalus y el Maghreb*, est parue à Madrid, en 1994, et dont la version arabe vient de voir le jour, à Rabat, en 2001, est dédié à cet espace de rencontre des idées, des cultures et des civilisations que fut, durant plus d'un millénaire, cet ensemble qui embrasse l'Andalousie et l'Extrême Maghreb, et que nous appelons l'Occident musulman. Il est aussi dédié à ses populations juives et musulmanes, qui ont vécu des moments privilégiés de l'histoire, se sont reconnues, ont échangé leurs différences, dans la coopération et la convivialité, cultivant une dose non négligeable de symbiose, voire de syncrétisme religieux.

Dans cet espace de convergences et de dialogues, se sont remarquablement élaborées une conscience et une mémoire qui se développèrent à divers niveaux : au plan de l'histoire quand on pose son regard sur les origines et le destin de ces sociétés ; au plan culturel, quand on interroge les apports multiples des civilisations arabe, hébraïque, berbère et castillane, leur production scientifique et littéraire ; au plan de l'imaginaire social marqué du sceau de la religion, de la mystique et la

LIEUX DE SAGESSE, D'UNIVERSALISME ET DE PAIX

Haïm ZAFRANI

Réfléchissant au thème éminemment important dont nous avons à débattre au cours de la présente session : «Les relations internationales durant la première décennie du XXI^e siècle. Quelles perspectives ?», j'ai pensé devoir évoquer devant vous quelques lieux de sagesse, d'universalisme et de paix inscrits dans la pensée sémitique et arabo-musulmane, dans la mémoire et l'histoire de *Dar-al-Islam* : une histoire et une mémoire que le judaïsme (et le christianisme dans une certaine mesure) a partagées durant plus de deux millénaires, traversant la période pré-islamique dans la presqu'île arabique, l'avènement de l'Islam et l'ère califale jusqu'aux temps modernes.

D'entrée de jeu, je placerai cette histoire et cette mémoire sous le signe du dialogue des cultures et des civilisations, du rapprochement des religions et des peuples, révoquant en doute la notion incohérente de «choc des civilisations», m'inscrivant en faux contre cette conception, cette vision erronée de l'histoire, ses syndromes et ses manifestations épisodiques; Cette idée, pronée par Samuel Huntington et ses disciples, relève du fantasme, invente des menaces (fictives) et cultive une rhétorique de confrontation. Elle est dangereuse parce qu'elle est un appel à une guerre de religions. C'est plutôt de “choc des ignorances” dont il s'agit comme le souligne judicieusement Edward Saïd dans l'un de ses commentaires des événements qui manquent notre tragique actualité.

Interrogeons précisément l'histoire. Les espaces culturels n'ont jamais été des champs de bataille des lieux d'affrontements et de violence, mais des lieux de rencontres, par excellence, des idées, des lieux de discussions, d'échanges, de prises de positions intellectuelles sur des problèmes

international est bousculée par l'irruption d'enjeux inédits, parce que indivisibles : Les défis de l'écologie, les choix de politique économique, l'évolution erratique de la finance, la gestion des biens communs de l'humanité ne sont plus susceptibles d'un traitement exclusivement national. En rationalité comme en éthique, ils appellent une prise en charge globale dans laquelle le principe de responsabilité collective se substitue à celui de souveraineté.

Or, le multilatéralisme qui se déploie sous nos yeux repose encore sur des ambiguïtés qui hypothèquent les transferts de souveraineté; celle-ci ne saurait être sacrifiée sur l'autel d'une stratégie de cavalier seul.

Il serait tout juste un jeu "d'hyperpuissance" où les plus faibles serviraient les égoïsmes nationaux des plus forts. Les Nations Unies, les institutions de Bretton Woods et l'OMC ne remplissent que partiellement le rôle de substitut aux pertes de gouvernance nationale.

Comment remédier à cette situation ?

En appelant à une réforme des institutions internationales qui ne se limiterait pas aux aspects techniques de leurs fonctions.

En maîtrisant les niveaux pertinents d'articulation des préférences nationales aux normes internationales.

En faisant de la région le lieu d'expression d'une souveraineté collective.

En retenant les modes opératoires les plus appropriés pour mettre en œuvre ces choix.

sociaux pervers de la globalisation, à se soumettre à la rationalité et au réalisme économique.

Dans ce domaine, les comportements de ces Etats divergent mais reflètent un défi commun: se débarrasser du "néo-patrimonialisme", cette forme de gouvernement autocratique dans lequel l'Etat personnalisé contrôle, par l'accès et la distribution des ressources, plusieurs aspects de l'économie et de la société.

Aujourd'hui, au delà du nécessaire réexamen des biens publics, il est impossible aussi d'échapper à la reconsidération de questions apparemment élémentaires, comme le rôle de l'administration. Le lien entre politique, bureaucratie et corruption est l'un des thèmes majeurs du réexamen du rôle de l'Etat.

Comment se fait-il que la globalisation n'ait pas conduit à une convergence des économies et des sociétés? Cette inquiétude tient bien sûr à la fragilité des situations internes aux PED.

Mais, cette inquiétude se nourrit à la fois des problèmes de gestion de l'interdépendance internationale et de l'ajustement de l'économie.

Compte tenu de l'importance des enjeux, les réformes internes - dans toutes leurs dimensions - doivent être approfondies: gouvernance, moralisation de la vie publique, efficience économique, politique sociale active....

Par ailleurs, les pays du Nord ne parviennent pas encore à renouveler leur vision globale et les procédures de coopération économique avec leurs partenaires du Sud. D'une manière générale, ils peinent à les convaincre de la pertinence des principes politiques sur lesquels se fondent les conditionnalités de son soutien financier.

D'un autre côté, les dynamiques à l'œuvre à l'échelle internationale portent en elles une irréversibilité: le déplacement du pouvoir économique, de la sphère politique des Etats à l'intérieur des nations vers les sphères mondiales des institutions internationales et des intérêts privés.

En conséquence, l'autonomie de décision se réduit surtout dans les nations de petite dimension. La souveraineté garantie par le droit

Réduire la dépendance à l'égard de l'aide : L'Afrique est la région du monde la plus tributaire de l'aide et aussi la plus endettée.

Mettre un terme aux conflits et instaurer la démocratie : Améliorer la gestion des affaires publiques et éviter les conflits sont peut-être les conditions les plus fondamentales de l'accélération du développement. Les pays où la participation politique a le plus progressé sont également ceux qui gèrent bien leur économie.

Conclusion

Le mouvement des inégalités mondiales s'est accéléré depuis le début des années 80. Une tendance qui ne saurait se réduire aux seuls effets déstructurants de la globalisation économique.

Il serait impératif, au moment où les sociétés deviennent de plus en plus "injustes" que la question des inégalités soit, encore plus que par le passé, au cœur d'un projet de solidarité mondial.

La contrainte du nouvel environnement impose une réflexion dépassionnée, mais urgente, sur ces questions d'inégalités. La problématique est celle de l'évolution de politiques de développement..

En ce début de siècle, les PED peinent à concilier prospérité et cohésion sociale.

La lutte contre les inégalités impose à la fois la redéfinition des priorités et des urgences, des interventions structurantes qui agiraient dans le long terme sur les itinéraires des individus et le contexte local.

Les aspects institutionnels de la régulation économique et sociale ne sont pas moins importants dans la conduite de cette politique. Ce qui exige un affinement du pilotage de l'Etat, une réforme des outils de politique sociale et une implication plus grande d'une société civile naissante.

Les Etats du Sud se trouvent aujourd'hui confrontés à la nécessité de trouver des substituts sociaux et culturels à ce qui a pendant deux décennies légitimé le pouvoir d'Etat et assuré la cohésion du couple Etat/Nation, à gérer le décalage entre les retombées économiques et les retombées culturelles de la globalisation, à chercher de nouveaux symboles mobilisateurs et légitimateurs de son action, à protéger la société des effets

majorité de pays les moins avancés du continent se retrouve en marge du processus de globalisation.

En outre, de nombreux problèmes de développement sont devenus en grande partie le lot exclusif de l'Afrique.

Du fait de la propagation du sida, les progrès dans la réduction de la mortalité infantile et l'allongement de l'espérance de vie seront annulés.

Les guerres sont, avec le sida, l'autre grand facteur d'appauvrissement de l'Afrique subsaharienne. 18 pays se trouvent en situation de conflit armé ou de conflit civil.

Les 7 millions de réfugiés sur le continent représentent plus de la moitié du total des réfugiés dans le monde.

3.3. Quelle issue?

Entre 1978 et 1999, les économies de 35 pays d'Afrique subsaharienne sur 43 ont reculé, et environ 20 d'entre elles ont un revenu par tête inférieur à ce qu'il était il y a 20 ans.

En outre, l'Afrique ne sera pas à même de maintenir une croissance rapide sans investir dans son capital humain.

La croissance, condition nécessaire mais pas suffisante : La croissance n'a pas des effets positifs sur tout. La plupart du temps, elle ne bénéficie pas aux pauvres.

Favoriser l'agriculture : Un autre défi consiste à cibler la croissance sur le développement du monde rural.

Favoriser l'accès à la santé et à l'éducation : Les politiques sociales des gouvernements africains au cours des décennies soixante et quatre-vingt ont abouti, de manière paradoxale, à favoriser l'accès des mieux nantis aux services sociaux, avec une absence de priorité mise sur les soins de santé primaires, et l'éducation.

Investir dans le capital humain pour lutter contre la pauvreté : L'investissement dans le capital humain est également essentiel pour accélérer le recul de la pauvreté.

Cette divergence dans les trajectoires de croissance peut-elle être reliée à des progrès différents dans l'ouverture des économies en développement ?

Sur plus de trente ans, les pays qui ont convergé ne sont pas, systématiquement, les pays plus ouverts. Ni les niveaux, ni les progrès de l'ouverture ne distinguent nettement les pays dont le niveau de vie s'est rapproché de celui des pays riches de ceux qui s'en sont éloignés.

La croissance du PIB par tête apparaît, sur cette période, plus élevée dans le groupe de "pays ouverts" que dans les deux autres groupes ("pays fermés" et pays s'ouvrant sur la période); mais, là encore, les résultats à l'intérieur des groupes sont fortement hétérogènes.

Tout ceci indique que l'ouverture n'est pas un critère déterminant et conduit plutôt à penser que les gains de l'ouverture ne pourraient se réaliser qu'à partir d'un certain niveau de développement.

Des travaux empiriques qui ont établi une relation claire entre ouverture commerciale et croissance aboutit à remettre en cause l'existence de cette relation:

La libéralisation commerciale est vouée à l'échec si les mécanismes de marché ne fonctionnent pas de manière satisfaisante.

Les effets à long terme de l'ouverture sur la croissance dépendent de la spécialisation sectorielle des économies. La nature de la spécialisation n'est pas neutre: certaines spécialisations sont plus favorables à l'ouverture que d'autres.

3.2. L'Afrique, un continent marginalisé

En dépit des progrès réalisés pendant la deuxième moitié des années quatre-vingt-dix, l'Afrique subsaharienne (Afrique) aborde le XXI^e siècle dans la catégorie des nombreux pays moins avancés du monde. Son revenu moyen par habitant est plus faible qu'il ne l'était à la fin des années soixante.

Aujourd'hui 33 des 48 pays les moins avancés considérés comme ayant un niveau de développement humain faible se trouvent en Afrique.

L'Afrique a commencé à perdre la place qu'elle occupait dans l'économie mondiale. L'intégration dans l'économie mondiale d'une

Toutefois, la pression migratoire, sans être massive, s'est poursuivie en dépit de la fermeture des frontières, empruntant les voies du regroupement familial, de l'asile, de la clandestinité et des déplacements pendulaires.

Quelques traits distinguent fortement les nouveaux flux des anciens. Tout d'abord, les "couples migratoires" hérités de l'histoire coloniale et des relations privilégiées entre pays de départ et pays d'accueil ont perdu de leur force, et l'on assiste à une diversification croissante des zones de départ.

Ceux qui partent sont les pauvres mais ce sont aussi les classes moyennes, les diplômés, les femmes isolées, les mineurs, attirés moins par des pays que par des métropoles économiques et culturelles du système mondial.

Les limites à la fermeture des frontières

Deux séries de facteurs atténuent l'efficacité des politiques de fermeture: les nouvelles modalités de fonctionnement des marchés du travail, le déplacement de la ligne de partage entre le Nord et le Sud de l'Europe.

Une stratégie s'appuyant à la fois sur une politique de coopération et l'acceptation d'un flux limité d'immigrants serait plus prometteuse.

III. UNE GLOBALISATION SANS CONVERGENCE

Les progrès de l'ouverture et des échanges se sont-ils traduits par un mouvement général de convergence des économies? La réponse est négative : en moyenne sur 20, 30 ou 40 ans, les pays n'ont pas enregistré une croissance de leur PIB par tête d'autant plus élevée qu'ils étaient pauvres.

3.1. Divergence des trajectoires

Les écarts entre les deux groupes de pays situés aux extrémités de l'échelle des revenus, pays les moins avancés (PMA) d'une part, pays riches de l'autre, se sont creusés. Alors qu'en 1970, le revenu par tête des PMA représentait (en parité de pouvoir d'achat) 10 % de celui des pays riches, il n'en représente plus que 6 % en 2000.

Tendances des nouveaux flux :

Trois tendances caractérisent les mouvements migratoires depuis 1990:

- une accélération: l'accélération concerne tant les migrants permanents que les demandeurs d'asile et les réfugiés.
- La globalisation: A des degrés différents, tous les continents sont concernés.
- La régionalisation : la persistance des mouvements migratoires entre des pays voisins.

Le paysage migratoire s'est profondément transformé depuis quelques années :

- La diversification des flux et des modes d'installation. Le nombre de nationalités concernées par la mobilité (plutôt) que par la migration augmente sans cesse.
- Les types de flux sont devenus plus variés: regroupement familial, travailleurs temporaires, frontaliers, qualifiés, sans-papiers, exodes des cerveaux.

Les raisons qui expliquent les migrations internationales de main-d'œuvre dans le passé récent - les quatre dernières décennies - subsistent. Le déséquilibre entre les pays riches et les pays pauvres ne s'est pas atténué ; l'offre de travail des pays moins développés, et notamment des pays africains est appelée à s'accroître dans des proportions exceptionnelles.

La nouvelle donne migratoire

L'espace européen s'est caractérisé par une forte mobilité interne, dépassant de loin la mobilité externe de part et d'autre des frontières extérieures de l'UE. Le système des visas, la signature d'accords de réadmission (par lesquels les pays situés sur les frontières externes de l'Union s'engagent à reprendre chez eux les clandestins ayant transité par leur territoire), le " système d'information Schengen " venaient consacrer ce verrouillage.

Divers facteurs contribuent à la dégradation diffuse des ressources naturelles dans les régions sèches: les changements climatiques, un usage inapproprié de la terre et de mauvaises pratiques agricoles.

La lutte contre la désertification et la sécheresse requiert des efforts soutenus pour une bonne compréhension et adaptation des prescriptions de la Convention sur la lutte contre la désertification.

Les changements climatiques, l'effet de serre : Les répercussions des changements climatiques (entre "gagnants et perdants") ne sont pas encore bien connues. Les négociations internationales n'ont pas gagné en facilité et en simplicité. Après Rio, Kyoto et Marrakech, les bases du nouveau régime de protection du climat sont toujours délicates à mettre en place.

Le gros de la pollution passée et même actuelle, si l'on considère les émissions par habitant, vient des pays riches, à commencer par les Etats-Unis (50% des émissions de GES des pays de l'OCDE).

Ces divergences à première vue inconciliables se fondent sur des considérations de doctrine, et d'intérêts économiques étroitement mêlés.

L'eau, une ressource menacée : La rareté des ressources en eau menace l'avenir agricole de quelques régions du monde. La Méditerranée est particulièrement concernée par le stress hydrique.

Ces ressources sont en outre très inégalement exploitables et utilisables, ce qui aggrave encore les disparités. Elles sont fragiles, particulièrement sensibles aux sécheresses et aux impacts des activités humaines.

A l'avenir ces pressions vont grandir, en général le plus là où elles sont déjà fortes, ce qui creusera l'écart des situations.

2.4. Les flux migratoires: de nouvelles mobilités

Les migrations internationales figurent parmi les grands problèmes de dimension mondiale. Les bouleversements de la dernière décennie du XX^e siècle ont profondément modifié les schémas migratoires traditionnels. Les migrations se sont amplement diversifiées et apparaissent plus complexes.

pays à faible et moyen revenu et 81 % dans les pays à haut revenu. Ces AVCI sont dues essentiellement à trois pathologies : les maladies neuropsychiatriques, les maladies cardio-vasculaires et les cancers. Si on prend en compte la transition démographique des pays en développement, la proportion des MNT dans les causes d'AVCI devrait passer à 73 % en l'an 2020.

La lutte contre les maladies transmissibles : Cette inégalité est liée aux pathologies infectieuses qui causent 13 millions de décès par an ; 45 % des décès dans les pays pauvres et 63 % des décès parmi les enfants. Les phénomènes migratoires liés à la déruralisation ou à des situations de conflits politiques et militaires engendrent de déplacements massifs de population et une déstabilisation des modes d'alimentation et des systèmes de santé. Le contexte économique et politique apparaît de plus en plus comme le déterminant majeur de l'aggravation de cette situation.

2.3. La protection de l'environnement

La protection de l'environnement s'inscrit à part entière dans le processus de développement et devrait avoir pour but de réduire la pauvreté et d'établir un équilibre entre l'efficacité économique et la durabilité.

La gestion intégrée des terres : Dans les pays en développement, l'érosion et le surpâturage constituent un grave problème.

Dans le monde en développement, la planification et la gestion sont gravement entravées par un manque de formation, d'informations de base et de fonds. Au niveau international, la priorité devrait être accordée au développement et à la diffusion d'une approche nouvelle en matière de conservation et de développement des ressources en terres.

La maîtrise de la déforestation : Les forêts assurent le maintien de l'équilibre écologique et de la diversité biologique. On assiste, toutefois, à une diminution rapide des ressources forestières.

La conservation et la mise en valeur durable des forêts sont des questions très importantes pour la communauté internationale. Le secteur des forêts occupe une place importante dans de nombreux textes juridiques internationaux. La coopération pour le transfert de technologies forestières (Nord-Sud ou Sud-Sud) devrait être encouragée.

La lutte contre la désertification : Les régions sèches représentent environ 30% de la surface terrestre et abritent 900 millions d'habitants.

Les facteurs d'influence

Dans toutes les régions en développement, on trouve des pays dont les résultats vont du meilleur au pire, y compris en Afrique subsaharienne.

Les voies empruntées par les pays qui ont obtenu de bons résultats sont diverses: rôle de la croissance démographique, développement agricole; deux groupements de variables i) les variables reflétant les chocs extrêmes, ii) les variables reflétant la croissance de la productivité agricole.

2.2. La santé: une situation précaire

Lien santé pauvreté : La situation sanitaire dans le monde reflète pour une part importante la situation économique, et les modalités de développement social et politique. On peut ainsi opposer la situation des pays riches, industrialisés, de l'Europe du Nord et du continent nord américain à celle des pays du Sud.

Pour l'OMS, trois éléments jouent un rôle déterminant dans cette évolution: l'évolution du niveau de revenu, celui du niveau d'instruction, la production et l'utilisation de nouvelles connaissances.

Le bilan de l'état de santé du monde tiré par l'OMS a ainsi mis en avant que la maladie la plus grave et la plus répandue est la pauvreté extrême.

Les pays en développement et en particulier les personnes vivant avec moins d'un dollar par jour à parité de pouvoir d'achat (c'est la définition de la pauvreté) n'en sont qu'au premier stade de la transition épidémiologique.

Les risques nouveaux ou en émergence : Cette transition démographique entraîne des transformations sociales économiques et épidémiologiques. Les pays en voie de développement se trouvent confrontés à une nouvelle réalité : la prise en charge de nouvelles épidémies et des problèmes persistants.

Les maladies transmissibles demeurent ainsi la première cause de mortalité dans les pays en développement, tout particulièrement le sida.

Le poids des maladies : AVCI la notion d'année de vie corrigée par l'incapacité. En 1998, 43 % des AVCI à l'échelle mondiale étaient imputables aux maladies non transmissibles (MNT) dont 39 % dans les

1.4. Insécurité et menaces

Dans les pays riches comme dans les pays pauvres, les perturbations liées aux restructurations de l'économie et des entreprises, ainsi que le démantèlement de la protection sociale, font disparaître de nombreux emplois.

Les crises financières (notamment en Asie) ont déstabilisé la vie de millions de personnes.

Sous l'effet de la propagation de la crise financière, mais aussi du ralentissement de la croissance économique mondiale, les reculs du développement humain se multiplient. Beaucoup de pays pauvres souffrent d'une baisse des prix des exportations consécutive au tassement de la demande mondiale.

La globalisation ouvre de nombreuses déviances. La criminalité s'internationalise. Le trafic d'armes est aussi en plein développement. Au cœur de tous ces drames se trouvent le pouvoir et l'influence croissants des gangs.

Inégalités et insécurité influent non seulement sur les revenus, mais aussi sur la participation politique, sur le patrimoine économique et sur les conditions sociales.

II. LES BIENS COLLECTIFS : UNE GESTION CONTESTABLE

Biens communs de l'humanité, l'alimentation, la santé, l'eau, la nature souffrent d'une gestion exclusivement souverainiste, c'est à dire partitive, concurrentielle souvent contradictoire.

2.1. L'insécurité alimentaire : un ralentissement de la réduction

Selon les dernières estimations de la FAO, on dénombrait en 1997-1999 à travers le monde 815 millions de personnes sous-alimentées, dont 777 millions dans les pays en développement.

Il y a donc, à l'évidence, ralentissement du déclin du nombre de personnes sous-alimentées dans le monde.

Des évolutions contradictoires

Le recul enregistré dans les régions en développement masque, en réalité, des évolutions contradictoires d'un pays à l'autre: en effet, sur les 99 pays en développement étudiés, 32 seulement ont vu diminuer le nombre de leurs citoyens sous-alimentés.

1.3. Quelques repères statistiques

Le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) a créé en 1990 l'indicateur de développement humain (IDH) afin de donner un autre instrument de mesure des avancées en matière de développement que le simple revenu par habitant.

Depuis 1975, le développement humain a incontestablement progressé. Néanmoins, ces avancées générales ne doivent pas occulter que tous les pays n'ont pas évolué de la même manière. Nombre de pays ont d'ailleurs vu leur IDH reculer,

Les écarts sont importants entre les pays de l'OCDE et certaines régions en développement. Ainsi en Asie du Sud et en Afrique Subsaharienne, c'est respectivement 40 et 46% de la population qui vivent avec moins d'un dollar par jour, contre 4% en Norvège.

L'IPH mesure la pauvreté humaine dans les pays en développement en privilégiant les domaines où les manques sont les plus importants. Cet indicateur permet de constater au sein d'un pays des poches de pauvreté accentuées.

Afin de refléter également les différences entre genres dans le développement humain, le PNUD a introduit depuis 1995 l'indicateur sexospécifique de développement humain (ISDH).

Pour les 146 pays pour lesquels l'ISDH a été calculé cette année, la valeur de cet indicateur est partout inférieure à celle de l>IDH.

Dans la même logique, l'indicateur de participation des femmes (IPF), calculé depuis 1995, s'attache à mesurer les inégalités entre hommes et femmes dans la vie économique et politique. Là aussi, les différences entre pays sont considérables.

L'indicateur de développement technologique (IDT) a été introduit dans le Rapport sur le Développement humain 2001 du PNUD. Le calcul de l>IDT (repose sur quatre caractéristiques: l'innovation technologique; la diffusion des technologies récentes; la diffusion des technologies anciennes; les compétences humaines. Le calcul de l>IDT n'a ainsi pu être réalisé que pour 72 pays.

Il est donc impératif de repenser les conditions de l'ouverture du Sud et le rôle de la communauté internationale à cet égard.

I. LA GLOBALISATION: UN PROCESSUS CONTRASTE

1.1. Les grands traits de la globalisation

Aujourd'hui, le monde est plus prospère. Le revenu moyen par habitant a plus que triplé, au cours des cinquante dernières années.

Aujourd'hui, le monde offre davantage d'opportunités aux individus qu'il y a 20, 50 ou 100 ans (mortalité infantile, inscriptions dans l'enseignement).

Aujourd'hui, les interactions entre les pays et les individus sont parfois plus profonds que jamais (les exportations mondiales, l'investissement direct étranger). On circule également davantage (tourisme, malgré des restrictions sévères, les migrations internationales se poursuivent).

1.2. Des écarts de revenus croissants

Ces tendances masquent de grandes divergences. La comparaison de la répartition de la population et de la richesse mondiales met aussi en évidence que :

- la richesse est plus concentrée que la population en certains points de la Terre.
- les grands pics de population et de richesse ne coïncident guère.

Les écarts de revenus entre les plus riches et les plus pauvres et entre pays riches et pays pauvres continuent de se creuser. Tandis qu'en 1960, les 20 % les plus riches de la population mondiale disposaient de treize fois le revenu des 20 % les plus pauvres, en 1999 ce rapport atteignait soixante-quatorze contre un.

Les écarts se creusent tant entre les pays qu'à l'intérieur des pays. En Asie de l'Est, le revenu par habitant est aujourd'hui plus de sept fois supérieur à celui de 1960 et trois fois supérieur à son niveau de 1980. En revanche, en Afrique subsaharienne et dans d'autres pays parmi les moins avancés, il est actuellement moins élevé qu'en 1970.

En 1998, les patrimoines des trois personnes les plus riches du monde dépassaient ensemble le PNB global des quarante-huit pays les moins avancés.

INEGALITES ET FRAGMENTATION DE LA SOCIETE MONDIALE : Une globalisation sans convergence

Larabi JAIDI

INTRODUCTION

Force dominante de la dernière décennie du XX^e siècle, la globalisation façonne une nouvelle ère d'interactions entre les pays, les économies et les individus.

Jamais la planète n'a produit autant de richesses. Jamais les échanges entre les hommes n'ont été aussi nombreux. Pourtant les inégalités, au lieu de reculer, continuent de s'accroître.

Inégale, la globalisation se traduit non seulement par l'intégration, mais aussi par la fragmentation, en opérant, au sein des communautés, des pays et des régions, une division entre " intégrés " et " exclus ". Les inégalités extrêmes qui séparent marginalisés et nantis attisent les tensions et les conflits sociaux.

L'évolution rapide du monde s'accompagne de nombreux risques de dérèglements brutaux des modes de vie (emplois et moyens d'existence, santé et sécurité individuelle) et de la cohésion sociale et culturelle des communautés.

Les dangers planétaires s'accroissent, dépassant à la fois la capacité des pays à y faire face et les réponses proposées par la communauté internationale.

La libéralisation commerciale, l'ouverture n'ont pas toujours rimé avec croissance pour les pays en développement. Au contraire, la convergence avec les niveaux de vie du Nord reste limitée.

BIBLIOGRAPHIE

- 1- Rapport de la Conférence des Nations Unies en vue de la création d'une organisation pour l'éducation, la science et la culture, tenue à Londres du 1er au 16 novembre 1945, Archives de l'UNESCO, Paris.
- 2- Même Rapport.
- 3- Manuel de la Conférence Générale de l'UNESCO, UNESCO, Paris.
- 4- Noam CHOMSKY, Ramsey CLARK, Edward W. SAID : La loi du plus fort. Mise au pas des Etats voyous, Editions Le Serpent à plumes, Paris, 2002.
- 5- Thierry MEYSSAN : 11 septembre 2001 - L'effroyable imposture, Editions Carnot, Paris, 2002.

exhaustive possible, en faisant appel à toutes les compétences requises. La recherche conduite par des équipes formées de spécialistes de toutes les disciplines relevant des sciences humaines, sociales et politiques, ainsi que par des praticiens de la vie politique, économique, financière, sociale, culturelle, religieuse ...etc des Etats-Unis, doit permettre de déterminer la nature, les causes exactes et l'étendue des sentiments décrits par Monsieur Edward W. SAID . Elle doit en même temps suggérer les moyens d'y parer.

La seconde initiative concerne l'action qui doit être envisagée à la suite de l'étude envisagée, et même avant l'achèvement de celle-ci. Cette action appelle la mise en œuvre, en direction du peuple américain, d'une politique commune de l'information destinée à montrer ce que sont les réalités profondes et les aspirations des mondes arabe et islamique, ainsi que la signification réelle des cultures arabo-islamiques. L'objectif serait de promouvoir, en toute clarté, une plus grande compréhension mutuelle entre les peuples des deux parties du monde, où se joue en grande partie le sort de la paix et peut même l'avenir du monde. Ces mesures n'excluent pas l'action directe des gouvernements.

Le même effort doit être entrepris partout ailleurs, car l'ignorance de l'islam, de son message, de l'esprit de ce message est également répandue dans beaucoup d'autres parties du monde. L'interprétation qu'en donnent les médias dominants tend à créer ou à renforcer une hostilité qui puise certaines de ses racines dans la façon dont l'histoire de l'Islam et des Musulmans comme les réalités actuelles du monde islamique sont enseignées, dans de nombreux pays. Le comportement et le langage de certains Musulmans, insuffisamment instruits des fondements et de l'esprit réel de l'islam, dont les faits et gestes sont manipulés par les grands médias d'information, ne contribuent pas non plus à clarifier les choses.

Outre l'exigence de liberté, de dignité, de bien-être pour tous les peuples, y compris le peuple palestinien, ma conviction demeure que seule la compréhension mutuelle des peuples, fondée sur la connaissance réciproque de leurs cultures, de leurs croyances, de leur cheminement historique, des facteurs politiques, économiques, sociaux qui façonnent leur présent ou déterminent leur avenir, peut permettre à l'humanité, dans la diversité et dans la complémentarité de ses multiples composantes, de cheminer vers la paix, dans l'harmonie et la justice.

du droit international, ou, qui sont si imprécises qu'elles ouvrent la voie à toutes sortes d'interprétations, et en fin de compte au laisser faire le plus total.

Pour éviter que le monde ne bascule dans l'horreur absolue, il est urgent, cependant, de revenir à des normes plus saines, en s'efforçant notamment d'instaurer un nouveau climat de confiance faite de compréhension mutuelle entre les peuples.

C'est d'une juste perception des uns par les autres que peut naître ce climat de confiance. Or, c'est tout le contraire qui se produit actuellement, en particulier entre la plus grande puissance du monde et la partie la plus sensible du monde.

Edward W. SAID, qui sait de quoi il parle, ayant une longue et directe expérience des uns et des autres, écrit, en 1999 :

"Plus la politique israélienne est extrême, plus les Etats-Unis ont de chances de la soutenir. Et moins elle respecte l'immense masse des peuples arabes... De plus, un gouffre sépare la culture et la civilisation arabes de celles des Etats-Unis, et en l'absence d'une politique commune pour la culture et l'information, la notion d'un peuple arabe, avec ses traditions, ses cultures et sa propre identité est tout simplement inadmissible aux Etats-Unis. Les Arabes y sont déshumanisés, considérés comme des terroristes violents et irrationnels, sans cesse en quête d'un meurtre ou d'un attentat. "

Les comportements et les mesures qui ont suivi les événements du 11 septembre ne démentent pas ces appréciations. Aussi, toute réflexion, dans le monde arabe et islamique sur les perspectives des relations internationales dans la première décennie du XXI^e siècle, me paraît devoir tenir compte de cette situation. Elle constitue une donnée fondamentale dans toute la problématique de la paix, de la sécurité et de la justice au Moyen-Orient.

En dehors des démarches diplomatiques et politiques qu'appellent de telles constatations, deux initiatives me paraissent nécessaires : l'une dans le domaine de la recherche, la seconde dans celui de l'action. Des problèmes qui relèvent de l'incompréhension entre des peuples, et dont les incidences sont si importantes, méritent d'être élucidés de la façon la plus

et en particulier de la télévision, par les films de violence auxquels il faut ajouter maintenant certains jeux vidéos. On ne peut éduquer les jeunes générations en leur offrant plusieurs fois par jour le spectacle de la violence la plus gratuite, et en exaltant en eux le culte de la force et de l'égoïsme le plus total, sans que cela ne laisse des séquelles dans leur esprit.

Les événements du 11 septembre 2001 n'ont pas contribué à plus de clarté en ce qui concerne le rôle de la presse. Si on en croit certains auteurs, ils ont même aggravé les pratiques destinées à manipuler les esprits pour accréditer des thèses douteuses ; et à empêcher, ensuite, par des mesures diverses, toute possibilité de mener des investigations susceptibles de rétablir les faits et de faire éclater la vérité.⁽⁵⁾

Aussi les perspectives tracées par les fondateurs de l'UNESCO, ont-elles gardé toute leur actualité ; elles s'imposent même, en ce début du XXI^e siècle, plus encore qu'auparavant, même si les circonstances rendent les choses plus difficiles, tant en ce qui concerne la nécessité d'instaurer plus de compréhension entre les peuples, que celle de l'utilisation des médias à cette fin.

Le monde a, en effet, beaucoup changé depuis plus d'un demi siècle. Le sens moral s'est beaucoup érodé, les fins justifiant de plus en plus les moyens. Les crimes les plus odieux peuvent être commis impunément, ouvertement ou dans la clandestinité la plus totale, au nom des intérêts ou d'une raison d'Etat qui ignorent les droits les plus élémentaires des peuples comme des individus. Par ailleurs, la multiplication des guerres dites périphériques, menées souvent de façon atroce, semble avoir émoussé toute sensibilité à l'égard des malheurs de la guerre.

La crainte d'une guerre nucléaire, qui a longtemps suscité de vives inquiétudes et modéré certains comportements belliqueux, semble s'être estompée. Dans un monde devenu de plus en plus uni-polaire, les dirigeants de plusieurs pays semblent renoncer à tout rôle destiné à faire respecter le droit international, laissant la puissance la plus grande libre d'user, sans limitation, de la force au gré de ses intérêts, de ses sympathies et de ses antipathies.

Les Nations Unies, suprême rempart de la légalité internationale, rendues impuissantes pour diverses raisons, sont réduites à l'inaction, quand son Conseil de Sécurité n'adopte pas des décisions inouïes au regard

ceux qui les écoutent ou les regardent. Et cette perception demeure essentiellement celle de l'Occident, quand le message n'émane pas franchement d'un pouvoir qui cherche à conditionner ou à tromper l'opinion pour mener une politique intolérable.

Du reste, pour jeter le trouble dans les esprits ou pour amener les opinions publiques à souscrire à des actions des plus illégitimes, des gouvernements n'hésitent plus à recourir aux contre-vérités les plus flagrantes. Pour ce faire, les moyens les plus sophistiqués sont employés dans des officines spécialisées pour fabriquer des nouvelles ou des documents destinés à accréditer des faits, aussi faux les uns que les autres, que des communicateurs en mal de scoops n'hésitent pas hélas à diffuser, sans la moindre vérification, et sans aucun scrupule.

A cet égard, le Professeur Edward W. SAID, parlant de la guerre du Golfe, écrit, dans une publication faite en 1999 : " les médias [des U.S.A.] sont particulièrement heureux de suivre le Gouvernement et de rapatrier vers leurs clientèles nationales respectives toute l'excitation merveilleuse du bon droit américain... Loin de toute analyse calme et réfléchie, les médias n'existent que pour recevoir leur mission du Gouvernement Ils sont en fait une extension de la guerre contre l'Irak. "⁽⁴⁾

Or, l'éthique la plus élémentaire exigerait d'un communicateur l'honnêteté et le respect de ses lecteurs et de ses auditeurs en leur fournissant une information exempte de toute partialité. C'est toute la question de la déontologie des informateurs et des médias et de celle de l'équilibre dans la circulation de l'information dans le monde qui se trouve ainsi posée, comme naguère. Tous les efforts qui ont été faits en vue de faire adopter par les professionnels eux-mêmes, dans les années 1970 et 1980, un code de déontologie, se sont alors heurtés à de puissants intérêts qui n'ont pas hésité à mener une campagne d'une rare violence, mobilisant l'ensemble de la presse internationale qui m'accusait, notamment, de vouloir mettre la presse sous le contrôle des gouvernements, alors que je plaçais pour plus d'équilibre dans la circulation de l'information dans le monde, pour la liberté, mais aussi pour la responsabilisation, des journalistes.

J'attirais aussi l'attention de la communauté internationale sur les graves conséquences des dérives qui résultaient d'une part de la manipulation de l'information, d'autre part de l'envahissement des médias,

tous les continents se connaissent et s'apprécient mieux qu'avant la deuxième guerre mondiale. Les voyages multiplient les contacts. Les migrations, le tourisme, les voyages d'affaires et d'études déplacent chaque année, dans toutes les directions, des millions de personnes, qui peuvent ainsi mieux apprécier les cultures des autres peuples, et mieux se rendre compte de ce qui les rapproche ou les distingue d'eux et, surtout, les circonstances et les raisons qui expliquent ces distinctions.

L'institution d'un " Patrimoine commun de l'humanité ", composé de sites et de monuments éparpillés dans le monde entier, et choisis selon les dispositions d'une Convention internationale à laquelle sont parties la plupart des nations, témoigne d'une prise de conscience de l'existence dans chaque peuple d'une spiritualité et des capacités créatrices susceptibles de produire des œuvres universellement appréciées ainsi que de la nécessité d'en assurer la sauvegarde et la préservation pour les générations actuelles et futures. La diversité apparaît ainsi comme une source d'enrichissement mutuel et un élément de solidarité, et non plus comme un facteur de suspicion, de tension et d'opposition.

Les moyens de communication de masse sur lesquels les fondateurs de l'Unesco mettaient tant d'espoir pour promouvoir la compréhension internationale et la paix, se sont diversifiés et multipliés, en accroissant leurs champs d'action. La radio, d'abord, la télévision ensuite, et la toile, le Web maintenant, ont permis de tisser des réseaux de communication de plus en plus denses couvrant l'ensemble du globe. La presse, le Cinéma, les livres, les musées ont multiplié les possibilités d'accès aux nouvelles, et aux créations les plus diverses des peuples les plus variés.

Désormais aucune personne, aucune culture n'est isolée des autres. La transmission des nouvelles, en temps réel, permet à chacun de pouvoir savoir instantanément ce qui se passe ailleurs, sinon avec exactitude, du moins selon la version qu'en donnent les médias dominants. Car les systèmes de communication et d'information modernes n'échappent, ni à la volonté de ceux qui les contrôlent de ne montrer le monde que selon leur vision et leurs intérêts, ni à la pression de tous les pouvoirs, qu'ils soient politiques, économiques, financiers ou autres qui aspirent à les utiliser à leurs propres fins.

La vision que divers médias donnent de la culture des autres, les sentiments qu'ils prêtent à ceux-ci, et les actes qu'ils leur attribuent ne relèvent plus désormais que de la perception qu'ils veulent en donner à

L'Acte constitutif de l'UNESCO, adopté, après 15 jours de débats, définit les principes et les modalités d'une coopération intellectuelle et culturelle internationale fondée, désormais, sur la reconnaissance de l'égale dignité des hommes et des peuples ainsi que de leurs cultures, et sur la nécessité de promouvoir leur compréhension mutuelle par la connaissance réciproque de leurs cultures, comme base de l'établissement de la paix et de la prospérité commune de l'humanité. Le Préambule de cet Acte constitutif qui résume les sentiments des fondateurs stipule, notamment, que :

" Les gouvernements des Etats parties à la présente Convention, au nom de leurs peuples, déclarent :

Que, les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent être élevées les défenses de la paix ;

Que l'incompréhension mutuelle des peuples a toujours été , au cours de l'histoire, à l'origine de la suspicion et de la méfiance entre nations, par où leurs désaccords ont trop souvent dégénéré en guerre ;

Qu'une paix fondée sur les seuls accords économiques et politiques des gouvernements ne saurait entraîner l'adhésion unanime, durable et sincère des peuples et que, par conséquent, cette paix doit être établie sur le fondement de la solidarité intellectuelle et morale de l'humanité ;

Pour ces motifs, les Etats signataires de cette Conventiondécident de développer et de multiplier les relations entre leurs peuples en vue de mieux se comprendre et d'acquérir une connaissance plus précise et plus vraie de leurs coutumes respectives".⁽³⁾

De tels principes rompaient avec toutes les théories qui, en Europe, depuis le XIX^e siècle, faisaient de la plupart des peuples situés hors de la sphère culturelle de l'Occident, des peuples sans Culture et sans Histoire. La seule perspective qui leur était offerte - et que quelques uns des rares intellectuels Africains présents en France notamment récusait - était l'assimilation complète à la culture de la puissance coloniale. C'est de là qu'est sorti le mouvement dit de la " Négritude ", alors que dans les pays anglo-saxons s'était développé depuis le début du siècle le panafricanisme, mouvement politique, qui posait l'ensemble de la problématique africaine, face au système colonial et à la condition des Africains de la Diaspora.

Depuis lors, les peuples les plus divers ont affirmé, et fait reconnaître, leur identité culturelle. Celle-ci a servi de levain aux luttes émancipatrices de plusieurs peuples colonisés. Aujourd'hui, les hommes et les femmes de

Le Premier Ministre de Grande Bretagne et de l'Irlande du Nord, Clement R. ATTLEE, s'adressant à la conférence le même jour, considéra que les relations dans le domaine de l'éducation et de la culture constituent l'un des aspects les plus riches et les plus importants de la vie internationale, et que la nouvelle organisation devait permettre de les développer de la manière la plus complète et la plus féconde. Car , s'interrogea-t-il " N'est-ce point, après tout, dans l'esprit des hommes que commencent les guerres? "

Puis il ajouta : " L'un des fléaux contre lesquels nous avons combattu au cours de la guerre, était l'habitude totalitaire de tirer un rideau autour de l'esprit des peuples, pour les empêcher de savoir ce que les autres pensaient; un autre consistait à endoctriner systématiquement l'esprit des peuples, à l'aide de quelques idées étroites et rigides, afin de les empêcher d'utiliser leurs facultés de raisonnement et d'avoir des critères à la lumière desquels exercer leur jugement. ...Eduquons [donc] nos peuples pour que leurs esprits se tournent vers la paix...car les guerres commencent dans l'esprit des hommes. "

Cette éducation doit contribuer à remédier à l'incompréhension qui résulte de l'ignorance des cultures les unes envers les autres et du manque de communication entre les différents peuples. "Aujourd'hui, estima-t-il, les peuples du monde, sont comme des îles qui se lancent des appels, par dessus des océans de malentendus. Ils ne se comprennent pas les uns les autres, ni dans leur histoire, ni dans leurs mœurs, ni dans leur mentalité, et pourtant, mieux ils se comprendront plus ils se rendront compte de ce qu'ils ont de commun et pourquoi et en quoi ils diffèrent les uns des autres, et moins ils seront tentés de se battre les uns contre les autres. " Connais-toi toi-même " disait le vieux proverbe ; " connais ton voisin " disons-nous aujourd'hui ; notre voisin, c'est le monde entier. " (2)

Les idées ainsi exprimées, tant par Archibald MacLEISH, que par le Premier Ministre Clement Attlee, furent enrichies par les réflexions des autres participants en fonction de leur sensibilité, de l'expérience qu'ils avaient du monde qui venait de s'écrouler avec la guerre et de la vision qu'ils se faisaient de celui qui était en train de naître, et qui portait en lui les espoirs de tant de peuples. L'Asie et l'Afrique furent presque absentes de la conférence, mais certains délégués se firent l'écho des voix des plus faibles qui avaient souffert du mépris de leurs cultures, qui suscitait le mépris de peuples.

création d'une organisation pour l'éducation, la science et la culture ". Cette conférence où étaient représentés les principaux Etats victorieux de la guerre, essentiellement par des intellectuels, dont certains avaient souffert durement de la guerre, souligna avec force, d'une part, l'unité de l'espèce humaine, les menaces qui, désormais, pesaient sur elle, ainsi que le rôle destructeur des idéologies fondées sur les préjugés et sur le dogme de l'inégalité des races et des hommes, et, d'autre part, la nécessité qu'il y avait, désormais, de fonder les relations entre les peuples et la coopération internationale sur des bases nouvelles, et en particulier, sur la connaissance et la compréhension mutuelles entre les peuples.

Dès l'ouverture de la conférence, à Londres, le 1er novembre 1945, c'est le Représentant des Etats-Unis d'Amérique, le poète et bibliothécaire du Congrès, Archibald MacLEISH qui, le premier, exprime les choix qui s'imposent au nouveau tournant que venait de prendre l'évolution humaine.

"L'humanité, dit-il, a enfin la preuve, - une preuve que ni l'ignorance, ni la mesquinerie, ni les préjugés intellectuels ne sauraient nier - que l'homme moderne se trouve devant une alternative à laquelle il ne saurait se soustraire, une alternative dont les deux termes doivent être pesés soigneusement et doivent faire l'objet d'un choix immédiat.... En voici les deux éléments : nous devons dire si nous préférons vivre ensemble ou si nous préférons - et je donne à ces termes leur sens littéral - cesser de vivre. ...[les premières bombes atomiques étaient tombées quelques semaines auparavant sur Hiroshima et Nagasaki].

Tant que notre désir de vivre ensemble n'aura pas été ratifié par la raison et le cœur des hommes, nous n'aurons pas réellement pris parti pour la vie... Ce n'est que lorsque les peuples de toutes les nations, et je ne parle pas de leurs gouvernements, ni même de leurs savants, mais tous les peuples, reconnaîtront qu'ils appartiennent à une humanité commune, que le choix des esprits deviendra celui des cœurs. " (1)

Pour lui, les instruments techniques et le langage universel pour atteindre cet objectif existent : ce sont les moyens universels de communication qui permettent à l'homme de s'adresser à l'homme par-dessus les frontières, et aux peuples du monde de pouvoir se parler et se répondre. Ce qui nous reste à faire, estima-t-il, c'est de "créer l'instrument social qui permettra de mettre ces moyens de communication et ce langage universel au service du désir de paix de l'humanité. " Cet instrument devait être l'organisation en création.

système des valeurs qu'elle génère et inculque et les sentiments qu'elle suscite, elle peut être au service de la paix ou à celui de la guerre. Elle a servi, au cours de la longue histoire de l'humanité, à attiser bien des animosités, à justifier bien d'entreprises de conquête, de domination, d'asservissement, et même d'extermination de peuples entiers.

Du XVI^e siècle à nos jours, les exemples ne manquent pas, à cet égard. En remontant plus loin dans l'histoire, on peut dire même que tous les impérialismes, de la Rome antique à nos jours, ont eu, en soumettant d'autres peuples, un objectif culturel : leur apporter la civilisation, si ce n'est la vraie croyance ; ou ont cherché à justifier leurs entreprises de domination politique et économique par des arguments de caractère moral, même si leurs actions revêtaient un caractère d'absolue immoralité.

Certes, la culture a servi également de catalyseur à la lutte émancipatrice de nombreux peuples. La carte politique de l'Europe d'aujourd'hui serait incompréhensible, si on ne gardait à l'esprit, le mouvement dit des nationalités, qui définissait la nation comme l'ensemble des peuples parlant la même langue - la langue étant l'élément de base de toute culture - et qui a abouti au XIX^e siècle à l'émergence de nouveaux Etats et à l'unification d'autres, et non des moindres.

Mais, paradoxe de l'histoire, c'est au cours du même XIX^e siècle, que l'Asie et l'Afrique se voyaient privées, par des puissances européennes, de toute emprise sur elles-mêmes, au nom d'un devoir de civilisation, donc un devoir culturel, que s'étaient arrogés ceux qui cherchaient à s'approprier leurs ressources et à contrôler le marché potentiel qu'elles représentaient pour leurs économies en plein développement.

Il faudra attendre la deuxième guerre mondiale et les ravages causés par le nazisme, en Europe même, pour que les européens comprennent comment des idéologies perverses ancrées dans la conscience collective, donc dans la culture, peuvent inhiber dans les esprits tout sens moral, tout sentiment d'humanité, et créer le mépris et la haine, chez des personnes qu'on ne peut, cependant, ranger dans la catégorie des peuples prétendument " barbares ", au sens où l'entendaient les anciens Romains.

Mais la culture peut être aussi une source essentielle de paix. C'est ce qui fut mis en évidence, pour la première fois dans un forum international, à l'occasion de la "Conférence des Nations Unies en vue de la

LA CULTURE COMME FONDEMENT DE LA COMPREHENSION MUTUELLE ET DE LA PAIX ENTRE LES PEUPLES

Amadou Mahtar M'Bow

Cette communication porte sur la "culture comme fondement de la compréhension mutuelle et de la paix entre les peuples", comme contribution à la réflexion sur les perspectives des relations internationales durant la première moitié du XXI^e siècle.

C'est dans la culture que s'exprime, en effet, la dimension spirituelle de l'homme : ses croyances, son savoir, son expérience, la conscience qu'il a de lui-même et de sa société, et la vision qu'il peut avoir des autres ; de ce fait, elle est le fondement principal de sa personnalité, la source première de sa sensibilité et le moteur de son action. Il en est ainsi des individus comme des peuples, car un peuple ne se définit que par l'appartenance de ses membres à une même culture qui se manifeste essentiellement à travers une langue et une histoire communes, un système de valeurs, des créations et des représentations diverses dans lesquelles ils se reconnaissent, et qui tissent entre eux des liens de solidarité.

Mais la culture n'est ni figée, ni fermée à elle-même. L'individu s'enrichit sans cesse de nouvelles connaissances, de nouvelles expériences qui élargissent son horizon culturel. Et la société elle-même évolue sans cesse; elle s'enrichit des travaux de ses savants, des œuvres de ses créateurs, du labeur de ses travailleurs et des multiples apports qui lui arrivent de l'extérieur, comme elle peut contribuer à son tour à féconder d'autres cultures.

La culture est donc au centre des relations interpersonnelles comme à celui des rapports entre peuples. Selon sa nature, les croyances, le

In every bilateral dialogue, each side has a vital national interest which must be safeguarded throughout the ebb and flow of negotiations. Around this hard core, but quite distinct from it, both sides deploy their negotiating positions and these should be supple and adaptable to circumstances. For instance, to give a facetious but graphic example, it is said that there are at least six ways to tie a baby's diaper, but the main aim to be achieved is single and paramount !

The mistake we are often tempted to make in bilateral talks is to take as rigid an attitude on negotiating positions as we do on core interests. The resulting impasse often leads to a breakdown of talks.

A combination of the methods I have tried to outline in this talk might contribute to improving the potentiality of dialogues and advance peace and understanding in a battered and embattled world.

Notes

- 1) "Development Economics - Nature and Significance" by Prof. Syed Nawab Haider Naqvi.
- 2) Dr. Mahbub ul Haq.
- 3) A copy of this lecture was sent to the Permanent Secretary of our Academy last year in answer to a request for an article for the magazine "Academia".

Several historical examples come to mind, such as the emergence of perspective in Western painting around the 14th century, and its absence before and since that period in Eastern painting or in Moghul miniatures. Without going into a detailed discussion of this subject, the point I would like to make is that the perception of even physical reality is frequently a function of the cultural environment within which it is observed, and every culture has its own world-view, a spirit or *zeitgeist* that animates it, a unique thrust that predisposes it to see things in a certain special way.

It is important that in our enquiry into any such self-contained cultural system we must resist the temptation to make a hasty judgement. We should try to understand it : the first act being to perceive and only then to conceive, so as to weave one's way into the roots of this other system of thought, which forms the object of our enquiry. Thereafter we should return to our own value-system because that value-system is vital to us.

We return to it with a deeper comprehension, based on perceptions that are less likely to be distorted. An excessively ethnocentric view, whether in relation to diplomacy or dialogue, is as much out of place, as the world-view of Ptolemaic era in astronomy.

The need to liberate ourselves from such a self-centred approach is as great a challenge for diplomats as for strategists. Whether our purpose is to concert our thinking and our planning with friends and allies or to defend vital interests against threats from adversaries, we must recognize that the perceptions of each side create separate realities. Otherwise, the strategic environment will be misjudged, the centre of gravity misappraised and the point of main effort misplaced. Conversely, if an approach similar to the one advocated above is adopted by both sides, the chances of enriched mutual understanding will be greatly increased and the option of dialogue, instead of conflict, will take on a different meaning.

The basic assumption, of course, is that both sides would be content with a settlement that may be less than totally acceptable, but might avoid a long and debilitating confrontation or a mutually devastating war.

Allow me to conclude with a final thought on the technique of conducting a dialogue. I can claim no originality for it, and I wish I could recall and duly acknowledge its source.

someway applicable to most of them, are the errors that arise from misconceptions regarding the reactions and judgements of nations and peoples whose cultural moorings are different from our own.

There can be at least two ways of approaching this "cosmos". The first is to approach it from the anchorage of our own value-system that is vital for providing coordinates for action, because it gives substance and meaning to our national life. This value-system is equally important to enable us to define the objectives that are worthy of pursuit, the transformations that it is desirable to promote or those it is vital to resist.

We can thus approach this other reality from the outside, carrying the framework of our own value-system with us, as one would look at the external aspects of a building or a cathedral and judge it in the subjective terms of one's own values. In so doing, however, that very value-system which is so essential for our own line of action becomes a refracting medium for the act of perception. As this cognition precedes action, the question arises : how do we ensure that it corresponds with reality and is not distorted? And this is the gravamen of our thesis : that in viewing any reality "from the outside", we become instantly vulnerable to false perceptions, the more so when we remain - voluntarily or otherwise - prisoners of our own system or totally egocentric attitude.

The second method in this encounter is to put aside temporarily this baggage of one's own value-system which is so vital for action but such an impediment in the quest for objectivity : so disengaged and liberated, we may enter the reality to be examined without preconceived notions. We should allow the phenomenon to speak to us directly, having removed the distorting filter that our prejudices interpose. This is not to say that we approve what we see or experience, but merely suspend judgement and permit impressions to reach us transparently, in almost the same manner as they would reach the dwellers of that cathedral or building. This reality, their reality, is a thing apart with an existence that is unique. In many cases, it is not similar to our own. And we would be surprised to discover how often even physical reality, the appearances of physical things, can change or appear altered, when seen through the eyes of two different cultures. We would be right to wonder how it could be possible that they might be seeing different things, as distinct from seeing things differently.

This means that the field for discussion and discourse must be enlarged to include dialogue between rich and poor countries, as also between neo-classic economics and development economics.⁽¹⁾ Given unchecked population growth, in inverse proportions to resources in developing countries, "it is no longer a question of the future of the third world, because the third world is the future of the world".⁽²⁾

We could go on to explore other areas that demand dialogue, including religious discords or civilizational clashes, in addition to the more obvious inter-state confrontations. The question then is not only the pressing need for dialogue, but what form should dialogue take in a wide variety of settings? What kind of panacea is it expected to offer when each side sees no other point of view except its own, and also seeks absolute security for itself in the absolute insecurity of its adversary? Furthermore, what hope is there for success in dialogue when it is taken to be an end in itself - a public relations' act for domestic consumption? I return to the question, what form should dialogue take? Above all, what contribution can we bring to the psychological technique of dialogue in the spirit that underlies the problem you have placed before us for discussion?

I would like, with humility, to make a few suggestions about the method of dialogue, based on some ideas I had developed some years ago in a talk entitled "Diplomacy as a Problem in Epistemology"⁽³⁾ or perceptions of reality. I shall try to offer, for what it is worth, an abstract of the ideas contained in that paper, as I believe it is germinal to the entire range of issues we confront.

In the approach to dialogue between nations, we should take as a starting point the premise that each nation inhabits a cosmos of its own. It has a cultural tradition - the product of its own historical experience, its hopes and yearnings, its fears and anxieties; its geographical coordinates and socio-economic patterns, as also the nexus in which its scale of values operates.

We all know that many factors influence diplomatic dialogue, including the pressures of public opinion and electronic media, the relative negotiating strengths, international opinion, economic factors and the political will of the protagonists concerned. But beyond these, and in

AN OPTION FOR DIALOGUE INSTEAD OF CONFLICT ON THE LEVEL OF STATES AND BELIEFS

Sahabzada Yaqub Khan

Observers looking back at the opening years of the 21st century would surely record the events of September 11th as a watershed in political, economic and social relations. It continues to impinge on every aspect of life through the globalization of a single world-shattering event.. From this epicentre radiate multiple lines of force which will shape events in the coming decade of this new century.

In the aftermath of these events the option of dialogue instead of conflict is more imperative than ever before. Although dialogues and negotiated settlements have often provided breathing space and cooling off periods, and have sometimes proved to be partially successful, they do not offer a record of consistent results. The more dangerous disputes and conflicts between nations have continued to fester for half a century in South Asia and the Middle East.

In other parts of the world the areas of dispute extend over a vast field and have increased in intensity. The war against terrorism as a worldwide phenomenon has given a new and lamentable dimension to conflict. In most cases, the root causes that motivate terrorists are to be found in deprivation, despair and anger that make life a burden from which they seek eschatological relief and solace in suicide attacks. The long term answer surely is patient negotiations to eradicate the root causes from which such destructive acts arise.

s'édifient des murailles pas toujours faciles à franchir. Le dialogue devient une école d'éducation, de libération mutuelle, en un mot, un besoin pour notre temps.

Conclusion

En Afrique, plus que partout ailleurs, les violences entre les peuples et les Etats entravent le développement économique et social. Seul le dialogue, au niveau des Etats, permettra d'élargir la conscience du droit et de faire l'économie des violences mortifères.

Les religions ont la mission de donner l'exemple du devoir de tolérance les unes envers les autres. Cela implique la guérison des mémoires pour pardonner les outrances du passé entre les communautés religieuses. Chaque croyance véhicule des valeurs positives irréductibles. Le devoir des hommes de bonne volonté est de contribuer à désenclaver les coeurs pour les ouvrir à ces valeurs et à l'amour qui dépasse tout. Dieu, en son absolu, a investi des richesses insoupçonnées dans le coeur des hommes. Le dialogue entre les croyants peut assurer la promotion des lieux de convergence, car comme l'a si bien dit Teilhard de Chardin, "tout ce qui monte converge".

conflits est, sans nul doute, l'espace religieux. On cite à l'envie André Malraux qui avait affirmé que le XXI^e siècle serait un siècle religieux. On accorde beaucoup d'attention à ce propos, sans doute parce que l'auteur n'affichait pas lui-même une appartenance religieuse. Il n'est pas en notre pouvoir de dire ce qu'il adviendra de sa prophétie.

Il faut pourtant se demander ce que pourrait bien signifier un siècle religieux. La plupart des hommes de ce temps ne jouissent pas du bonheur de vivre ensemble dans la compréhension mutuelle, la tolérance et le sentiment fort d'appartenir à une commune humanité qu'il faut protéger. Il en est ainsi, parfois, tout simplement à cause des différences de croyances mal vécues. Les religions n'arrêtent pas de faire des adeptes mais elles n'ont pas toujours bonne presse. On les accuse volontiers d'être sources de guerres et de conflits.

Ce soupçon entretenu contre les croyances qui sont pourtant des lieux où se développent les philosophies morales qui défendent la dignité de l'homme, doit faire réfléchir. En effet, notre monde que l'on qualifie de "village planétaire", a certes vaincu les distances géographiques, mais il reste encore affronté au défi du pluralisme religieux qu'il a du mal à gérer. La prégnance des philosophies religieuses est si évidente, même dans la vie des sociétés actuelles, que les croyances cherchent à marquer de leur influence les orientations internationales, passablement troublées...

Les croyances sont, en général, des lieux de totalité qui informent l'existence de ceux qui y adhèrent. Il ne peut être que dommageable pour l'humanité que, ce qui sollicite l'excellence et le devoir de mieux faire, se transforme en force d'incitation à la violence, aux affrontements, en un mot à la barbarie. Le pluralisme religieux est une réalité incontournable et une richesse pour l'humanité si chaque religion dilate au regard de tous le meilleur de ses valeurs.

Le Pape Jean Paul II a compris combien les religions peuvent nuire gravement à leur propre fin si elles n'endiguent pas les passions qu'elles entretiennent. C'est pour cela que son ministère pastoral est dominé par son ouverture au dialogue inter-religieux. Cette démarche est d'autant plus délicate que le champ des convictions ne s'aborde pas sans précautions.

Ici le dialogue n'est pas seulement une nécessité mais une exigence. Ce sont donc des espaces intérieurs qu'il faut ouvrir à l'échange. Car les préjugés religieux sont tenaces et, plus que partout ailleurs, c'est là que

qui suppose l'adhésion des partenaires. C'est grâce à cela que les Nations-Unies se sont structurées et ont réussi à obliger les diverses communautés humaines nationales à s'entendre.

L'histoire de l'humanité et la polémologie nous enseignent qu'il n'existe point d'ennemi qui ne devienne un jour un interlocuteur avec qui il faut s'asseoir pour discuter afin de trouver les moyens de mettre fin à leurs différends. Les Ministères des Affaires étrangères que certains pays préfèrent désigner sous le nom de Ministères des Relations internationales, constituent des structures d'Etat qui facilitent les contacts entre les Gouvernements. Il nous faut inciter ces instances où s'exercent tant de compétences à s'organiser davantage pour mettre en place des structures permanentes de concertation pour dissiper les malentendus qui provoquent souvent les conflits. Il vaut mieux prévenir que guérir.

Le dialogue suppose des contacts qui ouvrent la voie à la reconnaissance mutuelle. Il sort les protagonistes de la logique de la méfiance qui conduit à la défiance, souvent source de violence. Le dialogue réduit l'espace des préjugés qui faussent la signification des mots. Or, la déchirure du sens est toujours cause de graves malentendus. Il vaut mieux éviter aux Etats des pertes inutiles en vies humaines et en biens matériels.

Qu'il nous suffise de regarder notre continent pour constater que bien des conflits qui en retardent le développement auraient pu être évités si les hommes d'Etat qui dirigent avaient à coeur de se rencontrer, de se parler et de faire éclater leur part de vérité par la circulation de paroles sincères. C'est dans la part de vérité de l'adversaire que se dit son droit, et seul le dialogue permet de ne pas se laisser enfermer sur ses propres droits au point d'ignorer ceux des autres.

La tentation des Etats est de rechercher des effets de dissuasion. L'Histoire montre cependant que la dissuasion ne supprime pas les tensions. Il faut alors favoriser une culture de dialogue dans les relations internationales. Celle-ci m'apparaît comme l'arme des forts parce qu'elle se nourrit de la sagesse des peuples pour créer une dynamique de rapprochement et de confiance.

2 - Le dialogue entre les croyances : une exigence

Je viens d'évoquer les complexes offensifs ou défensifs de souverainetés des Etats qu'il faut endiguer par une diplomatie renforcée de dialogue. Le second point de cristallisation identitaire qui peut générer des

LE DIALOGUE ENTRE ETATS ET CROYANCES : ANTIDOTE AUX CONFLITS

Le Cardinal Bernardin Gantin

Introduction

Depuis la nuit des temps, les sociétés humaines se sont affrontées soit pour défendre des droits soit pour élargir leur espace de souveraineté soit pour protéger leurs convictions. Le conflit est une réalité inhérente à notre commune humanité, fondamentalement lié à l'existence de la différence aussi bien au niveau des individus que des groupes. Aucune société n'y échappe, comme le démontre l'histoire des peuples et des civilisations. Notre réflexion, pour être réaliste, devra en tenir compte avec intelligence et sagesse... L'intelligence doit en cerner les racines, et la sagesse en conjurer les dangers.

Cette brève communication voudrait insister sur le rôle pédagogique du dialogue pour conjurer les conflits. Car il aide à dire le droit, à faire prendre conscience des devoirs entre les Etats et les communautés croyantes, qui sont deux structures qui génèrent souvent des conflits.

1- Le dialogue pour prévenir les conflits entre les peuples

La tentation qui a toujours guetté les peuples est de régler les problèmes qui les opposent par le jeu des rapports de force. Cela accentue les dissensions qui ont du mal à prendre fin, surtout si les choses deviennent plus difficiles sur le terrain.

Mais nous savons qu'un Etat ne se construit durablement que sur la force des lois, et du droit qu'elles incarnent. Pour éviter la cacophonie, liée à la polysémie où chacun se donne raison, on a recours au droit international. Celui-ci est toujours fondé, en son principe, sur un consensus

Joseph Piqué, envenime tous les efforts déployés pour instaurer la paix dans la région. La vérité, comme a dit hier au Parlement Européen, M. Christian Patten, le Commissaire pour les Affaires étrangères de l'Union Européenne, est que le Moyen-Orient est en flammes. C'est ce qu'il faut arrêter tout de suite.

Nous nous retrouvons ainsi dans une situation mondiale d'incertitude et d'insécurité. Tout peut arriver dans le monde étant donné l'équilibre instable dans lequel nous vivons, mais nous devons maintenir l'espoir et la tête froide. Agissons aussi, chacun à son niveau, en accord avec ce que la conscience et la raison nous conseillent, en assurant une participation active, civique et citoyenne, de façon à affirmer les valeurs humanistes indispensables à l'instauration de la paix et à la promotion de la dignité humaine.

qu'Israël dépend d'une façon presque absolue de l'Amérique, économiquement et militairement ? La réponse me semble très simple. Le poids électoral du lobby israélien d'Amérique, l'alliance qui me semble s'être faite entre les juifs et les fondamentalistes chrétiens du sud des Etats-Unis, les tergiversations du Président Bush en cette matière et surtout en ce qui concerne sa politique au Moyen-orient ont encouragé Sharon à ne pas céder dans sa propre politique répressive ; il semble que Sharon n'a pas pris au sérieux les recommandations du Président Bush, ce qui a soulevé le problème à nouveau sur le bien-fondé de la stratégie nord-américaine dans la lutte contre le terrorisme.

Maintenant où allons-nous, et comment éviter la division grave du monde entre les pauvres et les riches, qui s'ajoute actuellement aux divisions religieuses et à la lutte contre le fondamentalisme et l'extrémisme? L'Union Européenne devrait avoir un rôle important et débattre avec nos amis américains la stratégie la plus adéquate pour conduire la lutte contre le terrorisme et entamer un dialogue entre les civilisations et arriver à la paix; il faut reconnaître, toutefois, que l'Union Européenne n'a pas fait suffisamment d'efforts ; elle a été soumise à des pressions dans son action en se limitant à émettre des vœux pieux inefficaces. Elle a été paralysée par des problèmes internes et complexes: l'élargissement des réformes constitutionnelles, la sécurité interne, l'immigration, les questions de justice et de solidarité sociales, la politique extérieure commune, la politique de défense. En outre, par le fait que les dirigeants européens ne sont plus à la hauteur de la situation, l'Union Européenne n'a pas réussi jusqu'à maintenant à s'assumer en tant que puissance mondiale avec une stratégie autonome face aux Etats-Unis, qui suscite la conviction généralisée que l'Union Européenne est une réalité indispensable au monde et à son équilibre, aux grands et aux petits pays. C'est pour cela que les omissions politiques de l'Union Européenne sont tellement ressenties dans le monde entier, l'absence européenne dans le conflit israélo-palestinien en est un bon exemple.

La récente Conférence de Valence organisée sous la présidence espagnole, est venue relancer le processus de Barcelone en ce qui concerne le développement et la consolidation des relations inter-méditerranéennes. Mais la situation en Israël, comme j'ai eu l'occasion de le dire au Parlement européen où j'interpellais le ministre espagnol des affaires étrangères,

détenues, a soulevé de justes réserves au sein des communautés juridiques du monde entier, aux Etats-Unis même, ainsi qu'au sein d'Amnesty Internationale et d'autres organisations non gouvernementales similaires.

En Israël, le gouvernement de Sharon a profité de l'occasion créée par la guerre contre le terrorisme pour essayer d'en découdre avec les Palestiniens et leur chef Yasser Arafat. Le gouvernement de Sharon a oublié qu'Arafat est un interlocuteur qui a été reconnu par le monde entier en tant que représentant légitime des Palestiniens, et en cette qualité il a signé les Accords d'Oslo et il a gagné le Prix Nobel de la paix conjointement avec Itzhak Rabin et Simon Pérès. L'attitude et les actes de Sharon sont particulièrement condamnables et choquants. Il est vrai que l'administration américaine a pris position et a réaffirmé qu'elle considérait Arafat comme le représentant légitime des Palestiniens. Elle a même reconnu la création de l'Etat de Palestine. Elle a aussi ordonné le retrait immédiat des troupes israéliennes des territoires autonomes palestiniens occupés. Mais Ariel Sharon, non seulement n'a pas eu d'égards pour les conseils américains, mais il a intensifié les actes de guerre, les démolitions des villes palestiniennes, enfreignant les plus élémentaires droits humains et agissant avec une brutalité intolérable, selon des témoignages oculaires non suspects. Je dis cela en conscience, d'autant plus que pendant toute ma vie, et surtout après la constitution de l'Etat d'Israël, je me considère un ami d'Israël.

Les images de la dévastation de Jénine, de l'emprisonnement d'Arafat à Ramallah, totalement détruite, de ce qui s'est passé dans l'Eglise de la Nativité à Bethlehem gravé maintenant dans la mémoire des millions de téléspectateurs du monde entier ne constituent-elles pas, aux yeux de l'histoire, une honte ineffaçable au prestige d'Israël ? La vérité est que c'est Israël, je regrette de le dire, qui ne se comporte plus comme un Etat de droit. Comment se fait-il que le gouvernement d'Israël est allé si loin devant le silence d'autant d'Israéliens partisans de paix, tel Simon Pérès dont l'action me surprend beaucoup, moi qui est son ami depuis plus de trente ans. C'est une question sans réponse pour les amis de l'Etat d'Israël parce que quand les anciens persécutés deviennent eux-mêmes des persécuteurs, la logique n'a plus de sens, et les raisons qui peuvent être évoquées faussent la balance.

Il y a également une autre question qui perturbe : Comment Sharon a-t-il osé ignorer les recommandations du Président Bush alors que l'on sait

beaucoup de personnes dans le monde ". Si l'on avait médité sérieusement cette remarque, la situation du monde d'aujourd'hui aurait peut-être été différente et les perspectives de l'avenir moins angoissantes.

La force militaire peut s'imposer transitoirement comme nous le montre l'histoire dans beaucoup de cas, mais elle ne peut pas remplacer la justice et le droit international, surtout que les règles juridiques élaborées par les Nations Unies depuis plus de cinquante ans continuent d'exister. Ainsi, la réalité vécue au sein de plusieurs régions du monde est en contradiction avec les principes proclamés et l'ordre juridique international tel qu'il existe encore. La défaite et même la destruction du régime Taliban, qui pourrait en elle-même être une bonne chose, a été brutale et abrupte, mais nous continuons d'ignorer ce que va être l'avenir de l'Afghanistan en termes politiques, économiques et religieux. A titre d'exemple, qui va réparer ce qui a été détruit et comment se fera la reconstruction de ce pays si dévasté ? En ce qui nous concerne, il s'avère important que nous nous interroguions sur les résultats concrets des opérations dites " justice infinie " et " liberté durable ", deux désignations au demeurant très malheureuses. Quoi qu'il en soit, on sait que ni Oussama Bin Laden ni Mullah Omar n'ont été arrêtés au cours de ces opérations. Selon les informations transmises par la presse américaine, la guerre contre le terrorisme est loin d'être finie, une grande partie des réseaux terroristes d'Al-Qaïda sont encore intacts, et probablement prêts à agir de nouveau, c'est pour cela que le président américain a dénoncé les pays de l'axe du mal. La question immédiate qui se pose à tout observateur attentif est de spéculer sur les complicités dont ont pu bénéficier les terroristes pour qu'ils ne puissent pas être arrêtés, au regard des moyens militaires utilisés contre eux.

La conformité avec les paramètres de la pensée démocratique sur lesquels les occidentaux semblent démontrer tant d'orgueil, exige, quels que soient les crimes commis et quelque horribles que soient les attentats, que le combat doit être conforme à la loi, à la justice, et dans le respect du droit international. Or, dans le cas présent, seules sont appliquées les initiatives prises par l'administration américaine et proposées, en passant, aux pays de l'Union Européenne, sans légalité aucune, ou, au moins, de manière très discutable. La façon dont les personnes suspectées de terrorisme en Afghanistan ont été emprisonnées puis transportées dans des conditions graves et sous l'effet de la drogue à Guantanamo où elles sont

sentiment de répulsion très généralisé contre les actions terroristes dont ils étaient victimes, ils n'ont pas pu réussir à constituer un mouvement en termes de négociations politiques. Cela a été malheureusement une opportunité perdue.

Les attentats ont constitué un choc psychologique et politique pour l'opinion publique américaine. Les Etats-Unis ont pu constater que leur territoire, comme tout autre territoire du monde, n'était pas invulnérable comme ils croyaient. Malheureusement, ils n'ont pas su, jusqu'à ce jour, tirer de cette constatation les conclusions politiques qui reposaient sur les racines, les motivations sociologiques, politiques, idéologiques et religieuses de ce nouveau phénomène qu'est le terrorisme islamique, ou mieux dit, le terrorisme global.

Dans la décennie incidente au 11 septembre, le monde a subi un changement radical. Les grandes lignes de ce changement sont constituées par le collapsus du communisme au niveau mondial, la fin du monde bipolaire, l'émergence d'une hyper-puissance unique en termes mondiaux aux plans économique, scientifique, technologique, militaire et médiatique. Les grandes transformations scientifiques et technologiques au cours de la décennie 90 et la révolution informatique ont également constitué des facteurs importants d'une déréglementation, comme le processus de la globalisation libérale qui bénéficiait aux pays développés, en particulier les Etats-Unis. C'est de là que vient la donnée de la pensée unique, un genre de rouleau compresseur du multiculturalisme et du plurilinguisme qui renforce la mondialisation économique libérale, éloignée de toute préoccupation éthique ou environnementale. Le profit et l'argent sont dominants plus que dans toute autre période historique. Aujourd'hui, le pouvoir politique est dominé par le pouvoir économique des grandes multinationales, et même par le pouvoir médiatique. La division du monde entre le nord (les pays les plus développés) et le sud (les pays les plus pauvres et exploités) s'est dangereusement accentuée durant les dernières années en même temps qu'on assiste à une marginalisation du système des Nations Unies, à la création du G7, le directoire mondial des pays riches, sans aucune légitimité démocratique. Il y a aussi l'absence de toute influence des pays dits " non alignés ", qui ont perdu leur ancien poids politique, parce qu'ils n'ont plus de rôle à jouer entre l'Est et l'Ouest

La crise provoquée par les événements du 11 septembre n'a pas été prise comme une opportunité pour méditer sur la raison pour laquelle, comme l'a écrit la revue *Time*, " l'Amérique est l'objet de haine de

RÉFLEXIONS SUR LA STRATÉGIE MONDIALE ANTI-TERRORISTE DANS LE CADRE EURO-MÉDITERRANÉEN

Mario Soares

Je voudrais d'abord féliciter l'Académie du Royaume du Maroc pour le thème qu'elle a choisi pour cette session de printemps, le thème des relations internationales durant la première décennie du XXI^e siècle étant, à bien d'égards, un thème complexe parce que ces relations angoissent tous ceux qui s'en occupent. Je me permettrais, dans cette intervention, de faire une brève réflexion sur la stratégie anti-terroriste mise en œuvre et son impact dans l'enjeu méditerranéen et européen. Comme le thème est très vaste et pas du tout facile (sur beaucoup d'aspects j'ai plus de doutes que de certitudes), je tâcherais, en style télégraphique comme on dit, de vous soumettre quelques réflexions.

Tout d'abord, les attentats terroristes du 11 septembre ont provoqué un bouleversement de la politique américaine, spécialement la politique de l'administration Bush qui a mis en œuvre une politique anti-terroriste fondée sur le concept polémique de riposte, lequel a été adopté à l'unanimité par une résolution du Conseil de Sécurité des Nations Unies. Cela a constitué un précédent très dangereux parce que la riposte et la légitime défense sont des concepts juridiques différents. Une dénommée grande coalition a été créée pour faire face au terrorisme, elle comprend, entre autres, les pays arabes et les pays musulmans non arabes, afin d'éviter tout semblant de guerre religieuse.

Mais la stratégie anti-terroriste n'a pas été définie, ni par la négociation entre les membres de la grande coalition, ni par un consensus. Elle a été unilatéralement conçue par les Etats-Unis qui ont assisté avec plaisir à un mouvement de solidarité internationale à leur égard. Malgré le

relations internationales. On arriverait ainsi à réaliser le rêve qu'on avait dans le passé : la paix du Seigneur où "treuga Dei". Cela nous conduirait à un ordre entre les nations basé sur les grands principes moraux qui sont l'héritage commun de toutes les religions monothéistes. Cela ne peut être atteint que si les responsables sont solidement ancrés dans leur propre foi. Quand on est un vrai croyant on ne craint pas le dialogue avec les autres parties, comme le démontre par exemple la notion des "peuples du livre" que nous trouvons dans l'Islam et dans la Chrétienté. Nous avons beaucoup en commun surtout au plan politique, moral et nous pouvons instaurer un ordre pacifique entre les nations. Cela ne pourra être atteint que si on reconnaît les valeurs fondamentales de la religion. C'est la mise en équation des valeurs transcendantes religieuses dans nos relations qui nous permettra de trouver un ordre mondial. Celui-ci est plus que jamais indispensable à un monde en évolution et qui est à la recherche de principes salvateurs qui nous permettent de surmonter les crises actuelles.

les dissensions religieuses pouvaient déboucher sur les conflits. On a vu cela lors de certaines des grandes conférences internationales patronnées par l'ONU comme la conférence de Beijing où les représentants des religions monothéistes se consultaient régulièrement sur une unité d'action en faveur de la lutte pour le respect du droit à la vie des enfants non encore mis au monde. On trouve ici une tendance croissante à reconsidérer les conflits entre les religions pour découvrir que celles-ci sont une réalité historique qui n'a rien à voir avec les impératifs de l'heure actuelle.

En effet, il y a eu au cours de l'histoire deux types de guerres : la guerre des professionnels et la guerre populaire. Cette dernière était bien plus destructrice que la première, car elle affectait aussi les conséquences de la guerre, c'est-à-dire les traités de paix. Cela est d'ailleurs compréhensible. Un soldat professionnel n'est pas affecté profondément par un conflit, car il remplit son devoir librement accepté. Par contre, si on met un civil en uniforme et qu'on lui ordonne de tuer un autre civil qu'il ne connaît même pas, il faut le mettre dans une condition psychologiquement spéciale, car par nature il n'est pas capable de tuer. La guerre populaire est donc avant tout une guerre de propagande et c'est exactement ce que nous trouvons dans l'histoire européenne. L'Europe a été créée en grande partie par les guerres populaires contre les Maures en Espagne et contre les Turcs dans le Bassin du Danube. Nous sommes ainsi encore aujourd'hui les héritiers de l'image faussée de l'Islam qui était utilisée comme un élément important de la propagande. Cela fausse la pensée politique de part et d'autre et crée des éléments de conflit qui n'ont plus de justification à l'heure actuelle. C'est là un des problèmes essentiels auxquels il faudra une justification à l'heure où une coopération entre les pays de tradition religieuse monothéiste est indispensable pour assurer à l'humanité une évolution pacifique dans l'avenir.

Nous avons aujourd'hui - chose d'ailleurs assez étrange mais compréhensible - plutôt une guerre des historiens, alors qu'une compréhension de l'histoire de part et d'autre pourrait au contraire trouver pour le monde une entente adéquate avec une base morale solide qui permettrait de donner à notre évolution future une tournure plus favorable que celle qui paraît parfois se dessiner.

On parle beaucoup de nos jours d'un oecuménisme entre les religions. Il faut remettre cet oecuménisme dans ses perspectives véritables. Il est indispensable pour promouvoir les principes moraux et améliorer l'état des

supranationales et qui de bases souvent ignorées comme les Iles Cayman ont pu effectivement affecter directement la stabilité financière des grandes puissances. Il y a d'ailleurs à ajouter à cela le déplacement du pouvoir économique, du moins en ce qui concerne les matières premières comme on peut le remarquer par l'influence considérable d'un pays minuscule comme le Brunei qui est aujourd'hui pratiquement une grande puissance internationale. C'est cela qui a incité, entre autres, certaines régions économiques importantes, comme l'Europe, à promouvoir la création de l'Euro pour se protéger contre les dangers de la spéculation internationale.

On remarquera l'action menée par des groupements de puissance, comme certaines associations criminelles internationales ou certaines sectes, pour gagner le contrôle de certains pays marginaux et les utiliser comme base de leurs opérations.

Un autre facteur est la crise morale dans le monde qui est, en partie au moins, la conséquence de l'évolution économique et l'expansion de l'information dont on a déjà parlé. Cela affecte les réalités religieuses qui avaient donné aux peuples leur stabilité et leur force intérieure. Nous avons aujourd'hui affaire à certaines forces qui, de plus en plus, rejettent la religion, donc le code moral. Nous arrivons ainsi à cette situation critique dont le danger est le fait que s'il n'y a pas de Dieu tout est permis. La crise du droit international est due, en partie, à ce détournement de larges secteurs de l'humanité des attaches religieuses. En même temps, cette carence a affaibli considérablement certaines régions du monde où l'abandon de l'élément religieux conduit non seulement à un effondrement des armatures morales, mais aussi à une attitude fort différente dans la vie internationale. C'est ce que certains ont appelé la guerre des cultures. Celle-ci n'est pas due, comme on l'interprète souvent, aux différences entre certaines religions. Celles-ci se rapprochent de plus en plus, suite à la compréhension des vérités fondamentales que Dieu a données à l'humanité. Par contre, on note une forte offensive contre la notion même de religion dans certains pays hautement développés. En Europe, par exemple, un certain nombre de gouvernements ont déployé des efforts considérables pour rayer la notion de Dieu et de religion des documents internationaux et ont eu, malheureusement pour l'Europe, un certain succès. D'autre part, on remarque de plus en plus, notamment entre les personnalités et groupes religieux, un rapprochement alors que dans un passé pas tellement éloigné

chambres de toutes les personnes qui ont un appareil récepteur. Elles ont donc un impact fort différent sur la psychologie et sur l'attitude des peuples comparativement au passé. Là les nouvelles, quand elles arrivaient à destination, étaient déjà refroidies. Maintenant elles arrivent directement à chaud et créent une atmosphère toute autre que celle des temps passés.

On a beaucoup parlé du nucléaire dans ce contexte. On notera aujourd'hui que le nucléaire n'est plus, du moins sur le plan de la stratégie mondiale, le même poids qu'il avait il n'y a pas si longtemps. Il y a de plus en plus d'armes qui se développent et qui seront dans un avenir proche infiniment plus meurtrières que les bombes qui avaient détruit Hiroshima et Nagasaki.

On peut donc dire que la vie de beaucoup de pays, à l'exception de quelques uns relativement minuscules et en bordure des événements, a changé considérablement, même au plan individuel. Il en est de même de l'orientation politique des super-puissances et des puissances moyennes.

Ces facteurs fondamentaux ont de plus un impact considérable sur l'économie du globe. Il y a aujourd'hui une inflation mondiale dont l'un des facteurs, à la fois inévitable et dangereux, a été l'acceptation, notamment à travers le Fonds Monétaire International, de l'abolition de l'or comme étalon et son remplacement par le papier qui a été largement responsable des failles dans la politique du développement.

Un facteur important a été la dimension différente des finances internationales qui nous affectent à l'heure présente. C'est la conséquence de la politique de l'ONU qui a multiplié le nombre des Etats au cours des dernières années et a donné le caractère d'Etats munis de tous les droits de souveraineté à des pays encore très primitifs et où manque l'expérience d'une politique économique à l'échelle mondiale. Une conséquence typique de ce fait a été le tournant de l'année 1992 dans le monde des finances où un syndicat avec sa base sur les Iles Cayman a pu ébranler l'ordre international. Les Iles Cayman comptent parmi les régions qui se trouvent aujourd'hui en marge du droit international accepté par la majorité des Etats. Là, certaines forces peuvent manœuvrer avec une liberté non limitée par le droit international. La tempête qui força la Livre Sterling à dévaluer, a été le commencement d'une évolution qui affecte d'autres pays. Nous avons ainsi aujourd'hui des forces qui ne sont plus nationales mais

commis à Oklahoma City par McVeigh qui n'était pas un musulman, mais bien un citoyen américain. Le choc n'est donc pas entre les pays islamiques et les autres, mais entre certains éléments qui rappellent les anarchistes du XIX^e siècle et les forces de l'ordre. Cela d'ailleurs donne à la situation une perspective d'autant plus menaçante qu'il s'agit d'une nouvelle forme de conflit pour laquelle la plupart des pays, sinon tous, ne sont pas adéquatement préparés.

Quand on analyse les mouvements extrémistes dans de nombreux pays, qu'il s'agisse de l'Occident comme de l'Orient, On trouvera de plus qu'il y a d'autres mobiles très profonds qui ont préparé le terrain à tout ce qui se passe aujourd'hui. C'est ainsi que par exemple la fin de l'autarcie donna l'impulsion aux mouvements de lutte contre la globalisation qui se sont manifestés dans les événements de Seattle aux Etats-Unis, à Gênes en Italie et, d'une façon moindre, dans d'autres pays d'Europe et d'Amérique. Les manifestations contre la globalisation, tout en étant profondément irrationnelles parce qu'elles n'étaient pas capables de changer l'attitude ou le développement qui ont des raisons techniques et économiques, permettent de révéler un état d'esprit qui forme la base des mouvements extrémistes, voire terroristes. Ceux-ci n'ont rien à voir avec la culture des pays islamiques ni avec la politique de leur majorité écrasante.

A cela s'ajoute un changement radical des réalités géographiques. On a trop peu noté que la notion de continent que nous avons aujourd'hui dans le monde ne correspond pas aux réalités économiques, politiques et même géographiques. Elles sont la conséquence d'une vision de la mappemonde héritée du Moyen Age et du début de l'âge moderne. La notion d'Asie ne représente plus rien, elle englobe maintenant la Turquie et la Corée du Nord. La notion d'Afrique, elle aussi, du point de vue culturel et économique, est différente des réalités de nos jours puisque manifestement la frontière nord de ce qu'on a appelé le continent noir est le Sahara et non la Méditerranée. Les peuples méditerranéens sont d'un caractère très différent de celui du monde sub-saharien.

Enfin, l'explosion de l'information a changé complètement le caractère des nouvelles. Nous ne sommes qu'au début de cette évolution, mais dès maintenant on peut dire que, grâce à la télévision au niveau mondial, les événements qui, il n'y a pas si longtemps, étaient éloignés des pays occidentaux, passent à la télévision, en même temps dans les

New York et de Washington étaient l'objet d'une attaque directe, grâce à l'utilisation des moyens de transport normaux. Par conséquent, les Etats-Unis passèrent de la position privilégiée qu'ils avaient jusque-là, à celle d'une victime se retrouvant au premier front d'un conflit mondial d'une forme totalement inattendue. Cela les força à réévaluer toutes les coordonnées stratégiques et celles de leurs engagements politiques et militaires. Cette crise de la première superpuissance du monde affectait nécessairement non seulement les autres superpuissances, mais aussi des nations moins influentes mais qui tout de même se trouvaient dans une zone affectée par les événements. Pratiquement, nous étions les témoins du fait que l'Afghanistan et les nouveaux Etats qui surgirent après l'effondrement de l'Union Soviétique étaient dignes d'attention, puisqu'ils se trouvèrent d'un coup au centre du conflit mondial, alors que par le passé les Américains et les dirigeants de la politique mondiale dans d'autres pays ne prêtaient aucune attention à ces pays.

Avant le 11 septembre 2001 la plupart des hommes politiques ne connaissaient guère les différents pays frontaliers de l'Afghanistan. Aujourd'hui dans la plupart de ceux-ci on trouve déjà des soldats américains faisant partie des opérations dans l'Afghanistan contre un ennemi ignoré jusque-là. L'une des erreurs capitales qui furent commises depuis le 11 septembre 2001 était que dans les mass-média de l'Occident on écrivait et parlait de plus en plus d'un conflit des cultures. En Amérique comme en Allemagne, la plupart des organes d'information des masses parlaient officiellement d'une campagne contre les terroristes, notion que d'ailleurs on ne définissait pas de façon satisfaisante. En sous-entendu, textes et images faisaient entendre qu'il s'agissait d'un conflit entre la culture occidentale et celle des pays islamiques. Que cela n'était pas fondé était démontré par l'attitude de nombreux musulmans qui soutenaient la lutte contre les extrémistes. Ceux-ci n'étaient pas seulement des ressortissants des Etats islamiques, comme on a pu le constater après la capture des membre du réseau Al Qaïda.

Il est à noter aussi que dans la périphérie des événements, il y eut aux Etats-Unis l'envoi massif par voie postale de poisons, de provenance inconnue, à des personnalités américaines. Jusqu'à ce jour on ne parle guère des responsables de ces faits, alors que selon nombre d'indications, il pourrait bien s'agir d'extrémistes vivant aux Etats-Unis ou même de citoyens américains. A ce propos, il y a lieu de se souvenir du crime

PAS DE GUERRE DES CULTURES POUR UNE SOLIDARITE DES FORCES RELIGIEUSES

Otto de Habsbourg

Depuis l'attentat contre le World Trade Center à New York on parle d'une crise internationale. Celle-ci s'étend graduellement au monde entier. L'interprétation de son sens profond manque souvent.

Si on étudie objectivement l'évolution qui nous a amené au 11 septembre de l'année dernière, on arrive à deux facteurs essentiels qui devaient conduire l'humanité tôt ou tard à un changement des coordonnées jusque-là normales dans les relations internationales. Celles-ci doivent nécessairement avoir pour conséquences une re-évaluation des réalités que nous pouvons attendre dans un avenir pas trop éloigné.

En premier lieu, il faut prendre en considération la réaction de l'Amérique devant ce qui s'est passé. Cela a d'autant plus d'influence dans le monde entier que la domination par Washington des moyens de communication massives est telle que ce qui affecte les USA est repris par les systèmes mondiaux d'information. Cela aura aussi une répercussion générale sur toutes les autres nations du monde.

Depuis la fin de la deuxième guerre mondiale et jusqu'à la date fatidique, les USA se trouvaient dans une situation privilégiée. Pendant des décennies ils se sentaient en sécurité, car ils avaient le potentiel de frapper leurs ennemis alors que ceux-ci n'avaient pas les moyens de répliquer adéquatement. Ce fait a été montré clairement pendant la deuxième guerre mondiale où l'Amérique, en dépit d'être entrée dans le conflit, pouvait vivre chez elle en paix tout en étant, comme on disait, l'arsenal de la démocratie. Cette situation changea d'un moment à l'autre quand les grands édifices de

Annexe 1

PREVISION DE RATION D'EAU INDIVIDUELLE
(SITUATION 2000)

Mm3/an : Millions de mètres-cube par an; m3/an : mètres-cube par an; Mhab : Millions d'habitant

	Ecoulement (Mm3/an)	2000		2025		2050	
		Population (Mhab)	Ration (m3/an)	Population (Mhab)	Ration (m3/an)	Population (Mhab)	Ration (m3/an)
Algérie	25.000	30.3	825	42.7	585	51.2	490
Arabie Saoudite	2.200	20.3	0.1	40.5	0.05	59.7	0.04
Arizona (USA)	?						
Chine	2.880.000	1275.1	2250	1470.8	1970	1462.1	1960
Djibouti	120	0.6	200	0.8	150	1.1	110
Egypte	9.500	67.9	140	94.8	100	113.8	80
Emirats Arabes	200	2.6	80	3.5	60	3.7	55
Irak	80.000	22.9	3500	40.3	2000	53.6	1500
Koweït	5	1.9	2.6	3.2	1.6	4.0	1.2
Liban	4.300	3.5	1230	4.6	935	5.0	860
Libye	700	5.3	130	8.0	90	10.0	70
Mali	75.000	11.4	6600	23.5	3200	41.7	1800
Maroc	30.000	29.9	1000	42.0	700	50.4	580
Mauritanie	1.200	2.7	450	5.4	220	8.5	140
Niger	41.500	10.8	3800	25.7	1600	51.9	800
Oman	660	2.5	250	5.4	120	8.8	75
Pakistan	73.000	141.3	560	251.0	290	344.2	210
Palestine	900	3.2	---	7.1	125	11.8	75
Qatar	23	0.6	40	0.8	30	0.8	30
Sénégal	10.000	9.4	1050	16.5	600	22.7	440
Soudan	30.000	31.1	960	49.6	600	63.5	470
Syrie	8.300	16.2	500	27.4	340	36.3	230
Tchad	45.000	7.9	5700	16.4	2750	27.7	1625
Tunisie	3.500	9.5	370	12.3	280	14.1	250
Yemen	2.520	18.3	140	48.2	50	102.4	25
Kazakhstan	?	16.2		16.1		15.3	
Kyrgyzstan	?	4.9		6.5		7.5	
Tadjikistan	?	6.1		8.1		9.8	
Turkmenistan	?	4.7		6.8		8.4	
Ouzbékistan	?	24.9		34.2		40.5	

bénéficierait d'une compensation par la France par transfert du Rhône aval vers Barcelone, projet en cours d'étude. En outre, ces trois pays bénéficieraient des études du Maroc sur le projet climatique *Al Moubarak* alias Oscillation Nord Atlantique (ONA ou NAO en anglais).

Conclusion

La proposition d'une négociation de paix au Moyen Orient faite par l'Arabie Saoudite, le 25 février 2002, ouvre de nouvelles perspectives d'éliminer la profonde crise de confiance née des événements du 11 septembre 2001. Mais, la tactique éprouvée sur plus d'un demi-siècle, au Proche Orient, à propos du partage de la Palestine consiste à gagner du temps. Même si la négociation reçoit un accord de part et d'autre, elle ne permettra pas une thérapeutique immédiate.

La conférence proposée dans ce document se justifie donc encore plus, à la suite de l'ouverture saoudienne. Elle constituerait même le préliminaire de la prochaine négociation politique à intervenir. D'autant que le problème de l'eau demeure une des clés de la solution. Pour cette raison, il conviendrait que le Maroc prenne langue avec l'Arabie Saoudite. La présence d'Israël⁽⁴⁾ à la conférence pourrait y être débattue. Elle permettrait, le cas échéant, de bénéficier de son expérience des économies d'eau et d'atténuation des sécheresses. Et peut-être même, elle aiderait à aborder la discussion d'un projet hydraulique régional, seule solution d'avenir.

Faut-il rappeler encore la tactique Nixon-Kissinger de 1971 vis-à-vis de la Chine communiste?

Notes

- 1) Terme choisi par Feu Sa Majesté Hassan II.
- 2) Session 35, "L'eau, avenir du Maroc au XXI^e siècle", pp. 141-2, 2e vol., Académie du Royaume, Rabat, 2001.
- 3) Une chaire maintes fois suggérée reste encore à créer, Session 34, "Hassan II et l'Hydropolitique", 2e vol., Rabat, 2000.

politique. Il constituerait un substrat remarquable à une réunion internationale.

Vers une nouvelle stratégie de gestion de l'eau

Dans une communication intitulée. "L'eau, avenir du Maroc au XXI^e siècle", l'auteur essaya de répondre à la préoccupation de Sa Majesté Mohamed VI de déterminer une nouvelle stratégie de gestion de l'eau. En fait, le Maroc présente l'avantage de pouvoir soumettre à débat international les deux stratégies : celle pratiquée au XX^e siècle dite politique des grands barrages, gaspilleuse de l'eau aménagée, et celle envisagée au XXI^e siècle dite des mesures non-techniques, pour agir sur les mentalités et les comportements.

Hydropolitique

Répetons-le sans cesse : "l'hydropolitique est à la géopolitique ce que la bioéthique est à la biologie : une sauvegarde". Cette doctrine née au Maroc⁽³⁾ mérite une large diffusion par le biais de la réunion internationale suggérée. Sans s'étendre sur le sujet, l'étude prospective des pays arides les mieux connus (cités en prologue de ce document) fait apparaître des destins préoccupants. Elle figure en annexe 1.

A l'exemple de 1985, le Ministère des Affaires Etrangères inviterait les pays de la zone aride par le truchement des ses ambassadeurs résidents. On notera cependant que deux états : Centrafrique et Gambie, n'appartenant pas à la zone aride avaient été invités. Quant à l'invitation exhaustive des pays de la zone aride, elle mérite considération, ne serait-ce que pour tenir compte des nouveaux Etats devenus souverains depuis 1985.

Les Etats-Unis fut le seul pays développé invité, parce qu'il possédait les meilleurs spécialistes mondiaux en matière de climat. C'est encore plus le cas, en 2002. Il suffirait de limiter leur participation à ceux qui travaillèrent pour le Maroc depuis 1985. Trois autres pays développés mériteraient une invitation: Espagne, France, Portugal. Ce dernier pourrait porter assistance hydrique au Maroc, par delà les frontières nationales à partir du Tage, sans dommage pour son économie, ni son environnement national. Comme l'Espagne est partie prenante sur le Tage, elle

La masse atmosphérique oscille entre une région à haute pression et une autre à basse pression. Ces vastes mouvements atmosphériques s'associent à des accidents climatiques à grande échelle géographique: ici, sécheresses ; là, inondations. *Al Moubarak*, sur le nord de l'Océan Atlantique, influence le Maroc, le Portugal, l'Espagne et l'Algérie. D'abondantes précipitations hivernales au Maroc tendent à coïncider avec les grandes valeurs négatives de l'index *Al Moubarak* résultant de dépressions anormales sur les Açores et de hautes pressions sur le Groenland et l'Islande. Cette découverte permet de prédire les précipitations hivernales du Maroc d'après les données de l'été précédent au Groenland ou en Islande. L'étude d'*Al Moubarak* poursuivie jusqu'en 1999, permet des prédictions relativement valables, génératrices d'un considérable bienfait socio-économique.

Elle constitue la deuxième méthode de prédiction des sécheresses, et bientôt, de prévision. Car, les Etats-Unis, en ce qui concerne El Niño, atteignent désormais le stade de la prévision, avancée économique considérable.

En parallèle, depuis 1985, une autre étude, dénommée *Al Ghait*, porta sur la pluie provoquée. Ses remarquables résultats autoriseraient une augmentation du ruissellement sur le Maroc fécond de 18%. Elle se traduirait par 3,5 milliards de mètres-cube d'eau supplémentaire par an, si l'aménagement nécessaire se réalisait. Une précédente communication exposa ce projet ⁽²⁾.

La politique de l'eau, souci majeur de SM Mohamed VI

Sa Majesté Mohamed VI, dans le discours prononcé lors de l'inauguration de l'Académie, demanda à notre Confrérie sa réflexion sur le thème "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire à l'aube du XXI^e siècle". Elle procédait de Sa pensée exprimée ainsi: "Nous avons conscience du besoin de notre pays de renouveler sa stratégie dans le domaine de la gestion rationnelle de cette ressource vitale qu'est l'eau, afin de relever le défi que constitue sa rareté et de garantir notre sécurité alimentaire". Dès le début de Son règne, Sa Majesté exprimait son souci majeur pour son peuple soumis aux vicissitudes climatiques d'un pays aride. L'Académie entamait le XXI^e siècle par une session entièrement consacrée à l'eau et au climat. Elle invita le plus grand groupe d'experts et de consultants jamais rassemblé auparavant. Les communications et débats formèrent un riche et volumineux document technique, scientifique et

A l'échelle de la planète, la famille des pays arides coopta en outre: Arabie Saoudite, Arizona (USA), Centrafrique, Chine, Djibouti, Emirats Arabes Unis, Gambie, Irak, Jordanie, Koweït, Liban, Mali, Niger, Oman, Pakistan, Qatar, Sénégal, Syrie, Tchad, Yemen. Ces 30 pays furent invités par le Maroc en 1985 sous l'égide d'une conférence internationale sur la sécheresse, la gestion des eaux et la production alimentaire.

Depuis 1985, de nouveaux pays arides rejoignirent l'ONU : Autorité Palestinienne, Kazaakhstan, Kirghistan, Tajikistan, Turkmenistan, Uzbekistan, soit 36 pays, c'est-à-dire 20 % des Nations Unies. En 2002-03, le Maroc organiserait une deuxième conférence internationale sur la sécheresse pour tous ces pays et d'autres encore, afin de les faire bénéficier de l'expérience acquise durant les dix-sept dernières années sur le même sujet de la sécheresse.

En principe, la connaissance du climat provient de données continentales, beaucoup plus que d'observations marines. La conférence de 1985 fit savoir qu'en 1922, un astronome anglais détecta sur les océans deux phénomènes climatiques à fortes répercussions planétaires; l'un sévit sur le Pacifique, l'autre sur l'Atlantique (fig.2); ils s'oublièrent dans les archives de la science. Les sécheresses et les pertes subies par l'économie agricole de l'ouest américain (Californie, Arizona, Texas, Grandes plaines) réveillèrent l'oscillation sur le Pacifique, à partir des années 1950. Le Maroc ranima l'oscillation sur l'Atlantique en 1985 et la dénomma *Al Moubarak* (Le Béni, en arabe)⁽¹⁾.

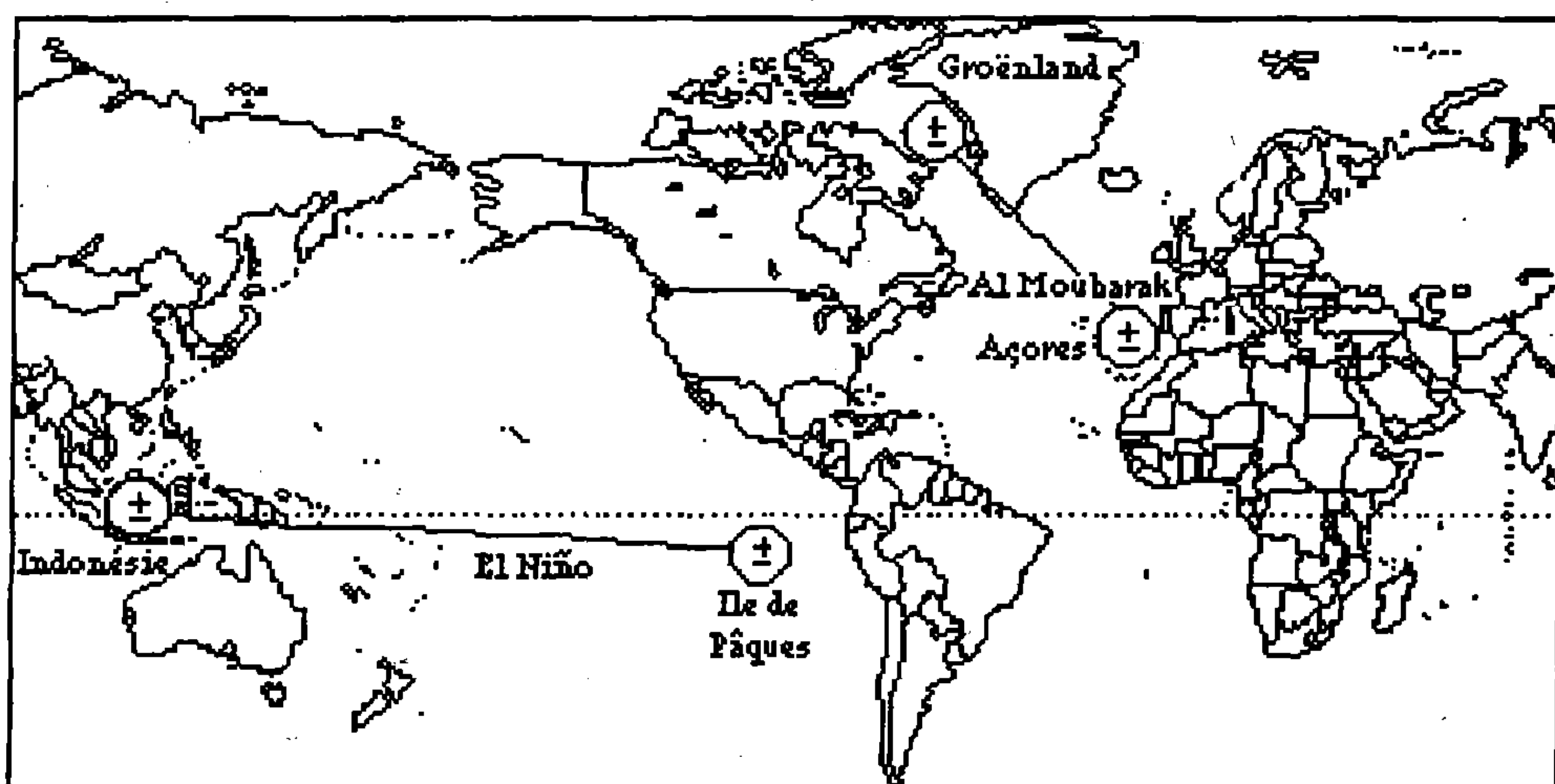


Fig.2 Les deux phénomènes appelés oscillations

de zone aride qu'il convia, en 1985 à Agadir, en une conférence internationale sur la sécheresse et sur les moyens d'y remédier. Un groupe d'experts des Etats-Unis, les plus qualifiés du monde, anima les débats. Sans la moindre préméditation, il s'est trouvé que la majorité des Etats invités, affectés par la calamité de la sécheresse, était d'obédience musulmane.

L'expérience acquise par le Maroc durant les seize dernières années en fait un pays aride-modèle qui procèderait à l'organisation d'une deuxième conférence internationale sur le même sujet. A cette occasion, le Maroc en profiterait pour nouer des accords particuliers avec certains Etats pour garantir son développement économique par l'eau, en parfaite connaissance des sécheresses qui continueront à le frapper dans l'avenir.

Par le truchement de cette conférence et de ses conséquences, les liens relâchés se renoueront solidement sur la base d'intérêts conjoints. Et la crise de confiance s'effacera. N'oublions pas la démarche diplomatique des Etats-Unis pour se réconcilier avec la Chine populaire. En avril 1971, une équipe de ping-pong américaine la visita; en juillet, notre confrère Kissinger alla secrètement à Pékin ; en octobre, l'ONU votait l'admission de la Chine populaire ; en février 1972, le Président Nixon se rendait à Pékin.

Le Maroc appartient à la famille des pays arides parce qu'il est riverain du Sahara, le plus grand désert du monde. La généalogie saharienne comprend dix pays: Algérie, Tunisie, Libye, Egypte, Soudan, Tchad, Niger, Mali, Mauritanie.

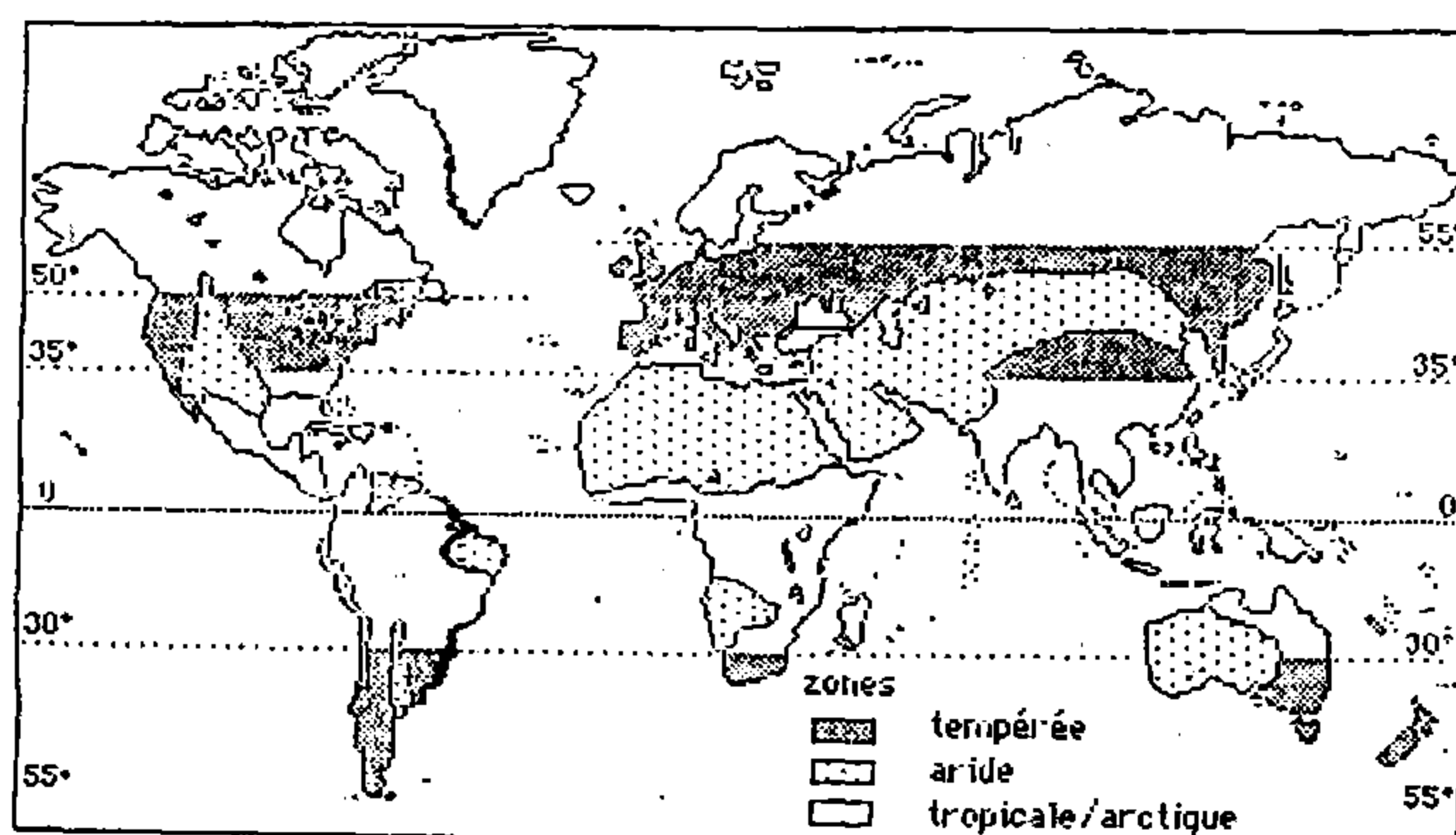


Fig.1 Zone aride planétaire

POUR UNE STRATEGIE D'ATTENUATION DES SECHESSES EN PAYS ARABES ET AU MAROC EN PARTICULIER

Robert AMBROGGI

Avertissement

Le thème de la session de printemps 2002, soumis à notre réflexion, découle à l'évidence du traumatisme international provoqué par les événements ahurissants du 11 septembre 2001, survenus sous une forme inédite.

Aucune déclaration subséquente ne permet à l'opinion publique internationale d'en connaître les mobiles demeurés mystérieux. Seules, des hypothèses restent possibles. Une seule certitude demeure: pour la deuxième fois en une décennie, les Etats-Unis subissaient une attaque sur leur territoire par des instigateurs fanatisés par l'islam. La vaste enquête entreprise par la nation attaquée conduisit les politiques à dénoncer le commanditaire et la piste à suivre pour la contre-attaque. En fait, une profonde crise de confiance vient de naître au sein de notre humanité animée d'éthiques différentes. Son rétablissement demande à être abordé de biais.

La proposition de l'auteur peut paraître hors sujet. Pourtant, elle découle d'une longue réflexion sur les axes proposés par l'Académie et jugés très convenables. Elle s'inspire, à la fois, de la pensée de feu Sa Majesté Hassan II, vécue dans l'intimité durant vingt ans, et de sa propre expérience de développement du tiers-monde acquise durant les vingt ans préalables. Expliquons cette inspiration. En 1982, feu Hassan II décida de l'étude scientifique du climat et des sécheresses chroniques subies par le Maroc. Les résultats obtenus l'incitèrent à en faire bénéficier tous les pays

remords et agissant en toute inconscience de leurs responsabilités planétaires. On peut certes leur refuser la moindre considération parce qu'ils éludent ouvertement leurs élémentaires devoirs. Mais, dans ces conditions, d'ici dix ans, le pire se sera produit, de l'ouragan comme de la sécheresse. Heureux ceux qui furent assez avisés pour multiplier les barrages. Encore plus heureux s'ils parviennent à les remplir.

Quant à se protéger des forces du mal, quant à porter une offensive contre un terrorisme qui justifierait la mobilisation permanente de nouveaux chevaliers du Saint-Graal, espérons que les trames de ces calculs et de leur efficacité seront moins obsédantes, à terme rapproché. C'est-à-dire celui du mi-parcours du Président de la République américaine ou de la prochaine élection, dans deux ans. D'ici là la superpuissance se sera isolée par une protection spatiale, imperméable aux attaques extérieures, lui laissant tout loisir désormais de débattre aussi de ses démons intérieurs. Tout aura beaucoup changé, si ce n'est déjà fait, dans l'utilisation de l'atome, devenu arme de poche pour régler, jusque dans les réduits et les cavernes, le sort de quelques insupportables trublions. Mauvais exemple certes, qui risque d'être suivi par des aspirants innombrables à la puissance, bandits de grands comme de petits chemins.

Dans ces perspectives à dix ans, à terme si rapproché, celles du désordre né de l'exercice exclusif de la puissance par une seule nation, toute désinvolture, en direction d'un tel ordre international, ne peut qu'être particulièrement fâcheuse. La conjonction des nations européennes échappera, on l'espère, à pareille carence, à un pareil échec. Il en va d'ailleurs de l'affirmation de la présence et du rôle de l'organisation des Nations Unies, en charge de la collectivité mondiale, pour le partage des ressources et de la justice. En avril 2002, l'unité du monde arabe, garante de sa diversité et des vœux de ses peuples, est en grand péril. La chronique quotidienne le décrit assez, à Jenine même, pour ne pas insister davantage.

Que du moins au Maghreb, vivant dans les cœurs et même dans les rêves, sinon dans les calculs administratifs, autour d'autres jonctions de l'Europe à l'Afrique, autour de la Méditerranée, toujours évoquées et si rarement mises en œuvre, les voisinages prennent leur essor. Qu'ils écrivent l'histoire d'une vigilance continue, s'étant gardés des désinvoltures du désordre, si évidemment ravageuses.

MENACES ET DESINVOLTURES

Michel Jobert

Il est remarquable et réconfortant que l'Académie du Royaume ait été inspirée à s'interroger sur l'avenir des dix prochaines années de la planète et par conséquent sur celui du Maroc, tout autant.

Les habitudes de la fatalité n'auront, elles-mêmes, plus cours, alors qu'au siècle précédent, elles ont surnagé à deux conflits mondiaux, empilés sur la première moitié de celui-ci. N'y comptons pas trop, si le même calcul devait être fait. Immense certitude donc pour les dix années à venir, galopant à notre rencontre, que nous y soyons préparés ou non. Les savants, qu'ils soient visionnaires ou obstinés, suscités par le calendrier en cours - qui n'est que pure et utile convention - ne cessent d'annoncer qu'entre le cosmos et la vie quotidienne sur la terre, minuscule, l'aventure est inéluctable et redoutable, sans doute. Pour rendre raison à Galilée sur la rotation de la terre, il fallut, au XVII^e siècle, de très longues années et une épaisse incrédulité. Désormais, nous sommes mieux préparés ou conditionnés à attendre les surprises de la connaissance.

Néanmoins la conscience des menaces comme les désinvoltures à y parer vont partager les individus autant que les peuples. Les menaces, qui déjà assaillent le système des climats de notre univers sont connues, identifiées dans leurs causes et leurs effets. Avec ou sans protocole de Kyoto, avec ou sans lutte esquissée contre les déprédations humaines, les indispensables sursauts, dans nos conduites suicidaires, ne se sont pas produits afin d'être efficaces. On saura gré au Maroc, qui sera l'une des victimes des désordres climatiques imminents, d'avoir tenu une conférence à Marrakech. Réunie dans l'espérance, elle s'est terminée dans la plus décourageante obstination de fieffés pollueurs, ignorant le moindre

The poor though hapless would, for the first time, find it possible to unite as never before to demand their rights over resources and international commitments to eradicate poverty. The plight of Africa would also become everybody's concern and the world would have to take notice to redeem it. International conferences would be compelled to go beyond the stage of discussion and devise workable solutions for their upliftment. Traditional solutions would not suffice. The twenty-first century will have to find new and dynamic answers to meet the situation.

Terrorism raises a serious question over the future of world affairs. It is a despicable reaction to human problems and even when it is used in the service of legitimate causes, its use of violence cannot be justified or condoned. But since it proclaims itself to be an expression of extreme defiance against a number of grievances, we would do better than unleash state terror to eliminate it. There is no doubt that the use of violence -terrorism even in the cause of most sacred causes - cannot be permitted and deserves to be handled severely, denying sanctuaries to the terrorists and penalizing states that breed and harbour them. It is clear that no country could fight this menace alone and that it should also be accompanied by consistent pressure on other governments in this regard. The root causes of terrorism would no doubt have to be identified and handled. It would have to be delinked from religious sanctions since it remains a crime against humanity. This would present the twenty-first century a dilemma between fairness and the power of bigotry which operates in intellectual darkness.

Thus, through my crystal ball with my limited insight into world affairs, I foresee a shifting course of events ahead of us making the world become a better place to live in harmony with a universe diverse and united at the same time. A global technological power is manifest in each one of us and its driving power is invincible. Consequently, the status quo needs to be handled with sagacity and statesmanship. Moral and ethical principles will assume a greater importance in devising ways and means to handle the affairs of the world. The twenty-first century will be the century of people and the state would be obliged to evolve pluralistic forms of arrangements which would have both the elements of morality and pragmatism. I am optimistic of the result. History has only one lesson to offer that mankind's best vision is conceived in times of adversity. The world order would definitely be better off in pluralistic forum.

It may be assumed that our future will not be shaped under a unilateralist framework. Similarly, the contours of a balance of power shared by two evenly matched powers are yet to be sighted. Hence it may be assumed that our future will not be shaped under a unilateralist dispensation, nor under a bipolar one. It may augur well for the international community to be reassured that US has a duty to restrain its impulse to act as the sole guardian of international order which, for the time being, finds its habitual equilibrium disturbed for want of counterweight whether bipolar or multipolar.

In a global information age, no country or group of countries can achieve their targets unless national interests are incorporated in global interests. Countries will, therefore, have to work more harmoniously with others than act in isolation. Since different interests affect countries differently, it is valid to expect them to converge in formations to meet their interests. One could foresee the rise of regional and sub-regional arrangements within multi-lateral systems to achieve goals of specific nature. Hence, we foresee a pluralistic world within the framework of variety of network of alliances preserving the sovereignty of national states and evolving different kinds of alliances meeting the different requirements of the day. An adversary in one context could be an ally in the other. Policy changes are needed to facilitate different national interests to be pursued side by side with a pluralistic world. Thus, instead of multi-polarity, one would urge for a pluralistic set-up with a web of alliances within a loose institutional framework. Such a range of alliances would be made to work under different multinational organisations with their life and functions limited to achieve specific ends. Such an arrangement would also leave room for unilateral and bilateral arrangements. It would be a sort of *à la carte* arrangements. This will also be in consonance with the new mindset which is emerging as a reaction to a disturbing trend of rise of fundamentalism in our times.

While the issues of geopolitics would continue to be the lodestar of international consideration, the perennial problem of poverty and hunger would not be kept out of international agenda any longer. This scourge would reopen debates on economic theories and practices and involve attacks on agencies, e.g. the World Bank and the International Monetary Fund. Poverty would acquire a new salience with the digital revolution.

The power of technology is inestimable. Its application has given a lead to countries which is unquestioned. In this regard, the US, with its vast investment, occupies a position from which it cannot be easily dislodged. But as time passes, the accessibility of information and communication technology to other countries will have the effect of diminishing America's pre-eminence in this vital field. With the widening of the knowledge base and through greater emphasis on educational programmes, several countries, including India, have already entered into a new phase of technological development heading towards achieving the excellence which America commands. New technologies also help to close the gap which exists among the countries. Moreover, as technology's complexity increases, the US would be constrained to seek partnership with others to achieve success in these areas. This would diminish the basis of unipolarity.

Thus, we find that those very elements, which had converged simultaneously to make the US a major power, would no longer be sufficient to ensure its unique position. Unilateral action on its part would not sit well in today's increasingly interlinked world. It will have to continuously seek cooperation and partnership with others. Critical issues facing mankind, such as, environment, energy, stability of global financial order will perforce impact on American decision-making and compel its leadership to redefine its approach.

An additional factor which restrains a major power from becoming unipolar power is the historical experience of nations rising up to challenge the ambition of any one country which gets afflicted by hubris and arrogance. Coalition of countries emerges to restrain the potential hegemony. Josef Jaffe has put it well that 'Mr. Big always invites its own demise'. Emergence of countervailing forces would make way for a tentative imbalance where the US dominates the rest. How the pieces would move on the chessboard of international politics is best left to fancy.

To conclude, all these factors fly in the face of popular assumption that the world in the twenty-first century is entering into the phase of unipolarity. It is misleading to believe that in days to come, the US would be the sole power presiding over the destinies of the rest. One may speculate that the current fluidity makes the arguments supportive of a benign world order under US hegemony unpersuasive.

glasnost and perestroika. War against terrorism has also proved how precise bombing and use of sophisticated instruments of war remain unrewarding without cooperation of other countries. Invariably, this acts as a deterrent against a hegemonic behaviour.

Economic power remains crucial to achieving a standing in the pecking order. The US, in this respect, occupies a unique position with no rival breathing at its neck. US economy is still strongest in the world, being the largest manufacturer of goods and producer of services. Its firms have long overtaken its Japanese and European counterparts. The developing world looks to it for aid, trade and investment. Corporate elite all over the world looks to the US for alliances and partnerships. Bilateral sub-regional and regional link with the US is a part of economic strategy of most countries. American firms deliver their products to foreign customers through exports and foreign-affiliate sales. Its hold on the global financial institutions and WTO perpetuate its ascendancy over international economic and financial matters. Unipolarity argument is premised on its pervasive economic clout which will be everlasting. There is no guarantee that there would be no competition by some rising power or the other. Globalisation and technology are stimulating growth faster than it had ever happened in the past. Technology revolution is strengthening economies of several countries and their capability to come closer to American position. It is no wonder that American drive for domination provokes Europe among others to take up stand against American firms. We know a number of cases where America's position has been resisted effectively. Voices are raised openly against steel tariffs and farm bills voted in the American Congress and Senate. America is under pressure from outside which is contrary to the logic of submission to unipolarity. In fact, these developments have revealed the limits of unipolarity. America is not able to take unilateral advantages as it would wish at the expense of others. Moreover, a number of disclosures of financial irregularities against American firms have undermined their once enviable position and drawn world-wide attention to questionable policies. The US certainly is well-equipped to find suitable responses to most of these and other challenges to its unquestioned superiority. It might be tempted to resort to anti-free market measures and protectionism the result of which would be a vicious spiral of shrinking trade and economic dissent. This would ill support America's vantage position in international economic affairs.

one-third of world's inflows of direct foreign investments. Its economic activities dominate the domestic markets of host countries. Technology and globalisation have re-enforced its economic domination.

The US is also the world's leading technological power which is the real source of power today. It is the preferred destination of the world's best and the brightest scientific brains. The number of technologies that have been developed and those on board are mindboggling. The US has become the power house of all types of technologies and all countries knock at its doors to get access to them. The US expenditure on R&D is more than the budgets earmarked for it in several developed countries put together.

The US is thus holding all the aces of leverage in its hand (as conventionally understood) and is, so far, ahead of all other countries that placed in an unassailable position as the hyper-power. This perception may partially validate its unilateralist tendencies but does not lead to its automatic legitimacy. There are good reasons to stress the point that both abstract and tangible reservations abound which militate against both the notion and practice of unilateral behaviour to suit its specific agenda. In the wired world, unipolarity does not logically flow from the superiority which one nation enjoys in military and economic matters.

The effectiveness of those elements which once were decisive in making the state all-powerful is now diminished by the overarching impact of newer technologies. These cannot be any longer counted as unbeatable elements of domination.

Military power matters. One cannot deny its importance. But today it has become a road to nowhere. It can cause immeasurable destruction but its goal would remain distant. The cost of waging a war with modern sophisticated equipment is so heavy that no single country - however rich - can carry its burden alone. If it does, it would bleed itself white. The Gulf War is an apt example. Further, the moral imperatives of war are such that no war could be launched without being endorsed by a sizable number of countries. Moreover, war as an instrument of wiping out an enemy has got blunted. The US won the Gulf War but to-date, the Iraqi leader, Saddam Hussain, rules unchallenged in Iraq. In the new dispensation, power does not come out of the barrel of the gun. Soviet implosion occurred despite its military prowess when President Gorbachev embarked on its policy of

place in the nature of state itself. The elements and components of power, which were consolidated in the state, have become incongruous with each other and the time when countries could rely completely on weapons and military forces stationed at strategic locations is coming to end. States have also become less infallible domestically with the emergence of countervailing centres of powers, strengthened by new arsenals of science and technologies activated by computer along with fast and cheap systems of transport. Spread of democracy, growing commitments to human rights and emergence of civil society with groups of non-Government actors have given minorities, ethnic groups, and political rivals a greater voice which was earlier suppressed by the State and denied legitimacy. States are now being forced to be responsive to social forces around them. These elements are likely to limit the state's ability to impose its will on the people. Nation-States have already become too small for the big problems and too big for small ones. Consequently, the state will find it costly to sustain the traditional concept of hegemony as prevailed in the twentieth century. The State is now under greater pressure to demonstrate to the people that it is in the service of their welfare and is investing more in peace and security through developing capabilities in its people. The very fact that education and the overall human resource development are increasingly becoming central to policy planning underlines the future engagement of the State power with its citizens. This brings us to examine the prevailing power distribution in an inter-dependent milieu which describes the global order today.

As of today, the US remains the sole super power and its voice prevails in all international matters. All the conventional components of power (military, economic and technology) are so held by it that no one is in a position to oppose it. Specifically, its military power is awesome indeed. Reach of its high-tech weapons is total and with its precision delivery, no power on earth could escape its destructive impact. Its massive investment on defence makes it difficult for any other country to catch up with it in near or medium future.

Equally, the US is ahead of all other countries in the field of economics. Its dominance is pre-eminent. American corporations are a way ahead of any of their international competitors. The US economy is twice as large as that of its closest rival, Japan. It attracts more than

shaking the pillars of stability in almost all the continents of the world. These flashpoints would remain matters of our concern. Situations like the one in West Asia are breeding ground for violent confrontations. Oil, energy, proliferation of arms and rising terrorism are factors which would influence and dominate the conduct and relations among the countries in the first decade of the twenty-first century. These would be at the intersection of world economy and politics. Their solutions would become the bedrock upon which the democratic order would rest. No issue would be more important to future peace than the way in which these issues would be handled and solved. Central to these issues would be careful maturing of relationships between the old adversaries which would transform the very nature of existing mutual distrust. These may require more than a matter of means but of application of morality to international relations.

Trends signifying potential clash of civilisations and ethnic identities for autonomous existence have underscored conflicting situations rather than the anticipated new order based on reconciliation and coexistence. Our times are indeed encouraging and stimulating an enlightened dialogue between different religions and ethnic groups. At the same time, being free and independent of unloved structures of unity imposed on them by colonial and harsh imperial order, these newly-empowered ethnic and religious groups would, in all probability, be at each other's throat. In the name of religion, culture and national pride, there could thus be revival of long forgotten episodes of the past invading the future of people ill-equipped to handle these differences. Many of the countries would be drawn and sucked into it dominating the theatre of international affairs. Restoration of tranquillity between them would require international debates to find a balance between public sentiments and responsible statesmanship. There would be decisive individual and collective moves by states in this regard influencing foreign policy conduct in the early decades of the twenty-first century.

Arguably, as long as the nature of the state remains hegemonic, the twenty-first century will not be very different from the twentieth century in putting an end to clashes that violate principles of peace. The weakness of this argument is not that it regards state as the sole enemy of peace among nations but that it fails to take note of a qualitative change which has taken

With the end of cold war, capitalism appears to have triumphed over its rival ideology, but its enduring success cannot be taken for granted. Exposure of its exploitative propensities invites public distrust around its laissez faire nature. The season of corporate scams recently witnessed has highlighted its seamy side for deep introspection for all concerned. In all fairness, it should be recognised that in several areas, private enterprise can make a vast contribution to people's welfare provided it does not disregard the political context of an unequal and liberalising world and its complexities. In this respect, international corporations will be required to display tremendous will and commitment to dovetail their obsessive concern with profit and public weal. This will require a radical change in formulation and execution of economic policy of countries, big, small and medium.

A new thrust would also be called for more urgently than ever before in the present scenario which is dominated by the transitional phase of leading authoritarian regimes towards greater democracy and openness.

Being of a tentative nature, this transition hardly ensures a permanent moratorium on authoritarian lapses. In spite of the fact that the tide of history is in favour of democracy, authoritarian governments wrapped in elegant phrases can make a comeback. There already exist a host of countries, which, though anti-fascist, would not let the democratic process reverse what constitutes support to autocratic regimes. They are still being ruled by defunct doctrines, which are not in consonance with the principles of democracy. Even in countries where authoritarian forces have lost power, anti-democratic forces can still strike back, consolidating their resources to weaken the nascent democratic structures and subvert the fragile systemic change in the process.

Mainstream politicians may not be bothered with these conceptual concerns, but they cannot afford to ignore them. The twenty-first century cannot be indifferent to these concerns which dominated public debate, discourse and policy in the twentieth century. It will have to articulate a stronger voice in defence of these concerns, while upholding global perspectives in the context of vast expansion of multi-continental interactions which were earlier regarded as the prerogative of national governments.

Similarly, a number of flashpoints of confrontations inherited from the twentieth century would continue to threaten peace and tranquillity,

with them. Several of the unfinished tasks left over to us by the twentieth century would remain for quite some time at the centre stage. But any attempt to handle them in traditional ways would remain highly unrewarding because life is not going to be business as usual.

Though we are still at the early stages of the technological transformation, the emergence of information technology and of transportation and communication have already sandwiched the distance of time and space making the world shrink and assume features of a global village in certain areas. Countries are becoming more interdependent than they have ever been before. Boundaries between the countries have become fluid. Short of direct outside intervention, articulate interest in domestic and foreign affairs of sovereign states has acquired acceptability of sorts, which is unprecedented. This is modifying the composition of relations between sovereign countries. As a consequence, the new forces released by the global technologies are expected to play a crucial role in changing the mainstream policy debates in respect of almost all contemporary issues. The impact of global technology will be so over-arching that these would force our attention to adopt a new approach to handle the pending issues that are in the pipeline. Old issues would have to find a new niche within it.

This is not to belittle the efforts made earlier to resolve these issues but to emphasize the fact that with the advent of new technologies, countries would have to promote and secure their national interests through adjustments with others to defend them in the interim era, which is insecurely poised between its present unipolar feature and an anticipated multilateralism.

Presumably, in the early decades of the twenty-first century, some of the unresolved issues would not be off-loaded, yet their setting would call for radical re-configuration. If the challenge of the past was to manage a divided world, the challenge of the future is to manage an interdependent world interwoven in the web of fast communication. This would be the guiding principle of relations among nations as the present century unfolds.

Apart from spectacular achievements of technology, another feature of the twentieth century, which would cast its influence on international deliberations, is the disintegration of the Soviet Union and the weakening of the socialist ideology.

INTERNATIONAL RELATIONS IN THE FIRST DECADE OF THE TWENTY-FIRST CENTURY

Abid Hussain

Mr. Chairman and distinguished Colleagues,

I am extremely grateful to the Royal Academy of Morocco for asking me to speak on 'International Relations in the First Decade of the Twenty-first Century'. It is an interesting subject, though a highly complex one.

It is indeed a daunting task to anticipate what the future is going to be and how international relations would shape in the twenty-first century. It is relatively easier to recapture the past and present its profile than to gaze at the crystal ball to see the future and describe its features. However, with a certain flair of imagination, a certain sense of history and a little daring, one may attempt to portrait a probable profile of things to come. Yet, none could say with any certainty how the events would ultimately happen. Though imagination and high hopes have always tried to visualize good days ahead, many imponderables have always intervened to make the future look different from what it was anticipated to be.

The end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century has ushered in times very different from those which had hitherto determined the course of history. The once familiar building blocks of world economy, policy and society are now in mutation at a brisk pace. The world is getting transformed as never before by developments of science and technology. Although old order is getting altered by these, it would be wrong to assume that it would simply fold up. However powerful new technologies may be, these would affect different societies according to their capacities to absorb the technological change. Moreover, it is in the nature of things that the past cannot be totally wiped out. Some of its aspects continue to cling and live with us, and we would still be wrestling

COMMUNICATIONS

♦Mondialisation et terrorisme.....	123
<p style="text-align: center;">Mohamed Habib Belkhodja membre de l'Académie</p>	
♦Faire connaître l'Islam en tant que religion de coexistence.	
Mise en place de médias destinés aux pays non musulmans.....	126
<p style="text-align: center;">Nasser Eddine Al-Assad membre de l'Académie</p>	
♦Vers une nouvelle vision des relations des musulmans	
avec le monde.....	128
<p style="text-align: center;">Ahmed Kamal Aboulmajd membre de l'Académie</p>	
♦Les relations internationales durant la première décennie du XXI ^e siècle :	
Quelles perspectives ?.....	131
<p style="text-align: center;">Hassan Bin Talal membre de l'Académie</p>	
3 - DEBATS.....	137
♦Synthèse des travaux de la session.....	159

- ♦Les constantes de la diplomatie marocaine devant les changements mondiaux. Le principe de réciprocité dans les traités internationaux... 108
Abdelhadi Tazi
membre de l'Académie

- ♦Le tournant du 11 septembre 2001 dans les relations internationales.. 110
Ahmed Sidqi Dajani
membre de l'Académie

- ♦Le Maroc et son environnement géopolitique : présent et avenir..... 112
Hassan Boukantar
Professeur à la Faculté de droit, Rabat

- ♦La tolérance et la paix prêchées par l'Islam,
et la question du terrorisme..... 116
Abbas Jirari
membre de l'Académie

- ♦Unipolarité et marginalisation de l'ONU..... 119
Mohamed Tajeddine Al Hussaini
Professeur à la Faculté de droit, Rabat

- ♦L'avenir du dialogue entre l'Islam et l'Occident
au début du nouveau siècle..... 121
Mohamed Farouk Nebhane
membre de l'Académie

♦Le dialogue entre Etats et croyances : Antidote aux conflits.....	53
Le Cardinal Bernardin Gantin	
membre de l'Académie	
♦An option for dialogue instead of conflict on the level of States and beliefs.....	57
Sahabzada Yaqub-khan	
membre de l'Académie	
♦La culture comme fondement de la compréhension mutuelle et de la paix entre les peuples.....	63
Amadou Mahtar M'Bow	
membre de l'Académie	
♦Inégalités et fragmentation de la société mondiale : une globalisation sans convergence.....	75
Larabi Jaïdi	
Professeur à la Faculté de droit, Rabat	
♦Lieux de sagesse, d'universalisme et de paix	89
Haïm Zafrani	
membre de l'Académie	

2- SUMES

(Les communications en langue arabe sont reproduites *in extenso* selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :

♦Aspects des relations internationales au début du «siècle du 11 septembre».....	105
Abdelhadi Boutaleb	
membre de l'Académie	

TABLE DES MATIERES

1- COMMUNICATIONS

- ♦International relations in the first decade of the XXI century ?..... 19
Abid Hussain
membre de l'Académie

- ♦Menaces et désinvolture 29
Michel Jobert
membre de l'Académie

- ♦Pour une stratégie d'atténuation des sécheresses en pays arides
et au Maroc en particulier..... 31
Robert Ambroggi
membre de l'Académie

- ♦Pas de guerre des cultures. Pour une solidarité des forces religieuses... 39
Otto de Habsbourg
membre de l'Académie

- ♦Réflexions sur la stratégie mondiale anti-terroriste dans le cadre
euro-méditerranéen..... 47
Mario Soares
membre de l'Académie

• **Axe 3 : Quelles perspectives des relations internationales dans la prochaine décennie ?**

- Option de dialogue et non de conflit au niveau des Etats et au niveau des croyances.
- Connaissance de l'Islam, religion de coexistence et de paix. Mise en place, à cet effet, de médias destinés aux pays non-musulmans.
- Pour une nouvelle éthique dans les relations internationales, fondée sur la justice, le respect de souveraineté des Etats et l'aspiration à la paix entre les peuples.

LES RELATIONS INTERNATIONALES DURANT LA PREMIERE DECENNIE DU XXI° SIECLE : QUELLES PERSPECTIVES ?

Axes de réflexion

Introduction

• Axe 1 : Aspects des relations internationales actuelles

- Un monde unipolaire et une faiblesse du rôle de l'ONU.
- Existence de foyers de confrontations armées dans le monde.
- Une date fatidique : le 11 septembre 2001 :
 - * Le terrorisme : nécessité d'une définition du terme.
 - * La campagne anti-terrorisme et ses dimensions stratégiques.
 - * Les risques de détention des armes de destruction massive.
- Accroissement des distorsions entre les pays : pauvreté, santé, alimentation, environnement, immigration sous ses différentes formes.

• Axe 2 : Le Maroc et les relations internationales

- Rôle de la diplomatie marocaine dans les relations internationales.
- Le Maroc et son environnement géopolitique : le présent et l'avenir.

- 78-** "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.
- 79-** "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.
- 80-** "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.
- 81-** "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.
- 82-** "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.
- 83-** "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.
- 84-** "ACADEMIA", N° 12, 1995.
- 85-** "ACADEMIA", N° 13, 1996.
- 86-** "ACADEMIA", N° 14, 1997.
- 87-** "ACADEMIA", N° 15, numéro spécial consacré aux Morisques, 1998.
- 88-** "ACADEMIA", N° 16, 1999.
- 89-** "ACADEMIA", N° 17, 2000.
- 90-** "ACADEMIA", N° 18, 2001.
-

57- "Lexique arabo-berbère", 3^o tome, par Mohamed Chafik, 2000.

IV . Collection "Les séminaires"

58- "Falsafat Attachrie Al Islami" 1^o séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

59- "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.

60- "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.

61- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.

62- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.

63- "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.

64- "Droits de l'homme en Islam", 1990.

65- "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident", 1991.

66- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.

67- "Le Maroc dans les études orientalistes", Marrakech, 1993.

68- "La traduction scientifique", Tanger, 1995.

69- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains", Tétouan, 1997.

70- "Immigration des Marocains à l'étranger", Nador 1999.

71- "Les Morisques au Maroc", 2^o partie, Chaouen, 2000.

V . La revue "ACADEMIA"

72- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro dit *inaugural* comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

73- "ACADEMIA", N^o 1, février 1984.

74- "ACADEMIA", N^o 2, février 1985.

75- "ACADEMIA", N^o 3, février 1986.

76- "ACADEMIA", N^o 4, novembre 1987.

77- "ACADEMIA", N^o 5, décembre 1988.

- 40- "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.
- 41- "Maâlamat Al-Malhoune", 1° et 2° parties du 1° volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.
- 42- "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.
- 43- "Ain Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah": (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhoury, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.
- 44- "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.
- 45- "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.
- 46- "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.
- 47- "Mâalamat Al-Malhoune" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.
- 48- "Mâalamat Al-Malhoune" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.
- 49- "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.
- 50- "Iqad Ashoumou'e" (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.
- 51- "Mâalamat Al-Malhoune": "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.
- 52- "Voyage d'Ibn Battuta", 5 volumes, édition critique par Abdelhadi Tazi, 1997.
- 53- "Kounnach Al Haïk", corpus des onze noubas de la musique andalouse, édition critique par Abdelmalik Bennouna, présentation par Abbas Al-Jirari, 1999.

III . Collection "Les lexiques"

- 54- "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.
- 55- "Lexique arabo-berbère", 2° tome, par Mohamed Chafik, 1996.
- 56- "Le dialecte marocain, lieu de confluence de l'arabe et du berbère", 1999.

- 19- "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme?", octobre 1991.
- 20- "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.
- 21- "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.
- 22- "Le savoir et la technologie", mai 1993.
- 23- "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.
- 24- "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination", avril 1994.
- 25- "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.
- 26- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne?", mai 1995.
- 27- "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.
- 28- "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?", décembre 1996.
- 29- "Mondialisation et identité", mai 1997.
- 30- "Droits de l'homme et manipulations génétiques", novembre 1997.
- 31- "Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?", mai 1998.
- 32- "Jérusalem, point de rupture ou lieu de rencontre ?", novembre 1998.
- 33- "La dissémination des armes nucléaires est-elle ou non un facteur de dissuasion?", mai 1999.
- 34- "La pensée de Hassan II : authenticité et renouveau ", avril 2000, 2 vol.
- 35- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI^e siècle", novembre 2000, 2 vol. en français.
- 36- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI^e siècle", version arabe, novembre 2001, 1 volume.
- 37- "La crise des valeurs et le rôle de la famille dans l'évolution de la société contemporaine", avril 2001.
- 38- "Quel avenir pour les pays en développement à la lumière des changements découlant de la mondialisation ?", novembre 2001.

II . Collection "Le patrimoine"

- 39- "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I . Collection "Sessions"

- 1- "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.
- 2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.
- 3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982.
- 4- "Eau, nutrition et démographie", 2ème partie, novembre 1982.
- 5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.
- 6- "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.
- 7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.
- 8- "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.
- 9- "Traité d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.
- 10- "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.
- 11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.
- 12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.
- 13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.
- 14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.
- 15- "Université, recherche et développement", juin 1989.
- 16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.
- 17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.
- 18- "L'invasion du Koweït par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.

Driss Dahak : Maroc

Ahmed Kamal Aboulmajd : Egypte

Mania Saïd Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis

Chakir Al-Faham : Syrie

Omar Azimane : Maroc

Ahmed Ramzi : Maroc

Abid Hussain : Inde

André Azoulay : Maroc

Sahabzada Yaqub-Khan : Pakistan

Mohammed Jaber Al-Ansari : Bahrein

Al-Housseine Ouaggag : Maroc

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone: U.S.A.

Charles Stockton: U.S.A.

Haïm Zafrani : Maroc

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Henry Kissinger : U.S.A.	Robert Ambroggi : France
Maurice Druon : France	Azzeddine Laraki : Maroc
Neil Armstrong : U.S.A.	Donald S. Fredrickson : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Maroc	Abdelhadi Boutaleb : Maroc
Abdelkrim Ghallab : Maroc	Idriss Khalil : Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche	Abbas-Al-Jirari : Maroc
Abdelwahab Benmansour : Maroc	Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie	Mohamed Farouk Nebhane : Maroc
Mohamed Bencharifa : Maroc	Abbas Al-Kissi : Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Maroc	Abdellah Laroui : Maroc
Abdullah Omar Nassef : Arabie Saoudite	Bernardin Gantin : Vatican
Abdelaziz Benabdallah : Maroc	Abdallah Al-Fayçal : Arabie Saoudite
Abdelhadi Tazi : Maroc	Nasser Eddine Al-Assad: Jordanie
Fuat Sezgin : Turquie	Anatoly Andreï Gromyko : Russie
Abdellatif Berbich : Maroc	Georges Mathé : France
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Maroc	Eduardo de Arantes E. Oliveira: Portugal
Mahdi Elmandjra : Maroc	Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Ahmed Dhubaïb : Arabie Saoudite	Pu Shouchang: Chine
Mohamed Allal Sinaceur : Maroc	Idriss Alaoui Abdellaoui: Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine	Alfonso de la Serna: Espagne
Mohamed Chafik : Maroc	Al-Hassan Bin Talal : Jordanie
Lord Chalfont : Royaume-Uni de G. B.	Mohamed Kettani : Maroc
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal	Habib El Malki : Maroc
Abdellatif Filali : Maroc	Mario Soares : Portugal
Abou-Bakr Kadiri : Maroc	Othmane Al-Omeir : Arabie Saoudite
Jean Bernard : France	Klaus Schwab : Suisse

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Secrétaire perpétuel : **Abdellatif Berbich**
Chancelier : **Abdellatif Benabdeljelil**
Directeur des séances : **Azzedine Laraki**
Directeur scientifique : **Ahmed Ramzi**

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphone : 037 75.51.13 / 75.51.24
037 75.51.35 / 75.51.89
Fax : 037 75.51.01

Dépôt légal : 2005/2002

ISBN : 9981-46-031-1

Les opinions exprimées ici n'engagent que leurs auteurs

PHOTOCOMPOSITION : ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC
IMP. EL MAARIF AL JADIDA - RABAT

2002



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection "Sessions"

LES RELATIONS INTERNATIONALES
DURANT LA PREMIÈRE DÉCENNIE
DU XXI^e SIÈCLE :
QUELLES PERSPECTIVES ?

Session de printemps 2002

Rabat

25 -27 avril 2002



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection "Sessions"

LES RELATIONS INTERNATIONALES
PENDANT LA PREMIÈRE DÉCENNIE
DU XXI^e SIÈCLE :
QUELLES PERSPECTIVES ?

Session de printemps 2002

Rabat

25 -27 avril 2002

